

السُّقْلُ الْعَرَبِيَّةُ الْمَشْرِكَ

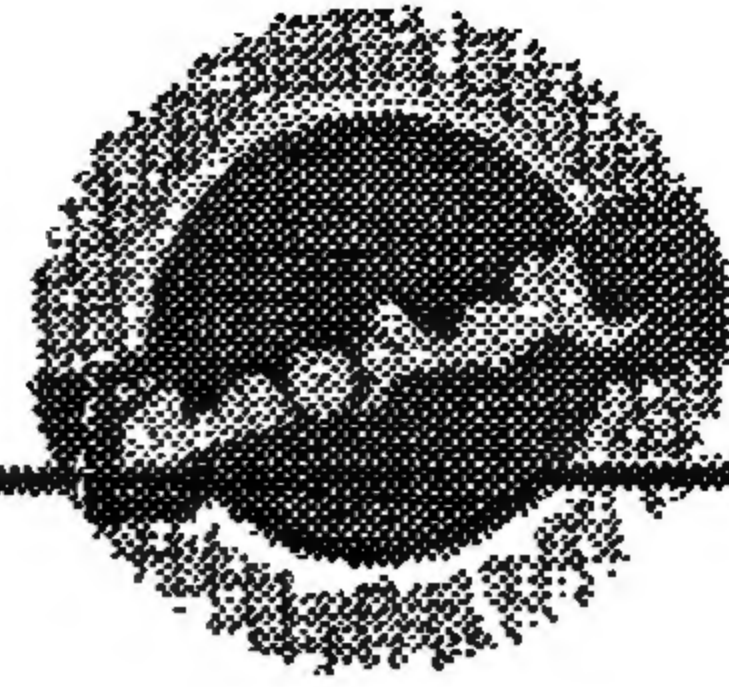
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السوق العربية المشتركة

(المجلد السادس)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣



مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
أ.ش.أ.	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية	السياسة الكويتية	١٠٠٨	٩٩-٠٦-٠٢	
عمرو الخياط	ابعد التكامل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية	الاخبار	١٠٠٩	٩٩-٠٦-٠٢	
-----	اتحاد الغرف يبحث الياث التعويض عن الاثار	البيان	١٠١٠	٩٩-٠٦-٠٤	
-----	مبارك : ضغوط لمنعنا من انشاء السوق العربية المشتركة	البيان	١٠١٢	٩٩-٠٦-٠٨	
ابراهيم محمد	نسعى الى تمويل مشاريع كبرى في الدول العربية والسوق المشتركة	الحياة	١٠١٥	٩٩-٠٦-١٠	
اشرف بدر	ماذا دار في اجتماعات مجلس الوزراء امس ؟	الاهرام المسائي	١٠١٨	٩٩-٠٦-١١	
عماد الجندي	السوق الشرق اوسطية .. حلم اسرائيلي لم يمت	الوفد	١٠٢٠	٩٩-٠٦-١٩	
-----	دعوة لعقد قمة عربية تبحث في التكامل الاقتصادي	السياسة الكويتية	١٠٢١	٩٩-٠٦-٢٣	
سمر طراف	العرب بامكانهم اصدار عملة موحدة اذا اقاموا سوقا عربية مشتركة	السياسة	١٠٢٢	٩٩-٠٧-٠١	
-----	السوق العربية المشتركة ضرورة هامة	روزاليوسف	١٠٢٤	٩٩-٠٧-٠٢	
-----	اتجاهات : مواجهة بديلة	البيان	١٠٢٧	٩٩-٠٧-٠٢	
عبد الفتاح فايد	منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع !	البيان	١٠٢٨	٩٩-٠٧-١٢	
حسين عبد الهادي	بدء العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس ايجابيا	البيان	١٠٢٣	٩٩-٠٧-١٥	

مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١٠٣٥	٩٩-٠٧-٢٣	الاهرام	سامى متولى
١٠٣٦	٩٩-٠٧-٢٤	الاهرام العربى	اشرف العشرى
١٠٣٩	٩٩-٠٧-٢٦	الاهرام	لجنة امريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم محمد عبد الرشيد
١٠٤٠	٩٩-٠٧-٢٧	البيان	منطقة تجارة حرة ٢-١ حسين محمد
١٠٤٢	٩٩-٠٧-٢٨	البيان	منطقة تجارة حرة ٢-٢ حسين محمد
١٠٤٢	٩٩-٠٧-٢٩	البيان	القوائم السلبية تهدد باجهاض حلم منطقة التجارة العربية الحرة -----
١٠٤٨	٩٩-٠٧-٢٩	البيان	الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة ؟ عبد الفتاح فايد
١٠٥١	٩٩-٠٨-١٢	السياسة الكويتية	ست دول عربية جديدة تدرس حاليا الانضمام الى السوق العربية المشتركة أ.ش.أ
١٠٥٢	٩٩-٠٨-١٢	الاهرام	بدء تنفيذ الجانب التجارى .. وتشكيل هيئة تنسيق لازالة العقبات محمد مبروك
١٠٥٤	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام	المطالبة بقواعد منشأ لتسهيل تبادل المنتجات العربية محمد عبد الرشيد
١٠٥٥		الاهرام الاقتصادى	نحو تفعيل التكامل الاقتصادى العربى عبد الرحمن صبرى
١٠٥٩	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام الاقتصادى	الى اين تتجه السوق العربية المشتركة ؟ يحيى المصرى
١٠٦٢	٩٩-٠٨-١٦	الاهرام الاقتصادى	تنمية التجارة العربية البينية .. كيف ؟ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
١٠٦٤	٩٩-٠٨-١٩	الاهرام	تكتل اقتصادى عربى من اجل حياة افضل للشعوب -----
١٠٦٥	٩٩-٠٨-٢٥	الاهرام	الطريق الى التكتل الاقتصادى احمد الفمري
١٠٦٦	٩٩-٠٨-٢٧	الاخبار	لا تفقدوا الاسواق العربية ! -----

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
عبد الناصر احمد	التعاون الاقتصادي بين الدول العربية بين اسباب التعثر وفرص التكامل	١٠٦٨	٩٩-٠٨-٢٨
احمد عصمت	السوق العربية المشتركة مسئولية القطاع الخاص	١٠٦٩	٩٩-٠٨-٢٠
محمود عبد الفضيل	نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادي العربي	١٠٧١	٩٩-٠٩-٠١
-----	بدء تطبيق احكام السوق العربية المشتركة اول يناير المقبل	١٠٧٤	٩٩-٠٩-٠٥
-----	السوق العربية المشتركة .. هل تبدأ بمصر والمغرب العربي ؟	١٠٧٥	٩٩-٠٩-٠٦
على خميس	اليوم .. المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي يبحث معوقات منطقة التجارة الحرة الكبرى	١٠٧٧	٩٩-٠٩-١٦
-----	وزير المالية فى القاهرة للمشاركة فى اجتماع المجلس الاقتصادي	١٠٧٨	٩٩-٠٩-١٦
عاطف عبد الله	مبارك امل العرب فى تحقيق السوق العربية المشتركة	١٠٧٩	٩٩-٠٩-٢٩
محمود مراد	المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية	١٠٨٠	٩٩-٠٩-٢٩
-----	دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية فى تفعيل السوق العربية المشتركة	١٠٨١	٩٩-١٠-٠٢
سارة العيسوى	السوق المشتركة وحدها لا تكفى .. بدون تشجيع الاستثمار	١٠٨٢	٩٩-١٠-٠٥
احمد عصمت	المنافذ الحدودية .. ضخرة تتحطم عندها موجات التجارة العربية !	١٠٨٤	٩٩-١٠-٠٥
محمود عبد العظيم	السوق العربية المشتركة	١٠٨٧	٩٩-١٠-٠٥
د. مصطفى الكثرى	الاثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية	١٠٨٨	٩٩-١٠-٠٥
-----	١٢ توصية للخبراء عن العمل الاقتصادي العربي	١٠٩٤	٩٩-١٠-٠٨
عربي	نصر اكتوبر .. وآمال عربية	١٠٩٦	٩٩-١٠-٠٩

مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)		العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
احمد عصمت	الاهرام	١٠٩٧	٩٩-١٠-١١
السوق المشتركة .. حلم العرب	الجمهورية	١٠٩٩	٩٩-١٠-١٨
محمد عبد الرشيد	الاهرام	١١٠٠	٩٩-١١-٠١
محمد مبروك	الاهرام	١١٠١	٩٩-١١-٠١
صلاح زلط	الاهرام المسانى	١١٠٢	٩٩-١١-٠٥
الكيان الاقتصادى العربى	الجمهورية	١١٠٣	٩٩-١١-١٧
اقامة كتل اقتصادى عربى لمواجهة مخاطر الجان	الاهالى	١١٠٤	٩٩-١١-١٧
عادل دندراوى	الاهرام	١١٠٥	٩٩-١١-٢٩
أولياء العروبة الصالحون	روزاليوسف	١١٠٦	٩٩-١٢-٠٤
تطبيق احكام السوق العربية المشتركة فى اول يناير المقبل	السياسة	١١١٠	٩٩-١٢-٠٨
هل ينجح د. جوبلى فى تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب	الاحرار	١١١١	٩٩-١٢-٠٩
الجنزورى يحدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة	السياسة	١١١٢	٩٩-١٢-١١
التعريفه الخليجية وراء انسحاب الامارات من مجلس الوحدة الاقتصادية	الاهرام الاقتصادى	١١١٤	٩٩-١٢-١٤
صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١١٦	٩٩-١٢-٢١
منطقة التجارة الحرة هى السياج الواقعى للأمن الاقتصادى	الاهرام	١١١٧	٠٠٠٠١-٠٢
السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١١٨	٠٠٠٠١-١٢
عبده مباشر			

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)		
العنوان			
السوق المشتركة .. امنية عربية	الجمهورية	١١١٩	٠٠٠٠١-١٧
٧ دول تقرر خفض الجمارك بنسبة ١٠%	الاهرام	١١٢٠	٠٠٠٠١-١٨
إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢١	٠٠٠٠١-٢٧
ادراج تجارة الخدمات فى الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة	الاهرام	١١٢٢	٠٠٠٠١-٣١
وفاء البرادعى	الاهرام	١١٢٣	٠٠٠٠٢-٠١
لجنة المفاوضات التجارية العربية تبدأ اعمالها غدا بالقاهرة	الاهرام	١١٢٤	٠٠٠٠٢-٠٢
مؤتمر بأبو ظبى يطالب بادراج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة الحرة الكبرى	الاهرام	١١٢٥	٠٠٠٠٢-٠٥
إيمان مصطفى	الاهرام	١١٢٦	٠٠٠٠٢-٠٥
وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الاربعة المقبل	الاهرام	١١٢٧	٠٠٠٠٢-٠٦
نصر زعلوك	الاحرار	١١٢٨	٠٠٠٠٢-٠٨
مراجعة شاملة لاليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية	الاحرار	١١٢٩	٠٠٠٠٢-٠٨
عماد السويفى	الاهرام	١١٣٠	٠٠٠٠٢-٠٩
صندوق النقد العربى يطالب بالوضوح عند فرض الرسوم والضرائب	الاهرام	١١٣١	٠٠٠٠٢-١١
اميمة كمال	الاهرام	١١٣٢	٠٠٠٠٢-١٤
الاربعة .. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمنابة البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية	الاهرام	١١٣٣	٠٠٠٠٢-١٨
المجلس الاقتصادى العربى يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة	الاهرام	١١٣٤	٠٠٠٠٢-١٨
عماد السويفى	الاهرام	١١٣٥	٠٠٠٠٢-٠٧
١٥ دولة تطبق حاليا اجراءات منطقة التجارة الحرة	الاهرام	١١٣٦	٠٠٠٠٢-٠٧
نصر زعلوك	الاهرام	١١٣٧	٠٠٠٠٢-٠٧
وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبحثون اليوم فى القاهرة	الاهرام	١١٣٨	٠٠٠٠٢-٠٧
نصر زعلوك	الاهرام	١١٣٩	٠٠٠٠٢-٠٧
بدء دراسة انشاء اتحاد جمركى بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات	الاهرام	١١٤٠	٠٠٠٠٢-٠٧
عماد السويفى	الاهرام	١١٤١	٠٠٠٠٢-٠٧
التجارة العربية البينية ما زالت هامشية والأمال معقودة على المنطقة الحرة	الاهرام	١١٤٢	٠٠٠٠٢-٠٧
ابوابنا المفتوحة	الجمهورية	١١٤٣	٠٠٠٠٢-٠٧
السوق العربية المشتركة ..	الجمهورية	١١٤٤	٠٠٠٠٢-٠٧
احمد يوسف	الجمهورية	١١٤٥	٠٠٠٠٢-٠٧

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)		
العنوان			
المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية	الاهرام	١١٣٦	٠٠٠٠٤-٠٢
الخبراء يحذرون من مخاطر العولمة ويؤكدون على اهمية التكامل العربى	الاحرار	١١٣٨	٠٠٠٠٤-٠٣
هل نسقط مع الحواجز الجمركية	الاهرام	١١٣٩	٠٠٠٠٤-٠٧
المطالبة بادراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منطقة التجارة العربية الحرة	الاهرام	١١٤٣	٠٠٠٠٤-٠١
تأكيد دور الحركة التعاونية فى اقامة السوق العربية	الاهرام	١١٤٤	٠٠٠٠٤-١٦
ولى عهد دى يؤكد اهمية اقامة السق العربية المشتركة	الاهرام	١١٤٥	٠٠٠٠٤-٢٥
الاسرى الكويتيون لادى العراق .. عقبة امام التضامن العربى	الاحرار	١١٤٦	٠٠٠٠٤-٢٧
التكتل الاقتصادى العربى .. خيار مصلحة لكل قطر	الاهرام	١١٤٧	٠٠٠٠٤-٢٨
لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة ؟!	الاهرام	١١٥٠	٠٠٠٠٤-٢٩
اهمية قيام السوق العربية المشتركة	الوفد	١١٥١	٠٠٠٠٥-٠٥
بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ قرارات العمل العربى المشترك	الاحرار	١١٥٢	٠٠٠٠٥-٠٦
دراسة اقتصادية تحدد المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة	العالم اليوم	١١٥٦	٠٠٠٠٥-٠٧
السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية	الاهرام	١١٥٨	٠٠٠٠٥-٠٧
الاسراع فى اقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية	الاخبار	١١٦٠	٠٠٠٠٥-٠٨
خط دفاع اول .. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية	الجمهورية	١١٦٢	٠٠٠٠٥-٠٨
الاعضاء يطالبون بنبذ الخلافات والغاء تأشيرات السفر بين الدول العربية	الوفد	١١٦٥	٠٠٠٠٥-٠٨

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)		
العنوان			
وزير الارجية المصرى : التوصل الى سوق عربية مشتركة حاليا امر صعب	الحياة	١١٦٦	٠٠٠٠٥-٠٨
جابر القرموطى			
خطوة اساسية نحو السوق المشتركة ومواجهة تحدى العولمة	القبس	١١٦٧	٠٠٠٠٥-٠٨

٢٥٠ مستثمر عربيا يطالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية	العالم اليوم	١١٦٩	٠٠٠٠٥-٠٩
عزة نصر			
تعزيز التكامل وصولا الى السوق العربية المشتركة	الاهرام	١١٧١	٠٠٠٠٥-٠٩
عصام عبد الكريم			
اعلان الكويت للعمل الاقتصادى العربى المشترك	العالم اليوم	١١٧٢	٠٠٠٠٥-٠٩

ابراهيم : ٧ دول عربية كبرى بدات	الأنباء	١١٧٣	٠٠٠٠٥-١١
ناهد أمام			
السوق العربية المشتركة ووثيقة مصرية جديدة	الاهرام	١١٧٥	٠٠٠٠٥-١١
احمد يوسف القرعى			
٢٣ دولة عربية و ٢ الاف رجل اعمال	الحياة	١١٧٦	٠٠٠٠٥-١٤
محمد الياضى			
سوق عربية مشتركة بدون التزامات	الاخبار	١١٧٧	٠٠٠٠٦-٠٢
سينوت حليم دوس			
تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .. لضمان نجاحها ؟	الحياة	١١٧٨	٠٠٠٠٦-٠٢
رغيد الصلح			
المنطقة الحرة افضل طريقة للتكامل الاقتصادى العربى	الاتحاد	١١٨٠	٠٠٠٠٦-٠٤
علاء العربى			
السوق العربية المشتركة هل تخرج من النفق المظلم ؟	العالم اليوم	١١٨٢	٠٠٠٠٦-٠٧
على منير			
متفائل باحياء السوق العربية المشتركة .. تنمية التجارة البينية	الجمهورية	١١٨٣	٠٠٠٠٦-٠٧

٥٥% نسبة تنفيذ متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية	العالم اليوم	١١٨٥	٠٠٠٠٦-١١
هناء عبد الله			
دور جديد للمجلس فى ظل التحولات للاقتصاد الحر	الاهرام	١١٨٦	٠٠٠٠٦-١٢

معدل النمو للدول العربية يتراجع	العالم اليوم	١١٨٨	٠٠٠٠٦-١٢
خلاف محفوظ			

مجلد رقم ٦	السوق العربية المشتركة (المجلد السادس)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
١١٩١	٠٠٠٠٦-٢٤	نسعى لعودة الامارات والكويت وانضمام دول المغرب العربي للمجلس الاحرار	هشام جاد
١١٩٥	٠٠٠٠٦-٣٠	المنطقة العربية الحرة خطوة لاقامة السوق المشتركة الأنباء	ناهد إمام
١٢٠٤	٠٠٠٠٧-٢١	نعم .. مبارك على حق .. السوق المشتركة هي الامل الجمهورية	سمية احمد
١٢٠٥	٠٠٠٠٨-٠٥	دعوة لقمة اقتصادية عربية الشرق الاوسط	-----
١٢٠٧	٠٠٠٠٨-١٢	مصر تتحمل العبء الاكبر في تحقيق حلم السوق العربية الاهرام المسانى	احمد مختار
١٥٠٢	٩٩٠٠٨-١٢	٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة الاهرام المسانى	-----



المصدر: السياسة الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والاعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٧/١٩٩٩

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية يبحث موقف المصالح التجارية العربية

■ القاهرة - أ. ش. أ. يبحث مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اجتماعات الدورة 69 للمجلس التي تعقد على المستوى الوزاري اليوم برئاسة فلسطين تقرير حسن ابراهيم الأمين العام للمجلس في شأن تطورات بحث القرار التنفيذي للسوق العربية المشتركة في اطار جهود الاتحاد البرلماني العربي والاتفاقات والأنظمة التجارية الثنائية والمتعددة الاطراف لتحديد التبادل التجاري بين الدول العربية.

كما يتم من خلال هذا التقرير بحث اتفاقية السوق العربية المشتركة في ضوء قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية، والقوات، وموقف المصالح التجارية في ظل انعكاسات العولمة والمنظمات العالمية للتجارة وموقف المصالح التجارية العربية في اطار التطورات ومفاوضات واتفاقات المشاركة المتوسطية الأوروبية. وصرح حسن ابراهيم بان التقرير يبين، انه على الرغم من ان التجارة العربية الأوروبية تؤدي مغانع كثيرة للطرفين العربي والأوروبي الا انه يطفئ عليها عدم التكافؤ واختلال التوازن وتدل على ذلك مؤشرات كثيرة فالدول العربية تعتمد اعتمادا شديدا على الاتحاد الأوروبي في مبادلاتها التجارية حيث استأثر الاتحاد خلال الاعوام 95/91 بنسبة 32 في المئة في المتوسط من اجمالي صادراتها ونسبة 41 في المئة من اجمالي وارداتها.

وقال حسن ابراهيم ان الاتحاد الأوروبي بذلك يحتل المركز الاول بين الشركاء التجاريين للدول العربية تاركا خلفه كل من اليابان والولايات المتحدة مشيرا الى ان حصة الدول العربية من اجمالي الصادرات والواردات الأوروبية لم تزد في عام 1995 عن نسبة 3 في المئة وقال ان التجارة الأوروبية قد انقلبت من فائض لصالح الدول الأوروبية قارب قيمته 41 بليون دولار عام 1980 الى عجز متزايد من نحو 5 بلايين دولار عام 1983 الى أكثر من 15 بليون دولار عام 1995. وقال ان نسبة حصة الاتحاد الأوروبي من اجمالي الصادرات العربية قد انخفضت تباعا من عام 1994 الى عام 1996 ثم عاودت الارتفاع عام 1997 رغم استمرار ارتفاع القيمة المطلقة لها لما حصته من الواردات العربية فقد واصلت الارتفاع بالقيمة والنسبة معا تباعا من عام 1994 الى 1997.

واضاف ان المجلس الوزاري سيبحث السمات والاتجاهات الرئيسية للتجارة العربية البيئية ودور التجارة العربية كمحفز لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي بالإضافة الى عرض نتائج اجتماعات وتوصيات لجنة التنفيذ والمتابعة الخاصة بالسوق العربية المشتركة والتي عقدت اجتماعاتها في الفترة من منتصف شهر مايو الماضي.



المصدر: الأخصار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/١٩٩٩
مجلس الشعب خلال مناقشة السوق العربية المشتركة:

إبعاد التكامل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية توحيد الأنظمة الجمركية العربية ومزايا الاستثمار والاعفاءات الضريبية الموافقة على تعديل قانون نقابة الفنانين التشكيليين

وافق مجلس الشعب في جلسته أمس برئاسة د. فتحي سرور على تقرير لجنة متابعة السوق العربية المشتركة بشأن دفع وتفعيل خطوات هذه السوق وما تم من انجاز. أكد التقرير ضرورة عقد قمة عربية في أسرع وقت تخصص فقط لمناقشة اقامة السوق العربية المشتركة وأهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق التي تشكل مرجعية العمل الاقتصادي العربي. ودعا البرلمان العربية إلى الاسراع في التصديق على الاتفاقيات الثنائية أو الجماعية بين الدول العربية وضرورة تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي في كل

مجالاته ومستوياته وإبعاده عن الخلافات السياسية وأوصى بدراسة انشاء مؤسسة تمويل عربية ووضع قواعد المنشأ للقضاء على عمليات التلاعب والغش. وتوحيد الأنظمة الجمركية ومزايا الاستثمار والاعفاءات الضريبية. وأكد النواب تأييدهم لسياسة الرئيس مبارك بشأن السوق المشتركة وأشاروا إلى أن تبني د. سرور تحريك هذا الاتجاه يعني ضرورة توازي التحرك الشعبي مع التحرك الرسمي. وطالب النواب الاعلام العربي بدعم فكرة السوق وتقديمها بصورة ايجابية امام الجماهير. كما أكدوا ان السوق المشتركة صورة من صورة الأمل والتوحيد العربي. ووافق المجلس على مشروع قانون بتعديل قانون نقابة الفنانين التشكيليين.

التشكيليين ليسوا اعضاء استشاريين بالرغم من العمل الفني الذي يقومون به وتحديث بعد ذلك عدد من الاعضاء فاشادوا بالمشروع وأعلنوا تأييدهم له وأكدوا تقديرهم للفن التشكيلي والفنانين عليه.. خاصة أن الانسان المصري هو أول فنان تشكيلي في العالم.

ثم وافق المجلس على المشروع

السوق العربية

وانتقل المجلس بعد ذلك لمناقشة تقرير اللجنة الخاصة التي شكلها المجلس لمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة برئاسة د. عبد الأحد جمال الدين أكد التقرير أهمية الالتزام بالاتفاقيات والمواثيق العربية التي تشكل المرجعية للعمل الاقتصادي العربي المشترك ودعا التقرير البرلمان العربية إلى الاسراع للتصديق على الاتفاقيات التي توقع من الدول العربية سواء الثنائية أو الجماعية. وأكد أهمية وضع القواعد والضوابط لاكتساب صفة العضوية في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وأن يظل العمل الاقتصادي المشترك الأصل والقاعدة والمنطلق نحو سوق عربية مشتركة. كما أشار التقرير إلى ضرورة تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي في كل مجالاته وعلى كل مستوياته وإبعاده عن الخلافات السياسية العربية مع ضرورة توافر العزم القومي الشامل لدفع مشروع السوق العربية المشتركة من خلال اشراك الشعوب في مؤازرة وانجاح العمل

التكاملي الاقتصادي العربي.

حديث النواب

وقد تحدث أحمد أبو زيد ممثل الأغلبية فقال إن سياسة الرئيس مبارك تؤكد الأمل في تحقيق النجاح المنشود. وأشار إلى أن الزيارات المتبادلة واللجان المشتركة من شأنها تسهيل اقامة السوق أما الدعوة لعقد قمة عربية فقد لا تؤدي إلى حدوث ما نامله من اهداف. وقال أبو زيد أننا نزيد ونلعم السياسة التي وضعها الرئيس حسني مبارك.

في بداية الجلسة وافق المجلس على التعديل الرابع لاتفاقية منحة مشروع المدن الثانوية بين مصر والولايات المتحدة الاميركية. ثم ناقش المجلس مشروع قانون بتعديل احكام نقابة الفنانين التشكيليين.. نص المشروع على قيام نقابة الفنانين التشكيليين باعداد سجل خاص لجميع الفنانين بحسب تخصصاتهم يقيد به من تتوافر فيه الشروط وأهمها أن يكون قد مارس المهنة لمدة خمس عشرة عاماً بعد حصوله على المؤهل من إحدى الكليات أو المعاهد أو المدارس المتخصصة في ذلك أو حاصلاً على درجة الدكتوراة أو مارس المهنة فعلاً مدة خمس سنوات على الأقل بعد حصوله عليها كما تضمن المشروع جواز الاستعانة بالفنانين التشكيليين المقيدين بهذا السجل كخبراء استشاريين امام المحاكم وهيئات التحكيم وجهات التحقيق والخبرة لإبداء الرأي في الأمور الفنية التي تدخل في نطاق تخصصاتهم على أن تكون رسوم القيد في السجل بما لا يجاوز خمسين جنيهاً.

تفاصيل الجلسة

أوضح فاروق حسني وزير الثقافة ان المشروع يهدف إلى اعداد سجل خاص بالثقافة للفنانين الاستشاريين بحسب تخصصاتهم.. وقال إن الفنانين

وقد تحدث أحمد أبو زيد ممثل الأغلبية فقال إن سياسة الرئيس مبارك تؤكد الأمل في تحقيق النجاح المنشود. وأشار إلى أن الزيارات المتبادلة واللجان المشتركة من شأنها تسهيل اقامة السوق أما الدعوة لعقد قمة عربية فقد لا تؤدي إلى حدوث ما نامله من اهداف. وقال أبو زيد أننا نزيد ونلعم السياسة التي وضعها الرئيس حسني مبارك.

أوضح فاروق حسني وزير الثقافة ان المشروع يهدف إلى اعداد سجل خاص بالثقافة للفنانين الاستشاريين بحسب تخصصاتهم.. وقال إن الفنانين

تابع الجلسة:

عمرو الخياط

رفعت رشاد

وقال سامح عاشور إن للسوق العربية هي صورة من صورة الأصل العربي الذي ننشده جميعاً.. وتحقيق هذا الأمل لا بد أن يكون نابعا من داخلنا. وأكد ان السوق المشتركة هي أيضا صورة من صورة الوحدة العربية التي نادت بها مصر. وأشار إلى أن الدول الأوروبية توحدت رغم تعارض مصالحها.. لكن الديمقراطية ساعدتها على اتخاذ القرار.. وطالب بتوعية الشعوب بأهمية هذه السوق وتوحيد التشريعات والمفاهيم والمصطلحات.

أكد الدكتور محمد عبد الله ان الإرادة السياسية موجهة ولكن الجهد التنفيذي تحتاج إلى آليات كثيرة وتوصيف لأمور دقيقة للتنفيذ كما تحتاج إلى سلطة للتجسيم بين الدول العربية. وتحدث عدد من النواب ورفعت الجلسة لتتجدد مساء غد.



المصدر: البيان

للنشر في الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/٦/١٩٩٩

قد تشمل اقامة صناديق تعويضية

اتحاد الغرف يبحث آليات التعويض عن الآثار السلبية للتوسع في التجارة البيئية العربية

أبو ظبي - مكتب «البيان»:

تلقت الدوائر الاقتصادية وغرف التجارة بالدولة نص تقرير لجنة السوق العربية المشتركة والذي تم اقراره من الدورة السادسة لمؤتمر العمل العربي مؤخرا ويتضمن من بين أمور أخرى تنسيق الجهود للاحتفال بيوم الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والموافق في 19 فبراير باعتباره يوما قوميا لدعم الاقتصاد العربي.

وطالب عبد الله سلطان الامين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة الغرف الاعضاء بحث منسبها لتقديم عروض تخفيضات استثنائية على اسعار السلع العربية وعلى تكاليف نقل السلع والمواطنين العرب لمدة لا تقل عن عشرة ايام خلال فبراير من كل عام بهذه المناسبة، واعلام اتحاد الغرف بآثار سلبية قد يتعرض لها المنتجون والعمال نتيجة التوسع في التجارة البيئية العربية لدراسة الآليات المناسبة لمعالجتها مثل الصناديق التعويضية او غيرها من الآليات.

ضرورة السوق المشتركة

وتؤكد لجنة السوق العربية المشتركة في تقريرها على أن قيام سوق عربية مشتركة أصبح يمثل ضرورة لا اختيارا وان هذا الطموح

لا يستجيب فقط لما أنتج للعرب من مكونات مشتركة أكثر من أي مجموعة أخرى من شعوب العالم وولد ذلك طموحات مشتركة وقرارات بالمصير الواحد، بل تتعدى ضرورات قيام السوق العربية المشتركة تلك الاعتبارات لتمثل استجابة ايجابية لصورة تنظيم العالم الجديدة وللقواعد الجديدة التي تحكم التبادل بين اجزائه. وبرزت هذه المتغيرات سمات العولمة الجديدة واتفاقية مراكز للجالات، والخزعة بين دول العالم للتكتل وتحديات مسيرة السلام في المنطقة وتوابعها.

وتذكر اللجنة بانه من بين سمات العولمة الاعتماد المتبادل في مراحل الاستثمار والنتائج المختلفة وطغيان دور الشركات متعددة الجنسية، وتعاضد دور التكتلات الاقتصادية، واصبح من المؤكد ان الاندماج الحتمي في الاقتصاد العالمي يفترض الاندماج في اطار تكتل حتى يكون ايجابيا وفاعلا.

وتشير اللجنة الى ان اتفاقية مراكز للجالات بسعيها للتحرير التبادل التجاري وتوسيع مجالات

التبادل التي تحكمها من زراعا وخدمات وملكية فكرية وغيرها، ومنعها لصور الدعم الحكومي للانتاج وللمعاملات التجارية الثنائية دون تعميم لمزاياها على بقية دول العالم وكذلك الغاءها للرسوم غير الجمركية على الواردات وتقليل

هذه الرسوم الجمركية نفسها حسب تدرج مبرمج وكل هذه الاجراءات تضعف من الموقف التنافسي للمنتجات العربية، غير ان نفس الاتفاقية اجازت استثناء التكتلات الاقتصادية من بعض القيود عند التبادل بين اعضاء التكتل الواحد اذا كانت ترتيبات التكتل لا تتجاوز عشر سنوات.

وترى اللجنة في هذا الاستثناء فرصة هامة لدعم الاقتصادات العربية يستوجب ضرورة التكتل في صورة سوق عربية مشتركة. وتلاحظ اللجنة ان البلدان العربية تتأثر سلبا ويجابا بالتكتلات الاقتصادية القريبة منها وفي مقدمتها الاتحاد الاوروبي، ولتحقيق تعاون ايجابي وشرارة عادلة مثمرة يتحتم مرة أخرى انجاز التكتل الاقتصادي العربي بصورة ملموسة وسريعة.

وتقدر اللجنة بان التبعات الاقتصادية لمسيرة السلام في المنطقة سوف تكون سلبية على اقتصاديات البلدان العربية اذا لم تواجه في اطار تنسيق فعال وتكامل مخطط بين البلدان العربية.

وتدارست اللجنة اسباب تعثر قيام السوق العربية المشتركة حتى الان، وتشعر بتفاؤل لزوال البعض من تلك الاسباب وذلك لاتجاه المناهج الاقتصادية العربية للتماثل، واعتماد برامج جادة للإصلاح الاقتصادي فيها، وجهود توفيق الاوضاع الاقتصادية مع شروط



المصدر: البيان

للتشريع والخطط والصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/٦/٢

العضوية من المنظمة العالمية للتجارة ومع ذلك فهي تشدد على ما يلي:

أ- ضرورة وجود واستمرار فاعل لإدارة سياسية تعمل على انجاح المشروع العربي المشترك.

ب- أهمية التنسيق بين مشاريع التنمية في البلدان العربية بهدف زيادة عناصر التكامل في الاقتصادي العربية، والاستفادة من الميزة النسبية للإنتاج وحجم السوق.

ج- العناية بالمكاسب والمخارم من جراء توسيع التبادل في المرحلة الأولى، ودراسة امكانية قيام صناديق تعويضية اسوة بتجربة السوق الأوروبية المشتركة في هذا المجال.

د- الاهتمام بايجاد حلول لمشاكل العبور والنقل تستجيب للاساليب العلمية والاعتبارات الاقتصادية.

هـ- تقديم تسهيلات لحركة الاشخاص بما لا يمس الامن العام والصحة العامة وتقديم ميزات اضافية في هذه الحركة للفاعلين الاقتصاديين العرب لتشجيعهم على مزيد من التعاون الاقتصادي. وتذكر اللجنة في هذا الخصوص بان اتفاقية مراكش للجات تسمح للدول بالدخول في اتفاقات لتكامل اسواق العمل فيما بينها بشرط اعفاء رعايا في هذه الدول من تصاريح العمل والاقامة.

وبجانب هذه التوجهات العامة تقر اللجنة بان لمنظمة العمل العربية واطراف الانتاج فيها دورا اساسيا مميزا لانجاح برنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبناء السوق العربية المشتركة على اسس متينة وهو دور يتجاوز التحضيرات الفنية لبعض ترتيبات التبادل التجاري العربي بل يتعداه الى نشر الوعي بهذا المشروع العربي وممارسة ضغط ايجابي للالتزام باتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي وتنفيذ برامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتتقدم اللجنة بتوصيات

محددة في هذا المجال.

التوصيات

وتضمنت توصيات اللجنة ما يلي:

١- نشر الوعي بأهمية التعاون الاقتصادي العربي وتعميقه في ضوء الطموح العربي والمستجدات

الدولية والاقليمية والوصول بهذا الجهد لجميع شرائح المجتمع التي تعني بها النقابات العمالية واصحاب العمل. وكاجراء عملي يمكن اقرار:

أ- ادماج التعريف بمنطقة التجارة العربية الكبرى والسوق العربية المشتركة في جميع مناهج الثقافة العمالية المطبقة في البلدان العربية والمنفذة من قبل النقابات العمالية ومنظمات اصحاب العمل والاطراف الاخرى المعنية، ودعوة مكتب العمل العربي لاقتراح مناهج موحدة توافق مستويات مختلفة من التثقيف العمالي وتقديم العون لتنفيذها وتطويرها.

ب- اختيار يوم الاعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ويوافق 19 فبراير يوما قوميا لدعم مسيرة التعاون الاقتصادي العربي وبرامجه ويسند هذا الجهد وسائل الاعلام والاتصال القطرية والعربية بما في ذلك الفضائيات العربية. كما تقدم خلال هذا اليوم المدارس الاعدانية والثانوية والكليات والمعاهد الجامعية ومؤسسات التدريب شرحا لعناصر وأهمية هذا المشروع العربي كما تقدم ملصقات توضيحية في مواقع الانتاج وفي نفس اليوم تقوم المنظمات الاهلية خاصة منها جمعيات المستهلكين بجهود نوعية تشجيعا لاستهلاك الانتاج العربي.

ج- وضع وتنفيذ خطط للاتصال والاعلام بين الجهات المعنية بين الدول العربية من اجل التعريف بمنتجات مختلف البلدان العربية والترويج لها من خلال اجهزة الاعلام والمعارض واية وسائل اخرى.

د- تقوم منظمات الاتحادات النقابية وتنظيمات اصحاب العمل بجهد مشترك او منفرد للتوعية بضرورة التعاون الاقتصادي العربي وأهمية تشجيع الانتاج العربي وتبادله وضرورة تحسين الجودة وزيادة الانتاجية.

هـ- تقوم الاتحادات المهنية والنوعية المعنية بالنقل وكذلك اصحاب العمل في نفس المجال بتقديم تخفيضات استثنائية في تكاليف نقل السلع العربية والمواطنين العرب عبر الحدود العربية لمدة عشرة ايام خلال شهر فبراير بمناسبة هذا اليوم مع

الاستفادة بتجربة بعض البلدان العربية في تنظيم شهر للتسوق.

٢- دعوة اطراف الانتاج لبذل جهود مكثفة لوضع اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981 موضع التطبيق العملي وهي التي تمثل الاطار القانوني لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقد صادق عليها (19) دولة عربية ويسمح الالتزام بهذه الاتفاقية بتبادل المنافع بين الموقعين عليها دون ضرورة لتعميم مزاياها على بقية دول العالم. ولاطراف الانتاج في البلدان المصادقة على الاتفاقية دور فعال في التشجيع على الالتزام بالبرنامج الزمني لنفاذ الاتفاقية (مثل تخفيض 10% سنويا على كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل المفروضة على استيراد جميع السلع العربية ذات المنشأ العربي وتستمر نسبة التخفيض نفسها سنويا لحين الغائها خلال عشر سنوات).

وقد يثار جدل احتمال تضرر بعض المنتجات واصحاب العمل من

حرية التجارة العربية الا ان اطراف الانتاج قادرة على الاسهام في تقديم المقترحات والحلول المناسبة. فالتجارب المماثلة تتوفر فيها الحلول ومنها الصناديق التعويضية.

كما ان المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وفر فرصة للقطاع الخاص بالمساهمة بالاراء والمقترحات.

وفي هذا الاطار قد يكون من المناسب التأكيد على مشاركة اصحاب العمل والعمال في متابعة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك بالسماح الرسمي لمشاركة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب او من يمثلهم من النقابات في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي عند مراجعته نصف السنوية لتنفيذ برنامج المنطقة وذلك بجانب الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

٣- دعم حرية تنقل الايدي العاملة العربية وفق ما جاء في الاتفاقية العربية بشأن تنقل الايدي العاملة العربية وحسب احتياجات البلدان المضيفة لها استعدادا لحرية التنقل في مرحلة السوق العربية المشتركة والاستفادة بما تسمح به اتفاقية



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٦/٤

للتشريع الخدمات الصحفية والمعلومات

مراكز للخدمات من امكانية اقرار اسواق عمل بين البلدان الداخلة في تكتل. وفي الوقت نفسه يكون مناسبة دراسة انعكاسات اتفاقية مراكز للخدمات في مجال الخدمات على حركة الاشخاص الطبيعيين اذ ان هذا المخل قد يقوض نظم الهجرة والوفادة التي درجت عليه البلدان العربية.

4- ضرورة الاهتمام العربي المشترك بتنمية الموارد البشرية المؤهلة لادارة التبادل التجاري العربي في مختلف مجالاته ومستوياته من خلال امتلاك التقنية الحديثة، والقدرة على استخدامها، والتعامل معها لتيسير التجارة البينية.

5- قيام تعاون ما بين غرف التجارة والصناعة والزراعة في

البلدان العربية لخلق قواعد معلومات تكون في خدمة تيسير التبادل التجاري العربي، وهي مهمة سوف تطلب من هذه الغرف في مراحل مقبلة لا محالة عند نفاذ اتفاقية مراكز للخدمات.

6- التشجيع على اقامة مشاريع عربية مشتركة سواء في اطار منظومة العمل العربي المشترك او خارجة، وتشجيع المقاولات التي تنفذ في البلدان العربية الاخرى.

7- دعم شركات نقل البضائع والبنية الاساسية للنقل فيما بين البلدان العربية والسعي لزالة المعوقات للنقل فيما بينها.

8- الدعوة لزيادة المساهمة في برنامج تمويل التجارة العربية، وتوسيع خدماته، وتشجيع جهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتشجيع على زيادة حركة رأس المال والسلع بين البلدان العربية.

9- تبادل الدراسات والمقترحات بين اجهزة التخطيط في كل بلد عربي حول خطط التنمية المستقبلية وذلك لضمان عناصر التكامل في المشاريع الاقتصادية العربية بدلا من التماثل والتوازي فيها وذلك دعما لابرار المزايا النسبية في الانتاج، وتوفير السوق الواسعة للمنتجات.

10- دعوة التجمعات الاقليمية العربية خاصة منها بلدان مجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد بلدان المغرب العربي للسعي قدما فيما سبق ان خطط فيها من تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها وبناء اتحاد جمركي ثم اقامة سوق مشتركة فيما بينها وذلك لان هذه

الجهود تدعم مشروع السوق العربية المشتركة بدءا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

11- الدعوة للتعاون بين المراكز القطرية المعنية بالموصفات والمقاييس ومعايير الجودة، وذلك بهدف وضع معايير ومواصفات للقياس والجودة موحدة عربيا، مع الاسترشاد بالموصفات والمعايير المعتمدة دوليا وفي اطار بعض التكتلات الاقتصادية العالمية.



المصدر: البيان

للنشر: الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٦ / ٨

كشف عن مطالبة باراك برسالة بالتخلي عن لاءاته مبارك: ضغوط لمنعنا من انشاء السوق العربية المشتركة

ذلك وان كان املا حذرا لاننى فى الحقيقة حذر فى كل شيء يتعلق بمصر وشعب مصر .. وأنا بطبيعتى أحب التدرج والتقدم خطوة خطوة. وحول العلاقات مع ايران قال الرئيس مبارك: ان سياستى هى الحرص على اقامة علاقات طيبة مع كل دول العالم ولكن بشرط أن تقوم هذه العلاقة على أسس قومية وسليمة.

ولقد بدأنا نجنى ثمار جهدنا وعرقنا .. بدأنا نجنى ثمار الإصلاح الاقتصادى ولست على استعداد لتقبل أى خطوة يمكن أن تؤدى لافساد ما أقمناه فهذه الامور التى تتعلق بمصالح الوطن أتعامل معها بحذر شديد وحساب دقيق.

واضاف مبارك: انه فى ايران يوجد الآن شارع يحمل اسم قاتل الرئيس السادات وهو الاسلامبولى وهذا أمر غير مقبول.

وسئل الرئيس عما اذا كانت ثمار جولته فى الشرق الاقصى قد بدأت تظهر وعما اذا كان الاصدقاء الاسيويون نفذوا ما اتفقوا عليه .. قال الرئيس: لقد أوفى الاصدقاء الاسيويون الذين قمت بزيارتهم بكل ما اتفقوا عليه وبدأنا العمل معا بالفعل .. والامور تتحرك بقوة.

وسئل الرئيس عما يردده البعض من أن انتخابات مجلس الشعب القادمة سيسيطر عليها رجال الاعمال فقال: هذه معلومات غير دقيقة ومخاوف لا محل لها .. وظنى

كشف الرئيس المصري حسني مبارك عن رسالة بعث بها إلى رئيس الوزراء الاسرائيلي المنتخب ايهود باراك طالبه بالتخلي عن «لاءاته» التي طرحها عقب فوزه برئاسة الوزراء خلف بنيامين نتانياهو. وقال مبارك في حوار مع القيادات الصحفية والاعلامية المصرية الليلة قبل الماضية بمناسبة الاحتفال بعيد الاعلاميين ان باراك طمأنه بأنه يسير على خطى رئيس الوزراء الاسرائيلي الراحل اسحق رابين، وأنه سيزور القاهرة قريبا.

ضرورة ان تستوفى الدول العربية الشروط اللازمة لاقامة هذا التجمع العربى الاقتصادى والنقدي.

وطرح الرئيس فى هذا الشأن اقتراحا محددا هو أن يبحث العرب معا السلع التى يستوردونها بكميات ضخمة ويتفقوا فيما بينهم على اقامة مصانع لهذه السلع فى أى من الدول العربية دون تمييز ليقوم هذا الانتاج بسد حاجة الدول العربية جميعا بحيث ينطبق هذا الاقتراح على مختلف السلع لما فيه مصلحتنا جميعا.

وقال الرئيس ان مثل هذه الخطوات من شأنها أن تدرأ الخطر الذى تتعرض له الدول العربية الان سواء بالاغراق او رفع الاسعار او بقرض شروط .. ومثل هذا العمل يؤدي الى فتح فرص عمالة للباحثين عن عمل فى أى دولة عربية ويؤدي الى انتاجية تغطى احتياجات الدول العربية ويفتح اسواقا لمنتجاتها فى الخارج ويضع العالم العربى فى مركز تفاوضى قوى.

وحول العلاقة مع السودان، قال مبارك: بالنسبة للسودان نحن فى طريقنا لتسوية المشاكل القائمة وبالتدرج وعندى أمل أن ننجح فى

واعتبر مبارك ان الوقت مبكر للحكم على نوايا اسرائيل تجاه عملية السلام.

وقال مبارك انه اشترط احراز تقدم فى عملية السلام بين اسرائيل والدول العربية للموافقة على استضافة مؤتمر اقتصادى لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا اقترحه منتدى دافوس مؤخرا بسويسرا.

وتعهد مبارك مواصلة جهوده وعمله لاقامة تجمع اقتصادى عربى كوسيلة فعالة لتوحيد كلمة العرب، وقال علينا ان نركز العمل من اجل قيام سوق عربية مشتركة موصحا ان هناك ضغوط تمارس ضدنا لمنع اقامة هذه السوق.

واشار مبارك إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين الدول العربية، التى تعتمد الاستيراد من الخارج.

وقال «ان الانتاج العربى الحالى قادر على أن يغطى جانباً كبيراً من هذه الواردات».

واضاف الرئيس ان اقامة السوق المشتركة أو التجمع الاقتصادى العربى هو الاولوية الجديدة فلاقتصاد هو حياة الشعوب.

ودعا الرئيس بهذه المناسبة الى



المصدر: البعث

للتشريع والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٦/٨

أن الاغلبية من رجال الاعمال لاتحب أن تتقدم للمجلس النيابي وان كان البعض منهم يود ذلك.

واكد مبارك أنه لن يسمح لاي شخص او جماعة أن تضر بمصالح الوطن او تسييء اليه فمصالحه الوطن قبل كل شيء هي محركى ودافعى فى قيادة مصر، ولن أسمح بأى خطر يهدد مصلحة الوطن العليا فى أى موقع أو مكان، ودائما فى اطار القانون.

وحول زيارته إلى واشنطن قال انه سيببحث تطورات الاوضاع الدولية والاقليمية مع الرئيس كلينتون والمسؤولين الامريكيين، اما موضوع المعونة الامريكية فلم تعد بهذه الأهمية، لقد بدأوا بالفعل فى تخفيض المعونة بواقع خمسة فى المائة سنويا .. ونحن لا نخشى هذا التخفيض بل بالعكس هذا أمر مريح لنا ولم يعد هناك مجال لضغط او مساومة. واذاف مبارك لم يسبق أن تحدثت مع القيادة الامريكية فى موضوع المعونة فى أى من زيارتى لوشنطن .. نحن نحترم مصر وكبرياء مصر ولاتقبل ضغوطا ولانحنى لأحد.

وانهى الرئيس باللائمة على هؤلاء الذين يتباهون باستخدام السلع المستوردة حتى الايس كريم، واقول لهؤلاء ان هذا ضار بالصحة ولا مجال للمباهاة بهذا الامر .. فالاييس كريم الطازج فى مصر خير وأكثر أمنا من هذا المستورد من

الخارج الملىء بالاحطار.

وسئل عن السبب فى أنه قام بزيارات لجنوب مصر فى الفترة الاخيرة بلغت ثلاث زيارات بينما لم يقم بزيارة واحدة للوجه البحرى فقال: أنا أقوم بزيارة من تم نسيانهم .. وقد زرت محافظات وجه بحرى مرات عديدة والان نحن نعطي الاهتمام لمن نسيناهم فترة طويلة من الزمن وهى محافظات الصعيد.

وسئل انه كان لعبد الناصر ورقة تسمى بيان 30 مارس وكان للرئيس السادات ورقة تسمى ورقة اكتوبر فأين الوثيقة التى تحمل وثيقة مبارك .. فقال مبارك: وثيقتى هي مصر فى القرن الواحد والعشرين .. هى أن تدخل هذا القرن مؤهلين وقادرين .. وأنا لست من رجال الوثائق والبيانات .. أنا رجل واقعى أتعامل مع الحقائق 00 والاعمال عندى هي اهم وثيقة .. وعلى كل حال لكل وثيقة مما أشير اليهما ظروفها .. فبيان 30 مارس مع الرئيس عبد الناصر كان له ظروفه وورقة اكتوبر مع الرئيس السادات كانت لها ظروفها.

وعقب اللقاء تفقد مبارك استودير (10) بالتلفزيون المصري والتقى عددا من الفنانين فى مقدمتهم الفنان القدير حمدي غيث ونقيب الممثلين يوسف شعبان والفنان محمود ياسين الذين عبروا جميعا عن تقديرهم لاهتمام مبارك بالفن والفنانين. - أ. ش. أ



الحياة

عدد:

1999 / 6 / 1

تاريخ:

النشر والنفقات الصيفية والعطلة رات

مدير اتحاد بنوك برلين ورئيس قسم الشرق الأوسط وأفريقيا فيها "الحياة":

نسعى الى تمويل مشاريع كبرى في الدول العربية والسوق المشتركة ستجعل المنطقة أكثر جاذبية للاستثمارات

□ أدى ارتفاع أسعار النفط خلال السبعينات إلى زيادة الصادرات الألمانية إلى البلدان العربية. وحفز ذلك عدداً من المصارف الألمانية للنشاط في هذه البلدان، وكان على رأسها «بنك برلين» (Berliner Bank) الذي يشكل حالياً أحد أهم المؤسسات المصرفية في اتحاد بنوك برلين «بي جي بي» (BGB).

محيطها من المناطق الفقيرة صناعياً بالمقارنة مع مدن غرب وجنوب ألمانيا. ومن شأن ذلك أن يعزز أيضاً قدرتنا على تمويل المشاريع الكبيرة في المدينة وخارجها.

● متى بدأ نشاطكم في البلدان العربية وفي أي مجال؟

- بدأنا نشاطنا هناك منذ أكثر من ٢٠ عاماً في المجال التجاري، إذ بدأنا بتمويل صادرات الشركات الألمانية الكبرى إلى البلدان العربية عن طريق الاعتمادات وإصدار كفالات.

● ما هو سر اهتمامكم بالمنطقة العربية بشكل مبكر، مع العلم أن هناك مصارف ألمانية أكبر حجماً كانت ولا تزال بعيدة عنها؟

- لاحظنا أن العديد من البلدان العربية المهمة لم تكن معروفة كما ينبغي في ألمانيا. فبدأنا بالسفر إلى هناك برفقة تجار من برلين وخارجها. وحسب معلوماتي فإننا البنك الأول الذي بدأ بتنظيم رحلات تجارية إلى سورية ولبنان وبلدان الخليج. كما أننا نقوم منذ أعوام طويلة بتدريب وتأهيل كوادر عربية مصرفية في برلين وفرانكفورت ولندن وغيرها، وأثمرت هذه الأنشطة عن تعزيز موقعنا على صعيد العلاقات التجارية العربية الألمانية.

● هل لك أن تعطينا لمحة عن

اتحاد بنوك برلين؟

- يضم الاتحاد ثلاثة مصارف هي: بنك برلين كمصرف تجارة وعمليات خارجية، وبنك مقاطعة برلين كمصرف توفير والبنك البرليني الهانوفراني المتخصص في مجال العقارات، ووصل رأس مال الاتحاد العام الماضي إلى ٣٦٩ بليون مارك ألماني وعدد موظفيه ١٦٩٠٠ شخص، وله فروع في المدن الألمانية والأوروبية الرئيسية، وتملك بلدية برلين نحو ٥٧ في المئة من الأسهم.

● متى أسس الاتحاد وماذا كانت الدوافع لذلك؟

- تم تأسيس الاتحاد مطلع عام ١٩٩٤ كمجموعة قابضة وكمصرف استثماري بتشجيع من حكومة مقاطعة برلين باعتبارها المالك الرئيسي للأسهم. وما دفع إلى ذلك متطلبات الوحدة الألمانية وتحدي العولة الذي يجد انعكاسه في ظاهرة اندماج الشركات والمصارف وازدياد حدة المنافسة بينها محلياً وعالمياً. ومن أهم ما يهدف إليه الدمج تعزيز موقع برلين كمدينة مصرفية وخدمية، سيما وانها مع

□ برلين - إبراهيم محمد

■ يتركز نشاط الاتحاد الذي يعتبر ثامن أكبر اتحاد مصرفي ألماني في المنطقة العربية على بلدان الخليج وبلاد الشام ومصر، وله مكاتب في القاهرة وبيروت وأبو ظبي ومثلية في المنامة، ويسعى منذ أعوام عدة كغيره من الاتحادات والمصارف الألمانية إلى توسيع أنشطته في البلدان العربية لتتجاوز التجارة إلى التمويل والاستثمار، وتشجعه على ذلك حركة الإصلاح الاقتصادي التي تشهدها البلدان العربية والرامية إلى تنويع مصادر الدخل وإطلاق قدرات القطاع الخاص.

«الحياة»، التقت الدكتور يورغن هولتس مدير الاتحاد ومسؤول قسم الشرق الأوسط وأفريقيا فيه، وهو يتحدث العربية بطلاقة ويعرف المنطقة العربية جيداً إذ يزورها نحو ست مرات سنوياً منذ أكثر من عقد من الزمن.



الحياة

صدر :

المنشر والخدمات المصرفية والعمل سرية التاريخ : ١ / ٦ / ١٩٩٩

● ولكن لماذا يقتصر نشاطكم عربياً على المجال التجاري بشكل رئيسي؟

- إن هدفنا لم يعد محصوراً بالنشاط في المجال التجاري كما كان عليه الأمر سابقاً. فمُنذ أعوام عدة نسعى للمساهمة في تمويل العديد من المشاريع الكبرى في المنطقة العربية، وأخص بالذكر مشاريع البنية التحتية والنفط والغاز. وبداناً فعلياً بتمويل مثل هذه المشاريع في بلدان مثل قطر. لكن اهتمامنا بالتمويل يرتبط بمدى مساهمة الشركات الألمانية في تنفيذ المشاريع المذكورة.

● هل يعني ذلك أنكم تهملون المشاريع المتوسطة والصغيرة على رغم أهميتها؟

- بالطبع لا. فإنا شخصياً أزور شركات متوسطة وصغيرة الحجم، خصوصاً في منطقتي برلين وبراندنبورغ وغيرهما.

ومما لاحظناه أنها بحاجة ماسة لعلاقات تجارية جديدة خارج شرق أوروبا التي لا تزال تشكل مجال تعاملها الرئيسي في الخارج. ونحن نشجعها للتعامل مع شركاء في المنطقة العربية من خلال تعريفها بأسواقها واصطحاب ممثليها أثناء زيارتنا لبلدان المنطقة. وقد لاحظنا اهتماماً متزايداً من قبلها على هذا الصعيد، خصوصاً بعد الأزمة الاقتصادية الروسية.

● كيف يبدو مستقبل نشاطكم في البلدان العربية على ضوء البدء بإقامة منطقة التجارة العربية الحرة؟

- إقامة منطقة التجارة العربية الحرة ستكون ايجابية بالنسبة للعلاقات الاقتصادية العربية - العربية بشكل أساسي. فانت تعرف أن التجارة البينية العربية مثلاً لا تزال ضعيفة للغاية. وبالنسبة لنا ستكون لإقامة المنطقة نتائج إيجابية بشكل غير مباشر. لأن ذلك سيجعل البلدان العربية أكثر جاذبية للاستثمارات. ومن شأن ذلك أن يشجع رجال الأعمال الذين يتعاملون معنا على تقديم المزيد

من الخدمات وعلى زيادة الإنتاج هناك. وهذا ما سيتيح لنا المزيد من الفرص لتمويل التجارة والمشاريع. وسيكون قسم مهم من هذه الأخيرة في مجال الإنتاج الصناعي الذي سيتم التوسع فيه بالاعتماد على المعارف والتقنيات الألمانية أيضاً.

● تشكو المصارف الألمانية من أن العرب، خصوصاً بلدان الخليج تفضل التعامل مع المصارف الأميركية أو البريطانية، ما هو رأيكم بذلك؟

- هذا صحيح إلى حد ما. فساهل الخليج في معظمهم يجيدون اليوم اللغة الإنكليزية. كما أنهم يسافرون على العموم إلى بريطانيا وأميركا. وعليه فإن التعامل مع المصارف الأميركية أو البريطانية أسهل بالنسبة لهم. ففي السعودية مثلاً تنشط المؤسسات المصرفية مشتركة (Joint Venture) البريطانية والأميركية بشكل رئيسي من دون مشاركة أي مصرف ألماني حتى الآن.

● ولكن الجانب العربي، خصوصاً السعودي يقول انكم غير مهتمين بمثل هذه الأنشطة؟

- حقيقة كان الألمان خلال الأعوام الماضية مشغولين بأنفسهم بشكل رئيسي. ويعود ذلك لأسباب أهمها إعادة توحيد ألمانيا ومتطلبات إعادة بناء الولايات الشرقية منها.

وكان من نتائج ذلك إهمال البلدان العربية من قبل الشركات والمصارف الألمانية. ولكن الاهتمام بهذه البلدان يزداد بشكل ملحوظ هذه الأيام وعلى مختلف الأصعدة.

● هل أنت متفائل بمستقبل العلاقات الاقتصادية العربية - الألمانية؟

- أنا متفائل جداً. فمعظم البلدان العربية تفتتح أكثر فاكثراً على الاقتصاد العالمي. وفي الكثير منها تم إصدار قوانين استثمار

جيدة مثل قانون الاستثمار الرقم ١٠ في سورية وقوانين مشابهة في تونس وبلدان الخليج واليمن الخ. وهناك مناطق حرة ممتازة في دبي (جبل علي) ومسقط وغيرهما. ولكن النجاح مرتبط بقسرة الجانب الألماني على تسويق منتجاته وخدماته. فالألمان لديهم تكنولوجيا ممتازة ولكنهم ضعفاء في مجال الترويج قياساً

إلى الأميركيين والبريطانيين واليابانيين. ومن أسباب ذلك أن المؤسسات الألمانية كانت تعتبر أن الأمر حاصل تحصيل أو يتم بشكل تلقائي. وبدأت الآن تعي أهمية ذلك، وعليها أن تتعلم فنون البيع والشراء كما فعلت مثيلاتها اليابانية والكورية وغيرها.

● هل هناك من شكاوى معينة لرجال الأعمال الألمان على صعيد علاقاتهم العربية؟

- نعم، يشكو كثير من رجال الأعمال الألمان من بطء سير أعمالهم مع زملائهم العرب. ويعكس ذلك حقيقة أن رجل الأعمال الألماني على العموم أقل صبراً من زميله العربي. فالأول مثلاً يسافر إلى بلد عربي لبضعة أيام ويزور خمسة عناوين في اليوم الواحد. وبذلك فهو لا يترك الوقت الكافي للتعرف على زميله وعلى إمكانيات التعامل معه. وبعد أن يعرض منتجاته يتوقع أن يحصل على النتيجة بشكل فوري. وبالمقابل فإن العرب يحبون

التعرف على الضيف أولاً قبل أن يفكروا بالتعامل معه. وعليه فإن على رجال الأعمال الألمان السفر إلى البلدان العربية بشكل متكرر وتخصيص الوقت الكافي للتعرف على زملائهم العرب بشكل أفضل.

● لماذا تتردد المصارف

الألمانية بشكل مبالغ فيه في إعطاء قروض لرجال الأعمال العرب؟

- تكمن المشكلة الرئيسية على هذا الصعيد في أن الشركات



تصدر: الصحافة

المنشور و الخدمات المصرفية والعملية سراج التاريخ: ١٩٩٩ / ٦ / ١

العربية، سيما المتوسطة والصغيرة الحجم منها، لا تعتمد تقارير مالية مصدقة من قبل مؤسسات استشارية معروفة عالمياً. ويعتبر الاعتماد على مثل هذه التقارير شرطاً لحصول هذه الشركات على ثقة المصارف الألمانية وقروضها. وعليه فإن على رجال الأعمال العرب عاجلاً أم آجلاً اتباع طرق تصديق كتلك المعروفة في أوروبا وأميركا. وللأسف فإن الكثير منهم لم يفكر بذلك حتى الآن. ● كيف ترى واقع ومستقبل المصارف العربية؟

- بالنسبة لي كمصرفي يعتبر التعاون مع المصارف الغربية سهلاً جداً لأن المصارف المركزية تراقب المصارف التجارية بشكل ممتاز. ومن ناحية أخرى فإن العالم يشهد حركة اندماج بنكية ومصرفية كبيرة. وهناك فرص جيدة أمام المصارف العربية في حال اندماجها. والاندماج ضروري لأن المصارف العربية في غالبيتها صغيرة وغير قادرة على الاستمرار بمفردها. وما سيساعدها على ذلك التشجيع الذي تلقاه من قبل المصارف المركزية التي تحاول إقناعها بضرورة الاندماج وأهميته.



المصدر: الأهرام المصري

للتنفيذ: التاريخ: ١١ / ٦ / ١٩٩٩

ماذا دار في اجتماعات مجلس الوزراء أمس؟

قرارات مهمة بشأن تنظيم حركة الصادرات والواردات وإنشاء السوق العربية

استعراض شامل لزيارة الرئيس مبارك المرتقبة للمغرب والجزائر والشراكة المصرية الأوروبية وإقامة المناطق الحرة

● اتفاقية مع البرتغال لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بهدف تكثيف التعاون الاقتصادي والمنفعة المتبادلة.

مذكرة تفاهم مع هولندا للتعاون للاسواق الواعدة في مصر خلال عام ٩٩ - ٢٠٠٠ تحقيقا للتنمية الاقتصادية من خلال التحول الاقتصادي للسوق المستوية.

● الموافقة على خطابين متبادلين مع فرنسا بشأن تعديل البروتوكول المالي الموقع بين البلدين بالنسبة للمرحلة الثانية من مشروع تنقية مياه الصرف الصحي بالجبل الأصفر، وخطاب تبادل البنك الدولي للإنشاء والتعمير بشأن منح مشروع إنشاء محطة توليد الكهرباء من الشمس.

● الموافقة على التعديلات التي أدخلت على المادتين ٢٤، ٢٥ من دستور منظمة الصحة العالمية بهدف زيادة اعداد أعضاء المجلس التنفيذي للمنظمة.

توازن بين الصادرات والواردات

من بين القرارات التي اتخذها المجلس أيضا بشأن الاجراءات المختلفة لتنظيم حركة الصادرات والواردات.

١ - مراجعة البرامج الانتاجية المتعلقة بتوجيه الاستثمار نحو المنتجات التي تحتاجها الاسواق الخارجية، ورفع مستوى جودة الانتاج مع خفض تكلفة الانتاج والتصدير، وتحديد ١٠ دول و١٠ سلع تصدر اليها.

٢ - البدء في اتخاذ الاجراءات لتنفيذ قرارات مجلس الوزراء في اجتماعه السابق والخاص بتنمية الصادرات وفي مقدمتها تفعيل دور المجالس السلعية، وتحويل قروض شركات النصر للاستيراد والتصدير بإفريقيا، وباريس إلى مراكز ومعارض دائمة للسلع المصرية دون مقابل، وتنفيذ قرار مجلس الوزراء أيضا بشأن إقامة معارض دائم لمنتجات

التنفيذية الخاصة بتفعيل السوق العربية المشتركة. وخطة العمل الخاصة بهذا الأمر

وفقا للبرنامج التنفيذي الذي اصدره مجلس الوحدة الاقتصادية وفي مقدمتها تخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ٤٠٪ من اول يناير القادم وتخفيض ٢٠٪ اخرى مع يناير عام ٢٠٠١، ونفس النسبة في عام ٢٠٠٢، مع إلغاء القيود غير الجمركية بالكامل في موعد اقضاء يناير عام ٢٠٠٢.

وأوضح وزير الإعلام ان المجلس برئاسة الجنزوري أكد حرص مصر على ان تنفذ جميع الاجراءات اللازمة لتحديد الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية الواردة في البرنامج بالتزامن مع جميع الدول الأعضاء بالسوق العربية المشتركة. وقد اصدر المجلس عدة قرارات مهمة هي:

● الموافقة بصفة مبدئية على مشروع إنشاء محطة لتداول المنتجات البترولية بميناء النخيلة بنظام «بي.أو.جي» وتقدر تكاليف المحطة بحوالي ٤٧ مليون دولار.

● الموافقة على إنشاء محطة تداول المنتجات البترولية... وتخصيص مساحة ٢٥ مليون متر مربع لإقامة ميناء للعين السفينة التي تطل على خليج السويس. للزام جميع الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال بسداد الضريبة العامة على المبيعات عن اعمال المقاولات والنقل أو غيرها من خدمات التشغيل للغير.

وأوضح وزير الإعلام ان مجلس الوزراء وافق على ١٧ اتفاقية تتضمن، اتفاقية مع الأردن في مجال الثروة السمكية والتعاون الإداري المتبادل لغايات التطبيق الامثل للقانون الجمركي ومكافحة المخالفات الجمركية.

في مناقشات جادة وموضوعية استعرض مجلس الوزراء في اجتماعه أمس برئاسة الدكتور كمال الجنزوري عددا من التقارير حول القضايا الداخلية والخارجية وذات الاهتمام.

جاء في بداية التقارير ذلك الذي استعرض الزيارة المرتقبة للرئيس حسني مبارك غدا للجزائر والمغرب، والاتفاقيات التي ستوقعها مصر والمغرب خلال اجتماعات اللجنة المشتركة العليا برئاسة مبارك والحسن.. وكذلك الجهود التي يبذلها الرئيس مبارك من أجل إقامة نظام اقتصادي عربي من خلال تفعيل اتفاقيات التعاون المشترك بين مصر وعدد من الدول العربية.

الدكتور كمال الجنزوري أشار إلى ان اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والمغرب دخلت حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من المؤسسات الدستورية بالبلدين إلى جانب تنفيذ المشروعات المشتركة بين البلدين.

وفي نفس الاطار اشار رئيس الوزراء إلى ان الدراسات انتهت بشأن إقامة منطقة حرة مماثلة بين مصر والسعودية.. بالإضافة إلى التعاون مع دول «الكوميسا» بعد تنفيذ الالتزام بخفض الجمارك بين الدول الأعضاء في المنظمة.

وعلى نفس التقرير استعرض المجلس نتائج اتصالات الرئيس مبارك ومقابلاته مع عدد من زعماء ورؤساء الدول العربية بشأن استعادة التضامن العربي.

السيد صفوت اسديف وزير الإعلام أكد في تصريحات عقب اجتماع المجلس ان تقريراً مهماً ناقشه المجلس حول تطورات أزمة «كوسوفو» والشراكة المصرية الأوروبية وفي هذا الاطار استضاف مجموعة عمل إلى بلجيكا خلال ايام لانتام التفاوض بشأن تصدير السلع الزراعية المصرية.. كما تمت مناقشة الخطوات



المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٦ / ١١ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التصدير بأرض المعارض.

دون مقابل وتحديد موعد لافتتاحه ووضع سياسة توفير التمويل للمصدرين موضع التنفيذ وشروط ميسرة.

٢ - عقد اجتماعات دورية طبقا لجدول زمني للمتعاملين في أهم المجموعات السلعية ذات الثقل في قائمة الواردات لتحديد الاحتياجات الفعلية للأسواق وربط الاستيراد بالتصدير.

٤ - القضاء على ظاهرة التهريب بكل الوسائل من خلال الرقابة على المنافذ الجمركية والمناطق الحرة بالتعاون بين وزارتي المالية والداخلية.

٥ - إعطاء الأولوية في التسهيلات للمشروعات الكبرى للمعرض التي تتضمن نسبة من السداد بسلع مصرية.

كما قرر المجلس تحقيق معدل نمو يصل إلى ١,٨٪ إلى جانب الحفاظ على عجز الموازنة في حدود ١٪ مع عدم فرض أية رسوم جديدة، والوفاء بمسؤوليات دعم جميع الخدمات الأساسية.

وأكد - الجنزيري قدرة الاقتصاد المصري على مواجهة جميع التكتلات والعقبات خلال المرحلة القادمة.

أشرف بدر



المصدر: الوقف

التاريخ: ١٩/٦/١٩٧٧م

للنشر والاختصاصات الصحفية والمعلومات

السوق الشرق أوسطية.. حلم إسرائيلي لم يمت

دينية مختلفة بل وجماعات ضغط، وجماعات مصالح اقتصادية واجتماعية وسياسية مختلفة فهذا دليل قوة وحياة المجتمع بأكثر منه دليل تمزق وخطورة على البنيان السياسي أو الاجتماعي له. وإن حدث وسقط أو تمزق المجتمع سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل ففي الأغلب أن السبب الأساسي لن يكون هذا التمايز والاختلاف العرقي أو السياسي أو حتى التناقض بين مصالح فئات المجتمع المختلفة. هذا على الأقل طالما ظلت الألية الديمقراطية تعمل في هذه المجتمعات الحية وتغير بشكل سلمي عن صراعات الفئات المختلفة من خلال صناديق الانتخاب بصورة سادقة ومعبرة بكفاءة وواقعية عن هذه الصراعات.

● ويدعم هذا القول في هذا الاتجاه ما شاهده منذ شهرين في القناة الثانية الإسرائيلية والذي شدني فيها كان حواراً مفتوحاً بين رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو وبين بعض الطلبة والطالبات الجامعيين، وكان بينهم بعض من عرب إسرائيل وحاملين جنسيتها، وكان الحوار يدور في جو نقدي عنيف يسبب سياسات نتنياهو وحكومته المتحيزة والعنصرية ضد بعض مناطق عرب إسرائيل من تدهور في الخدمات وحرمان من بعض الاعتمادات المالية لهذه المناطق وأمر آخر يعاني منها هؤلاء الناس.

● الملفت للنظر أن الرجل نتنياهو كان يره ويناقش بهنوء هذا يرجع ضمن أهم ما يرجع إلى صندوق الانتخاب الذي يحرص عليه كل مستول في أي بلد ديمقراطي، فهو لا يريد أن يخسر أصوات الناخبين مهما كانت وأن كان نتنياهو قد خسر أخيراً بسبب سياساته الداخلية والخارجية الفاشلة في مجملها ويسبب تخطيطه الواضح في كل الاتجاهات رغم حرصه على المكسب.

● بالطبع منافسنا الإسرائيلي الأشرس لديه الديمقراطية وهي السلاح الأقوى والوحيد في أيدي الشعوب ضد تفوق حكامهم، وإيضاً هي العامل الأوحيد للتقدم والنصر والقوة في عالم الأحياء الأقوياء.

عماد الجندي

في المجال السابق قلنا بالتحليل السياسي لفلسفة قيام السوق الشرق أوسطية والتعاون الاقليمي بين إسرائيل والعرب من وجهة النظر الإسرائيلية، وأيضاً شروطنا لهذا التعاون الاقتصادي الاقليمي مع ذكر بعض مؤشرات القوة للاقتصاد الإسرائيلي واليوم تستكمل حديثنا في هذا الصدد.

● فإسرائيل لها وجود قوي في العالم كله من خلال مبيعات أسلحتها وتعاونها الاقتصادي أو العسكري من خلال صناديقها أو تعاونها الاستراتيجي مع دول لها أهميتها للحورية مثل الولايات المتحدة الأمريكية أو بريطانيا أو تركيا، وأيضاً علاقاتها الدبلوماسية النشيطة سواء في أمريكا اللاتينية أو إفريقيا أو بعض دول الاتحاد السوفيتي السابق ومنها دول إسلامية لها مستقبل اقتصادي نظري وأدبي ولا ينبغي أن نتصور عكس تلك خاصة في فترة رئاسة بنيامين نتنياهو للحكومة الإسرائيلية والذي حدث هو ابتعاد بعض أصدقاء إسرائيل عنها إلى حين، خاصة في أوروبا الشرقية حتى لا يطولهم قصر نظر أو حفاقات نتنياهو وأكاديبه السياسية المكشوفة.

● وأما ما يقال عن تمزق المجتمع الإسرائيلي بين مستلحين وعلمانيين من ناحية الفكر العقائدي، وبين يهود شرقيين سفارديم ويهود غربيين أشكنازي من ناحية الانتماء السياسي فهو منطق صحيح ولكن ينقصه التكملة وهي أن هذه الصراعات يستوعبها أي نظام ديمقراطي حقيقي بدون أخطار الاستقطاب أو الانفصال، هذه هي أهم صفات المجتمعات الديمقراطية في الصراع السياسي والاجتماعي للفئات والطبقات التي ينحصر بها المجتمع، فدائماً هناك فئات تريد أن تمجّل حلبة الصراع السياسي أو التأثير الأكثر فعالية والوجود الاجتماعي المتميز وهذا للتعبير عن طموحاتها والدفاع والحفاظ على مصالحها، وهذا لا يعني تمزق المجتمع بقدر ما يعنى طموحات ومناقشات شرسة تأخذ في بعض الأحيان طابعاً حاداً للاستحواد على مناطق القوة والتأثير والثروة والتفوق.

● وخير مثال وقوة هو الولايات المتحدة الأمريكية بما تحتويه من جماعات عرقية وإثنية



المصدر: السياسة الكويتية

للنشر في الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٢

في تقرير مجلس الشعب المصري:

دعوة لعقد قمة عربية تبحث

في التكامل الاقتصادي

القاهرة - خاص:

■ مشروع السوق العربية المشتركة حلم يراود العرب منذ فترة طويلة ومنذ قيامها في بداية عام 1965 الى ان توقفت بالامر الواقع في عام 1980 ظلت السوق مقتصرة على مجرد تمرير التجارة بين الدول الاعضاء واقامة منطقة تجارة حرة عربية ولم يتعد ذلك الى توحيد التعريفات الجمركية التي تطبقها الدول الاعضاء في تعاملها مع العالم الخارجي كاحد المتطلبات الاساسية للسوق المشتركة. وقد شكل مجلس الشعب في مصر لجنة خاضعة لدراسة خطوات السوق العربية المشتركة ف اشارت في تقريرها الى ان مشروع السوق العربية اخذ يترنح ولم يحقق سوى القدر الضئيل مما استهدفه حتى اصيب بالافاق التام في الوقت الذي حقق فيه الاوروبيون مشروعهم ووصلوا الى المحطة الخامسة والافيرة في سلسلة حلقات التكامل الاقتصادي التي تعتبر السوق المشتركة رابطة العقد فيها رغم ان الاوروبيين قد بدأوا مشروعهم بابرام اتفاقية روما عام 57 في نفس التوقيت الذي وضعت فيه الدول العربية اتفاقية عام 57 للوحدة الاقتصادية العربية ركيزة السوق العربية المشتركة.

ويبدو ان نجاح الاوروبيين فيما حقق فيه العرب يرجع الى ان الاوروبيين كانوا اكثر قدرة على ازالة العقبات

التي اعترضت مشروعهم اولا بأول كما كانوا اكثر التزاما بتطبيق الاتفاقات التي تم ابرامها وكانت الارادة السياسية الاوروبية اكثر وضوحا واتحادا رغم غياب اللغة الواحدة والميراث المشترك والتاريخ الواحد كما كان يرجع الى التماثل في الظروف الاقتصادية والسياسية لدول أوروبا الغربية التي كانت تأخذ جميعها بمبدأ الاقتصاد الحر وديمقراطية الحكم والتعددية الحزبية وسيادة القانون فضلا عن ذلك فقد كانت المستويات الاقتصادية للدول الاطراف في السوق قد وصلت الى حدود متقاربة.

واشار التقرير الى ان ماتحقق في الميدان الاقتصادي في ظل اتفاقية الوحدة الاقتصادية وقرار انشاء السوق العربية المشتركة لا يصل في افضل حالاته الى مرحلة التعاون الاقتصادي الجاد والحقيقي كما يمكن القول بان هذه الحمولة التكاملية المحدودة لا تناسب اطلاقا مع الامكانيات والطموحات والارادة السياسية فلقد تبنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية المدخل التبادلي للتكامل الاقتصادي من خلال التحرير السلي وحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وممارسة النشاط الاقتصادي وجاء تعثر تجربة السوق العربية على مدى 34 سنة ليبرهن على ان اعتماد مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية من القيود او تحرير عناصر الانتاج كل لوحده مدخلا قاصرا

لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي منذ البداية لان المشكلة الاساسية التي تواجهها الدول العربية تتركز اساسا في تحقيق تنمية حقيقية لان التكامل بين هذه الدول لا يمكن فصله عن الدور الذي يجب ان يلعبه في تحقيق هذه التنمية وفي ضمان نجاحها واستمراريتها.

وقد وضعت اللجنة رؤية مستقبلية ومبررات واهداف ومزايا للتكامل الاقتصادي العربي مشيرة الى ان اهم مبررات التكامل الاقتصادي هي حاجة الاقتصادات العربية كافة لتوسيع اسواقها مع تعاضد انتاجها وتزايد البطالة في جميع الدول العربية بسبب ضعف معدلات نمو الاستثمار والادخار وكذلك تنوع الهياكل الانتاجية والتركيب السلي للصادرات في الدول العربية وحاجة كل الدول العربية لاستثمار رؤوس الاموال العربية في مشروعات انتاجية جديدة والاستعداد لمشروعات التعاون الاقتصادي الاقليمية غير العربية المفروضة على الساحة وتحديد موقف موحد ومنسق للدول العربية من خلال تكتلها الاقتصادي في اطار منظومة التجارة العالمية واتفاقية الغات.

وتتمثل اهم اهداف التكامل الاقتصادي كما جاء في التقرير في رفع معدلات التنمية الاقتصادية وضمان استمرارها استنادا الى القدرات الذاتية للاقطار العربية وزيادة التشابك والارتباط بين اقتصاديات



المصدر: السياسة الكويتية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٢

الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي الى المشاركة في اجتماعات لجنة المتابعة البرلمانية للسوق العربية المشتركة وهيئتها البرلمانية بصفة مراقب هو خطوة ايجابية ستسهم بقدر كبير في تعميق الصلات بين هذه الروافد جميعا كي تصب كلها في الهدف المشترك المتمثل في السوق العربية المشتركة وتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

ودعت اللجنة وزراء الاقتصاد العرب لدراسة امكانية خفض المدة الباقية من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال زيادة شرائح الخفض الجمركي الى 15 في المئة سنويا بدلا من 10 في المئة خاصة وانه قد سبق لهم الاتفاق على القيام بمناقشة الخطوات المقبلة في سيرة التكامل الاقتصادي العربي سواء من حيث الاسراع بمراحل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى او بالاتفاق على الخطوات التنفيذية لاقامة اتحاد جمركي من تأكد قيام الدول الاطراف بتنفيذ التزاماتها خلال السنوات الاولى من التنفيذ.

واكدت اللجنة على اهمية ان يكون مشروع السوق مفتوحا للدول العربية كافة والا يتوقف او يتعطل انطلاقه بسبب عدم توافر اجتماع عربي عليه نظرا لصعوبة تحقيق هذا الامر على الاقل في المرحلة الراهنة.

المنتجات الجديدة ذات المنشأ العربي في تيار التجارة العربية البيئية. لماذا كانت السوق المشتركة هي الخيار الافضل؟ سؤال طرحته اللجنة في تقريرها واجابت بان صيغة السوق العربية المشتركة هي اكثر الصيغ ملائمة لنا لانها تنسجم مع تنوع الموارد الاقتصادية للدول العربية واممها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية وتتمشى مع تنوع هياكلها الانتاجية وماقطعت في مراحل التنمية والتصنيع والاستثمار حتى الان وماقطعت من مراحل التنمية والتصنيع والاستثمار حتى الان وتمنح الفرصة للملازمة لزيادة وتعزيز هذا التنوع على اساس اقتصادية سليمة من المزايا النسبية والتنافسية ورفع الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات العربية والتنسيق الانتاجي والبرمجة المشتركة للقطاعات الانتاجية ذات الاولوية مما يسمح بتعزيز التنمية من خلال التكامل.

وقد دعت اللجنة في تقريرها الى ضرورة ايجاد الاطر التنسيقية اللازمة لتنسيق خطى قنوات التعاون الاقتصادي المختلفة وحشد امكاناتها وتحقيق الاستخدام الامثل لانجازاتها لخدمة الصالح الجماعي العربي دون ان يكون هناك تناقض او تبديد للجهود وترى ان القرار الذي اتخذه الاتحاد البرلماني العربي خلال مؤتمره الثامن في نواكشوط بدعوة كل من جامعة

الاقطار العربية وتقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي وتقليص الفوارق الاقتصادية بينها ورفع مستوى معيشة الانسان العربي وتنويع هيكل الصادرات لمنع تركيزها في قطاعات معينة يمكن ان تكون عرضة للخطر وادخال الانسجام في مختلف اوجه السياسات الاقتصادية بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية التي تمثل الدرع الرئيسي للامن القومي العربي بمفهومه الشامل.

وعرض التقرير لاهم مزايا التكامل الاقتصادي العربي مشيرا الى انه يؤدي لزيادة تدفق التجارة العربية الحرة التي تؤدي بدورها الى تحرير الموارد الاخرى من رؤوس اموال واستثمارات وخدمات وعمالة وكذلك تحقيق مكاسب اقتصادية عربية خارجية نتيجة التعامل العربي كتكلة واحدة على الساحة الاقتصادية الدولية وتقوية المركز التفاوضي العربي في علاقاته ومعاملاته مع القوى الاقتصادية الاخرى سواء في مجال الثراء او التكنولوجيا او التعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات او مقارنة سطوة المنظمات الدولية المتزايدة على الصعيد الاقتصادي الدولي.

كما تؤدي حركة الموارد الحرة الى نشر المشروعات العربية المشتركة الكبرى التي تتضافر فيها عوامل الانقاذ وتستخدم التكنولوجيا المتقدمة مما ينتج عنه المزيد من تفاعل المصالح العربية وطرح انواع من



المصدر: **السياسة**

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٧ / ١

دراسة تأصيلية من جامعة دمشق تقر:

العرب بإمكانهم إصدار عملة موحدة اذا اقاموا سوقا عربية مشتركة

دمشق - من سمر طراف:

■ اذا كانت الدول الأوروبية قد حققت اتحادا واصدرت عملة موحدة مع وجود فولق لغوية وعرقية ومذهبية فيما بينها فما بالنسبة نحن العرب لانسعى الى تحقيق ما حققته أوروبا؟ لماذا لا تعتمد الدول العربية الى ايجاد سوق عربية مشتركة وعملة عربية موحدة قد تساعد على حل كثير من القضايا الاقتصادية التي تواجه كل دولة بمفردها؟

تساؤلات بدأت بها الدكتورة نجدة خماس استاذة التاريخ في جامعة دمشق، محاضرتها حول النقد العربي الموحد وأثره على النشاط التجاري والعلاقات الدولية، استعرضت خلالها تاريخيا للظروف التي اصدر فيها العرب نقد عربيا موحدا وقالت:

اذا عدنا الى الوراء الى دولتنا العربية الاسلامية نجد ان العرب حينما تهيأت لهم الظروف عمدوا الى ايجاد نقد عربي موحد واستمروا في هذه العملية منذ ايام عبدالملك بن مروان 86065 هجري وكان العرب قد عرفوا قبل الاسلام الدراهم الساسانية التي حصلوا عليها في تجارتهم الخارجية مع العراق وسواحل الخليج العربي كما عرفوا النقود البيزنطية الذهبية والفضاسية بصلتهم الوثيقة بعرب الشام ومن المعروف انه كان بين الدولة البيزنطية والدولة الساسانية معاهدة خاصة بالعملية تقتضي بان يضرب الساسانيون نقودا من الفضة فقط وبالايتخذوا عملة ذهبية سوى العملة الرومية ولهذا كانت عملة بلاد الفرس الجارية هي الدراهم الفضية بينما شاعت العملة الذهبية في المناطق التي كانت تحت سيطرة البيزنطيين والتي نجح العرب بتحريرها كسورية ومصر وبلاد المغرب العربي.

ولما كانت مناجم الفضة وافرة في الشرق وموزعة في جميع انحاء الامبراطورية الساسانية فقد مكنهم هذا عن انشاء الكثير من المراكز لسك النقود في مختلف الارحاء اما الذهب فكان العملة الرئيسية المستخدمة في التجارة العالمية وكان يستعمل وحده للحصول على السلع من الشرق الاقصى والهند ومع ان مناجم الذهب كانت متبعثرة في مناطق متعددة في الشرق غير ان

الكميات التي كانت تدرها من الذهب كانت قليلة لا تكفي لسك العملة الذهبية. كما انه لم يكن من السهل استيرادها من الخارج لان معظم مناجم الذهب الفنية كانت بين البيزنطيين وادت ندرة الذهب واهميته في التجارة الى ان يحتكره الاكاسرة وكان ماتصدرة منطقة البحر المتوسط من الزجاج والمينا والمواد المصنوعة لا يفي بسداد اثمان ما تستورد من الاقوية والاعشاب والصنل من الاقاليم الهندية والحرير من الهند والصين مما كان يؤدي الى انتقال مقدار كبير من سبائك الذهب كل عام الى المشرق ويؤدي هذا الاستنزاف بدوره الى كساد مالي وبما ان ايران كانت منطقة تهديد للتجارة بما تفرضه من رسوم جمركية مالية في اوقات السلم او بقطعها التجارة قطعا تاما ابان الحرب فان هذا كله كان له تأثير سلبي على التجارة والتجار وكان قطع التجارة ولاسيما تجارة الحرير يتمخض عن عطالة عمال مصانع الحرير في كل ارجاء الامبراطورية البيزنطية.

تغيرت الاوضاع بعد القضاء على الدولة الساسانية ودخول سورية ومصر ثم الشمال الافريقي ضمن نطاق الدولة العربية الاسلامية فزال الحواجز الجمركية القديمة التي كانت موجودة بين الدولتين وزالت معها العقبة الرئيسية على سير التبادل عبره واصبحت مصادر الذهب والفضة في ايدي المسلمين لكن العرب استمروا في استعمال العملات الاجنبية حفاظا منهم على دوام استقرار الوضع الاقتصادي الراهن ومعلوم ان العرب كانوا يحافظون على الاوضاع العامة الراهنة للشعوب ولم يعمدوا للتغيير الا اذا كان لاصلاح



المصدر: السليمان

التاريخ: ١٩٥٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وانسجاماً مع هذا ابقوا على العملة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي لكن لتساع الفتوحات ومارافقها من تطورات خلق وضعاً جديداً قاد بالضرورة الى محاولات كثيرة لسك العملة وقادت هذه المحاولات الكثيرة في النهاية الى الاصلاح النقدي الكامل الذي حدث في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان.

ومع ان المصادر تشير الى ان عمر بن الخطاب ومعاوية بن ابي سفيان وعبد الله بن الزبير ومصعب بن الزبير ضربوا الدراهم على الطراز الساساني فان قضية اصلاح النقود وتوحيدها اصبح ضرورة لوضع حد للفوضى

والصعوبات اثناء جمع الخراج والجزية وعشور التجارة والزكاة وذلك ان العملة الفضية الشائعة في الشرق كانت على عكس العملة الذهبية الموحدة بالدينار. فنقسم الى ثلاث وحدات فهناك الدرهم الفارسي والدرهم الرومي للتعامل مع بيزنطة والدرهم الطبري لاسيا الوسطى.

وكانت الجزية والخراج واعطيات الجند والمعاملات التجارية في المشرق تحتم بالدراهم بينما كانت في الشام ومصر تدفع بالدينار. وعندما قسط عمر بن الخطاب الخراج في العراق مثلاً قسطه ورقاً وعينا، والدراهم تؤدي فيه عدداً، فسد الناس كما يقول ابو هلال العسكري فكانوا يؤدونه بالطيرية ووزن الدرهم اربعة دنانق اي 10 قيراط لان الدنانق يساوي قيراطين ونصف ويستبعدون الوافي ووزنه مثقال والمثقال يساوي 8 دنانق اي 20 قيراطاً.

فلما ولي زياد بن ابيه طلب اداء الوافي فشق ذلك على الناس فلما كانت خلافة عبد الملك بن مروان واستتب الامر له بعد القضاء على الحركة الزبيرية امر بضرب الدرهم الشرعي على وزن / اربعة عشر قيراطاً.

وهناك رواية تشير الى ان فعلة ابن مروان والخراج في العصر الاموي جاء مستنداً الى ما صدر منذ عهد عمر الذي نظر الى الدراهم الفارسية فتبين له ان اوزانها عشرون قيراطاً او 12/ قيراطاً او 10/ فجمع ذلك فبلغ 42/ فاخذ ثلثه وعدله، وهكذا ضرب الدرهم الشرعي في عهد عبد الملك بن مروان الذي بعث بالسكة الى الحجاج فسيرها الى الافاق لتضرب الدراهم بها وتقدم الى الامصار ان يكتب اليه في كل شهر بما يجتمع لديهم من المال وان تضرب في الافاق على السكة العربية الاسلامية وان تسحب النقود والتي كان يجري التعامل بها تدريجياً وكانت مدينة الضرب تذكر على الدرهم العربي مما يدل على ان الخليفة فوض الولاية بهذه المهمة واستمر الولاية بضرب النقود حتى خلافة هشام بن عبد الملك الذي امر / خالد بن عبد الله القسري / والى العراقيين 105 - 120 هـ ان يبطل السك في كل بلدة الا واسطاً وكذلك فعل / يوسف بن عمر الثقفي سنة 120/ فلما استخلف / مروان بن محمد / ضرب

الدراهم بالجزيرة بحران وقد تشدد ولاة العراق بامر الوزن وجودة الدراهم فكانت الهيرية (عمر بن هبيرة) والخالدية (خالد بن عبد الله القسري) واليوسفية (يوسف بن عمر الثقفي) اجدد نقود بني امية ولم يكن الخليفة العباسي المنصور يقبل في الخراج من نقود بني امية وغيرها وعندما امر الحجاج بسك الدراهم سأل فيما اذا كان الفرس يعملون في ضرب الدراهم واتخذ دار ضرب وجمع فيه الطبايعين فكان يضرب المال بما يجتمع له من التبر وطلاصة اليوف (وهو الدرهم الذي خلط به نحاس او غيره) والستوق والبهجة (البهجة ما يورده التجار) كما ان الحجاج كان اول من عمل الاوزان فبعد ان كان الناس يافدون الدرهم الوازن فيزنون به غيره وضع له سمير اليهودي الاوزان وكان الحجاج قد اراد قتله لانه سك نقوداً على غير سكة السلطان فاقترح عليه سمير اقتراحاً افضل من قتله وهو وضع الاوزان من وزن الف الى وزن ربع قيراط وجعلها حديداً واذا كان ايجاد درهم شرعي قد سهل امور الجباية فانه بالتالي قد سهل العمليات التجارية في البلدان التي تتعامل بالدرهم والدينار اذ ان عبد الملك جعل وزن الدينار / 22 قيراطاً وهو اقل من وزن الدينار المضروب حسب النمط البيزنطي وكان ذلك ضرورياً من اجل ايجاد نسبة عادلة بين الدينار الذهبي والدرهم الفضي وزناً وقيمة وممر تعريب الدينار الرومي بهراحل خمسة حتى اصبح عربياً اسلامياً خالصاً والدنانير العربية الاموية الخاصة لاتحمل صوراً للخليفة وانما تحمل مآثورات عربية صرفاً في ضمنها ايات قرآنية ولا يحمل دينار عبد الملك الذي ضرب سنة 79 هـ / الا الايات القرآنية على الوجهين والاطراف والملاحظ ان مكان الضرب لم يظهر على الدنانير الاموية على الاكثر وهذا يعني انها كانت تضرب بدمشق في بادئ الامر.

انتشر الدينار العربي والاسلامي ونافس الدينار البيزنطي ثم طغى عليه وكان الضرب اولاً في العاصمة فلما تضررت الدولة الى دويلات اصبح يضرب في كل مركز من مراكز هذه الدويلات وفي الوقت نفسه الذي امر فيه عبد الملك بتعريب

الدنانير امر ايضاً بتعريب الدواوين في الشام من اليونانية الى العربية وتعريب اوراق البريد واستبدال الشعارات والعبارات المسيحية بمآثورات اسلامية ولاشك انه اراد بذلك تسيير الدولة الاسلامية في السيطرة البيزنطية اقتصادياً وان يقيم وحدة اقتصادية مستقلة واذا لم يكن ممكناً اعتماد الدولة العربية في نشاطها الاقتصادي على نقد اجنبي محدود الكمية باق من ايام الجاهلية او يورد من بلاد العدو عن طريق التجارة واذا كان اجراء عبد الملك باصدار دينار عربي اسلامي قد اعطى على المدى الطويل اعظم النتائج الاقتصادية الايجابية للعالم العربي الاسلامي، فان نتائجه المباشرة انعكست سلباً لفترة معينة على الشام ومصر لانه



المصدر: السياسة

التاريخ: ١٩٩٩ / ١١ / ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إذا كان تفريب الدرهم وسك درهم عربي لم يؤد إلى ردود فعل في الشرق فما ذلك إلا لأن العرب كانوا قد قضوا على الدولة الساسانية أما الدولة البيزنطية فكانت ماتزال قائمة وقد رأت في إصدار نقد ذهبي عربي الإسلامي تهديدا لاقتصادها ومكانتها السياسية وليس أدل على ذلك من أن بيزنطة على الرغم من حملات الصوائف والشولتي ومن حالة العداء بينها وبين الدولة العربية فإنها لم تمنع التجارة مع الشام ومصر إلا فيما يتعلق بالخشب المستخدم في بناء السفن لأن المنع كان يعني الاعتراف بأن الشام ومصر ولايات خارجية عن نطاق الامبراطورية البيزنطية فالعرب تركوا ممارسة التجارة البحرية في الشام ومصر لأن كانوا يمارسونها سابقا من سكان الاسكندرية أو مدن السواحل الشامية وبقيت اللغة اليونانية لغة دواوين الخراج واحتفظت أوراق البروي التي كان يصنعها الأقباط بالتعبير المسيحية المكتوبة باليونانية وكانت أوراق البردي تصدر إلى بلاد الروم وتأتي من قبلهم بالدنانير وبقيت العملة الذهبية الروسية العملة الأساسية المتداولة في مصر والشام وفي التجارة العالمية لذلك لم يطبق حكم القسطنطينية قوانين الملاحة الصارمة التي كانت تطبق سابقا في عهد جستنيان الأول في القرن السادس الميلادي ضد الدولة الساسانية وأصبح التجار أحرارا فلما أرسل

عبد الملك بن مروان الدنانير الذهبية المصرية الأولى إلى جستنيان الثاني كاتاهه نقض جستنيان الصلح وأعلن الحرب ثم اتخذ إجراءات اقتصادية طبقها هو وخلفاؤه وذلك بالعودة إلى النظام التجاري المقيد الذي كان متبعاً في عهد جستنيان الأول ضد الساسانيين حيث كانت طرق التجارة كلها موجهة بدقة لمصلحة بيزنطة واستخدمت بيزنطة أسطولها لدعم ذلك النظام لكي تغلق البحر المتوسط في وجه الملاحة المنطلقة من الشام ومصر إلا أن بيزنطة لم يكن باستطاعتها التخلي عن منتجات العالم العربي وكانت التوابل وبضائع الشرق التي يتاجر بها العرب أساسية في حياتها الاقتصادية لذلك سمحت لمرقا أو مرقاين استقبال التجار المسلمين ، ثم استطاع العرب المسلمون السيطرة على البحر المتوسط وبذلك ربطوا بلدان العالم الإسلامي ومناطق الشرق الأقصى تجارياً وكون ذلك قاعدة لوحدة اقتصادية امتدت من المحيط الأطلسي إلى جزر الهند الشرقية وكان من أهم مظاهر هذه الوحدة استخدام الدينار الذهبي الإسلامي الذي ظل حتى أقر القرن الثاني الهجري / الثامن الميلادي لا يستخدم إلا في شمال أفريقيا ومصر والاندلس لكنه غدا في أوسط القرن الرابع الهجري / العاشر الميلاد نقدا دولياً دون منازع. وقد طرح ازدياد الفعاليات التجارية وضخامة المصنوعات مشكلة الكيفية التي يمكن بها حمل المال

الواجب أدؤه للمصنعة والمصنعة عليه فإدى ذلك لابتكار الكثير من النظم المالية والتجارية والتي انتقلت إلى أوروبا منها نظام الحوالات والصكوك والتي أكدت الأبحاث أن العرب هم أول من عرفها فكان رجال المصارف من أهل فارس والبصرة يعطون الحوالات وكتب الاعتماد والتي يمكن أن تصرف لدى من يمثلونهم أو لدى شركائهم المقيمين في كل زوايا العالم الإسلامي.

كل هذا يدفعنا إلى الإدراك أن الدول العربية إذا حاولت تحقيق تحالف فيما بينها وإقامة سوقاً عربية مشتركة تستطيع إصدار عملة عربية موحدة فالقوة كانت عاملاً من العوامل التي ساعدت على أن يصبح الدينار العربي الإسلامي دولياً دون منازع.



المصدر: روز اليوم

المنشر والخدمات الصحفية والعلامة
التاريخ: ٢ / ٧ / ١٩٩٩

السوق العربية المشتركة ضرورة هامة



التخلي عن تجسيم
العراقيل التي تقسد
إحداث هذا التكامل
المنشود، وأن نسعى
جاهدين للبدء فقط
بنقطة التلاقى
وبعوامل الإنصهار
وخاصة أن هذه
الفكرة كانت د. سالم بيت المال
النموذج الرائد الذي
سرعان ما أخذته عنا أوروبا وأمريكا
والآسيان وغيرهم.. أما نحن فلانزل بنقمة
خطوة ثم نتراجع خطوات ولهذا يجب
إسراع الخطى لتنفيذ تلك المتهاج وأن
تكون البداية ببولتين أو ثلاث ثم سرعان
ما يزيد العدد تبعاً.

لاشك أن السوق العربية المشتركة
تحتل أهمية متزايدة في أولويات السياسة
الاقتصادية خاصة في إطار مانشيه من
متغيرات عالمية ومايصاحب ذلك من إبرام
للتكتلات الاقتصادية وعقد لاتفاقيات الشراكة.
صرح بذلك الدكتور سالم بيت المال
المدير العام لشركة تام أويل مصر وأضاف
أنه من هذا المنطلق تعد السوق العربية
المشتركة بمثابة أمر وجوبى لتحقيق
التكامل العربى فى الكثير من المجالات
بدءاً بتحقيق إنتاج كمى يجمع بين كافة
الكيانات العربية ومروراً بحركة تسويق
علمية شطة تحولنا من مستهلكين إلى
منتجين وانتهاء بمنظومة تصدير للمنتج
العربى للكثير من بلدان وأسواق العالم.
وأكد د. سالم بيت المال على ضرورة



المصدر: البيان

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١/٢

البحر

مواجهة بديلة

على الرغم من تراجع الحديث عن السوق الشرق أوسطية - مع تراجع عملية السلام إزاء الصلف الاسرائيلي - فإننا لا تزال نشهد محاولات مستمرة من أجل فرض مشروعات وبرامج لا تخدم مصالح دول المنطقة وذلك تحت مسميات مختلفة مثل متطلبات العولمة والتكامل الاقتصادي والنظام الدولي الجديد وغيرها. ولا شك أن الكثير من الدول العربية قد وعدت لهذه المحاولات، وهي تطالب حالياً بتسريع إقامة السوق العربية المشتركة كبديل لتلك المشروعات والبرامج.

إن جهود إقامة السوق العربية المشتركة باتت تكتسب اليوم أهمية أكبر من أي وقت مضى، بل إنها ترتقي في مستوى أهميتها إلى مستوى ما تواجهه الأقطار العربية من تحديات جسيمة. وعلى الرغم من أن هذه الأهمية تشمل جميع هذه الأقطار دون استثناء، إلا أن الالفت للنظر، وعلى غير ما يبدو في الظاهرة هذه المرة، أن هذه الأهمية تزداد وتتضاعف عند الحديث عن الدول الخليجية العربية وذلك يعود إلى جملة من المعطيات والحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن الحديث عن الدور للنات بدول المنطقة بظل للنظام الاقتصادي الدولي الجديد غالباً ما يتم ربطه - بصورة أو بأخرى - بتدفق التمويلات الخليجية التي تسهم في إقامة مختلف المشروعات المطروحة في إطار تلك السوق. أننا نستذكر هنا موقف دولة الامارات العربية المتحدة والذي حذر بكل وضوح من هذه المسألة وعدم جذرائها، بل وخطورتها الاقتصادية. فلا يوجد هناك ما يبرر قيام رؤوس الأموال الخليجية بتمويل مشروعات تنافس وتهدد الكثير من الصناعات التي أقامت بها بنفسها في بلدانها. وعوضاً عن ذلك فإنه بإمكان دول المنطقة أن تتبنى استراتيجية ناجحة تهدف إلى ربط تدفق تمويلاتها ومعوناتها التنموية في الأقطار العربية بموضوع تشجيع تصدير الكثير من السلع والخدمات المصنعة في بلدانها إلى هذه الأقطار.

إن الأموال الخليجية يجب أن توجه بالدرجة الأولى إلى هذه الأشكال لتخدم بصورة أكبر التوجهات التنموية الخليجية والعربية ومن ثم هدف إقامة سوق عربية مشتركة. وبهذا المعنى فإن التكامل الاقتصادي العربي وإقامة السوق العربية المشتركة يصبح عنصراً رئيسياً في استراتيجية التنويع الاقتصادية والتنمية في دول الخليج العربية، وبالتالي أساساً حيوياً لأمنها الاجتماعي على المدى البعيد.

حسين محمد



المصدر: البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/١٧/٩٤/١٩٩٤

منطقة التجارة الحرة العربية بين الحلم والواقع

هل تنجح إقامة المنطقة في مواجهة العولمة والتكتلات الاقتصادية؟

سلطان بن سليم:

هناك قوانين عقيمة يبعث الدول
العربية تعوق تحرير التجارة البينية



المصدر: البيان

للتنفيذ والخطط والبرامج والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١١/١٩

مساعدة أمين عام الجامعة الظروف الحالية مواتية جداً لإقامة السوق المشتركة

٩٩ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية،
حلم ينتظره الكثير ان يتحول الى واقع :
خاصة وان اقامتها اصبح ضرورة
نظراً لوجود كافة المقومات التي تساعد على انجاح
وجودها كما ان اقامتها تعتبر خطوة مهمة وأساسية
لإقامة السوق العربية المشتركة مستقبلاً.. ولكن يبقى
السؤال هل لدى الدول العربية قاطبة العزم والارادة
لتنفيذ هذا المشروع الحيوي؟
٦٦ في هذا التحقيق نتلمس بعض
جوانب هذا الموضوع.



المصدر: البيان

للتنشر والخبر: هسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٢

وفي بدايته نقول: لقد اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية قراره رقم 1317 يوم 17 فبراير عام 97 بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتخمينة التبادل التجاري بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة عربية مشتركة.. وجاء ذلك القرار تنفيذا لقرار مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة خلال شهر يونيو 1969 في هذا الشأن.. وفقاً لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما. وقد وضع برنامج العمل بحيث يبدأ التنفيذ في الاول من يناير عام 98 باعتماد الرسوم والضرائب الجمركية السارية في كل دولة عربية مع البدء في تخفيضها تدريجياً بنسب سنوية بواقع 10% على ان تزول كافة الرسوم والضرائب الجمركية بانتهاء عشر سنوات من تاريخ بدء التنفيذ.

تحديات كبيرة

ان انشاء منطقة تجارة عربية حرة مشتركة أصبح ضرورة ملحة في هذه المرحلة التي تواجه فيها الدول العربية تحديات كبيرة على المستويات الاقليمية والعالمية. ان جميع الدول العربية تواجه على المستوى الاقليمي ضغوطاً وتحديات خطيرة يمكن ان تؤدي الى تغيير الهوية العربية وتحطيم المعتقدات والثقافات والروابط ولا بديل امامها سوى ان تتحد فيما بينها. وعلى المستوى الدولي تمثل العولمة وتحرير التجارة العالمية تحدياً كبيراً يجعل من الضروري الاستعداد بآزالة الحواجز والحدود بين الدول العربية بحيث تمثل كتلة اقليمية في مواجهة الكتل الأخرى المتمثلة في أوروبا وأمريكا وغيرها. ولا شك ان جميع مقومات انشاء منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة تتوافر في المنطقة العربية أكثر من أي منطقة أخرى في العالم. كما أنه لا شك أيضاً ان منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة

تحقيق: عبد الفتاح فايد

ليس الهدف النهائي وإنما هي خطوة أولى وأساسية لإقامة السوق العربية المشتركة التي تتوافر جميع مقوماتها هي الأخرى. والنجاح في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية يتوقف بصفة أساسية على توفر العزم لدى جميع الدول العربية على إنجاح هذا المشروع وقيامه قوياً متماسكاً. فهو الخط الأخير للدفاع الجماعي عن كل دولة من دول المنطقة ومصالحها في وجه التكتلات الاقتصادية التي تنتشر من حول هذه المنطقة. وكذلك يتوقف بشكل أساسي على قيام تبادل تجاري نشط بين الدول العربية بعضها البعض الآخر. وهذا التبادل التجاري يحتاج في المقام الأول إلى ربط الدول العربية فيما بينها داخلياً وربطها كذلك فيما بينها خارجياً مع العالم بشبكة حديثة لنقل تجارتها تناسب متطلبات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

قوانين عقيمة

يقول سلطان أحمد بن سليم رئيس ومدير عام سلطة موانئ دبي والمنطقة الحرة بجبل علي التي تعتبر النموذج الأمثل للمناطق الحرة ليس فقط محلياً أو اقليمياً وإنما أصبحت تحتل مكانة عالمية مرموقة، ان منطقة التجارة العربية الحرة المشتركة حلم نسعى جميعاً إلى تحقيقه. وهي ضرورة في ظل هذه التحديات وفي ظل العولمة والتطبيق الكامل لاتفاقيات تحرير التجارة العالمية «الجات». وأوضح بن سليم ان بعض الدول العربية لديها قوانين عقيمة ولا تزال تفكر بطريقة لا تناسب ولا تستوعب المتغيرات العالمية ولا تزال تضع الحواجز والمعوقات في طريق التجارة البينية العربية وهذا هو السبب الرئيسي في تأخر قيام المنطقة العربية الحرة المشتركة.

وأضاف ان هدفنا التكامل مع الدول العربية وهناك اتفاقيات جيدة في هذا الصدد لكن هناك أيضاً قوانين غير جيدة يجب تعديلها في بعض الدول العربية. ويجب على هذه الدول ان تدرك ان منظمة التجارة العالمية لن تفتح اسواق العالم امام بضائع الدول التي تخلق ابوابها في وجه البضائع العالمية، وعلى الدول العربية ان تبدأ من الآن تغيير هذه القوانين وان تضع جدولاً زمنياً لذلك وان تعتبر المناطق الحرة بها بداية وان تجرب التجارة الحرة من خلالها قبل ان تجبر على ذلك. وأشار الى ان هناك دولاً عديدة في العالم بدأت توفيق اوضاعها مع المتغيرات العالمية واستطاعت تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال مثل الهند والصين أيضاً خطت خطوات كبيرة.

قوة اقتصادية

ويقول الاستاذ الدكتور احمد عبد المنصف محمود الاستاذ بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الذي أعد دراسة حول منطقة التجارة العربية ان امكانيات

الدول العربية المستغلة والكامنة تمثل قوة اقتصادية كبرى لو أحسن تجميعها في هذا المشروع الذي يمثل لهذه الدول المنفذ الوحيد للخروج من مأزق التخلف والضعف. ان هذه الامكانيات يمكن ان تجعل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واحدة من أهم المناطق بالعالم وأقواها. وأوضح د. أحمد عبد المنصف محمود ان من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الرأسمالية الجديدة مبدأ المنافسة الكاملة ومحاربة الاحتكارات بكل أنواعها مع محاولة القضاء على جميع العوائق الصناعية لانسياب التجارة العالمية. ولكن في ظل تكون التكتلات الاقتصادية الجغرافية الكبرى وسيطرة الشركات المتقدمة للمقارنات على



المصدر: البيان

للتنشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٦/٧/١٤

النشاط الاقتصادي والتجاري في العالم تكونت احتكارات القلة وأصبح من الصعب بل من المستحيل على الدول النامية دخول الأسواق العالمية الا بشروط مجحفة لها خاصة وان الدول الصناعية تحتكر التكنولوجيا المتقدمة والبحث العلمي ورؤوس الأموال الطائلة.

واضاف انه في ظل هذه الظاهرة ليس أمام الدول النامية والدول العربية خاصة سوى التكتل الاقتصادي في كيانات تجارية كبرى حتى تستطيع ان تكسب بعض القوة في التفاوض لدخول الأسواق العالمية ولإمكان الحصول على التكنولوجيا المتقدمة بشروط مقبولة لها.

مناخ مناسب

ومن حسن الطالع ان وضع العلاقات العربية حالياً من الناحية العملية أفضل مما كان عليه في السنوات الماضية. هذا ما يؤكد الدكتور عبدالرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية. ويضيف في دراسة أخرى ان المناخ العام مهياً الآن أكثر من أي وقت لمزيد من الترابط والاعتماد المتبادل. والمقصود بالمناخ هنا هو كل مكوناته المادية والتقنية والبشرية والادارية المؤثرة ايجابياً أو سلبياً.

كما ان هناك آليات قائمة للعمل العربي الاقتصادي على المستوى القومي والثنائي منها آليات رسمية حكومية وشبه حكومية وقطاع خاص من اتحادات ومنشآت وما سواها. وهذه الآليات تتناول العلاقات الاقتصادية العربية إما بتوزيع الأدوار أو بالتوازي في مجال واحد كل حسب دوره.

ونذكر ان طريق السوق العربية المشتركة يمر بعدة مراحل أولها

منطقة التجارة الحرة يليها الاتحاد الجمركي.

وتحتاج كل من هذه المراحل إلى إجراءات وقرارات عديدة تتخذها الدول العربية تبني على إتفاق بينها حول أسس وقواعد فنية معقدة. وان نقطة البدء الصحيحة في طريق تحقيق هدف السوق العربية المشتركة هو ادراك الفارق بين منطق التعاون الاقتصادي بين الدول ومنطق التكامل الاقتصادي بينها. فبينما يهدف منطق التعاون إلى تحقيق مصالح مشتركة بين الدول بون ان يترتب على ذلك المساس بأية مصلحة خاصة لاحدى الدول وتكون نتائجه محدودة لان منطق التكامل الاقتصادي بين الدول يؤدي إلى تحقيق مصالح تلك الدول على المدى المتوسط والبعيد. وقد يتربط عليه في إحدى مراحل أو خطواته ان تضحى دولة ما بمصلحة لها لفترة مؤقتة أو في مجال معين في مقابل تحقيق مصلحة اقتصادية شاملة لها بعد فترة زمنية أو من منظور الاقتصادي الكلي. وتؤثر نتائج التكامل ايجابياً على تعزيز اقتصاديات الدول.

14 دولة

ويؤكد عبدالرحمن السحبياني ان الدول العربية دخلت عهداً جديداً في عملية التكامل الاقتصادي فيما بينها بانضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وبدأ تنفيذها منذ الأول من يناير 1998. وكانت استجابتها خلال السنة الأولى من التطبيق مرتفعة حيث بلغ عدد الدول العربية التي اعلنت عن اتخاذها لاجراءات التنفيذ أربع عشرة دولة عربية يزيد نصيبها من التجارة العربية الخارجية عن 90% ونسبتها من التجارة العربية البينية تصل الى حوالي 95% حسب احصاءات عام 1997.

وتشكل مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (بافتا) سوقاً استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على 174 مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي حوالي ثلاثة آلاف دولار امريكي (1997) وقوة انتاجية يزيد ناتجها المحلي الاجمالي على 515 مليار دولار امريكي.

كما تشكل تجارتها الخارجية الجزء الأساسي من التجارة العربي الخارجية والتجارة العربية البينية حيث تزيد قيمة صادراتها على 160 مليار دولار امريكي اي حوالي 90% من قيمة الصادرات العربية الاجمالية. وقيمة وارداتها حوالي 131 مليار دولار امريكي اي حوالي 91% من قيمة الواردات العربية الاجمالية (1997). وتسيطر مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية المشتركة (بافتا) على حوالي 96% من الصادرات العربية البينية وحوالي 91% من الواردات العربية البينية.

اما الدول العربية التي لم تبدأ بعد اجراءات التنفيذ فهي ثمان دول عربية منها سبع دول تمثل الدول العربية الأقل نمواً حسب تعريف المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي وهي جيبوتي والسودان والصومال وفلسطين وجزر القمر وموريتانيا واليمن. وهي دول تحتاج الى وضع خاص لكي تتمكن من الانضمام الى منطقة التجارة الحرة العربية. اما الدولة الثامنة فهي الجزائر التي تمر في مرحلة إصلاح اقتصادي.

هذا وقد أثمر التنفيذ عن تحقيق بعض الانجازات اهمها قيام الدول الاعضاء في «باتا» بإبلاغ منافذها الجمركية باجراء التخفيض المتدرج بنسبة 10% من الرسوم والضرائب الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وقد تلقت الامانة العامة للجامعة العربية بالفعل صور اجراءات تبليغ المنافذ الجمركية في الدول العربية.



المصدر: البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٤

وقد أنشأت الامانة العامة للجامعة قاعدة معلومات جمركية تضم هياكل التعرف الجمركية للدول العربية الاعضاء. وقد تم ائصال بيانات عشر دول عربية هي الامارات والاربن وتونس والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت ومصر والمغرب. وقدمت الدول تعرفتها الجمركية وفق النظام المنسق عند مستوى ستة ارقام وبعضها عند مستوى عشرة ارقام وقد حرصت الامانة العامة على تزويد كافة الدول العربية بنسخ من النظام المنسق باللغة العربية عند مستوى ستة ارقام لتسهيل تطبيق النظام المنسق لديها.

2237 مليار دولار

وتشير دراسة لمركز الدراسات العربية في لندن حول منطقة التجارة العربية الحرة الى ان المساحة الكلية للدول العربية تصل الى 14.2 مليون كيلو متر مربع بما يمثل 10.2% من مساحة العالم. ويبلغ عدد السكان 257.5 مليون نسمة وفقاً لاحصاءات عام 1996 بما يمثل 4.4% من سكان العالم. ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي 2237.3 مليار دولار ويصل حجم التجارة من حيث الصادرات السلعية في نفس العام (96) حوالي 167.4 مليار دولار تشكل 3.2% من الصادرات العالمية وتبلغ قيمة الواردات السلعية 141.8 مليار دولار بنسبة 2.8% من الواردات العالمية. اما الصادرات العربية البينية فتبلغ 13.7 مليار دولار أي حوالي 9.3% فقط من اجمالي تجارتها الخارجية.



المصدر: البيان

للتشور والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/١٥

مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية:

بدء العمل بمنطقة التجارة العربية انعكس إيجابيا

على حركة التجارة

مشروع السيارة العربية قطع أشواطًا طويلة

.. وفي طريقنا لإزالة العراقيل

القاهرة - حسين عبد الهادي:

كشف المهندس طلعت بن ظافر الظافر مدير المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين أن المنظمة ستركز في المرحلة المقبلة على التعاون في مجال نقل التكنولوجيا في المنطقة العربية من خلال التعاون مع القطاع الخاص العالمي موضحاً أن المملكة العربية السعودية ستجري مع نهاية العام الجاري جولة من المفاوضات في هذا الشأن. وأكد ظافر إن دخول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ في يناير من العام الماضي انعكس على حركة التجارة العربية البينية من السلع الصناعية منتقداً مبالغة بعض الأقطار العربية في وضع القيود والتحفيزات على تحرير التجارة السلعية سواء الزراعية أو الصناعية.

وشدد الظافر على توافر فرص استثمارية ضخمة في عدة مجالات في البلدان العربية يجب الترويج لها سواء في مجال التنمية الصناعية بمختلف قطاعاتها أو التعدين مشيراً إلى أن المنظمة قامت خلال الفترة الأخيرة بإنشاء بورصة صناعية على الإنترنت.. وتحدث الظافر باستفاضة عن وضع الصناعة العربية في الحوار التالي الذي أجرته معه «البيان»:

* ما هي الصورة الآن بعد مرور عامين على منطقة التجارة الحرة العربية وتأثيرها على حركة التجارة بين الدول.. وما هو تأثير تحفيزات بعض الدول على التحرير الكامل لبعض السلع؟

- منذ يناير عام 1998 بدأ العرب تفعيل مشروع المنطقة العربية الحرة الكبرى الذي تأخر تنفيذه قرابة الـ 35 عاماً.. وبعد تطبيق الاتفاقية والتزام المنافذ الجمركية العربية بتنفيذ نسبة خصم تصل إلى 20% على الرسوم الجمركية الحالية تسبب ذلك في نمو حجم التجارة البينية في السلع الصناعية بنسبة 30% والسلع والخدمات العربية بنسبة 15%.. ولا شك أن طلب بعض الأقطار العربية لاستثناءات صناعية أو فنية قد أثر على نمو هذه الحركة بالشكل المطلوب إلا أنه سيزول بفعل آلية التجارة الحرة العالمية.

والدليل على صحة ذلك هو أن مصر في العام الماضي زادت من حجم إنتاجها الصناعي على الإنتاج الزراعي ومن غير المعقول أنه لا يواجه هذه الزيادة ارتفاع في نسب التسويقي الخارجي وزيادة الصادرات للتخلص من فائض

الصناعة.. إلا أنه يشير إلى أن حجم التجارة البينية العربية ما زال متواضعا إلى حد كبير مقارنة بالاتحاد الأوروبي على سبيل المثال.

محوقات الاستثناءات

* ما هي أضرار التوسع في المعوقات التي تسوقها بعض الدول العربية أمام منطقة التجارة الحرة العربية؟

- لا شك أن التوسع في الاستثناءات لتحرير السلع العربية البينية لا يخدم بأي حال منطقة التجارة الحرة التي تمثل خطوة تجاه تحقيق السوق العربية المشتركة.. والخوف من أن تحول المنطقة الحرة العربية إلى مجرد اتفاقيات تفضيلية ثنائية أو متعددة الأطراف.. لأن تلك الاستثناءات في المرحلة الأولى فقط ستكون بمثابة حماية تفاديا لحدوث انهيارات في بعض الصناعات وهو أمر وارد لحظياً لبعض الدول التي تقتضي ظروفها ذلك.

ويضيف ظافر: المواصفات القياسية والرسوم الجمركية أمور سهل الإعفاء منها إلا أن أخطر ما تواجهه منطقة التجارة الحرة العربية هي المعوقات التي يمكن أن تسبب في مشاكل سياسية.. ومن جانبنا قمنا بتزويد الدول العربية بمواصفات قياسية وقواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي لاعتمادها في منطقة التجارة الحرة علماً أنه لا توجد أي دول عربية لها قواعد منشأ تفضيلية للسلع الصناعية وإن حل تلك المشكلة سهل الاستفادة بالميزة النسبية في الدول العربية وتحقيق التكامل الصناعي عبر اعتماد مبدأ التراكم لقواعد المنشأ.



المصدر: البيان

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٧/١٩٩٩

ويعد اعتماد قواعد المنشأ الأوروبية ذات أهمية لنا لزيادة الصادرات العربية للاتحاد الأوروبي الذي يستحوذ على 80٪

من إجمالي تجارة العرب الخارجية. أولويات التنمية

* ما هي أولويات تنمية الصناعة العربية من وجهة نظركم؟

— من أهم الأشياء هو إنشاء بورصات صناعية في مختلف الأقطار العربية ومراكز معلومات متقدمة توفر كافة المعلومات والبيانات عن السلع والمنتجات الوسيطة والكلية والخامات ومستلزمات الإنتاج مثلما يوجد حاليا بورصات للأوراق المالية العربية.

فالغرب دولة متقدمة ورائدة في إنشاء البورصات الصناعية ومن المفترض أن يتم إنشاء مثل هذه البورصات تدريجيا في كافة الأقطار العربية الأخرى وعلينا أن نعلم أن صناعات التجميع التي بدأت في بعض الأقطار العربية تنافست على توطئتها عدد من دول المنطقة بعد أن تخلصت منها البلدان بهدف حماية البيئة وفقدان ميزة نسبية سابقة لها .. والمطلوب أن تقام صناعة وطنية شاملة لا تنقل التكنولوجيا العالمية فقط بل توطئتها وتوظفها وفق ما يتلاءم مع ظروف واقتصاديات كل بلد وحاجاته وأولوياته .

* ما هي خطمكم في ظل اتجاه عديد من اقتصاديات المنطقة إلى التخصص والاعتماد المتزايد على القطاع الخاص في المنطقة العربية لخدمة الصناعة؟

— المطلوب مزيد من التعاون والتوجه إلى القطاع الخاص لفتح قنوات اتصال وتعاون عملي .. ومن جانبنا نحرض على حضور رجال الأعمال كافة الاجتماعات والمؤتمرات التي ننظمها كما تقدم المعونة والاستشارات التنموية إلى الشركات والمؤسسات الخاصة الصناعية لحل المشاكل التي تواجه الصناعة العربية حيث قدمنا في

خلال الفترة الماضية استشارات عديدة في مجال صناعات البلاستيك والحديد والصناعات الغذائية وصناعة الجلود .. وقد تمكنا من

تقديم المشورة إلى كل من السعودية ومصر وإلى سوريا والسودان والأردن .. كما نقدم لهم كافة البيانات التي يطلبونها لتطوير المشروعات القائمة بالفعل لديهم أو لإنشاء مشروعات جديدة أو لعمليات التطوير .. وكل تلك الخدمات تقدم عبر الإنترنت .

جولة جديدة

* من المنتظر أن تحضروا في نوفمبر القادم الاجتماعات المرتبطة لجولات الجات في الولايات المتحدة الأمريكية .. فماذا أعدتم لهذه الجولة الجديدة من أوراق؟

— في ظل تأثير العولمة وتحرير التجارة العالمية ندرس حاليا بشكل مكثف أثر تلك على مختلف الصناعات العربية علما أن دورنا يقتصر على التشخيص الحال للمشاكل فقط والباقي تقوم به الدول العربية التي ستتعامل مع المنظمة إداريا .. علما أن الدول العربية المنضمة إلى منظمة الجات لا تزيد عن 8 دول فقط والباقي في طريقها إلى الانضمام .. وندرس حاليا أثر توحيد مزايا الاستثمار على مختلف المشروعات وجذب الأموال إلى المنطقة العربية .. كما أننا وضعنا بين أيدي الحكومات العربية رؤيتنا في شأن حماية الملكية الفكرية الصناعية حيث نتعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية لإبراز خطورة تلك الاتفاقية على الصناعات العربية مثل الأدوية .

* ما هي معوقات عمل المنظمة لمواءمة الظروف الرامنة والمستجدات المستقبلية؟

— في مقدمة المعوقات يأتي التمويل للمنظمة التي أصبحت حاليا منظمة واحدة بدلا من ثلاث منظمات عربية كانت تعمل منذ عام 1992 تضم كلا من منظمة التنمية الصناعية ومنظمة المقاييس والمواصفات ومنظمة التنمية التعدينية .. وكانت موازنة المنظمات الثلاث نحو 18 مليون دولار وتقلصت رغم تغيرات الظروف إلى ثلاثة ملايين دولار .. وقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي أن لا يقل حجم الأنفاق على المشروعات المختلفة للمنظمة عن نسبة 70٪ من إجمالي الميزانية وبحسبة بسيطة تكون خمسة كل دولة من بين الدول الـ 21

الأعضاء أقل من 80 ألف دولار ومن ثم لا نستطيع تلبية كافة متطلبات الدول العربية التي هي فعلا في حاجة إلينا .. ومن هنا جاءت فكرة الانفتاح على القطاع الخاص العربي للقيام بمشروعات مشتركة وبرسوم قليلة حتى نعوض ضعف الميزانية في وقت يفرض علينا مواجهة تحديات العولمة وإعادة تنظيم الإنتاج العربي لتتكيف مع مرحلة التخصصية والاستفادة من كل ذلك .

سيارة عربية

* تبنت المنظمة العربية مشروع إنتاج سيارة عربية .. إلى أي السبل انتهى هذا المشروع؟

— منذ عام 1985 تبنت المنظمة مشروع إنتاج سيارة عربية بمحرك عربي الصنع إلا أن ذلك لاقى صعوبات في تحديد نوعية المحرك .. وجاء هذا المشروع بناء على الاستفادة الكبرى منه حيث أنه يعتمد في الأساس على الصناعات المغذية التي تستوعب العديد من الأيدي العاملة العربية .. وتم تنظيم مؤتمر منذ عامين وخرجنا بالعديد من التوصيات ونبحث الآن عقد الدورة الثانية للمؤتمر لبحث كيفية إنتاج سيارة عربية خاصة وأن حجم استهلاك المنطقة العربية من السيارات بكافة أنواعها المختلفة يصل إلى 3 ملايين سيارة سنويا لا تنتج المنطقة العربية منها سوى 200 ألف سيارة تستحوذ مصر فقط على حوالي 90 ألف منها .

ومن المؤكد أن الفترة القادمة ستشهد سعيًا حثيثًا وراء إنتاج السيارة العربية خاصة وأن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطًا في مجال صناعة السيارات فعلى سبيل المثال نجد أن مصر تنتج السيارات حاليا بنسبة مكونة تقريبا من 70٪ من إجمالي مكونات السيارة وهو ما يشجع على التوجه نحو إنتاج أول سيارة عربية كاملة الصنع في المستقبل القريب .



المصدر: الأهرام

١٩٩٩/٧/٢٣

التاريخ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

صور برلمانية



يكتبها: سامي متولى

السوق العربية المشتركة هل تصبح حقيقة؟

السلطة الكافية مثل آلية فض المنازعات التجارية وآلية متابعة التنفيذ

وقال ان أهم الصعوبات التي تواجه منطقة التجارة العربية الكبرى هي القيود غير الجمركية التي تعتبر من أكثر العقبات تعقيدا امام تحرير التجارة العربية. وتتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح، مشيرا الى ان قوائم السلع الخاضعة للقيود غير الجمركية لعشر دول فقط شملت ما يزيد على ٦٠٠ ساعة كذلك

هناك بعض الاستثناءات التي تتخذها دولة معينة من جانب واحد وتطبقها على السلع العربية المستوردة في إطار خطة التجارة الحرة العربية دون الحصول على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتعسف في استخدام الاشتراطات التي تنطبقها بعض الدول العربية عند التخلص على السلع العربية المستوردة بطريقة تؤدي الى عرقلة تنفيذ البرنامج. وتعدد الجهات الاشرافية وكذا الاختبارات التي تخضع لها السلع الاستهلاكية، بالإضافة الى وجود المختبرات في مناطق متناثرة وبعبء مما يضيع الكثير من الجهد والمال وحق الدول الأعضاء في الاستثناء من إعفاء ل وارداتها من السلع الزراعية في مواسم انتاجها وهو ما يخرج مجموعة حيوية من المنتجات التصديرية العربية من دائرة التحرير وطول مدة التنفيذ وضللة شرائح الإعفاء الجمركي.

وقال ابو العينين على الرغم من دخول الاتفاقية عامها الثاني مع ما يعنيه ذلك من خفض جمركي بحوالي ٢٪ للدول الاعضا فإن حجم التجارة العربية البينية لا يزال في حدوده المحدودة وهو ما يؤكد ضرورة إعادة النظر في الخطوات التي تم اتخاذها بهدف جعلها أكثر قدرة على تحقيق الاهداف المنشودة منها، وفي هذا السياق اقترح وضع آلية فض المنازعات ووضع حد أقصى لكل دولة بالنسبة للسلع المستثناة، والنص على الانتاج نسبة من حجم تجارتها الخارجية، بما يضمن التوازن في تحقيق المصالح. ووضع خطة عربية للتحرير في إطار المفاوضات التجارية الدولية الجارية الآن في إطار منظمة التجارة العالمية لصياغة موقف عربي موحد تجاه القضايا التجارية الجديدة المزمع طرحها على المؤتمر الوزاري للمنظمة والذي سيعقد في ديسمبر ١٩٩٩.

وقيلام الدول العربية بدراسة مبدأ الأخذ فيما يعنيهها بقاعدة المنشأ التراكمي وصولا لقاعدة منشأ عربية وهذا من شأنه تعميق تقسيم العمل العربي من جهة، ورفع الكفاءة الانتاجية من جهة أخرى. والحد من القيود غير الجمركية التي تعوق حركة التجارة البينية العربية وتوفير الشفافية في الاجراءات المرتبطة بتحرير التجارة العربية.

وضرورة تمكين القطاع الخاص لكي يلعب دورا فعالا في دفع مشروع السوق العربية المشتركة لانه يملك قدرات الابتكار والروية في التعرف على فرص الاستثمار الجديدة والدخول في مشروعات مشتركة، كذلك فإن القطاع الخاص له مؤسساته المشتركة التي يجب ان تلعب دورا في تشكيل مشروع السوق العربية المشتركة.



محمد ابو العينين



د. فتحي سرور

كان محمد ابو العينين مقرر اللجنة الخاصة التي شكلها مجلس الشعب لتابعة خطوات السوق العربية المشتركة. موقفا فما عرضه لاهمية التكتل الاقتصادي العربي، فلقد اعلن امام المجلس ان العالم اتجه الى التكتل ولم تبق الا الدول العربية، ولقد حصت. نظرة التجارة العالمية عدد التكتلات في العالم بـ ٦٤ تكتلا في أمريكا الشمالية يوجد تكتل النافتا وفي أمريكا الجنوبية يوجد الميركسور ويجمع الايبك دول

الامريكيتين وبعض الدول الآسيوية، وفي أوروبا يوجد أربعة تكتلات رغم ان هذه الدول متقدمة وتستطيع التعامل مع العالم بشكل منفرد ولكنها تؤمن بأن التكتل يزيد من قوتها في مواجهة الآخرين. وقال ان القضايا العالمية أصبحت توضع وتناقش أولا في إطار التكتلات الإقليمية قبل ان يتم طرحها على المنظمات العالمية، وتوضع هذه القضايا بالشكل الذي يخدم مصالح دول هذا التكتل. والأحصائيات تشير الى ان ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات، وبالتالي فلا سبيل لزيادة الصادرات العربية مع اتجاه التكتلات الإقليمية الى الانغلاق على نفسها، الا إقامة تكتل اقتصادي عربي لكي ترتفع التجارة البينية العربية من ١٠٪ حاليا لكي تصل الى مستواها بين دول الاتحاد الأوروبي وفي ٧٥٪ أو إلى مستوى دول الآسيان والبالغ ٢٥٪.

وهناك مشروعات للتكتلات الإقليمية المطروحة على الدول العربية مثل المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي وهذه المشروعات سوف تكون الدول العربية خاسرا صافيا فيها اذا دخلتها بشكل منفرد. وإذا كنا لا نستطيع ان نمنع قيامها خاصة اذا ما تحقق السلام في المنطقة. فالهم هو ان ندخلها ونحن في تكتل واحد ولا يهم بعد ذلك هل ستقوم هذه التكتلات الأخرى أم لا، بل على العكس قد يحقق لنا دخولها ونحن في تكتل واحد مزاي عديدة من أهمها توسيع دائرة الشركاء التجاريين. ولابد من الاستفادة من الدعم الذي تمنحه اتفاقية الجات بالنسبة للتكتلات الإقليمية، حيث تعفى الاتفاقية التكتلات الإقليمية من شرط الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية. وأشار محمد ابو العينين في كلمته الى المشكلات والصعوبات التي تعوق التعاون الاقتصادي والتي تتمثل في عدم توافر الإرادة السياسية وتفاوت مستويات النمو الاقتصادي بين الدول العربية، وتفاوت المكاسب والتضحيات الناتجة عن التكامل نتيجة عدم معالجتها مسبقا. ووجود اختلافات في الأنظمة الاقتصادية العربية يصعب معها توحيد لغة التخاطب الاقتصادي، والتشابه النسبي في الهياكل الانتاجية ومنظومة السلع القابلة للتصدير، وعدم وجود حرية كافية في حركة رؤوس الأموال والاستثمار تتوازن مع حرية التجارة المتوقعة في المستقبل. وضغوط اصحاب المصالح المحلية داخل الدول الذين يطالبون بوجود حماية ويقاومون فتح الاسواق الناتج عن تحرير التجارة والذي سوف يمس مصالحهم المتميزة.

وتفضيل بعض الدول العربية للقنوات الثنائية أو شبه الإقليمية على العمل الجماعي. وضعف دور المؤسسات المشتركة المنوط بها تنفيذ الاتفاقيات وعدم وجود آليات مساعدة وفعالة لديها



المصدر: الأهرام العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٤

بعد ٤٧ عاماً على ثورة يوليو

الوحدة العربية الاقتصادية

السييل الوحيد لاتخاذ العرب

بالرغم من مرور ٤٧ عاماً على ثورة يوليو وتعاليت من جديد أصوات تدعو إلى الإسراع بإقامة الوحدة العربية وضرورة المضي قدماً في إقامة التكتل العربي الشامل استعداداً لعصر العولمة ودخول الألفية الثالثة في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي ويدق البعض جرس الإنذار بضرورة البدء في اتخاذ خطوات جادة على طريق الوحدة الاقتصادية وصولاً إلى الوحدة السياسية.

■ تقرير: أشرف العشري

عودة التضامن العربي وهذا هو هدفنا الأول والأخير حالياً.

ويرى الأمين العام للجامعة العربية أنه بعد اتجاه العالم حالياً لعصر التكتلات والكيانات الكبيرة الضخمة أصبح لزاماً علينا كعرب أن نتجه صوب

تحقيق عناصر الوحدة والتضامن العربيين فانفق القادة العرب في قمة القاهرة في يونيو ١٩٩٦ على البدء في اتخاذ خطوات الوحدة الاقتصادية أولاً، وصولاً إلى قرار الوحدة السياسية التي تحتاج إلى سنوات وجهود عربية متجددة خاصة بعد أن شعر القادة العرب بضخامة وتداعيات الأحداث الجديدة في العالم وأبرزها النظام العالمي الجديد الذي نرسم مسوره حالياً ودخول ما يسمى بعصر العولمة وبالتالي فلن يبقى مكان على الساحة الدولية إلا للقوى الكبرى.

● ولكن هل من الممكن تحقيق الوحدة الاقتصادية والسياسية قبل إزالة الخلافات العربية؟

يجيب د. عبدالمجيد: إن هذا كان الأساس الذي استند عليه القادة العرب في دعوتهم نحو تفعيل خطوات الوحدة العربية عملياً وليس بالشعارات مثلما كان في السابق، فخرجت عن هذه القمة دعوات

في حين يرى البعض الآخر أن تحقيق الوحدة العربية مازال شعاراً وحلماً بعيد المنال بدليل تعثر جميع المحاولات العربية التي تبذل هنا وهناك منذ ثورة يوليو وتضحيات وعذابات الرئيس عبدالناصر لتحقيق هذا الحلم. ويستند هؤلاء في رؤاهم التشاؤمية إلى تجارب مشاريع الوحدة المصرية - السورية سنة ١٩٥٨، ثم اتحاد الجمهوريات سنة ١٩٧٠.

وفي البداية يرى الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية ضرورة دعم وتحقيق الوحدة العربية على جميع المستويات اليوم قبل الغد، ويضيف أن الجامعة العربية تضع حلم الوحدة نصب برامجهما وتحركاتها ولها مساع وتجارب عديدة في هذا الشأن ولا شك أن الجامعة العربية تسعى بالتعاون مع العديد من الدول العربية الفاعلة لقطع شوط وخطوات ملموسة في هذا الشأن وهناك جهود بارزة بدأت في التبلور بعد حرب الخليج الثانية وتمزيق الشارع السياسي العربي وأصبح الهم الأكبر للجامعة العربية منذ ذلك الوقت هو العمل من أجل انطلاقة كبيرة لتحقيق حلم وشعار الوحدة العربية ولو تدريجياً خاصة أن الجميع يدركون تماماً أنه لا بديل لإصلاح ورأب الصدع العربي إلا بتحقيق أولى خطوات الوحدة العربية التي تتمثل في



المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ١٩٩٩ / ٧ / ٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العديد من الأقطار العربية للتخلي عن المسببات التي كانت تعوق الوصول إلى هذا الهدف العربي الشامل. ويرى السفير وجيه حمدي أن السعي نحو تحقيق حلم الوحدة هو هدف قومي لمصر ومن ضمن أولوياتها السياسية بطليل الدعوات اليومية التي تصدر عن الرئيس مبارك لحث العرب والعواصم العربية للإسراع بتحقيق حلم السوق العربية المشتركة ولعل مصر في هذا الشأن قد بدأت حالياً بنفسها عندما بدأت في التوصل إلى اتفاقيات عديدة بشكل ثنائي مع العديد من الدول العربية في إطار لجان مشتركة وتوقيع اتفاقيات اقتصادية واستثمارية من شأنها أن تهدف إلى الوصول في نهاية الأمر إلى تكريس الوحدة الاقتصادية الشاملة وبعدها ربما يبرز الحديث عن الوحدة السياسية التي لا بد من تحقيقها.

ويتنقد السفير عيسى درويش للمشككين في

إمكانية قيام وحدة عربية والذين يهاجمون تجربة الوحدة المصرية - السورية عام ٥٨ حيث أن هذه التجربة لا يجب أن تكون معيارهم على بقية التجارب والجهود التي تبذل حالياً حيث يتهم هؤلاء بأنهم محرضون ومنطقهم انهزامي ضد وحدة الصف العربي. ويتساءل سفير سوريا كيف يمكن للعرب أن يندمجوا في العولة قبل أن يندمجوا في عولة عربية أولاً وفي اعتقادي أن العرب يجب أن يتعلموا ويستفيدوا أولاً من تجارب الوحدة الأمريكية والأوروبية فأمريكا تسعى حالياً إلى إقامة أنواع متعددة من الوحدة الاقتصادية والتجارية مع دول الجوار ومع الدول الصناعية الكبرى وكذلك تدرس تجربة الاتحاد الأوروبي حالياً التي تتحول تدريجياً من وحدة اقتصادية في التجارة والاستثمار وتوحيد العملة إلى وحدة سياسية وانتخاب برلمان أوروبي.

ويتوقع طلعت مسلم الخبير الاستراتيجي أن تتخذ خلال العامين القادمين بعض الخطوات الجادة بين الدول العربية على طريق تحقيق الوحدة العربية والتغلب على الثغرات السابقة خاصة أن العرب مقبلون على تغييرات هيكلية وبالتالي لابد للجانب العربي أن يسارع بتجديد وتنشيط آليات تحقيق الوحدة العربية ومعالجة أخطاء وتجارب الماضي.

ويعدد طلعت مسلم التحديات العديدة التي تواجه

تحقيق الوحدة العربية ويطالب بتجاوزها ومنها أولاً: ضرورة تخلي الأقطار العربية عن المصالح القومية القطرية لصالح المصالح القومية، وثانياً: الوصول بمشروع الوحدة إلى عقول وقلوب الأجيال القادمة، ثالثاً: التغلب على الفجوة الاقتصادية بين الشعوب العربية خاصة أن هناك شعوباً فقيرة وشعوباً لديها وفرة وبالتالي فسد هذه الثغرات مطلوب على وجه السرعة. ويرى أن أسباب فشل الوحدة المصرية -

سورية تتبناها الجامعة العربية وكانت تدعو أولاً إلى مبدأ المصارحة قبل المصالحة ثم اتخذ بعد ذلك القرار العملي بإقامة وتكوين التكتل الاقتصادي العربي الذي يستطيع العرب من خلاله التعامل مع العديد من المتغيرات الدولية والتكتلات التي بدأت تبرز بقوة على الساحة الدولية خلال فترة التسعينيات وبالفعل أصدرت القمة العربية تكليفاتها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بالبدء في إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة وإعداد البرنامج التنفيذي لها وقد تم اتخاذ القرار وصولاً إلى نواة إقامة السوق العربية المشتركة بهدف تحقيق حلم للوحدة الاقتصادية ودعت

الدول العربية إلى تكامل سياساتها على أرض عربية واحدة والاتجاه بعد ذلك إلى إقامة الكيان السياسي العربي الواحد وبالتالي يجد مشروع الوحدة العربية طريقه إلى التحقيق والتطبيق العملي مع بدايات الألفية الثالثة وليس ضرباً من الخيال أو الغفارات.

وإذا كان البعض يرى أن هناك دولاً عربية مازالت تقف حجر عثرة في طريق الوصول إلى توفير الأجواء المناسبة للبدء في خطوات الوحدة العربية بدليل نجاح سياساتها الهدامة أيام الرئيس عبدالناصر فإن السفير وجيه حمدي منسوب مصر في الجامعة العربية لا يتفق مع هذا الرأي ويرى أن الخريطة السياسية في العالم العربي وفي العالم قد تغيرت وتغيرت طرق التفكير واتخاذ القرارات وما كان يصلح بالأمس لم يعد يصلح اليوم وأصبحت الغالبية في العالم العربي تنشد تحقيق حلم الوحدة العربية وإقامة كيان اقتصادي عربي متكامل، وهناك تجارب دولية أصبحت ماثلة في الأذهان وبالتالي فالأولى بالعرب أصحاب التاريخ واللغة والدين والتراث الواحد والمشارك خلق آليات هذا التكتل.

● ولكن ماذا فعلت مصر ودول عربية عديدة لأكثر من ٥٠ عاماً مضت لتحقيق حلم الوحدة العربية؟

يتفق وجيه حمدي وعيسى درويش أنه كانت هناك صعوبات وظروف ومتغيرات عديدة شابت تحقيق حلم الوحدة وتغيرت الآن إلى الأفضل ولكن هذا لا يعفي أن البلدين (مصر وسوريا) كان لهما شرف المحاولة وأقامتا الجمهورية العربية المتحدة فتحتا الطريق بشكل عملي أمام عواصم عربية للسير في طريق خطوات هذه الوحدة صحيح أن هذه الوحدة لم تدم كثيراً بسبب ظروف ومتغيرات عديدة ولكن الفكرة والطرح لم يغيبا عن الأذهان بل على العكس هناك ضغوط ومساعد حثيثة لتحقيق هذا الحلم بدليل التحركات العربية والدعوات المخلصة التي تخرج كل يوم من أكثر من عاصمة عربية لتجاوز أحداث الماضي وسنوات التردى والقطيعة والسير نحو إقامة الكيان الاقتصادي أولاً ثم الكيان السياسي بعد ذلك ولعل تجربة الاتحاد الأوروبي تلعب دوراً ملموساً في دفع



المصدر: **الأمم العربية**

التاريخ: **١٩٩٩ / ٧ / ٢٤**

للنشر والختمات الصحفية والعسكرية

السورية وغيرها من التجارب الماثلة يعود إلى ضعف التحضير الجيد لها خاصة أنها تمت على مستوى القيادة وأهملت للمستوى الشعبي وبالتالي لم تجد مقومات النجاح الصلبة. وربما يتهم البعض الطرف العربي الغالب والمؤيد لتحقيق مشروع الوحدة العربية بشرط وحدة اقتصادية، ثم سياسية بالمثالية في أحيان كثيرة إلا أن الدكتور نصيف حتى أستاذ العلاقات الدولية يتهم أيضاً المتشككين في إمكانية تحقيق هذا الهدف العربي بالمثالية أيضاً لأنهم أطلقوا الصفات السلبية وتراجعوا عن اتخاذ أي خطوة بناءة في سبيل هذا الهدف ويرد عليهم أن غالبية الذين طالبوا بتحقيق الوحدة العربية لم يطلبوا أو يسعوا إلى تحقيق وحدة سياسية اندماجية بين عشية وضحاها بل على العكس هم كانوا يقصدون التدرج الطبيعي في إقامة هذه الوحدة ويركزون في البداية على البعد الاقتصادي

باعتبار أنه الأهم والأقرب إلى الصواب في هذا الشأن ثم بعد ذلك يبدأ التعاون والتنسيق السياسي والعسكري وهذا ما لجأت إليه القمة العربية الأخيرة إذ بدأت بالأفضل وهو البعد الاقتصادي وفي اعتقادي أنهم نجحوا وقطعوا شوطاً كبيراً في هذا الشأن قياساً على السنوات السابقة التي توقفوا عندها بالحديث والتفكير في إقامة وحدة من علمه مما استغرق سنوات طويلة فسبقت أوروبا وتجمعات دولية عديدة العرب بالرغم من أن الطرح والصيغة كانا عربيين خالصين وكان العرب سباقين في الدعوة إليها ولا يقتنع د. نصيف حتى بأن عصر العولة ودخول العالم الألفية الثالثة هي العوامل الرئيسية الوحيدة لنفع العرب نحو السير في تنشيط دعوات الوحدة على جميع المستويات بل يرى أن العرب لم يعد الخيار لديهم قائماً في التعاون أو اللاتعاون بل سيجدون أنفسهم مع السنوات الأولى للألفية الثالثة يتحركون جماعياً صوب الاندماج وتفعيل آليات التعاون العربي - العربي خاصة أن الإقتصاديات العربية بدأت تنمو وتتجه حالياً نحو التشابه والتوحد بعكس ما كان يحدث في السابق بالاتجاه نحو الاشتراكية أو الرأسمالية الوطنية وغيرها من الأنظمة التي كانت سائدة والآن الجميع يتعامل بأسلوب ولغة اقتصاديات السوق وهذا سيكون أدعى للسير نحو التكامل ولا يتفق د. نصيف مع الأطراف التي تركز على فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية مرة أخرى ويمضي قائلاً إن تجارب الماضي كلها دروس وعبر وعلياً أن نستفيد من الأخطاء

السابقة ونتجاوز سلبيات الماضي ونهيئ أنفسنا للوضع العربي الجديد ولا يجب أن ننسى أن من أسباب فشل تجربة الماضي أن العرب كانوا يعيشون في مرحلة تأجيج قومي وكان العرب في مواجهة مع الاستعمار ولكن الظروف والأجواء تغيرت الآن كثيراً والعرب الآن ينطلقون في الطريق الصحيح لمواجهة العديد من التحديات والمعوقات وبالتالي التخلي عن سياسة المصالح الفردية والتعاون لخدمة مصلحة الجميع خاصة أن التحديات التي تواجه العرب تزداد يوماً بعد يوم وأن يوم ليس بصورة الأمس ■



المصدر: **الأمم المتحدة**

للتنمية الاقتصادية والصناعية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٦

السوق العربية هي العمق الاستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني

لجنة أمريكية فلسطينية مشتركة لتنمية التجارة مع دول العالم

كتب - محمد عبد الرشيد:

أكد تقرير اقتصادي أخير للبنك الدولي حول الاقتصاد الفلسطيني أن نسبة البطالة انخفضت بشكل حاد من ٢١,٥٪ إلى ١٥,٥٪ كما أن معدل الاستهلاك ارتفع قليلا خلال الفترة الماضية، وتحسنت التوجهات الاستثمارية خلال النصف الأول من العام الماضي وبلغت ابداعات القطاع الخاص في البنوك الفلسطينية نحو ١,٩ مليار دولار أمريكي بارتفاع وصل إلى ٢١٪ عن العام السابق له، مما يعني تزايد مدخرات الفلسطينيين، كما تزايدت عمليات الاقتراض للأعمال التجارية التابعة للقطاع الخاص في الضفة الغربية بنسبة ١٠٪ وتغيرت تركيبة المقرضين حيث انخفضت نسبة القروض الموجهة للاستثمار الزراعي والتجاري، بينما تزايدت قروض قطاع البناء والمقاولات إلى ٢٦٪ بعد أن كانت ١٨٪ وتم تسجيل ٦٧٠ شركة جديدة خلال النصف الأول من العام الماضي.

وتقول التقارير أن هناك مشروعات للأعمال الصغيرة والمتوسطة ومشروعات لتطوير البنية التحتية للبلديات ومشروعات تأهيل قطاعات الصحة والتعليم بمنح سعودية وإيطالية مما حدا بالعديد من الدول للمشاركة في أعمال ومشروعات لتنمية وتطوير الاقتصاد الفلسطيني وبعد أن ظهرت بوادر انفرجحة كبيرة خلال الفترة القليلة الماضية أعلن وزير التجارة الأمريكي أن بلاده قامت بمبادرة لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط ويشمل دولة فلسطين الشقيقة وذلك بتشكيل لجنة استشارية أمريكية فلسطينية تضم ١٠ أمريكيين و ١٠ فلسطينيين لتقديم توصياتها بشأن وسائل تشجيع التجارة، وتخفيض العوائق الجمركية والتجارية بين فلسطين وأمريكا والدول الأخرى، وقال بيلي أنه سيرأس بعثة إلى الشرق الأوسط في أواخر هذا العام وأن وزارة التجارة ستفتح عددا من المشروعات المشتركة هناك.

وفي الوقت نفسه ارتفعت الأصوات العربية التي تطالب بضرورة تعميق العلاقة العربية مع فلسطين لتكون مخرجا للاقتصاد الفلسطيني من أزمتته وتبعيته للاقتصاد الإسرائيلي حيث تبنت السلطة الفلسطينية مطالب تهدف إلى زيادة التعاون التجاري وزيادة الاعتماد على السوق العربية لتكون عمقا للاقتصاد الفلسطيني من أجل التقليل من الاعتماد على السوق الإسرائيلية حيث استحوذت السوق الإسرائيلية على ٨٨٪ من الصادرات و ٩٠٪ من الواردات السلعية لفلسطين.

وأعرب العديد من الخبراء عن رضاهم على الخطوات التي جرت أخيرا لدعم الاقتصاد الفلسطيني وكان منها الخطوة التي قامت بها جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين بالانضمام كمضمو مؤسس في المجلس العربي لدعم العمل المشترك والتي جاءت تدعima للتوجه العام في فلسطين نحو تقوية العلاقات مع العرب باعتبارهم يمثلون العمق الاستراتيجي للفلسطينيين الأشقاء.

وخطوة أخرى هي البحث في وسائل لتشجيع الاستثمار حيث تمت مناقشة قانون خاص به لتحقيق تنمية شاملة في فلسطين وتشجيع وتسهيل الاستثمارات وتقديم ضمانات للمستثمرين العرب والأجانب في فلسطين وبمقتضاها تنشأ هيئة لتشجيع الاستثمار تتولى عدد من المسئوليات في مقدمتها جذب المستثمرين من الخارج وكذلك الخبراء الفلسطينيين الموجودون بالخارج والاستفادة بهم لحل مشكلة الفقر المرتبطة بالبطالة.



المصدر: البيان

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٧ / ٢٧

البيانات

منطقة تجارة حرة 1-2

دخل تنفيذ اقامة التجارة الحرة العربية الكبرى الحيز العملي مما يعني حرية انتقال السلع العربية بين الدول العربية دون قيود او رسوم جمركية او غير جمركية. ويشمل البرنامج التنفيذي لهذه الخطوة تخفيضاً سنوياً على الرسوم الجمركية يبلغ 10% بحيث تلغى هذه الرسوم تماماً في عام 2007. ووصف الدكتور عصمت عبد المجيد امين عام الجامعة العربية هذه الخطوة بأنها بداية عهد جديد للامة العربية في مسيرتها نحو التكامل الاقتصادي العربي ستمكن الدول العربية من دخول القرن الحادي والعشرين في اطار تكتل اقتصادي واحد. وقد وافقت 18 دولة عربية على البرنامج التدريجي لاقامة السوق الحرة على ان تلحق بها الدول العربية الاربعة الباقية وهي الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا. وقد جاءت هذه الخطوة متماشية مع خطوات تحرير التجارة الدولية بعد انشاء منظمة التجارة الدولية «الجات سابقاً» والتي بدأت مسيرتها التنفيذية في مطلع العام الماضي.

اننا نتمنى بحق ان يسير تنفيذ اقامة منطقة تجارية عربية حرة نحو التحقق لكي نتجاوز سلسلة من الاحباطات النفسية والتاريخية التي ظلت تلازم جميع اشكال العمل العربي المشترك. وقد اسهم الخبراء الاقتصاديون والمصرفيون العرب في الوصول الى وضع بداية ملائمة لتحرير التجارة العربية حيث عقد اتحاد المصارف العربية ندوة خاصة ببيروت في العام الماضي بعنوان «لنبدأ الجات العربية غدا قبل الجات الدولية بعد 10 سنوات»، وتساءلوا عن سبب تأخر خطوات تحرير التجارة العربية في وقت يسير فيه العالم كله بخطوات متسارعة نحو تحرير التجارة الدولية.

وكان قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي في فبراير 1997 الخاص بالموافقة على البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بهدف الوصول الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى قد جسد الارادة السياسية العربية الجماعية المتمثلة في مؤتمر القمة العربي الذي عقد في القاهرة في يونيو 1996. ويعتبر اقرار البرنامج التنفيذي لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تأكيداً لاهمية مدخل التجارة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فقد كان مدخل التبادل التجاري من اهم المداخل التي تبنتها الدول العربية منذ بدايات العمل الاقتصادي العربي المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها. الا ان العديد من الخطوات التي تمت في هذا المجال لم تتمكن من تحقيق النتائج المرجوة انطلاقاً من اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم



المصدر: البيان

للتنشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٧

تجارة الترانزيت في دول الجامعة العربية عام 1953 التي استهدفت اعفاء السلع الوطنية العربية المتبادلة بين الدول العربية من الرسوم الجمركية. ومن مجموعة التعديلات التي تمت على هذه الاتفاقية تم اقرار اتفاقية الوحدة الاقتصادية عام 1957 وقرار انشاء السوق العربية المشتركة في عام 1964 وصولا الى التحرير الكامل للتجارة من جميع الرسوم والقيود.

وقد عزا الخبراء الاقتصاديون النتائج المتواضعة التي تم تحقيقها من خلال هذه الاتفاقيات الثلاث الى ان اسلوب التفاوض حول تحرير السلع من الرسوم الجمركية لم يكن مرنا اذ تبنت اللجنة المفاوضة اسلوب الاعفاء الكامل وليس الاعفاء التدريجي وهو الامر الذي لم يأخذ الظروف الخاصة ببعض الدول الاعضاء لذلك لم يتم التوصل سوى الى تحرير 20 مجموعة سلعية حتى عام 1989. كما ان اللجنة المفاوضة لم تتكون من اختصاصيين في الدول العربية الاعضاء وانما تشكلت معظمها من العاملين في السفارات العربية بمقر الجامعة حيث لم تكن لديهم في معظم الاحيان الخلفية الكافية والصلاحيات اللازمة من دولهم للاتفاق حول الموضوعات التي تبحثها اللجنة. كما اختلف على تفسير موضوع اعفاء السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام التي نصت الاتفاقية على اعفائها الفوري من الرسوم الجمركية والقيود الادارية حيث رأت بعض الدول ان ذلك يعني الاعفاء الكامل والفوري لهذه السلع بينما رأت دول اخرى بأنه يتعين التفاوض بشأن ذلك الامر على ان يتم تحريرها بصورة متدرجة.

حسين محمد



المصدر: البيان

التاريخ: ١٩٩٩/٧/٢٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

البحر

منطقة تجارة حرة 2-2

لقد كان من شأن سلسلة الإخفاقات التي شهدتها العمل العربي المشترك طوال العقود الخمسة الماضية ان تتولد قناعات باهمية العمل على تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول العربية وتفعيل اليات تنفيذها ايضا وذلك من اجل التوصل الى الهدف المنشود وهو تعزيز التبادل التجاري بين الدول العربية خاصة وان هذا التبادل شكل نسبة ضئيلة من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية. لهذا يلاحظ ان المجلس الاقتصادي العربي لدى وضعه آليات اقامة المنطقة الحرة راعي اوضاع واحتياجات الدول العربية واتفاقها مع احكام منظمة التجارة العالمية عن طريق تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ومن خلال برنامج تنفيذي يشتمل على خطة عمل وجدول زمني محدد لانشاء هذه المنطقة. وقد عهد هذا البرنامج مهمة متابعة وتنفيذ هذه الخطوة الى لجنة خاصة تضم مسؤولين على مستوى وكلاء وزارات ومندوبين دائمين وحدد لها مهمة التأكد من ان القوانين والاجراءات التنفيذية في كل دولة من الدول الاطراف قد عدلت بما يتماشى مع متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية. وقد كلفت هذه اللجنة برفع تقرير دوري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي حول السياسات التجارية المتبعة في كل دولة من الدول العربية والاجراءات التنفيذية المتخذة من قبلها وتأثيراتها على تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية. كما تعتبر هذه اللجنة كجهاز لفض المنازعات بناء على طلب اي دولة عضوة او بطلب من الامانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة العربية. وتشمل المبادئ الاساسية للبرنامج التنفيذي، تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وصولا الى المنطقة الحرة العربية الكبرى ومعاملة السلع العربية التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية والتحرير التدريجي لكافة السلع المتبادلة بين الدول الاطراف من الرسوم الجمركية وبحيث لا تخضع السلع العربية التي يتم تداولها في اطار البرنامج لاية قيود غير جمركية تحت اي مسمى كان كما تشمل مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق باجراءات الوقاية والدعم والاغراق والخلل في ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج ومنح معاملة تفضيلية للدول العربية الاقل نموا.

ان العديد من الاوساط السياسية والاقتصادية العربية متفائلة بأن هذه الخطوة الجديدة تحمل عوامل النجاح لعدة اسباب من اهمها ظهور نظام دولي جديد للتجارة بعد انشاء منظمة التجارة العالمية يسعى الى تحرير التجارة الدولية من القيود والاعتماد على السوق الامر الذي فرض وضعا جديدا وتحديا امام معظم دول العالم خاصة للدول النامية يتطلب معه العمل على الاستفادة من ايجابياته والتقليل بقدر الامكان من سلبياته. كذلك فان تحرير التجارة الدولية وعوامة الانتاج اسهم في تعظيم الاعتماد المتبادل بين دول العالم ودفع بالدول الى العمل على تحرير اقتصاداتها واملأ اهمية خاصة لقطاع التصدير وتعزيز القدرة التنافسية لصادراتها من اجل التمكن من الدخول الى الاسواق العالمية والاستفادة من الاستثناء الذي توفره منظمة التجارة الدولية من شرط الدول الاولى بالرعاية للتكتلات الاقتصادية عموما والمناطق التجارية الحرة بوجه خاص. وعليه فان الدول العربية واذا ما رغبت في تبادل

بعض الافضليات التجارية فيما بينها لابد، لها من اقامة منطقة التجارة الحرة العربية وخلال الفترة الزمنية التي حددت لها وهي 10 سنوات. ومن العوامل المحفزة على نجاح التجربة الجديدة هو التقارب الذي حدث في نماذج نمو واصلاح الاقتصاديات العربية اذ اصبح معظمها تتبع نظام الاقتصاد الحر الى جانب التزام عدد من الدول العربية ببرامج اصلاحات نقدية. وقد نجح العديد منها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وسعت الى اعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتباع سياسات اقتصادية تدعم وتحفز هذا القطاع للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتحرير اسعار صرف العملات واتباع سياسات لتصحيح الاسعار.

كما ادى انشاء عدد من المؤسسات المالية العربية في السنوات الاخيرة الى دعم تنمية المبادلات التجارية فيما بين الدول العربية وعلى رأسها برنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربي وبرنامج ضمان واقتنات الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، وادى التحسن في قطاع المعلومات التجارية واتاحتها للمصدرين العرب الى تسهيل مهمة التعرف على الاسواق العربية واحتياجاتها حيث انشأ برنامج تمويل التجارة قاعدة المعلومات التجارية اضافة الى المعلومات التي توفرها نقاط التجارة الدولية الموجودة في عدد من الدول العربية. ان من شأن جميع هذه العوامل وغيرها وخاصة ما تواجهه الدول العربية مجتمعة ومنفردة من تحديات تطال حاضرها ومستقبل اجيالها لابد ان يدفعها للارتقاء الى مستوى التحديات واتخاذ خطوات الحد الأدنى التي تضمن تماسكها وتجسد تعاونها وتكاملها.

حسين محمد



المصدر: البيان

للنشر والذاتيات الصدفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

يقف وزراءها القطاع الخاص «القوائم السلبية» تهدد بإجهاض حلم منطقة التجارة العربية الحرة 969 ساعة مستثناة... والبدء في إعداد قوائم أخرى

القاهرة - مكتب «البيان»:

كان من المفترض بعد اطلاق تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في يناير من العام الماضي وتعهد 14 دولة بالالتزام ببنود الاتفاقية وبرنامجه الزمني، أن يشهد التبادل التجاري العربي طفرة تعبر به حاجز الـ 10% من إجمالي حجم التجارة العربية البالغة 300 مليار دولار، وتؤهله لدخول القرن الحادي والعشرين إلا أن شيئاً من هذا لم يحدث.

فعلى الرغم من قناعة الجميع وفي مقدمتهم المسؤولين الرسميين صناع القرار بأن مشروع منطقة التجارة الحرة يخدم قضية التنمية الشاملة، ويجعلها قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والمتغيرات الإقليمية والدولية والتكتلات الاقتصادية التي تحاصر المنطقة العربية، إلا أن هذه القناعة لم تتجاوز بعد نطاق التصريحات الإعلامية والنوايا الحسنة إلى حيز التنفيذ فقد بات على المشروع العربي الذي لم يتجاوز عامه الثاني أن يواجه قائمة طويلة ومرهقة من المعوقات والمشاكل المزمنة والتي كانت السبب المباشر في إفشال كافة المشروعات والطموحات العربية السابقة.

وتضم القائمة السوداء مشاكل عديدة منها قواعد المنشأ وعدم الاتفاق على روزنامة عربية للمسلع والمنتجات الزراعية، والتعاس في تنفيذ البرنامج

الزمني وعدم انضمام ثماني دول عربية للمشروع، ولكن أخطر تلك المشاكل والتي تحتل الصدارة هي القوائم السلبية وطلبات الاستثناء المتوالية التي تقدمت بها الدول العربية للإعفاء من التحرير التجاري بدعوى أنها تقع في نطاق البند الوارد في البرنامج التنفيذي وأسس منطقة التجارة الحرة والذي يسمح بالإعفاء ويخص السلع والمنتجات المتعلقة بالبيئة والصحة وقواعد الحجر الزراعي البيطري والمحظورة لأسباب دينية وأمنية.

وبات توسع الدول العربية وإفراطها في هذه القوائم السلبية التي تتضمن حتى الآن 969 ساعة يهدد بإحالة المشروع إلى المعاش المبكر وضمه لقائمة المشروعات العربية التي لم تتجاوز حيز الإحلام لا سيما وأن التوسع في هذه القوائم يتعارض مع الهدف الرئيسي للمشروع، وأن الاستجابة لمطالبه الدول في هذا الصدد ستحول منطقة التجارة الحرة لمنطقة استثناءات ولن تجد الدول العربية السلع التي تحررها بعد أن تكون كل دولة استوفت قائمتها السلبية.

ونظراً لخطورة مشكلة قائمة السلع المستثناة من



المصدر: البعثات

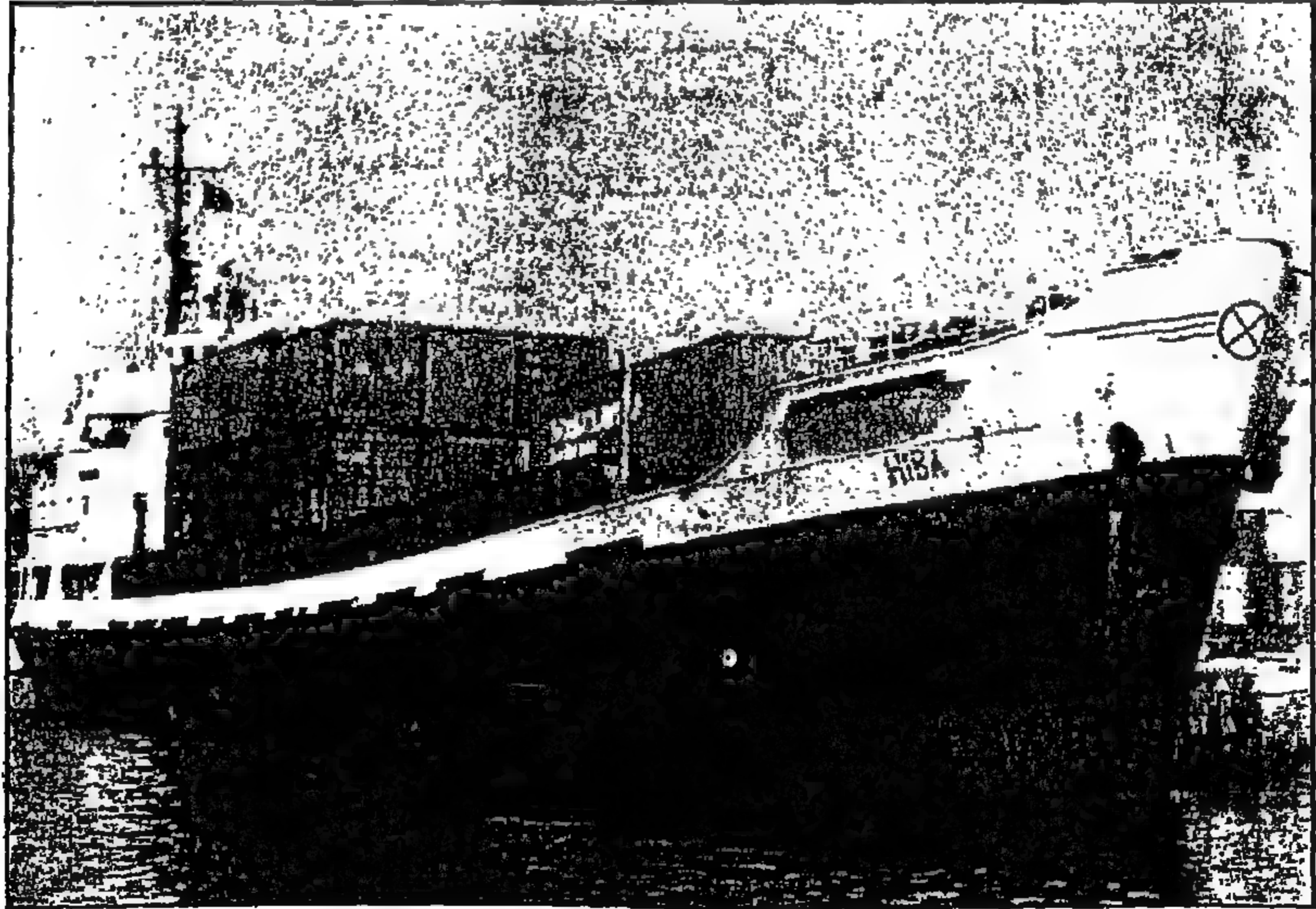
للتنفيذ والخطط الاقتصادية والبيانات التاريخ: ١٩٩٩ / ٧ / ٢٩

وتخرج المنطقة الى واقع التنفيذ.

طلبات استثناء مطولة

وبرصد قائمة السلع المطلوب استثنائها من تطبيق احكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والوارد في اجتماعات وزراء الاقتصاد العرب نجد انها تتضمن 969 سلعة علاوة على قوائم اخرى تقدمت بها سوريا والسعودية والبحرين تخص سلع ومنتجات تتعلق بالبيئة ولم تدرج في القائمة وتضم نحو 170 سلعة اخرى وتشمل القوائم السلبية التي تقدمت بها الدول العربية بايعاز من بعض رجال الاعمال والقطاع الخاص الذين ينهرون من المنافسة ويحرصون على احتكار اسواقهم الداخلية دون منازع، معظم السلع والمنتجات ومنها اللحوم ومشتقاتها والسكر والحليب ومنتجات الالبان والحبوب والزيوت النباتية والتمور والمياه المعدنية والعصائر والكحول الطبي والمربيات والخميرة، والزيوت والمشروبات الروحية والسجائر والملح والفوسفات الخام والرخام والجير والاسمنت والبتروول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية، وبعض انواع الادوية والشاش الطبي والجلود الطبيعية والاثاث من الخشب والقطن وخيوط الحرير الطبيعي والغزل القطنية

تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد خصصت لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة عن النظام الاساسي للبرنامج التنفيذي اجتماعاتها لبحث هذه المشكلة خاصة بعد ان تجاوزت قائمة الاستثناءات التي تقدمت بها احدى الدول 200 سلعة في مختلف المجالات، وكذا اصرار كل الدول على قبول القوائم السلبية التي تقدمت بها.. غير ان هذه الاجتماعات لم تحسم المشكلة لأن بعض الدول تريد ان تدخل في حسابها مبدأ الربح والخسارة وتسعى لتعظيم مكاسبها وتشترط ان تكون هذه المكاسب تزيد على خسارتها عند تحقيق المنطقة وهذا امر مستبعد فمن يريد لا يشترط ومن الطبيعي عند تنفيذ المنطقة ان تؤثر على ايرادات الجمارك والتي تمثل احد المدخلات الرئيسية لاقتصاديات بعض الدول، ولكن الهدف الاسمي هو الدخول في كتل واحد خاصة ونحن على أعقاب «الجات» التي ستتحقق للدول العربية المنضمة لها التحرير الكامل عام 2005، الامر الذي يتطلب من الدول العربية جميعها التفكير في تقصير المدى الزمني للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة الى اقل من المدى المحدد له (10 سنوات) غير ان هذا الامر مرهون بالنظر بجدية ووضع الامور في نصابها الصحيح بشأن السلع المطلوب استثنائها والوصول بها للحد الأدنى الممكن حتى يتحقق الحلم



حماية السلع الوطنية تهدد التجارة الحرة



المصدر: الميسرة

للمنشر والاختصاصات الصحفية والعلمية التاريخ: ٢٩ / ١ / ١٩٩٩

والكويت واليمن وقطر، بينما تقدمت دول أخرى بطلبات استثناء محدودة مازالت تحت الدراسة وتخص السلع البيئية ومنها المملكة العربية السعودية والبحرين.

الاستثناءات أبرز المشاكل

واعترفت الامانة العامة لجامعة الدول العربية في مذكرة أعدتها بهذا الخصوص بأن موضوع الاستثناءات من تطبيق أحكام البرنامج التنفيذي بات أحد أبرز الهواجس والمشاكل التي تؤثر بشكل مباشر على تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية وتحتاج الى الدراسة الهادئة والمتأنية، محذرة من ان المبالغة في طلبها قد تؤدي لعرقله تطبيق المنطقة، كما ان حصرها في أضيق الحدود ربما يضر بالمصالح الاقتصادية للدول العربية الاعضاء مما ينعكس سلبا على الاقتصاد العربي ككل.

وأوضحت المذكرة ان الدول العربية تعزل مبررات طلب الاستثناء الى حماية الانتاج المحلي من المنافسة غير المشروعة، وغياب قواعد المنشأ التفصيلية التي تحكم تدفق السلع المستفيدة من الامتيازات الممنوحة في اطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي يؤدي غيابها الى عمليات الاغراق ومن ثم لا بد ان يتوفر في مبررات طلب الاستثناء ما يوحي الى وقوع ضرر على الانتاج المحلي، مشيرة الى ان المادة (10) من احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية حددت بشكل واضح الحالات التي يمكن فيها طلب الاستثناء وانه نظرا لخاصية موضوع الاستثناءات واثره على اقتصاديات الدول الاعضاء فقد قصر المجلس الاقتصادي والاجتماعي صلاحية اتخاذ القرار بشأنها على نفسه دون تفويضها الى لجنة التنفيذ والمتابعة او اي لجنة اخرى. واضافت ان المجلس امام التوسع والمغالاة في طلبات الاستثناء واتخاذ بعض الدول العربية بعض اجراءات الاستثناء من جانب واحد وضع قواعد وضوابط محددة لتقديم طلبات الاستثناء، اولها ان تقدم هذه الطلبات من الدول العربية التي بدأت التنفيذ الفعلي للبرنامج، وان يتضمن طلب الاستثناء المبررات والظروف الداعية، وان يركز طلب الاستثناء على العلاقة بين استيراد السلعة وحدوث الضرر.

قواعد وضوابط

وحدد المجلس في هذه القواعد والضوابط شروطاً معينة لقبول طلبات الاستثناء منها ان تكون السلع الواردة في هذه الطلبات منتجة محليا في

والموحيات والسجاد والملابس والاقمشة القطنية والمنتجات النسيجية والاحذية والجوارب والبورسلان واللؤلؤ والماس والذهب وحديد التسليح والمواد الصحية والادوية من السيراميك وغيرها، واسطوانات الغاز المنزلية والخرسانات الجاهزة والملاعق والشوك والسكاكين والمغارف والغسالات والثلاجات والتلفزيونات وأجهزة الانارة وسيارات الركاب والحافلات وسيارات السباق وغيرها من العربات والادوية من الألمنيوم والسلع الزراعية الأساسية.

الاردن في المقدمة

ويتصدر الاردن قائمة الدول التي تقدمت بقوائم سلعية لاستثناءاتها حيث تتضمن قائمة الاردن السلبية نحو 180 سلعة منها الحليب ومنتجات الالبان والمياه المعدنية والمشروبات الروحية والسجائر والملح والفوسفات الخام والاسمنت والبتروول ومشتقاته عدا الزيوت المعدنية والجلود الطبيعية الخام والموحيات والسجاد والملابس والسيراميك والادوية الصحية وحديد التسليح واسطوانات الغاز المنزلية وسيارات الركاب والحافلات، تليها المغرب بنحو 160 سلعة أبرزها اللحوم ومشتقاتها والحليب ومشتقاته والحبوب ومشتقاتها والحبوب الزيتية ومشتقاتها والسكر ومشتقاته والخرسانات من الحديد سابق التجهيز، وتتركز القائمة السلبية المقدمة من تونس على الزيتون والخميرة والاثاث من الخشب والنسيج والمواد النسيجية والاقمشة والموحيات والسجاد والصوف والوبر ومصبرات مواد البحر والجير واللؤلؤ والماس والذهب والادوية المائدة والغسالات والثلاجات والتلفزيونات والسيارات وأجهزة الانارة. وضمت القائمة السلبية السورية زيوت بذور القطن والمياه المعدنية والكحول الطبيعي والصناعي والملابس والسياميش والمكسرات والحلويات وبعض العصائر والرخام وبعض انواع الادوية والزيوت والشحوم المعدنية والقطن وخيوط الحرير الطبيعي والغزول القطنية والاقمشة القطنية والاحذية بأنواعها والبورسلان والسيراميك والسيارات بأنواعها والاثاث المنزلي. وشملت القائمة السلبية المصرية الملابس وآلات التكييف ومواسير الحديد والرخام والزجاج والدقيق والعلطور وحديد التسليح ومستحضرات التجميل والبطاطين والقوط والجلود المدبوغة والجرارات والسيارات. ومن جهة اخرى، خلت القائمة من طلبات لبعض الدول التي رفضت وضع قوائم سلبية وفي مقدمتها دولة الامارات العربية المتحدة وليبيا



المصدر: البيان

للتنشر والندوات الصيفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

كلمته في هذا الخصوص، مشيراً إلى أن غياب الإحصاءات والتحليل الفني والمعلومات عن انتاج وتكاليف المنافسين المتعلقة بالسلع المختلفة يؤدي إلى حدوث الكثير من المشكلات مثل قيام بعض المنتجين بإدراج بعض السلع في القوائم السلبية على أساس أنها تواجه منافسة ضارة بينما لا يكون هذا الأمر صحيحاً، كما أن بعض الدول تعتمد تقديم قوائم مطولة من السلع وذلك لأغراض تفاوضية.

مرونة القطاع الخاص

وناشد السحيباني القطاع الخاص العربي دعم

منطقة التجارة الحرة العربية وابداء المرونة والسماح بفتح منافسة، مؤكداً أن المنافسة لن تضر سوى المنتجات الرديئة وأنها ستؤدي لرفع مستوى الجودة لكافة السلع والمنتجات العربية وتؤهّلها للتواجد القوي في الأسواق العالمية وتمكنها من حفظ مكانتها في مواقعها المحلية أمام طوفان التحرير المقبل، موضحاً أن بعض رجال الأعمال والقطاع الخاص يرفضون منافسة السلع العربية بينما يقبلون بمنافسة أكثر شراسة مع منتجات وسلع أوروبية دون هذا الكم من التحفظات والقوائم السلبية المطولة.

ودعا السحيباني الدول العربية ورجال الأعمال والقطاع الخاص إلى مساندة المشروع العربي بالقول والعمل وتقليص القوائم السلبية لتتضمن قدرأ معقولاً من السلع حتى يكون هناك معنى لتحرير التجارة بين الدول العربية، مشدداً على أن استمرار وضع العراقيل وعدم الجدية في التعامل مع البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية سيؤدي لنتائج سلبية تؤثر مباشرة على التجارة والاقتصادات العربية لا سيما في ظل التحديات والمتغيرات التي يتحتم علينا مواجهتها. وبينما يشدد الدكتور عبد المنعم سعودي رئيس اتحاد الصناعات المصرية على أهمية دعم ودفع إقامة منطقة التجارة الحرة لا سيما من قبل القطاع الخاص العربي نجد الغرف الصناعية التابعة للاتحاد وضعت قائمة سلبية مطولة من السلع التي تطالب باستثنائها من البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية واعفائها من أية تخفيضات كلية أو تدريجية في الرسوم الجمركية المفروضة عليها، ورصدت غرف الاتحاد (14 غرفة) في مذكرة طرحتها في هذا الخصوص نحو 80 سلعة تغطي كافة المجالات الصناعية غير أن وزارة الصناعة المصرية ومجلس الوزراء ممثلاً في رئيسه الدكتور كمال الجنزوري طالب اتحاد الصناعات ورجال الأعمال بإعادة النظر في هذه القائمة وصياغتها من جديد في أضيق نطاق للمساعدة في تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي مازالت في بدايتها.

الدول العربية صاحبة الطلب وأن يكون لها منتجات مماثلة ذات منشأ وطني في الدول الأعضاء، والا تشمل طلبات الاستثناء السلع الزراعية لأن السلع الزراعية منحت الاستثناء في إطار الرزنامة والتي وضعت لها ضوابطها الخاصة، وأن يمنح الاستثناء للسلع لمدة زمنية واحدة غير قابلة للتجديد ويحد أدنى 4 سنوات، والا تتمتع السلعة الواحدة بأكثر من نوع واحد من الاستثناءات، وأن لا تزيد قيمة مجموع السلع المستثناءة عن 15% من قيمة الصادرات للدولة المعنية مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية على أن تحسب هذه النسبة على أساس المتوسط الحسابي للسنوات الخمس السابقة على تاريخ طلب الاستثناء وتشمل قائمة القواعد والضوابط أيضاً أن لا يكون الاستثناء مانعاً لتطبيق البرنامج التنفيذي لباقي السلع، وأن يتضمن طلب الاستثناء معلومات كافية عن السلع من حيث حجم الانتاج والاستهلاك والاستيراد والتصدير لكل سلعة، والأهمية الاقتصادية للسلعة من حيث تشغيل الأيدي العاملة واستثماراتها وأثرها على الميزان التجاري، والأهمية النسبية للسلع في التجارة الخارجية للدولة مع الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية لأخر 5 سنوات متاحة، وأن تقدم الدولة الحاصلة على الاستثناء تقريراً سنوياً يتضمن تحديثاً للمعلومات المقدمة بشأن السلع المستثناءة للجنة المفاوضات التجارية، وأن تقدم الاستثناءات وفق الأولوية التي تراها كل دولة.

1999 عام الحسم

ولحين إعادة طلبات السلع المستثناءة إلى الدول وتقديمها متوافقة مع الضوابط والقواعد الجديدة التي أقرتها لجنة المتابعة والتنفيذ فإن مشكلة السلع المستثناءة ستظل هاجساً يؤرق الذين يحلمون بمنطقة تجارة حرة عربية يليها اتحاد جمركي ثم سوق عربية مشتركة ويعترف عبدالرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية في جامعة الدول العربية بأن عقبة السلع المستثناءة كانت من المشاكل المتوقعة منذ بداية الحديث لأول مرة عن تشكيل ملامح برنامج لمنطقة التجارة الحرة العربية الحرة غير أن المبالغة من بعض الدول التي قدمت قوائم مطولة ضاعفت من صعوبة المشكلة.

وقال أن الإدارة الاقتصادية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكافة الأطراف المعنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية تضع مشكلة الاستثناءات السلعية في مقدمة الموضوعات التي تحظى بأولوية المناقشة والبحث عن حل ومن المتوقع أن يشهد العام الحالي حلولاً حاسمة لهذه الإشكالية، موضحاً أن الاستثناءات التي تطالب بها بعض الدول تحت مبررات وذرائع بيئية تم عرضها على لجان متخصصة في مجلس وزراء البيئة العرب والذي قال



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

للنشر والندوات الصحفية والعلوهمات

ويخطئ من يظن ان تحفظ القطاع الخاص ورجال الاعمال قاصر على مصر فقد طالب القطاع الخاص الاردني والسوري والمغربي والتونسي واخيرا السعودي والبحريني باستثناء مجموعات سلعية كثيرة لا سيما في الاردن وتونس والمغرب وسوريا لدرجة ان هذه الاستثناءات وضعت تلك الدول في مقدمة القائمة بالنسبة لاشكالية السلع المستثناءة، وحسبما يقول عبدالستار عشرة الامين العام لاتحاد الغرف التجارية المصرية فان القطاع الخاص العربي امام مختبر صعب وعليه ان يثبت حسن نواياه تجاه هذا المشروع العربي ويتغاضى مرحليا عن بعض المكاسب في سبيل اقامة كتل اقتصادي عربي قوي، مؤكدا ان القطاع الخاص يستطيع من خلال هذا التكتل ان يجني مكاسب من الصعب ان يحصل عليها حال تعامله بشكل فردي مع التكتلات الاقتصادية الاخرى، موضحا ان التوصل لقواعد منشأ عربية موحد و سلع ومنتجات عربية قادرة على المنافسة سينعكس ايجابيا على الاقتصاد العربي وبصفة خاصة على القطاع الخاص غير ان الامر يتطلب مرونة وبعد نظر وتخلي مؤقت عن المكاسب المنظورة.

تحذير

وحذر نبيل منصور الوزير المفوض ومدير ادارة الدول العربية بجهان التمثيل التجاري المصري من ان الوقت ليس في صالح العرب، وأن إهداره في إشكاليات السلع المستثناءة وقواعد المنشأة والتفاسع عن الالتزام بما تم التعهد عليه سيفرض تداعيات صعبة تضع الاقتصاديات العربية في مأزق حرج.

وشدد الوزير المفوض على ضرورة مواجهة هذه المشكلات لاسيما القوائم السلعية السلبية من خلال المكاشفة والصراحة والشفافية ووضع أولويات الصالح العام العربي في المقدمة وتسمية آليات عربية تملك القدرة على تنفيذ ما يتم التعهد به، موضحاً أن تعهدات بعض الدول العربية في الاتفاقيات والمفاوضات التي تجريها مع تكتلات اقتصادية أجنبية أكثر صعوبة وصرامة ومع ذلك لا نرى هذا الكم من التحفظات والتفاسع بل تسعى هذه الدول لاطهار حسن النوايا بمناسبات وبدون مناسبة. وأضاف أن مصر طالبت باستثناء مجموعات من السلع تتماشى مع أحكام تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة ومنها الملابس والمنسوجات والدواجن والتبغ والسجائر والمشروبات الروحية والسيارات والشاحنات، موضحاً أن بعض هذه السلع كالتبغ والمشروبات الروحية مستثناءة بطبيعة الحال من الاتفاقية لأسباب صحية ودينية، وأن الملابس الجاهزة مستثناءة في اتفاقيات مصر مع منظمة التجارة العالمية ومفاوضاتها مع دول الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقتصادية الاخرى.

دعوة لاستغلال الفرصة

ودعا الدكتور حسن ابراهيم رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية القطاع الخاص الى اغتنام فرصة المناخ الحالي الذي يتمتع بتوافر الارادة السياسية العربية على اعلى مستوى لاقامة كيان اقتصادي عربي، مشيراً الى أن هذه الارادة جاءت بعد مشقة وتجارب عديدة وظروف محيطة أكدت حتمية ايجاد تعاون اقتصادي عربي وعلى القطاع الخاص ان يستغل هذا المناخ المناسب لاقامة منطقة التجارة الحرة حتى وان كان ذلك على حساب بعض المكاسب الوقتية.

وأكد أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية والالتزام الدول العربية بما تعهدت في البرنامج التنفيذي سيفتح أفقا أوسع وأرحب أمام القطاع الخاص العربي في الاسواق العربية المحلية ونظيرتها الاقليمية والدولية ويضاعف قدرة المنتج والسلع العربية في مجال المنافسة أمام المنتجات الاجنبية المفاخرة ويرفع مستوى التجارة البينية العربية ويمنح السلع والافراد سهولة في الحركة والتدفق وتتيح سيولة في تدفق رؤوس الاموال، مشيراً الى ان الامر يتطلب قاعدة بيانات سلعية لعدم تكرار ورود سلع معينة في القوائم السلبية.



المصدر: البيان

للتنشر والفتايات، الصدفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

الاصلاحات الاقتصادية العربية هل تدعم اقامة منطقة التجارة الحرة؟

كتب عبدالفتاح فايد:

المالية التي تعرضت لها دول شرق آسيا فإن القاعدة الانتاجية لديها مازالت قوية، بل أن انخفاض اسعار عملات تلك الدول يعطيها مزيدا من القوة لاقتحام اسواق العالم.

ولم يعد تحقيق الميزة في الانتاج يعتمد على الوحدة الانتاجية المغلقة انما انتقل الى حساب التكاليف لمختلف مراحل الانتاج ومكونات المنتج. الاجزاء التي يعتمد انتاجها على البحث والتطوير والابداع تحتفظ بها البلدان المتقدمة قريبا منها بما يحافظ على كفاءتها واسرارها والمكونات كثيفة العمالة تبحث عن الموقع واخر العمالة المدربة منخفضة الاجور، والمكونات التي تعتمد بشكل اكبر على الطاقة تبحث عن المكان الذي تتوفر فيه الطاقة بأسعار مناسبة، وهكذا. وكما ان انفتاح العالم اطلق حركة انتقال السلع والانشطة الاقتصادية فهو يعطي حرية متزايدة لحركة التدفقات المالية والاستثمارات بون اعتبار للحدود الموضوعة.

جات ومنظمة التجارة العالمية

رغم ان الاتفاقية العامة حول التجارة والتعريفات الجمركية (شفا) بدأت منذ عام 1947 الا ان جولة اورجواي التي بدأت في سبتمبر 1986 وانتهت باتفاقيات مراكش في ابريل 1994، تختلف بشكل جذري من حيث عدد اعضائها ومن حيث الانشطة والسلع التي تغطيها، الى جانب ضبطها للتنفيذ والمتابعة بواسطة منظمة التجارة العالمية.

والدول العربية منها اعضاء في المنظمة الدولية حاليا وهي مصر والبحرين والكويت

منذ مطلع الثمانينات والعالم يشهد تغييرات تتزايد وتيرة تدفقها الى درجة ارباك متخذ القرار العام والخاص، في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء: العولمة، او تحول العالم، الذي كان فيه لا يعرف بلد ماذا يدور في البلد المجاور، أصبح كما لو كان يتقلص في حجمه الى مدينة واحدة. التكنولوجيا والاتصالات والمعلومات تدمج العالم وتترك أثرا بعضها لمسناه والبعض الآخر لا ندرک أين سيؤدي بنا. والوطن العربي كجزء من هذا العالم يدرك ان خصوصياته تواجه وضعاً جديداً ومعظم الدول العربية اخذت تتعامل مع تلك المستجدات وتغير للاستفادة من الايجابيات وتفاذي ما يمكن تفاديه من السلبيات.

ويمكن استعراض هذه المتغيرات وأثرها على فرص نجاح التجربة الجديدة باقامة منطقة حرة عربية مشتركة كخطوة أولى نحو السوق العربية الموحدة.

أولاً: المتغيرات العالمية:
العولمة

الحديث عن العولمة وسماتها وما يمكن ان يترتب عليها حديث معاد مكرر. وما يعنينا هنا هو ما تعنيه في سياق حركة التنمية الاقتصادية العربية والتكامل العربي.

فتحرير التجارة الدولية وعولمة الانتاج عظمت الاعتماد المتبادل. والدول النامية التي كانت تحاول ان تخرج للاحلال محل الواردات اصبحت نمورا اقتصادية عندما اضافت الى ذلك وتوجهت الى الانتاج نحو التصدير، ورغم الأزمة



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاولى: ان تلتهم حصتها في الاسواق المستهدفة دول أخرى مثل الصين والهند، والثانية: ان تزول الاسباب التي أدت الى قيام استثمارات في المنسوجات لدى بعض الدول العربية للاستفادة من حصصها في تلك الاسواق المقيدة فنهي انشطتها.

هناك اكثر من 135 اتفاقية ثنائية بين الدول العربية منها التجارية الصرفة ومنها ما يتضمن تحرير التجارة. وكما هو معلوم فإن جات 1947 تستثني من حق الدولة الاولى بالرعاية فقط التكتلات وبحد أدنى ما يهدف الى قيام منطقة تجارة حرة. والاتفاقات الثنائية العربية عدا بضع منها لا تهدف الى تحقيق منطقة تجارة حرة وبالتالي فهي موضع تساؤل. ومنطقة التجارة الحرة العربية - 1997م تجيز لأعضائها التعامل فيما بينهم بما يسبق البرنامج الزمني المتفق عليه وبالتالي تستطيع تبادل منافع الاتفاقات الثنائية وذلك في نطاق التكامل العربي. لكن، في هذا الصدد ووفق شءا يجب على الدول العربية الالتزام بتنفيذ منطقة التجارة الحرة.

التكتلات الاقليمية

حسب (دشط) فإن هناك 76 اتفاقية اقليمية لتجارة حرة او اتحاد جمركي، ونصف هذا العدد ابرم في التسعينات بين مجموعات مختلفة وبلدان متفاوتة تفاوتاً شاسعاً في مستوى المعيشة عشء على سبيل المثال، فأجر العامل في الولايات المتحدة حوالي ثمانية أضعاف مثيلة في المكسيك، تدفقت الاستثمارات على المكسيك للاستفادة من مزايا تحرير التجارة في المنطقة، مما سيؤدي الى ان تحل صادرات المكسيك من المنتجات كثيفة العمالة محل صادرات دول أخرى الى الولايات المتحدة الامريكية وكندا، كذلك فإن الاتحاد الاوروبي يتجه بقوة الى أوروبا الشرقية، حتى وإن كان وبحماس أقل، يتجه الى جنوب البحر الأبيض المتوسط، فإن اضافة المنطقتين معا ستكون نتيجته بالنسبة للدول العربية المحافظة على حصتها في الاسواق الاوروبية، على أفضل تقدير.

المتغيرات على الصعيد

العربي

المتغيرات والمتغيرات على

المستوى العربي جعلت الدول

العربية أقدر على تحقيق

التكامل عربياً ومن ذلك:

والمغرب وموريتانيا وقطر والامارات وتونس وجيبوتي ومنها من يفاوض على الانضمام، وهي السعودية والاردن وعمان والسودان والجزائر وليس هناك خلاف على أنها جميعاً ستصبح اعضاء والجميع سينال ويناله من آثار نتائج جولة أورجواي من تلك:

* نظرا الى ان الدول العربية مستورد صاف للمنتجات الزراعية ونتيجة لمنع الدول المنتجة من دعم منتجاتها الزراعية فإن الاسعار ترتفع، وعلى الأقل في المدى القصير تزداد قيمة فاتورة الاستيراد العربي من المنتجات الزراعية التي كانت مدعومة، اما على المدى المتوسط والطويل فإنه بالعمل المدروس الجاد يمكن تحويل تلك السلبية الى ايجابية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من ان المنتجات الزراعية المدعومة التي تغرق الاسواق وقفت حجر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. إذ كان العالم العربي وحتى قبل عشرين سنة يشكو من أن المنتجات الزراعية المدعومة التي تغرق الاسواق وقفت حجر عثرة أمام استغلال امكاناته الانتاجية. الآن هذه الحجة تنتفي فهل نستطيع

ان نثبت صحة ما كنا نقول؟ لا شك ان الواردات المدعومة من بلد المصدر تحد من القدرة على الانتاج والتسويق بشفاافية وأسعار السوق، إذ أن الدعم يشوه هيكل الاسعار والتكاليف ويؤدي الى المنافسة غير المتكافئة. لكن الدول العربية بدون تحقيق الاستقرار المنشود وتهيئة مناخ الاستثمار والانفتاح على بعضها البعض تجارياً ستظل مقدراتها على الحركة محدودة، حالياً، وبغض النظر عن التنمية والتكامل

عربياً، تكون هناك فوائض وقتية او موسمية في بعض المنتجات الزراعية او مواد البناء يقابلها عجوزات في بلد عربي آخر، لأسباب مناخية او دورات قطاع التشييد، إلا ان صعوبات التبادل التجاري بصيغته الحالية تحد من التكامل المطلوب.

في 9 ديسمبر 1996 اعلن وزراء تجارة العالم ممثلو الدول اعضاء منظمة التجارة العالمية انهم سيعملون على الاسراع بازالة العوائق امام صادرات الدول النامية من المنسوجات. وهذا الموضوع كان جدل بين الدول الصناعية والدول النامية. وباطلاق حرية دخول الاسواق ربما تتضرر بعض الدول العربية من ناحيتين،

هل تؤثر المتغيرات الاقليمية والدولية على فرص النجاح؟



المصدر: البيان

التاريخ: ٢٩ / ٧ / ١٩٩٩

للنشر والندوات الصدفية والمعلومات

- الاصلاحات الاقتصادية ومنها النقدية والمالية والبنوية وافساح المجال امام القطاع الخاص، حققت قدرا لا بأس به من الكفاءة في مختلف المجالات، وأزالت، أو هي تزيل العديد من العوائق التي كانت تعرقل الجهود العربية المشتركة مثل ما يتعلق بـ:

* شدة الاعتماد على الرسوم الجمركية في الإيرادات الحكومية حيث وجدت بدائل من الضرائب المختلفة.

* تحرير أسعار صرف العملات وقابلية التحول النقدي.

* تسوية المدفوعات.

* تصحيح الأسعار وشفافية الأسواق.

* تحسين مناخ الاستثمار، ولو أنه نسبيا يحتاج الى المزيد.

* بصفة عامة أصبحت الانظمة اقرب الى التشابه منها الى التباين عندما كان العديد من الدول العربية الهامة تنتهج سياسات الاقتصاد الموجه.

- للمقارنة، فإن المجموعة الأوروبية عندما بدأت عام 1958 اعتمدت على التجارة في تحريك نموها الاقتصادي وكانت تجارتها البينية آنذاك حوالي 40% وهي في عام 1996 تزيد على 60% إذ

أن وجود تجارة بينية مؤثرة جعلها تحرص على مزيد من التكامل فيما بينها مما ساعدها ايضا في اقتحام الأسواق العالمية. إذ كانت حصتها في التجارة العالمية 25% في البداية وصلت الى أكثر من 40% العام الماضي.

اما الدول العربية فتراوحت تجارتها البينية في الخمسينات بين 2% و4% من تجارتها مع العالم. وفي السنوات الأخيرة تراوحت بين 8% و10% فالقاعدة الانتاجية أصبحت تدعم التجارة العربية البينية. ففي عام 1996 تجاوزت الصادرات العربية البينية 12 بليون دولار أمريكي ورغم أنها كنسبة مئوية في حدود 8% فقط من اجمالي صادراتها إلا أن المقارنة بالأرقام تخفي مكونات الصادرات العربية من النفط والمواد الأولية الأخرى التي تشمل الجزء الأعظم من الصادرات العربية الى العالم. وأن أكثر من 20% من المنتجات المصنعة المصدرة عربيا (و30% من الصادرات الزراعية) تتجه الى البلدان العربية.

وعلى اعتبار أن القيمة المضافة في الصادرات العربية 80% فإن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العربي لعام 1996 المقدر بحوالي 550 بليون دولار بلغت حوالي 20%.

وبالتالي فإن مقولة أن هياكل الانتاج العربية هزيلة ومتوازية، وعدم وجود سلع كافية يمكن تبادلها، في طريقها الى الزوال، فالتجارة العربية البينية تمت في المتوسط منذ عام 1985 بقدر اكبر من نمو التجارة الخارجية العربية، بصفة عامة (6%) مقابل (4%).

* وجود المؤسسات المالية العربية ودورها المتزايد في تمويل وضمان الصادرات، مثل صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ومثل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الذي قرر محافظوه في 10/5/1997 دعم القطاع الخاص مباشرة بدءا بمبلغ 500 مليون دولار خصص لهذا الغرض.

* كان ضعف المعلومات التجارية وغيرها هاجسا امام محاولات التكامل العربي في السابق، أما الآن فتغير الوضع لدى صندوق النقد العربي وبرنامج تمويل التجارة العربية وتوفرت المعلومات من مصادر عربية وأخرى دولية. كذلك يسر المهمة تطور أنظمة المعلومات دوليا مثل ممة.

* متابعة التنفيذ والتزام الدول العربية بخطوات التحرير التي يتفق عليها في الاطار العربي كانت أبرز العراقيل. وقد صمم البرنامج التنفيذي العربي 1997، بما يمكن في المتابعة المستمرة ودور القطاع الخاص المتنامي، بحد ذاته، يساهم في تنفيذ التزام الحكومات.

* العمل على إقامة منطقة تجارة حرة عربية أصبح مطلباً عربياً من مختلف المستويات وهذا ما اكده ملوك ورؤساء الدول العربية في قمة 23 يونيو 1996. كما أن المؤتمر السادس لرجال الأعمال والمستثمرين العرب (وهو أكبر تجمع اقتصادي عربي دوري يعقد كل سنتين) أوصى بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية باعتبارها المشروع العملي الملزم لبناء التكامل العربي. وكما نكر في البداية فإنه خلال السنوات القليلة الماضية انفتحت المساعي العربية المختلفة، بما فيها مشروع السوق العربية المشتركة واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري،



المصدر: السياسة الكويتية

التاريخ: ١٢/٨/١٩٩٩

للنشر في الخدمات الصحفية والمعلومات

ست دول عربية جديدة تدرس حالياً الانضمام الى السوق العربية المشتركة

مرحلة لاحقة.
ودعا الى تشكيل هيئة اولجنة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة تضم المؤسسات المعنية ومجموعة السوق العربية المشتركة في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد المغرب العربي ودول اعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التنفيذ وازالة العقبات.

واتهم حسن ابراهيم بما اسماه بالتأثيرات والعوامل الخارجية بانها السبب وراء عدم تنفيذ القرارات الخاصة بالسوق التي تم توقيع الاتفاق في شأنها منذ عام 1964 وأشار الى ان الجهود المبذولة لتوسيع السوق القائمة أسفرت عن ابداء تونس ولبنان عن رغبتيهما في تطبيق قرار السوق العربية المشتركة وفقاً للبرنامج التنفيذي الذي تم اقراره في اجتماعات المجلس الوزاري لدول اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية في دورته العادية 68 تمهيدا لانضمامها للسوق.

كما اشار الى ان مصر قد اعلنت تطبيق قرار السوق العربية المشتركة كما جاء بالبرنامج التنفيذي وفقاً للمراحل الزمنية المحددة بهذا البرنامج مؤكدة اهمية تفعيل السوق العربية المشتركة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانجاح البرنامج التنفيذي كمرحلة تأسيسية لقيام السوق الموسعة الشاملة.

من جهة اخرى تعقد ندوة تحت عنوان السوق العربية المشتركة السياج الواقعي للاقتصاد العربي في مدينة طرابلس بالجمهورية الليبية في الفترة من 25 الى 26 سبتمبر المقبل.

وتتضمن الندوة عدة محاور اقتصادية مهمة من خلال مجموعة من الدراسات والبحوث يلتقي فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والمستثمرين العرب لطرح افكارهم ومناقشتها مناقشة علمية جادة لتنسيق المواقف العربية ازاء ما يجري من تطورات اقتصادية على الصعيدين العربي والدولي.

القاهرة - أ ش أ، أعلن الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ست دول عربية تدرس حالياً تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالنسبة لجانبيه التجاري وهي الجزائر والمغرب وتونس ولبنان والسودان وفلسطين وذلك الى جانب الدول العربية السبع الاعضاء في السوق القائمة التي سيتم تطبيق احكامها للتنفيذ اعتباراً من العام المقبل.

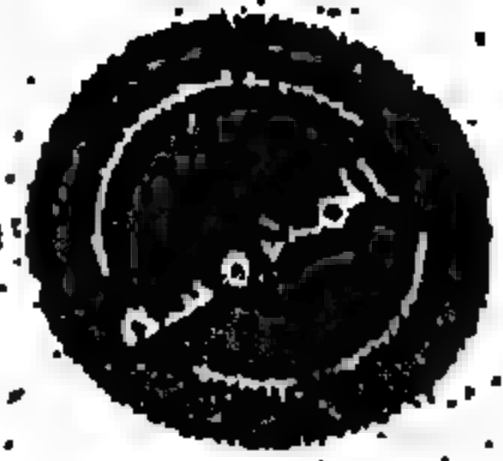
والدول السبع الاعضاء في السوق هي مصر وسورية والعراق وليبيا والاردن واليمن وموريتانيا.

وقال الدكتور حسن ابراهيم ان الامانة العامة لمجلس الوحدة قد اجرت اتصالات مع الدول الست التي تدرس الانضمام للسوق واعدت رسائل لها في هذا الشأن داعياً المسؤولين في هذه الدول منح المساندة السياسية والعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة والقائمة حالياً بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبارها اطاراً مرناً ومتدرجاً للتكامل الاقتصادي العربي الشامل.

واوضح الأمين العام للمجلس في بيان صحافي اليوم بمناسبة مرور 35 عاماً على تأسيس السوق العربية المشتركة ان هذا التطوير والتفعيل يعتبر طريقاً يؤدي الى دعم الاقتصاد القومي وتكثيف وتنويع الانتاج العربي مع امكانية النظر كذلك في تطويرها وتمدينها بصورة اكبر.

كما اوضح ان واقع العمل الاقتصادي العربي المشترك وقدراته وأوضاعه الراهنة في مواجهة التحديات المباشرة وغير المباشرة على مصالح الامة العربية في الحاضر والمستقبل ليسؤكد على اهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بالانتقال به من مستويات التعاون الثنائي الى مستوى التكامل القومي الشامل والمتربط المدعوم بالارادة السياسية الجماعية.

واكد الدكتور حسن ابراهيم على ضرورة اتخاذ قرار عربي لتحقيق السوق العربية المشتركة الموسعة والشاملة وذلك انطلاقاً من اعلان التحرير الكامل للتجارة بين دول السوق القائمة والتي تضم 7 دول حتى الآن والدول المؤهلة في



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/١٤

بمناسبة مرور ٣٥ عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة

بدء تنفيذ الجانب التجاري.. وتشكيل هيئة تنسيق لإزالة العقبات

كتب - محمد مبروك:

أعلن السيد حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن ست دول عربية تدرس الآن تطبيق قرار السوق العربية المشتركة من جانبها التجاري في ضوء الاتصالات التي أجرتها هذه الدول مع الأمانة العامة للمجلس والتي أعد رسائل لها تتضمن كافة التحضيرات والأجراءات للانضمام إلى السوق.

وطالب الأمين العام هذه الدول وهي الجزائر - المغرب - تونس - لبنان - السودان - فلسطين بمنح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية بمقتضى اتفاقية الوحدة الاقتصادية باعتبارها إطارا مرنا ومتدرجا للتكامل الاقتصادي العربي الشامل واعتبار هذا التطوير والتفعيل

طريقا يؤدي لدعم الاقتصاد القوي وتكثيف وتنويع الانتاج الحربي. وأشار السيد حسن إبراهيم في تصريح له بمناسبة مرور ٣٥ عاما على تأسيس السوق العربية المشتركة - أن واقع العمل



حسن إبراهيم

الاقتصادي العربي المشترك وقدراته وأوضاعه الراهنة في مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الاقتصادية والإقليمية والدولية المتلاحقة تؤكد أهمية تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك والانتقال به من مستويات التعاون الثنائي إلى مستوى التكامل القومي الشامل والدعوم بالارادة السياسية الجماعية.

ودعا الأمين العام إلى تشكيل هيئة ولجنة تنسيق ومتابعة للسوق العربية المشتركة تتشكل من المؤسسات المعنية ومجموعة السوق في المجلس ومجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي ودول اعلان دمشق بهدف تسهيل خطوات التنفيذ وإزالة العقبات وقال إن تونس ولبنان أبدتا رغبتهما في تطبيق قرار السوق وفق البرنامج التنفيذي المقرر في اجتماعات المجلس الوزاري في دورته الثامنة والسنتين تمهيدا لاتضماميهما للسوق. وأوضح حسن إبراهيم أن هناك ندوة عربية موسعة عن السوق ستعقد في مدينة طرابلس في الفترة من ٢٥ و ٢٦ الشهر المقبل تتضمن عدة محاور اقتصادية مهمة ومجموعة من البحوث والدراسات ويلتقى فيها مجموعة متميزة من الاقتصاديين والمستثمرين العرب.



المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٨ / ١٥

٦ دول عربية تنضم للسوق المشتركة دعم التعاون العربي في المجالات الاقتصادية

أعلن الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن ٦ دول عربية تدرس حالياً تطبيق قرار السوق العربية المشتركة بالنسبة لجانبه التجاري، وهي الجزائر، والمغرب، وتونس، ولبنان، والسودان، وفلسطين، وذلك إلى جانب الدول العربية السبع الأعضاء في السوق القائمة، والتي سيتم تطبيق أحكامها التنفيذية اعتباراً من العام المقبل.

وقال: إن الأمانة العامة لمجلس الوحدة قد أجرت اتصالات مع الدول التي تدرس الانضمام للسوق، وطالب المسؤولين في هذه الدول بمنح المساندة السياسية، والمعنوية، والمالية، الكاملة للسوق العربية المشتركة، حتى يمكن دعم الاقتصاد العربي وتكثيف وتنويع الإنتاج.



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/ ٨ / ٢٧

المطالبة بقواعد منشأ لتسهيل تبادل المنتجات

العربية

كتب - محمد عبد الرشيد:

أكد الخبراء العرب أهمية الاتفاق على اقامة قواعد منشأ للسلع الصناعية العربية من أجل تسهيل التبادل التجارى العربى حيث خلت كافة الاتفاقات الموقعه حتى الان بما فيها اتفاقية اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من قواعد تنظم منشأ السلع

التعامل بأى من هذه المعايير ستحد طبيعة السلعة المنتجة ومصدر مدخلات الإنتاج وتكاليفه اضافة طرق التصنيع المستخدمة فى انتاجه. وأضاف الظافر أنه من المتوقع أن يؤدي استعمال المعايير المباشرة إلى سهولة عمليات المراجعة والتدقيق للتأكد والمطابقة التي قد تحتاجها سلطات إصدار شهادة المنشأ

بالعودة الى سجلات وقيود المنتجين مما يؤدي إلى سرعة الانجاز وبقته. وقال د. توفيق السماق مستشار وزير الصناعة السوري وعضو لجنة قواعد المنشأ أن بروتوكول قواعد تصريف المنتجات التي لها صفة المنشأ الوطنى قد تم عمل مشروع له وكذلك أساليب التعاون

الإدارى العربى فى هذا المجال قد تم مناقشتها خلال الاجتماع حيث سيتم تطبيق المعاملة التفضيلية الممنوحة بموجب هذا الاتفاق على المنتجات فقط التي تستوفى هذا البروتوكول والتي يتم نقلها مباشرة بين الدول العربية الاعضاء أو عبر المناطق أو الدول الأخرى.

وأعتبر الخبراء المواد التي لها صفة منشأ أية دولة عربية عضو بها كأنها مواد لها صفة منشأ دولة عربية عضو آخر عند دخولها فى تصنيع منتج يتم انتاجه فيها وليس من الضرورى أن يتم اجراء عمليات تصنيع على هذه المواد بشكل كاف والمواد التي لها صفة المنشأ فى أن من الدول العربية طبقا لمفهوم اتفاقية

قال السفير جمال الدين بيومى رئيس لجنة قواعد المنشأ المتبقة عن جامعة الدول العربية أنه تم فى القاهرة مؤخرا عقد اجتماع للخبراء العرب لدراسة قواعد المنشأ العالمية مثل القواعد المعمول بها فى اتفاقيات النافتا لدول أمريكا الشمالية وكذلك اتفاقيات الاتحاد الأوروبى والقواعد العامة غير التفصيلية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية لاجراء مقارنة بينهما للوصول إلى قواعد تلائم العمل العربى المشترك. وأضاف أنه من الضرورى بحث القواعد الاوروبية والعمل على تطويرها بصورة نستفيد منها عربيا م. طلعت الظافر مدير عام المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمشرق على اللجنة قال أن هناك معايير أساسية لقواعد المنشأ العربية كشرط للتبادل السلى فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأضاف أنه نظرا لتنوع السلع والمنتجات الصناعية وتعدد طرق ووسائل الانتاج والتطور الذى تشهده وسائل لانتاج وأهمية التكامل الصناعى العربى فإن هذه المعايير لها مميزات فى ذلك المجال أولها مرونة حيث وجود بدائل أربعة لغاية تحديد منشأ السلعة يعطى للسلطات المعنية فى الدول العربية مرونة واضحة المعالم فى التعامل مع مختلف المنتجات والسلع المحلية والعربية لغايات تطبيق هذه القواعد وتسهيل اجراءاته منها ما اختلفت وسائل الانتاج وطرقه وكذلك الشفافية فمن الواضح أن

تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية والاجراءات التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر كأنها من منشأ أية دولة عربية عضو بها عندما تدخل فى منتج يتم انتاجه فيها وليس من الضرورى أن تكون هذه المواد قد تم اجراء عمليات تصنيع كافية عليها ويتم فقط تطبيق التراكم عندما تحصل المواد المستخدمة على صفة المنشأ وذلك بتطبيق القواعد.

وطالب الخبراء فى اجتماعهم بضرورة وضع أسس قوية لأخذها فى الاعتبار عند صياغة قواعد منشأ عربية تفصيلية للسلع والمنتجات الصناعية وذلك باستخدام النظام للتصنيف الجمركى بحيث يراعى أن تكون قواعد على أسس تفصيلية مع الأخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نموا ومنحها معاملة استثنائية وقدرات الصناعة العربية والتوجه نحو تراكم المنشأ والتكامل فى العمليات الصناعية والمكونات والاجزاء مع عدم المبالغة فى التشدد أو التبسيط واستغلال قواعد المنشأ السائدة فى التكتلات الاقتصادية العالمية.

المصدر: الزمان الاقتصادي



التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

نمو تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

في إطار إعادة ترتيب البيت العربي الكبير تتعدد الرؤى ووجهات النظر حول سبل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي وإذا كانت فكرة السوق العربية المشتركة هي المحور الرئيس لانطلاقة التكامل الاقتصادي العربي فإن مقالات «هايد بارك» هذا الأسبوع تقدم أربع وجهات نظر حول هذه المسألة: الأولى يقدم مهاد. عبد الرحمن صبري.. ويرى أنه ليس أمامنا سوى تعظيم قدراتنا الوطنية وعلى رأسها القوة البشرية وأن نرفع معدلات التبادل التجاري لتسهم جنباً إلى جنب مع الاستثمار الوافد في عملية التنمية. ويبادر الأستاذ يحيى المصري بتقديم أسلوب عمل جديد لتنشيط السوق العربية المشتركة يبدأ بخطوة مغايرة للأساليب الماضية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص وبدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال والمستثمرين. ويعزز الأستاذ عبد الفتاح محمد عبد الفتاح الفكرة بالكتابة عن تنمية التجارة العربية البينية. أما الدكتور لويس حبيقة فيعدد المشاكل الاقتصادية العربية الرئيسية التي تشكل تحديات أمام هذا الهدف المنشود.

المحرر

المصدر: الأهرام الاقتصادي



للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

في هذه المقالة نود أن نطرح بعضاً من الأفكار حول العلاقة بين
جودة وكفاءة وجدوى التعليم الجامعي والعالي وقضية
التخطيط الآمن لنقل واستيعاب وتوطين التكنولوجيا
المنتجة في مجتمعات أكثر تقدماً من مجتمعاتنا في الوقت
الحالي. وذلك من أجل الوصول إلى تلك القدرة الذاتية لإنتاج
تكنولوجيا نستطيع تصديرها إلى مجتمعات أخرى في وقت
لاحق. ومن هنا تجيء أهمية الفكرة المطروحة بتبني نظام
لتعليم المتفوقين.

د. عبد الرحمن صبرى

التجديد العربي والتعايش مع العولمة

يشكل موضوع العولمة محورا أساسيا في حياتنا اليومية وسياستنا
قصيرة الاجل وطويلة الاجل ، فنحن حين نضع إطارا تشريعا لاجتذاب
رأس المال الاجنبي المباشر، فإننا في حقيقة الامر ندعو الشركات متعددة
الجنسيات للاسهام في اقامة المشروعات والهيكل الأساسية التي
تحتاجها البلاد العربية، وحينما نستخدم شبكة الشبكات «الانترنت» فنحن
نتعامل مع قدرة معرفية معلوماتية هائلة لا يمكن في إطارها احصاء حجم
المعاملات المالية التي تتم في الثانية الواحدة على سبيل المثال ، وحينما
نتحدث عن المؤسسات غير الحكومية - منظمات المجتمع المدني نجد أمامنا
منظمات أهلية متعددة الجنسيات (حسب مصطلح د. اسماعيل صبرى
عبد الله) في كافة التخصصات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
والثقافية وحينما نتحدث عن أجهزة تبريد وتكييف فنحن أمام مشكلة البيئة
والسكان وثقب الأوزون. وحينما نتحدث عن بورصات أسواق مالية فنحن
أمام خطر الحركات الساخنة لهذه الأموال ناهيك عن خطر غسيل الأموال،
وحينما نتحدث عن اتفاقات دولية متعددة الأطراف أو فوق إقليمية فنحن
أمام منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الأخرى... والأمثلة كثيرة.
إن نظريات التنمية والنمو والإقليمية التي ظهرت في أعقاب الحرب
العالمية الثانية حلت محلها اليوم نظريات التعاون الدولي متعدد الأطراف
والاتجاه نحن الكيانات العملاقة سواء تعلق الأمر بالاتحاد الأوروبي
والنافتا والايك والتعاون عبر الأطلنطي، فلأول مرة منذ فجر البشرية
تزداد معدلات نمو العمليات المالية بثمانية أضعاف التجارة الدولية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

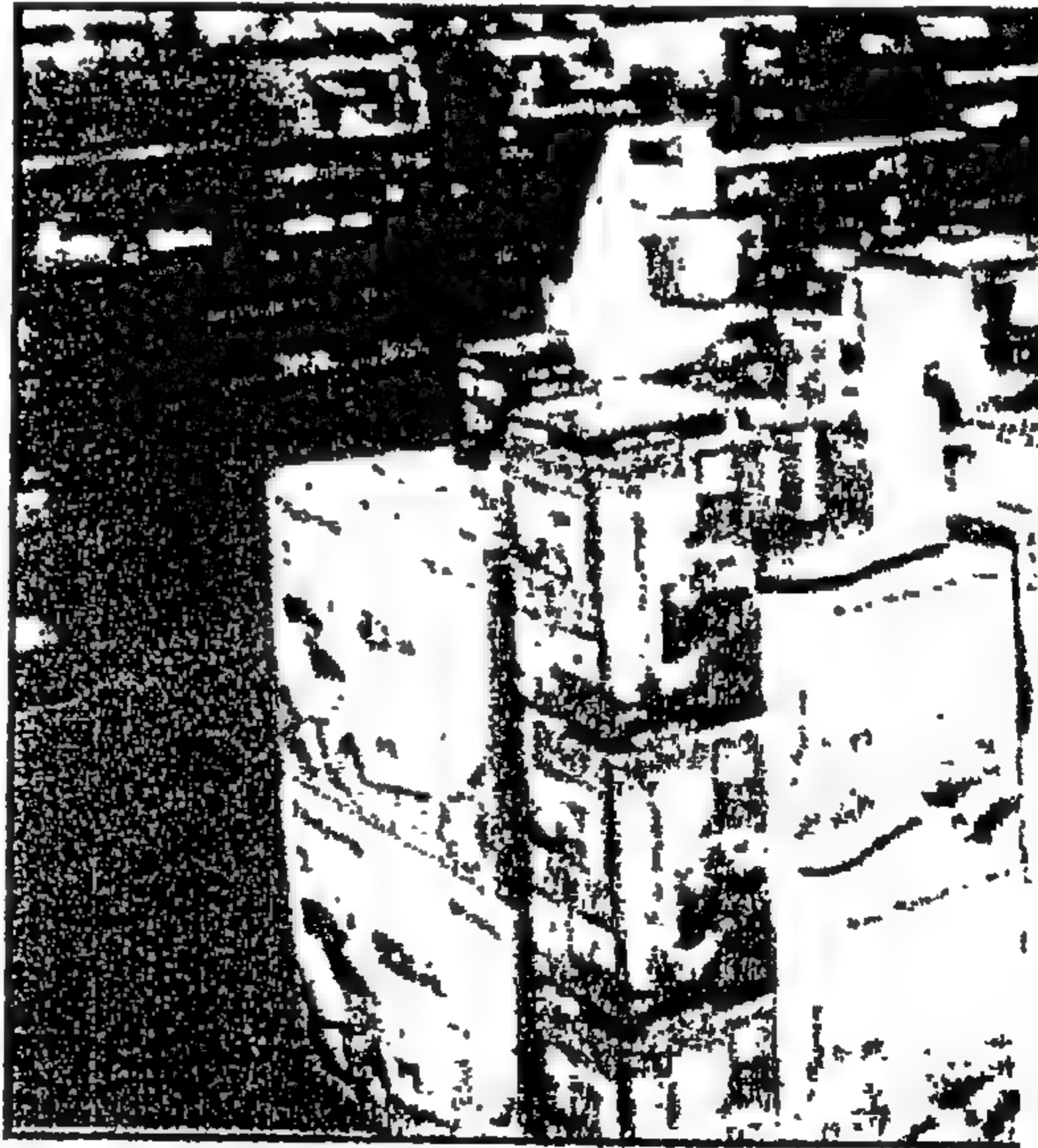
إن نظريات التنمية والنمو التي أفرزتها تجارب ما بعد الحرب العالمية الثانية في دول العالم الثالث دارت حول رفع معدل التراكم الرأسمالي والتنمية من خلال استراتيجية إحلال الواردات وتدخل الدولة المباشر في العملية الانتاجية من خلال التخطيط ولكننا اليوم ليس أمامنا خيارات غير محاور ثلاثة في ظل العولة هي الاستعانة بالاستثمار العربي والأجنبي لتحقيق معدلات نمو اقتصاد عالية ورفع معدلات نمو الصادرات، واعطاء دور فعال للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والاطار الراهن للعلاقات الدولية المسمى بالعولة لم ينشأ من فراغ ولكنه نما في ظل واحضان النظام القديم فقد بدأت بذوره في الستينات وتكشفت توجهاته في السبعينات واتضحت خطوطه العامة في الثمانينات.

ووصلنا اليوم الى مرحلة عولة النشاط الانتاجي من خلال التبادل التجاري والمعاملات المالية والاستثمارية. بحيث اذا مر اقتصاد دولة كبيرة مندمجة في السوق العالمي بازمة، اصابته الحمى جميع اقتصادات العالم،

والمثال على ذلك ما حدث في ازمة المكسيك عام ١٩٩٤ وازمة النمرود الاسيوية في يوليو عام ١٩٩٧، حيث انتقلت الازمة الى دول الاتحاد السوفيتي السابق ودول امريكا اللاتينية وتباطأ النمو الاقتصادي في العالم، ومن ثم فان هامش المناورة امام الدول النامية ضئيل للغاية فيما يتعلق بانسياب المعلومات أو المعاملات المالية أو التجارية عبر الحدود الوطنية.

هذه هي العولة

اليوم وليس
أمامنا إلا أن
ننظم قدراتنا
الوطنية وعلى
رأسها القوة
البشرية وأن
نرفع معدلات
التدريب والتأهيل
ليس هذا
فحسب بل
والثقافي
والاجتماعي
والبيئي أيضا
وأن نرفع من
معدلات التبادل
التجاري لتساهم
جنباً الى جنب
مع الاستثمار
الوافد في عملية



التنمية الوطنية. ومطالبون أيضا بالتكامل الاقليمي ومساندة مشروعات التكامل العربية وبالذات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمشروعات العربية المشتركة. وكل جهد عربي من شأنه ان يعزز من العمل العربي المشترك سواء مع الدائرة الافريقية أو الدائرة الأوروبية.



المصدر: الإجماع العربي

للاشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

ان التجمع العربي هو الوحيد الذي يضمن تماسك الاقليات العرقية والدينية والاثنان في المنطقة العربية، فقد ضمنت لها الهوية العربية الاسلامية انصهارها في بوتقة واحدة، وحمتها من الثقافات الأخرى المجاورة للمنطقة او الواردة اليها فيما وراء البحار. كما أن التكامل العربي يمكن الدول العربية من الدخول في التجمعات الدولية والاقليمية الأخرى سواء في إطار الشرق الأوسط او فيما وراء البحار مثل المشاركة الأوروبية أو اطار منظمة التجارة العالمية كوحدة واحدة متماسكة لا يسهل ذوبانها اقتصاديا او ثقافيا او اجتماعيا.

وعلى المستوى الوطني يجب بناء القاعدة التكنولوجية وتشجيع وتعبئة المدخرات الوطنية وإيجاد الأوعية المناسبة وفي هذا الاتجاه حدث تطوران هامين الأول: انتعاش بعض أسواق المال العربية خاصة مع انتشار عمليات الخصخصة في عدة دول عربية الثاني: انتشار صناديق الاستثمار المخصصة للاستثمار في الأوراق المالية العربية.

ولا شك أيضا أن دعوة بعض الدول العربية الى إقامة سوق تجارية مشتركة ثنائيا سيساهم أيضا في دفع العلاقات العربية/ العربية من زاوية زيادة التجارة العربية البينية والاستثمارات البينية العربية، خاصة اذا ما واکبها اجتذاب مزيد من الاستثمارات العربية في المشروعات العربية المشتركة. واذا واکبها أيضا حرية انتقال العملة العربية بين الدول العربية. وبالتالي تستطيع هذه الدول ان تقطع شوطا أبعد مما استهدفتها قرارات العمل الاقتصادي العربي المشترك جماعيا من خلال إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبير وفقا لبرنامج زمني متدرج من زاوية الاعفاءات الجمركية وإزالة قيود التجارة

■ ■



المصدر: الأهرام الإخباري

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

الذين يتابعون انشاء منطقة التجارة الحرة العربية يعلمون جيداً مدى الصعوبات التي تقف في طريقها، فلقد كان من المقرر ان يبدأ تنفيذها العملي في أول يناير بعد ان وقعتا ثمانية عشر دولة عربية أي بعد الموافقة شبه الاجماعية على تنفيذها، غير ان هذا الموعد انقضى ولم تنفذ الاتفاقية سوى ست دول عربية فقط، والدول الأخرى مازالت تدرس وتفكر بالرغم من انها التزمت بل ووقعت الاتفاقية قبل موعد انشائها بشهور عديدة!!

يحيى المصري

الى أين توجه السوق العربية المشتركة؟

لقد هالت جامعة الدول العربية للموافقة شبه الاجماعية على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية بعد توقيعها باعتبارها أول عمل جماعي عربي في نطاق التعاون الاقتصادي العربي يأخذ هذه الموافقة الاجماعية، وعلى اساس أن هذه الموافقة شبه الاجماعية ستكون بداية لمرحلة جديدة وجادة للتعاون المشترك الذي افتقد العمل الجاد والصادق طوال النصف قرن الأخير، غير أنها أصيبت بخيبة أمل وهي ترى التنفيذ يبدأ بينما تتراجع بعض الدول بل أغلب الدول عن التنفيذ لأسباب تافهة توضح بجلاء مدى استمرار التخلف الذي يعاني منه العمل الحكومي العربي.

وبذلك فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية لا تكون في وضع أفضل من قرار الموافقة على انشاء السوق العربية المشتركة الذي أصدره مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ١٩٦٤/٨/١٢ والذي حدد الاسس التي تقوم عليها السوق فيما يلي:

- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال بين الدول العربية.
 - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
 - حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.
 - حرية التنقل والتراخي واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.
- وللاسف مضى اليوم ما يقرب من ربع قرن على قرار السوق العربية المشتركة ولم توافق على انشائها سوى سبع دول عربية فقط بالرغم من المؤتمرات والندوات والملتقيات والخطب الإنشائية التي أعدت في هذا الشأن، والتي اقترنت في السنة الأخيرة بمطالبة جديّة من بعض الرؤساء العرب لتنفيذها في اسرع وقت ممكن باعتبارها مسألة حياة وبقاء للأمة العربية، كما أنها مصدر قوة اقتصادية عربية نحتاجها في المساندة ضد العدوان الاسرائيلي المستمر وضد الخلافات العربية التي تقطع من ثروة المنطقة العربية وتضعف من قوتها.



المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ / ٨ / ١٩٩٩

إن الشعب العربي اليوم لم يعد يطبق سماع الشعارات النظرية دون محتوى عملي ودون خطة تنفيذية تبدأ فوراً ويجتمع عليها كل الجهات وكل السلطات وكل أصحاب النفوذ والمال العرب الذين يقدرّون أهمية تحقيق السوق العربية المشتركة لأنها أصبحت فعلاً مسألة حياة وبقاء لهم جميعاً، خاصة أن كلا منهم سيشكل جزءاً من السوق يخضع لوقائعها ويعيش في أحداثها ويتأثر بما يتم فيها فإن ضعفت ضعف وان قويت تحسنت أوضاعه المادية والمعنوية وتقدمت أعماله وتجارت، مأكله ومسكنه ومستوى حياته، ولنا في دول جنوب شرق آسيا، «الآسيان» «أسوة»، فعندما تقدمت بالعمل الجاد والتعاون الجماعي الصادق، استفاد كل سكانها وتحسنت مستوياتهم المعيشية، وعندما ضربت انهار هذا التحسن انقلب الأغنياء إلى فقراء وزادت البطالة وانتشرت المجاعة.

من هنا فانه تأتي أهمية تنفيذ السوق العربية المشتركة قبل أن تعود إلى مسارها القديم والبطيء، وبعد أن ثبت بالفعل أن أسلوب التعاون الاقتصادي العربي، والذي يتمثل في إنشاء منظمات وتنظيم مؤتمرات وندوات وعقد ملتقيات وحلقات، هذا الأسلوب قد فشل بالفعل ومن الضروري إذا أريد أن تنشأ السوق العربية المشتركة أن يكون هناك أسلوب عملي جديد يبدأ بخطة مغايرة للأساليب الماضية تعتمد في أغلبها على القطاع الخاص وبدعم من الحكومات وأصحاب السلطات ورجال الأعمال العرب والمستثمرين وعلى أن تتمثل هذه الخطة فيما يلي:

١ - تشكيل مجموعة عمل من جمعية رجال الأعمال العرب القومية وجمعيات رجال

المفصل الكامل الاقتصادي العربي

الأعمال العرب المحلية، وهيئات التعاون العربي ومن الاتحادات العربية للأنشطة الاقتصادية كاتحاد المستثمرين العرب واتحاد المقاولون العرب واتحاد العمال العرب، وعلى أن يتم اختيار هذه المجموعة عن طريق رؤساء هذه الجمعيات والاتحادات، وأن يشترك معها مندوبون من جامعة الدول العربية وبعض المنظمات العربية المشتركة بالإضافة إلى ضباط اتصال مع كل حكومة عربية لبدء الرأي الرسمي في التوصيات والقرارات التي تتخذها المجموعة تمهيداً لإقرارها

٢ - يدعو الأمين العام لجامعة الدول العربية هذه المجموعة بعد تشكيلها للاجتماع بقاعات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ويتم توفير سكرتارية إدارية وسكرتارية فنية وأدوات مكتبية عن طريق الجامعة، بالإضافة إلى تسهيل مهمة المجموعة بتقديم جميع المعلومات والبيانات اللازمة لها من مراكز المعلومات في الجامعة وفي بعض الدول العربية التي تستطيع المعاونة، بالإضافة إلى المنظمات العربية المشتركة التي يتوافر لديها إمكانيات المعاونة الإدارية والفنية لهذه المجموعة، ويمكن أن تصدر هذه المجموعة نشرة يومية توزع على الوزارات المختصة بالدول العربية وتنتظر تعليق هذه الوزارات على ما يتم عن طريق هذه المجموعة ومناقشة التعديل إن تطلب الأمر.

٣ - يتم تنظيم عمل هذه المجموعة عن طريق رئيس لها وأمناء مساعدين يتولون الإشراف الكامل على اجتماعات هذه المجموعة وتحديد مواعيد اجتماعاتها، ويمكن أن تعقد الاجتماعات أثناء الجزء الأكبر من النهار والجزء الأكبر من الليل وهو ما كانت تقوم به الهيئة الأوربية التي أنشأت السوق الأوربية المشتركة علماً بأن وزير المالية الفرنسي في تصريح سابق له ذكر أن عمل الجماعة يستمر ليلاً ونهاراً ولا تنطفئ الأنوار حتى ينتهي أعداد لوائح وقرارات السوق الأوربية المشتركة التي تمت فعلاً في عام ١٩٩٢ باستثناء إنشاء العملة الأوربية الموحدة التي مازالت محل مناقشات تمهيداً لصدورها في عام ١٩٩٩

٤ - القرارات التي يتم التوصل إليها عن طريق مجموعة العمل يتم عرضها على رؤساء الدول عن طريق بعثة يتم اختيارها بين أعضاء المجموعة تسافر إلى كل الدول العربية في زيارات عمل وتوعية بأهمية السوق العربية المشتركة وكيف أن السوق تعطى كل الدول الأعضاء أكثر مما تأخذ منها إن أخذت وذلك في ضوء الشرعية الشاملة والتنظيمات الاقتصادية والإقليمية والعالمية، وتمشيا مع الاتجاه العربي الحالي نحو تدعيم الاستقرار ومحاربة الإرهاب والقضاء على الجريمة، بما تؤدي إليه السوق

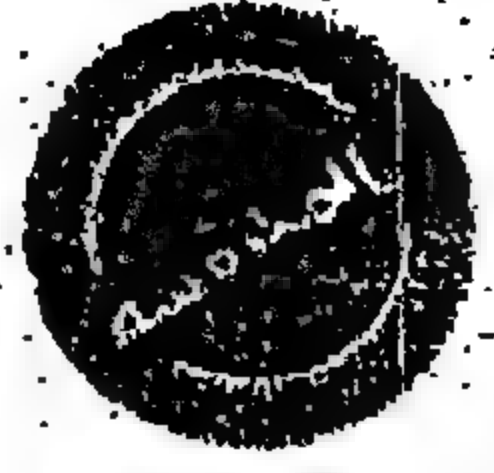


المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

العربية المشتركة من حياة حرة كريمة ومستوى لائق من المعيشة لكل الفئات الشعبية وبالتالي تدعيم التنمية الاقتصادية والتقدم العربي في ضوء الإمكانيات المتوافرة بالوطن العربي.

هذه خطتي العملية اعرضها على الملوك والرؤساء العرب، وعلى كل المخلصين العرب الذين يملكون سلطة التحرك والتنفيذ، أملا أن نشاهد قريبا خطوات عملية وجادة نحو تنفيذ هذه السوق وبتنسيق وتنظيم من جامعة الدول العربية وكل المهتمين بتنفيذ السوق العربية المشتركة خارج الروتين والبيروقراطية وبعبء عن الإدارة السياسية السلبية العربية التي عاشت الأمة العربية في ظلها ما يقرب من نصف قرن وكانت حصيلتها الخسارة للجميع كما نأمل أن نرى جميعا الأنوار التي لا تنطفئ في المبنى الكبير لجامعة الدول العربية ليلا ونهارا - حتى تستكمل خطوات التنفيذ ويعلن عن انشاء السوق العربية المشتركة وهو ما تم فعلا في أنوار المبنى الكبير للهيئة الأوربية التي أعلنت عن قيام السوق الأوربية المشتركة والتي تحولت عام ١٩٩٣ إلى السوق الموحدة ورسائل الله أن يوفق قادة العرب إلى ما فيه خير الأمة العربية وصالحها الاقتصادي. ■ ■



المصدر: **الأهرام الاقتصادي**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ١ / ١٩٩٩

يمثل موضوع تنمية التجارة البينية العربية والخروج بها من دائرة ال
٢٧ و٢٩ أولى اهتمامات المسؤولين عن العمل الاقتصادي العربي المشترك،
وأسفرت الجهود في الفترة الأخيرة عن بدء العمل بالبرنامج التنفيذي
لمنطقة التجارة الحرة العربية اعتباراً من ١/١/١٩٩٨، واقتراح مجلس
الوحدة الاقتصادية العربية برنامجاً تنفيذياً لاستئناف العمل بأحكام
قرار السوق العربية المشتركة رقم ١٧ لعام ١٩٦٤.

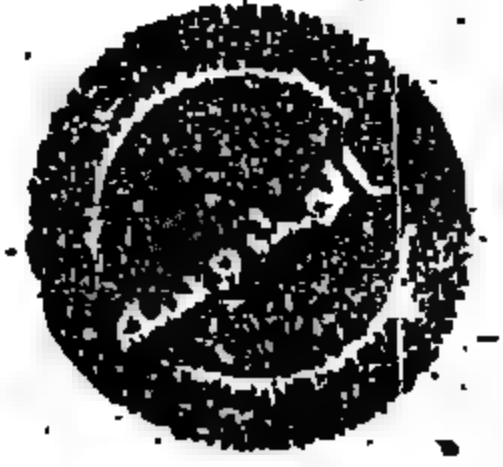
عبد الفتاح محمد عبد الفتاح
مستشار أمين عام المنتدى الاقتصادي العربي

تنمية التجارة العربية

البينية.. كيف؟

فبالنسبة لمنطقة التجارة الحرة كانت بداية تطبيق برنامجها التنفيذي جيدة ومبشرة بالتقدم حيث التزمت بتطبيقه أربع عشرة دولة عربية تتجاوز حصتها ٩٢٪ من إجمالي التجارة العربية البينية وتتمتع سلعها الوطنية المتبادلة حالياً بتخفيض قدره ٢٠٪ من الرسوم الجمركية وغيرها وتعكف آليات تنفيذ هذا البرنامج على دراسة وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض مسيرة التطبيق حتى تكون مراحل التحرير فعلية لا صورية. بل والاكتر من ذلك نجد أن دولة كالبحرين تقترح اختصار فترة البرنامج لاستكمال إقامة منطقة التجارة الحرة خلال خمس سنوات بدلاً من عشر ليتسنى للعرب تحرير تجارتهم البينية قبل تحرير تجارتهم الخارجية مع العالم بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية. أما الدول العربية التي لم تبدأ تنفيذ البرنامج (الجزائر وموريتانيا والصومال والسودان وفلسطين وجيبوتي وجزر القمر) فتقوم بتوفيق أوضاعها مع متطلبات التنفيذ والامل أن تصدق العزائم وتتضافر الجهود والخبرة لتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وبعد شهر عرض تنفيذ البرنامج المذكور أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية- في ديسمبر من العام الماضي- قراراً باعتماد برنامج تنفيذي لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية كأداة تنفيذية وفنية لعودة العمل بقراري المجلس رقم (١٧) لعام ١٩٦٤ بإنشاء منطقة تجارة حرة ورقم (٤١١) لعام ١٩٧٠ ببدء انشاء الاتحاد الجمركي، ومن المعروف أن القرار (١٧) التزم به سبع دول عربية (مصر وسوريا والعراق والاردن وليبيا واليمن وموريتانيا) وشارفت على تحقيق منطقة تجارة حرة فيما بينها خلال النصف الأول من السبعينات ولأسباب معروفة وغير معروفة تعطل تنفيذ الأحكام، ويقضى البرنامج بإعادة العمل بها من قبل الدول السبع بتحرير التجارة بينها من القيود غير الجمركية دفعة واحدة عام ٢٠٠٠ ومن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى على مراحل سنوية ثلاث تبدأ عام ٢٠٠٠ بتخفيض ٤٠٪ ثم ٣٠٪ عام ٢٠٠١ و ٢٠٪ عام ٢٠٠٢ ليتحقق الاعفاء الكامل في هذا العام أي قبل تحقيق منطقة التجارة الحرة بخمس سنوات.



المصدر: الزهرى الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ٨ / ١٩٩٩

على أي يبرز البرنامج رغبة عربية لتعزيز وتفعيل صيغ العمل الاقتصادي العربي المشترك وأعمالا لما تجيزه الموائيق والاتفاقيات الاقتصادية العربية من تشجيع لأطرافها على تبادل مزايا وأفضليات أكثر من المنصوص عليها سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف ولكن قد يخشى البعض قيام تضارب بين البرنامجين أو خلق نوعان من الازدواجية بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية ولتجنب أية احتمالات لهذه الأمور ينبغي الاتفاق على أسس عملية وواضحة للتنسيق والتعاون بين المجلسين ضمانا لتحقيق ايجابيات كل برنامج والمحافظة على مصالح الأطراف العربية المتعاقدة حيث ان غالبية دول السوق السبع تطبق حاليا البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة.

وأخيرا أقول انه اذا نجحت الدول العربية السبع أعضاء السوق في تطبيق برنامجها فإنها بذلك تقدم نموذجا مشجعا لتجربة التحرير الكامل للتجارة ومرحلة متقدمة للتكامل الاقتصادي العربي تشجع الدول العربية الأخرى على اللحاق بها وتعجل باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتقرب الانتقال الى المراحل المتقدمة لتحقيق الحلم العربي بقيام السوق العربية المشتركة الكبرى ■ ■



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩/٨/١٩٩٩

تكتل اقتصادي عربي من أجل حياة أفضل للشعوب

مناطق متأثرة ومعقدة مما يضيع الكثير من الجهد والمال.

● حق الدول الاعضاء في الاستثناء من الاعفاء لوارداتها من السلع الزراعية في مواسم انتاجها وهو ما يخرج مجموعة حيوية من المنتجات التصديرية العربية من دائرة التحرير.

طول مدة التنفيذ وضالة شرائح الاعفاء الجمركي.

وعن كيفية تفعيل التعاون الاقتصادي العربي يقول محمد ابو العنين انه على الرغم من دخول الاتفاقية عامها الثاني، مع ما يعنيه ذلك في خفض جمركي بحوالي ٢٠٪ للدول الاعضاء، الا ان حجم التجارة العربية البينية لا يزال في حدوده المحدودة وهو ما يؤكد ضرورة اعادة النظر في الخطوات التي تم اتخاذها بهدف جعلها أكثر قدرة على تحقيق الاهداف المنشودة منها.

وفي هذا السياق نقترح الآتي:

● وضع لية لفض المنازعات: أوكلت الاتفاقية هذه العملية إلى لجنة التنفيذ والمنازعة للمشكلة من ممثلي الدول العربية للشاركة وهو ما ينفذها محتواها للعلمي، ويحلها في ساحة الخلافات السياسية، الأمر الذي يدفعنا إلى ضرورة تشكيل لجان لفض المنازعات لديها سلطات ملزمة وقواعد محددة وفترات زمنية معقولة ومحددة بحيث تكون أكثر قدرة على حسم المنازعات، وضع حد أقصى لكل دولة بالنسبة للسلع المستثناة، والنص على ألا يتجاوز نسبة من حجم تجارتها الخارجية، بما يضمن التوازن في تحقيق المصالح.

● وضع خطة عربية للتحرير في إطار المفاوضات التجارية الدولية الجارية الآن في إطار منظمة للتجارة العالمية لصياغة موقف عربي موحد تجاه القضايا التجارية الجديدة للزمع طرحها على المؤتمر الوزاري للمنظمة، والذي سيعقد في ديسمبر ١٩٩٩.

● قيام الدول العربية بدراسة مبدأ الأخذ فيما بينها بقاعدة المنشأ التراكمي وصولاً لقاعدة منشأ عربية، وهذا من شأنه تعميق تقسيم العمل العربي من جهة، ورفع الكفاءة الانتاجية من جهة أخرى.

● الحد من القيود غير الجمركية التي تعرق حركة التجارة البينية العربية وتوفير الشفافية في الإجراءات المرتبطة بتحرير التجارة العربية.

● ضرورة تمكين القطاع الخاص لكي يلعب دوراً فعالاً في دفع مشروع السوق العربية المشتركة لأنه يملك قدرات الابتكار والرونة في التعرف على فرص الاستثمار الجديدة والدخول في مشروعات مشتركة كذلك فإن القطاع الخاص له مؤسساته المشتركة التي يجب أن تلعب دوراً في تشكيل مشروع السوق العربية المشتركة ووضع اليات وتقريب وتنسيق الأنظمة والتشريعات والأجهزة الحاكمة للنشاط الاقتصادي لكي تتحدث بلغة

واحدة في نطاق السوق المشتركة.

المعيشية للشعوب العربية وهي

● عدم توفر الإرادة السياسية، وتفاوت مستويات النمو الاقتصادي بين الدول العربية، وتفاوت للكاسب والتضحيات الناتجة عن التكامل نتيجة لعدم معالجة مسبقاً.

● وجود اختلافات في الانظمة الاقتصادية العربية يصعب معها توحيد لغة التخاطب الاقتصادي.

والتشابه النسبي في الهيكل الاقتصادي ومنظومة السلع القابلة للتصدير، وعدم وجود حرية كافية في حركة رؤوس الأموال والاستثمار تتوازن مع حرية التجارة المتوقعة في المستقبل.

● ضغوط أصحاب المصالح

المحلية داخل الدول والذين يطلعون بوجود حماية ويقاومون فتح الأسواق الناتج عن تحرير التجارة والذي سوف يمس مصالحهم المتميزة، وتقضي بعض الدول العربية للقوات الثنائية أو شبه الإقليمية على العمل الجماعي، وضعف دور المؤسسات المشتركة المنوط بها تنفيذ الاتفاقيات وعدم وجود اليات مساعدة فعالة لديها السلطة الكافية مثل لية فض المنازعات التجارية والية متابعة التنفيذ ومن أهم الصعوبات التي تواجه منطقة التجارة العربية الكبرى

● القيود غير الجمركية والتي تعتبر من أكثر العقبات تعقيداً أمام تحرير التجارة العربية وتتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح حيث قوائم السلع الخاضعة للقيود غير الجمركية لمشر دول فقط شملت ما يزيد على ٦٠٠ سلعة ومجموعة سلعية تخضع لواحد أو أكثر من مختلف القيود غير الجمركية مما يعيق عملية تنفيذ البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية.

● كذلك هناك بعض الاستثناءات التي تتخذها دولة معينة من جانب واحد وتطبقها على السلع العربية المستوردة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية دون الحصول على موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

● التمسك في استخدام الاشتراطات التي تتطلبها بعض الدول العربية عند التخليص على السلع العربية المستوردة بطريقة تؤدي إلى عرقلة تنفيذ البرنامج، مثال اشتراط بعض الدول العربية تطبيق مواصفاتها القياسية المحلية وطول إجراءات الحصول على شهادات المطابقة، مما يجعل ذلك قيداً على التنفيذ.

● تمسك الجهات الاشرافية وكذا الاختصاصات التي تخضع لها السلع الانتاجية بالإضافة إلى وجود المخيمات في



محمد أبو العنين

هل يمكن بالفعل التوصل إلى تكتل اقتصادي عربي بجية في مصلحة الشعوب الفقيرة ويرفع من مستوى معيشتها ويستقل بها إلى حياة أفضل حينما تنزليد موارد الدول العربية وتتحسن ارقام ميزانها التجاري وتتصاعد معدلات النمو لقطاعاتها المختلفة.

يقول النائب محمد ابو العنين ان العالم قد اتجه الى التكتل ولم يبق الا الدول العربية وقد احصت منظمة التجارة العالمية عدد التكتلات في العالم بـ ٦٤ تكتلا في امريكا الشمالية والجنوبية وبعض الدول الاسيوية واوروبا ورغم ان الدول التي انضمت الى هذه التكتلات هي دول متقدمة وتستطيع التعامل مع العالم بشكل منفرد الا انها تؤمن ان التكتل يزيد من قوتها في مواجهة الآخرين. وقد اصبحت القضايا العالمية توضع وتناقش في اطار التكتلات الإقليمية قبل ان يتم طرحها على المنظمات العالمية كما ان الاحصاءات تشير الى ان ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات وبالتالي فلا سبيل لزيادة الصادرات العربية.

وان القضايا العالمية اصبحت توضع وتناقش أولاً في اطار التكتلات الإقليمية قبل ان يتم طرحها على المنظمات العالمية وتوضع هذه القضايا بالشكل الذي يخدم مصالح دول هذا التكتل مثل اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف التي يتم التفاوض عليها في اطار منظمة OECD قبل ان تعرض على منظمة التجارة العالمية WTO

والاحصاءات تشير الى ان ٧٠٪ من التجارة العالمية تتم داخل التكتلات وبالتالي فلا سبيل لزيادة الصادرات العربية مع اتجاه التكتلات الإقليمية الى الانغلاق على نفسها، الاقامة تكتل اقتصادي عربي لكي ترتفع التجارة البينية العربية من ١٠٪ حالياً لكي تصل إلى مستوياتها بين دول الاتحاد الاوربي وهي ٧٥٪ او إلى مستوى دول الاسيان والبالغ ٢٥٪.

وهناك مشروعات للتكتلات الإقليمية المطروحة على الدول العربية مثل المشروع الشرق أوسطي والمشروع المتوسطي وهذه المشروعات سوف تكون الدول العربية خاسراً صافياً فيها اذا دخلتها بشكل منفرد، وانما كنا لا نستطيع ان نمنع قيامها وخاصة اذا ما تحقق السلام في المنطقة، فالهم هو ان ندخلها ونحن في تكتل واحد ولا يهم بعد ذلك هل ستقوم هذه التكتلات الأخرى أم لا؟ بل على العكس قد يحقق لنا دخولها ونحن في تكتل واحد مزايا عديدة من أهمها توسيع دائرة الشركاء التجاريين.

والاستفادة من الدعم الذي تمنحه اتفاقية الجات بالنسبة للتكتلات الإقليمية، حيث تعفي الاتفاقية التكتلات الإقليمية من شرط الالتزام بمبدأ المعاملة الوطنية ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية.

ويقول محمد ابو العنين ان هناك مشكلات وصعوبات تعوق التعاون الاقتصادي وبالتالي تفقد عتبة أمام إمكان تحسين المستويات



المصدر: الأمانة العامة للأمم المتحدة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٥

في مؤتمر البرلمانين بدمشق

الطريق إلى التكامل الاقتصادي

من المؤكد أن حلم السوق العربية المشتركة على امتداد العقود الخمسة الماضية مازال يراود آمال وتطلعات الاقتصاديين العرب وطموحات الشعوب العربية.. وقد التقيت عبيد الله طایل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب الذي شارك بفاعلية كبيرة في المؤتمر البرلماني العربي الأخير الذي عقد في دمشق ووجهنا له السؤال التالي: لماذا تأخر حلم السوق العربية المشتركة طوال تلك الفترة، وما هي الرؤية المستقبلية لهذا المشروع القومي الكبير؟



عبد الله طایل

يقول عبيد الله طایل رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب: على مدار الخمسة العقود الماضية ظل الاقتصاديون العرب وقادة الفكر الوجداني يخططون لتكامل اقتصادي يكون نواة للوحدة الاقتصادية الشاملة

أحمد الغمري

ولكن لم يترجم هذا الجهد في تحقيق الأمل المنشود. وقد سبقتنا دول أوروبا في بلورة كيان الاتحاد الأوروبي رغم أن التفكير في هذه الوحدة قد جاء متأخرا كثيرا عن الفكرة العربية، والحقيقة كانت هناك عدة أمور حالت دون قيام هذه الوحدة الاقتصادية نذكر منها محدودية القاعدة الانتاجية في فترة من الفترات، فلم يكن يسمح - كما هو حادث الآن - من وفرة في الانتاج لتحقيق فائض قابل للتداول وقدرته على المنافسة، تشيبت الدول العربية بحماية منتجاتها من خلال الدعم مرة، ومرة أخرى من خلال الحواجز الجمركية العالية بدعوى المحافظة على موارد الموازنة العامة للدولة، وضعف أداء الخدمات المساندة للتجارة مثل النقل والاتصالات والتمويل، وتشابه الهياكل الانتاجية بين الدول العربية مما جعل الاقتصاديات العربية في حالة تنافس وليس في حالة تكامل، وعدم وجود آلية فعالة لتابعة تنفيذ أي اتفاقية، ولم يفكر القادة العرب في أسلوب التدرج، وعدم تحييد العمل الاقتصادي عن الخلافات السياسية بين الدول العربية. وبالرغم من ذلك فإننا لا ننكر الجهود التي بذلت في اتخاذ خطوات عملية في سبيل إتمام الوحدة الاقتصادية العربية.

وأود أن أشير إلى الدور الذي قامت به اللجنة البرلمانية المصرية خلال الدورة الـ ٢٤ لمجلس الاتحاد البرلماني المنعقد بدمشق في الفترة من ٢٧ - ٢٩ يونيو الجاري، والتي تشرفت بحضورها، والتي عرضت في اجتماع دمشق ووافق جميع أعضاء الدول العربية لأول مرة على جميع محتويات قرارات اللجنة المصرية، والتي صدر بها إعلان دمشق، وقد احتوت على عدة مقررات تتلخص في تأكيد أن قيام التكامل الاقتصادي العربي هو الخيار الوحيد، وتحبيد التكامل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية، وزيادة شرائح خفض الجمركن بالنسبة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة الكبرى إلى ١٥٪ بدلا من ١٠٪ وتأكيد اعتبار منطقة التجارة الحرة هي الخطوة الأولى على الطريق نحو السوق العربية المشتركة. وفي رأي أن مسئولية الوحدة الاقتصادية هي مسئولية الشعوب العربية ممثلة في برلماناتها، لأن ذلك هو الممثل الصحيح للأمة العربية



المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٢/٢٤

حكايات مصرية بقلم: وجيه ابو ذكري

ساع مصرية مرفوضة من العراق:

لا تفقدوا الأسواق العربية!

الرئيس حسنى مبارك يبذل جهدا كبيرا يشكر عليه لفتح أسواق دول العالم للسلع المصرية، قضية التصدير من أهم قضايا التنمية، لذلك فإن حكومة الدكتور كمال الجنزورى تعمل على إزالة كل العقبات أمام المصدر المصرى، لم يعد أمام المصدرين أى عقبة تذكر يشكون منها، رغم ذلك لم نسمع عن طفرة فى التصدير وهذا يؤكد أن العيب فى المصدرين أنفسهم وبدلا من سماع طفرة التصدير نسمع عن بضائع مصرية مرتدة من الأسواق العالمية لأنها غير مطابقة للمواصفات القياسية، تعود السلع إلى مصر لتتوزل إلى السوق المحلى الذى اعتاد استهلاك السلع المصرية الرديئة، ويفلت المصدر من أى عقاب أو عتاب، فربما يغلق هذا المصدر - بفهلوته - سوقا مهما للسلع المصرية!

وكانت قد غادرت السويس فى طريقها إلى العراق حيث صدر لها الأمر بالعودة والتوجه إلى ميناء سفاجا لتفريغ الشحنة. وفى نفس الوقت صدر الأمر للباخرة «هاى هينج» بعدم شحن أى كمية من السكر فى طريقها إلى العراق.

ومرت الحادثة التصديرية المفزعة دون مساعاة ونشرتها معظم الصحف العالمية المهتمة بالمال والتصدير والاستيراد فاعتقد أن العراقيين - بعد هذه الصفقة - ذهبوا إلى أسواق أخرى يشترون منها السكر للشعب العراقى.

وخاب حلم العبقري المصرى فى أرياح باهظة بعد أن رفع شعار أن العراق يقبل أى شئ وكل شئ. وخسرت مصر سوق العراق أو على الأقل سوق السكر فى العراق. ونتيجة مباشرة لذلك فقد أكدنا بأنفسنا للإعلام العالمى وللأسواق العالمية حيث نشرت هذه الكارثة فى كل الوسائل الإعلامية العالمية أكدنا أننا غير جادين فى التصدير.

الدول العربية على استعداد لتشجيع الصناعات المصرية والإنتاج المصرى بشرط أن يكون مثل أو يقترب من الصناعات العالمية، وهناك عشرات السلع المصرية التى تجد لها رواجاً فى الأسواق العربية، بل إن هناك سياحة عربية هى السياحة التسويقية، حيث يأتى السياح العرب إلى مصر فى شهر «التسويق» لشراء السلع المصرية.

إن السوق العربى يجب الحفاظ عليه، وعدم الاستهانة بإمكاناته، وهو السوق الطبيعى للسلع المصرية.

السويس وتم تفريغ الشحنة تم بيعها للشركة الدولية للتعبئة وتوزيع السلع الغذائية وخسرت الشركة القابضة ما كانت تريد ربحه من الصفقة من العراق بسبب نصيحة ذلك العبقري فى الشركة القابضة.

- رحلت الباخرة «ايزيس» تحمل ١٣١٢٥ طنا من السكر وتسلمتها العراق ولا أحد يعلم أسباب تسلم العراق لهذه الحمولة بالذات.

- الباخرة «هاليلور» تم شحن عليها ١٣١٢٥ طنا من السكر الرديئ وتسلمت العراق ٢٠٥٤ طنا فقط وعادت الباخرة بالباقي وفرغت باقى هذه الشحنة فى ميناء سفاجا وتم توزيعها على الوجه القبلى.

- الباخرة «صور صن» حملت ١٣١٢٥ طنا تسلمت العراق منها ٢٦٢٨ طنا فقط وعادت الباخرة

بالباقي وتم تفريغها بالسويس وتم بيع هذه الصفقة للشركة الدولية للتعبئة وتوزيع السلع الغذائية.

وتوالت أنباء الرفض السيئة من العراق لشحنة السكر الرديئ للمصرى وصدرت الأوامر لعودة السفن تجر أنيال الخيبة بشحناتها إلى الموانئ المصرية لذلك قررت الشركة القابضة إعادة الباخرة

«هيسرو» التى تحصل ١٣١٢٥ طنا

وخلال هذا الأسبوع أمسكت بتفسير خطير أرجو «أن صحت وقائعه» ألا يمر دون عقاب أو حساب أو وقفة طويلة مع المسؤولين عن هذه الفضيحة.

الحكاية بدأت عندما طلبت العراق من مصر كميات هائلة من السكر، ضمن برنامج الأمم المتحدة «البترول مقابل الغذاء والدواء»، وسعدت شركات السكر المصرية لهذه الصفقة، فربما تنقلها من الديون الثقيلة التى عليها وعند بحث الأمر فى الشركة القابضة للصناعات الغذائية، اقترح عبقري ارسال سكر رديئ للعراق، أى سكر من الدرجة الثانية، وفى تصوره أن العراق سيقبل سكر رديئا لحاجته إليه وقام العبقري بحساب أرباحه من صفقة السكر الرديئ للعراق فوجدها أرباحا طائلة بل هى أربح صفقة عقدتها الشركة القابضة للصناعات الغذائية على الإطلاق، سكر درجة ثانية يباع بالسعر العالمى.

وبدأت الصفقة ترحل إلى العراق على البواخر الآتية:

- الباخرة «جيب شوان باو» حملت ١٣١٢٥ طنا من السكر الرديئ رفضتها العراق وعادت الباخرة بالشحنة من الخليج إلى ميناء



المصدر: الأهرام المصائلي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩ / ٨ / ١٠

التعاون الاقتصادي بين الدول العربية

بين أسباب التعثر وفرص التكامل

للقومية العليا لاسيما في الاجل المتوسط والطويل وتفاوتت مستويات النمو نسبيا بين مجموعات الدول العربية. كما تتضمن أيضا اختلاف الانظمة الاقتصادية والاجتماعية وصعوبات فنية وعملية في التعاون لسنوات عديدة مضت. وعدم توفر المناخ الملائم للاستثمار في العديد من الدول العربية للمضيئة للاستثمارات وذلك لسنوات طويلة وكذلك تفضيل الدول العربية في معظم الاحيان للتعاون الاقتصادي من خلال قنوات واتفاقيات ثنائية.

واكتفاء بعض الدول العربية باقامة انظمة شبه اقليمية للتكامل الاقتصادي كبديل للتكامل العربي الشامل، ومحدودية القاعدة الانتاجية العربية نسبيا وعدم تكاملها ومن ثم انخفاض حجم التجارة العربية البينية. وعدم الربط بين التدفقات المالية الامانية الرسمية والخاصة وأي نمط محدد للتكامل الاقتصادي.

عائد السياحة

واوضح ان المنطقة العربية تتمتع بعدة خصائص تساعد على تحقيق عوائد مجزية للاستثمار السياحي لعل اهمها موقع المنطقة العربية الجغرافي في وسط العالم وتوافر طاقات سياحية كبيرة غير مستغلة فيها وتوافر بيئة سياحية غنية من حيث المعطيات الحضارية والثقافية والطبيعية والمناخية التي توفر ارضية ملائمة لتقديم تشكيلة متنوعة من المنتجات السياحية بمختلف انماطها وتبني معظم الدول العربية لسياسات مشجعة للاستثمار المحلي والاجنبي في معظم القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع السياحي. وتوافر الطاقات التمويلية في المنطقة العربية القادرة على تلبية الاحتياجات المالية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع السياحي في دول المنطقة.

وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع الحيوي ودوره في تحقيق التنمية الشاملة باعتبار السياحة قاطرة للعديد من الصناعات والأنشطة للكفلة وبالرغم من توفر أغلب مقومات الجذب السياحي في منطقتنا العربية إلا أنها مازالت تعاني من ضعف نصيبها من حجم السياحة العالمية وذلك لعدة أسباب أهمها:

□ انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة لإنشاء وصيانة المؤسسات السياحية حيث لا تتعدى نسبة الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي ٦٪ من جملة الاستثمارات المنفذة في معظم الدول العربية.

□ عدم توافر البرامج التسويقية المتكاملة للمناطق السياحية بالدول العربية وإن وجدت فهي على مستوى فردي وغير فعالة على المدى الطويل ويندرج تحت ذلك نقص فعالية مكاتبنا السياحية بالخارج وبالدخل أيضا.

□ عدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة عن واقع صناعة السياحة العربية واللازمة لدراسة واستكشاف الفرص الاستثمارية في المجال السياحي وبالتالي التأثير السلبي على مخدتي القرارات في ذلك المجال.

وتمشيا مع الاتجاه العالمي نحو التكتلات الاقتصادية العملاقة وفي إطار السعي لخلق التكتل الاقتصادي العربي بدأ بمنطقة التجارة الحرة يمكن تعزيز المقومات السياحية العربية من خلال العمل على عودة منظمة السياحة العربية الى نشاطها وتفعيل دورها مستقبلا بحيث يوكل اليها متابعة خطط التنمية السياحية في المنطقة العربية ووضع السياسات والاستراتيجيات الكفيلة

مما لا شك فيه أن التكتلات الاقتصادية أصبحت سمة عالمنا المعاصر في جميع المجالات ولذلك فإن التوجه نحو تكتل اقتصادي عربي أصبح ضرورة حتمية ولا فسوف يؤدي ذلك الى آثار اقتصادية سلبية تنعكس على شعوب الأمة العربية بأسرها.

وفي هذا الاطار ومن لجل دراسة تكوين تكتل اقتصادي عربي اعد السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد البنوك ورئيس اتحاد المصارف العربية دراسة بعنوان التكتلات الاقتصادية واثرها سياحيا تم طرحها ومناقشتها في ندوة نحو تكتلات سياحية مصرية مع بداية القرن الجديد، تضمنت اهم التحديات التي تواجه مصر والعالم العربي وحتمية التكتل حدد خلالها بروز ظاهرة العولمة وتداعياتها على منظومة الاقتصاد العالمي والاتجاه العالمي لتحرير التجارة الدولية بشقيها السلعي والخدمي وتنامي الاتجاه نحو تبني نهج الاقتصاد الحر وازدياد الاهتمام بتعزيز واقامة التكتلات الاقتصادية للعملاقة وبرز للشاركات الأوروبية المتوسطة القائمة على تعامل الاتحاد الأوروبي مع الدول العربية كل على حدة بالإضافة الى طرح مشروعات تعاون اقليمي في منطقة الشرق الأوسط تستند على اساس جغرافي ولا تكون الهوية العربية لحد اسمها.

مواجهة التحديات

ويؤكد محمود عبد العزيز أن هذه التحديات تتطلب أن تكون على أعلى مستويات المسئولية القومية واليقظة لكي يكون لنا دور فعال في صياغة مستقبل منطقتنا العربية بما يتواءم مع مصالحنا كما أنها تزيد من حدة المنافسة التي تواجهها الصناعات المصرية والعربية ومن بينها صناعة السياحة الامر الذي يتطلب إيجاد تكتل اقتصادي عربي قادر على المنافسة على الساحة القطرية والإقليمية وصولا للمنافسة على الساحة الدولية.

ويطالب بضرورة تسهيل للبيادلات التجارية سواء في السلع والخدمات بما في ذلك السياحة بين الدول العربية وذلك من خلال خطة عمل تتضمن جدولاً زمنياً لا يتجاوز ١٠ سنوات يشمل تحرير كافة الرسوم والقيود الجمركية وغير الجمركية والا تكون انظمة التجارة بعد قيام مشروع التكامل أكثر تقييدا عما كانت عليه قبل قيامه وأن يؤدي مشروع التكامل الى زيادة التجارة بين الدول الاطراف المشاركة فيه وليس الى اضعافها مع الدول الأخرى.

وعلى ذلك فإن الاثر لظهور تكتل اقتصادي يتيح الفرصة للدول الاعضاء لازالة القيود المختلفة التي تحول دون نمو واتساع نشاط السياحة البينية وهو الامر الذي يمثل أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية التي يسعى عديد منها الى منح قطاع السياحة دورا رئيسيا في برامج النمو الاقتصادي.

أسباب التعثر

ويرجع السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية أهم أسباب تعثر مسيرة التكامل الاقتصادي العربي الى التقلبات في العلاقات السياسية العربية وانعكاسها سلبا على العلاقات الاقتصادية والاختلاف في الفصل بينهما وضعف الادارة السياسية المساندة للتكامل كقضية مصرية مشتركة بالإضافة الى غلبة النظرة القطرية للمصالح الاقتصادية على النظرة



المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨/٨/١٩٩٩

بالتركيز على المشاكل التي تواجه السياحة العربية بالإضافة إلى وضع خريطة سياحية للمنطقة العربية وحديد المناطق السياحية للوقوف على ما هو مطلوب لتنمية المقومات السياحية بها مع إجراء مسح شامل لكافة الوحدات الفنية والخدمات والامكانيات السياحية القائمة في الدول العربية.

ويأتي بعد ذلك حماية المناطق السياحية الحالية والجديدة من الزحف العمراني والصناعي والتوسع العشوائي للمؤسسات العاملة في هذين القطاعين فضلاً عن تدعيم وتعزيز وضعية الصناعات المرتبطة بقطاع السياحة مثل صناعة المفروشات ومعدات التجهيز للفنادق مع تشجيع تلبية تلك الاحتياجات من السوق العربي وتحجيم اللجوء إلى الاستيراد من الخارج بالإضافة إلى تشجيع رؤوس الأموال العربية على الاستثمار في المشروعات السياحية عبر توفير ومنح امتيازات إضافية للمستثمرين وتسهيل إجراءات استصدار الموافقات والتراخيص للمشروعات السياحية وتسهيل قيامها مع زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات المخصصة للتسويق والترويج السياحي وذلك بالأساليب الفنية والعلمية المتعارف عليها دولياً. مع رفع قدرة النقل السياحي والتوسع في إقامة الطرق السريعة بين الدول العربية وتدعيم خدماتها فضلاً عن ضرورة رصف وتطوير الطرق الدولية القائمة وتشجيع إقامة المزيد منها.

مشروع طموح

وأشار رئيس اتحاد المصارف العربية إلى أن هناك مشروعاً طموحاً يتبناه الاتحاد وهو إنشاء شركة للسياحة للبنية العربية هدفها الأول والرئيسي تنشيط السياحة بين الدول العربية وذلك لدفع أهداف التكامل الاقتصادي العربي وزيادة نصيب تلك الدول من السياحة العالمية ويساهم في هذه الشركة البنوك والمؤسسات المالية والشركات السياحية العربية وغيرها من الجهات المهتمة ومن المتوقع أن تقوم هذه الشركة بتولى تنفيذ عدد من المشروعات السياحية بعد ثبوت جدواها الاقتصادية والداعمة للتطور السياحي العربي وذلك من خلال شركة سياحية لتقديم كافة الخدمات السياحية وتكون لها فروع في معظم الدول العربية بغرض تنشيط التسويق السياحي بين تلك الدول. وشركة أخرى للنقل السياحي البري لتنشيط حركة نقل اقواق السائحين العرب بين الدول العربية بما ينعكس على تخفيض تكلفة الرحلة ومن ثم جذب عدد أكبر من السائحين خاصة الشباب.

كما سيتم إنشاء شركة للطيران تهدف إلى دعم الطيران العارض بين الدول العربية التي يتوافر فيها مقومات الجذب السياحي وشركة للاستثمار الفندقي تقوم بإنشاء الفنادق والفقرى السياحية في الدول العربية الأمر الذي يساهم في تدعيم الطاقة الفندقية فضلاً عن تنمية تلك المناطق السياحية في الدول العربية وأخيراً إنشاء شركة للتأجير التمويلي بحيث تقوم بتأجير المعدات والتجهيزات اللازمة للفنادق والشركات السياحية بدلاً من قيام المستثمرين في مجال السياحة والفنادق بشرائها وتحمل تكاليف استثمارية كبيرة.

عبد الناصر أحمد



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/٢٠

رئيس مجلس رجال الأعمال العرب:

السوق العربية المشتركة مسئولية

القطاع الخاص

والقرار السياسي يجب أن يدفع

القرار الاقتصادي

أو المقاولون أو التجار. وقد بذلنا جهدا وافرا مع رجال الأعمال المصريين برئاسة السيد سعيد الطويل لإقامة الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب في الأقصر، وقد كانت حولة ناجحة استطعنا من خلالها حث صناديق التمويل العربية على توجيه اعتمادات التمويل لتنمية التجارة العربية المتبادلة من أجل دعم التجارة البينية العربية، وقد أسفر الملتقى الثاني في الأقصر عن مبادرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت بمنح مبلغ ٥٠٠ مليون دولار لتجديد تلقائيا لتمويل عمليات التبادل التجاري بين رجال الأعمال العرب وقد تبلورت هذه المبادرة في الملتقى الثالث لرجال الأعمال الذي عقد بمراكش أخيرا.

ونحن نعتقد أن أهم المكاسب التي تحققت على مستوى العمل العربي هو تغير النظرة لمؤسسات القطاع الخاص العربي التي أصبح لها رأي يسمع ويؤخذ به، كما أن أفكارهم وتوصياتهم تعامل بالجدية اللازمة. وقد رحب الدكتور عصمت عبدالمجيد في لقائنا معه بالقاهرة بحضور مجلس رجال الأعمال العرب كل الاجتماعات الاقتصادية

رغم تعدد اتفاقيات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية إلا أن التعاون المصري - الأردني قد شهد طفرة ملحوظة إلى الأمام في الفترة الأخيرة ولعل مشروع الربط الكهربائي بين البلدين يعد علامة بارزة لربط المشرق والمغرب العربيين عبر مصر والأردن.

ولقد كان اللقاء المصري والأردني لرجال الأعمال في العاصمة الأردنية عمان هو نواة لإنشاء أول مجلس عربي لرجال الأعمال يستطيع أن يخطو خطوات أسرع من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتنفيذ حلم إقامة السوق العربية المشتركة.

أحمد عصمت

هذه المرحلة، وقد خرجت الفكرة لحيز الوجود بإقامة الملتقى الأول لرجال الأعمال العرب في عمان بحضور رسمي ورعاية من المغفور له العامل الأردني الراحل الملك حسين الذي أوصى بإعطاء القطاع الخاص فرصة لقيادة مسيرة التكامل العربي. ويضيف قائلاً: إن ساحة العمل العربي تتسع للجميع ولكل المؤسسات الموجودة على الساحة لأن حجم العمل المطلوب كبير، ولقد أخذنا في عملنا بالتمثيل النوعي في مجلس رجال الأعمال العرب بأن يتسع المجال لتمثيل كل أنواع الصناعات

«اقتصاديات عربية» تلتقي مع السيد حمدي الطباع رئيس مجلس رجال الأعمال العرب الذي يلقي الضوء على أفاق عمل هذا المجلس وكيفية تحقيق المزيد من التقارب بين الجانبين المصري والأردني، ويحدد ملامح المسيرة التي يجتازها الاقتصاد الأردني لتحقيق المزيد من النمو. في البداية كان سؤالنا للسيد حمدي الطباع عما حققه مجلس رجال الأعمال العرب منذ إنشائه خاصة مع وجود اتحادات شبيهة مثل المستثمرين العرب واتحاد الغرف العربية.. فقال إن فكرة المجلس قد نبعت أصلاً من إيمان رجال الأعمال المصريين والأردنيين بأهمية العمل العربي المشترك في

أية معوقات للتبادل التجاري وتيسير انتقال رجال الأعمال والأفراد بين أنحاء العالم العربي.

مديونية ضخمة

وسألنا حمدي الطباع بصفتة خبيراً اقتصادياً أردنياً عن الخطوات التي يتم اتخاذها للدفع بالاقتصاد الأردني للأمام.. فكشف عن الجهد الذي يبذله الملك عبد الله من خلال جولات مكوكية لاتهدأ وهي الجولات التي وجدت ترحيباً عربياً ودولياً، وأيضاً اجراء الاتصالات مع الدول الكبرى لاسقاط الديون عن الأردن، وهي الديون التي وصلت إلى ٦,٨ مليار دولار وهو مطلب عادل لمساندة الأردن لتلعب دورها كعنصر أساسي للاستقرار وعامل أمني لتحقيق السلام بالمنطقة مع العلم بأن الأردن قد دفع ثمن هذه المديونية الضخمة من خلال دوره الذي يتحمله في قضية السلام، فالأردن لديه أطول خط مواجهة مع إسرائيل، وقد تحمل الكثير من الأعباء العسكرية إضافة إلى الأعباء التي تحملها بسبب موجات اللاجئين المتلاحقة على امتداد حروب ١٩٧٦ ثم ١٩٧٣، ثم حرب الخليج وغيرها من العوامل التي انهكت البنية التحتية وألقت بالمزيد من المديونية عليه.

وقد وجدنا المساندة من العديد من الدول العربية التي فتحت أسواقها أمام المنتجات الأردنية والأيدى العاملة الأردنية. وقد كان لقاء الرئيس مبارك في مقدمة اللقاءات العربية التي عقدها الملك عبد الله في افتتاح خط الكهرباء كما استجاب الأشقاء السوريون ووقفوا بجانب الأردن حيث أمر الرئيس الأسد بتزويد الأردن باحتياجاته من المياه المتوافرة في سوريا مجاناً.

● تجربة الربط

الكهربائي بين

مصر والأردن

تمتد لسوريا

ثم العراق

المشترك، والذي يجتمع بصفة دورية في القاهرة وعمان لبحث وسائل دعم التبادل التجاري بين البلدين. ولقد جاء مشروع الربط الكهربائي بمثابة الحلم الذي تحقق لأن الخط سيؤدي لزيادة معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونأمل أن يمتد قريباً إلى الأشقاء في سوريا ثم العراق بعد أن يرفع عنه الحصار إن شاء الله.. ويضيف أن الأردن يعتز بالتقارب الاقتصادي مع مصر، ويكفي أنقول إن هناك أكثر من ٣ آلاف مستثمر أردني في مصر، كما أن الأردن يرحب برؤوس الأموال المصرية والعربية في الأردن. وهناك اتفاق عديدة للتعاون المشترك مع مصر كما يقول الطباع، خاصة أن كلا البلدين على وشك الاتفاق مع المجموعة الأوروبية في إطار مشروعات المشاركة خاصة أن الأردن يمكن أن يلعب دوراً كبيراً في تجارة إعادة التصدير لدول الخليج، ثم إيران بالنسبة للمنتجات الصناعية التي يمكن للأردن أن يزيد من القيمة المضافة لها، ولذلك فإنه يتعين على الدول العربية العمل على إزالة



حمدي الطباع

التي تعقدها لجان ومجالس الجامعة العربية التي نعتبرها بيت العرب، لأن القطاع الخاص لا يستطيع أن يقوم بالتنمية وهو بعيد عن المؤسسات العربية المشتركة.

القرار السياسي

وحول التحديات التي تواجه العالم العربي أوضح حمدي الطباع أن العالم العربي ليس أمامه بديل سوى الانفتاح والتكامل العربي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية قائلاً: إن الاتفاقيات الثنائية العربية يمكن أن تكون نموذجاً طيباً للتكامل العربي الذي يؤدي في النهاية إلى التعاون العربي الشامل وتحقيق السوق العربية المشتركة. وقد رأينا العديد من تجارب الوحدة الاقتصادية في أنحاء كثيرة من العالم، رغم أن القواسم المشتركة التي تجمعهم أقل بكثير من القواسم المشتركة التي تجمع عالمنا العربي، ولذلك فإن القرار السياسي يجب أن يدفع القرار الاقتصادي.

ويضيف: أننا حققنا تجربة رائدة على مستوى التعاون الاقتصادي بين مصر والأردن بإنشاء مجلس الأعمال



المصدر: الأهرام

للتشتر والخدمات الصدفية والعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٩/١

بعد عودة «خط حديد الحجاز»

نظرة جديدة على مستقبل التعاون الاقتصادي العربي

يتناول مقال اليوم من وجهة نظر كاتبه، المداخل الجديدة لمستقبل التعاون الاقتصادي العربي المشترك وهي لا تقوم على الفكرة التقليدية لخطوات مثل تحرير حركة السلع وغيرها، ويرأى الكاتب أن عملية تطوير هذه المداخل ليست عملية فنية بحتة، بقدر ما هي عملية سياسية واجتماعية ولهذا يركز على أهمية تغيير فلسفة قرارات التعاون،

وتغيير آليات تنفيذها، وينبه إلى أهمية البعد القومي لاجتياز مشكلات الاقتصاد العربي، لمواجهة تحديات عالم التكتلات الاقتصادية الكبرى، ويدعو إلى إنشاء نواة اقتصادية صغيرة من أربع أو خمس دول عربية محورية بحيث تمتد قوة دفع هذه النواة لبقية البلدان العربية مع مضي الوقت. □

د. محمود عبدالفضيل

إعادة تسيير خط حديد الحجاز بين دمشق وعمان بدءاً من يوم ٢٩ يوليو ١٩٩٩ يعتبر حدثاً تاريخياً مهماً يجب ألا يمر بدون أبتهاج وحفاوة تليق بالحدث، إذ أن «خط حديد الحجاز» الذي أنشأه السلطان العثماني مطلع القرن الحالي ١٩١٠، لنقل الحجاج المسلمين من دمشق إلى المدينة المنورة، كان رمزا للترباط والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، كذلك فإن توقف

حديد الحجاز، المنتظمة بين عمان ودمشق، نحو ألف مسافر في الأسبوع وتتخللها ثلاث محطات قبل أن تصل إلى دمشق هي: الزرقاء والمفرق ودرعا.

وكانت أولى رحلات «قطار الحجاز» قد انطلقت عام ١٩١٣ لتتوقف أثناء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ عندما عمل لورانس على تدمير خطوط السكك الحديدية التي كانت تنقل الإمدادات للجنود الاتراك، ويرى الباحث وجيه التميمي أن لورانس

هذا الخط يعتبر دليلاً على بداية عملية تقطيع أوصال العلاقات الاقتصادية وشبكات الطرق بين بلدان المشرق العربي (بلاد الشام) ومنطقة الجزيرة العربية، عقب

توقيع اتفاقية «ساكس - بيكوه» غداة الحرب العالمية الأولى، وهكذا بدأت مسيرة التجزئة العربية القسرية لتمزيق الفضاء الاقتصادي العربي إلى وحدات ضعيفة وغير مترابطة. ويتوقع أن تنقل رحلات «خط



المصدر: الأهرام - ١٩٩٩

النشر والخبرات الصحفية والاعلاميات التاريخ: ١٩٩٩/١

لم يكن هدفه عسكريا بحتا، بل أراد قطع خطوط الاتصال الحيوية بين بلاد الشام وشبه الجزيرة العربية إذ كان الخط من وجهة نظر الانجليز شبيها بقناة السويس (راجع جريدة الحياة - عدد ٣٠ يوليو ١٩٩٩).

وقد حاولت الحكومة الفيصلية في دمشق إصلاح الخط غداة الحرب العالمية الاولى لكن دخول الفرنسيين إلى دمشق حال دون ذلك ولدى وصول الأمير عبدالله بن الشريف حسين إلى عمان، شكل لجنة لإصلاح الخط عام ١٩٢٢ وبالفعل تمت إعادة تشغيل خط الحجاز، وتمكن من نقل أربعة آلاف راكب إلى المدينة المنورة، لكن عوامل سياسية وفنية حالت دون استمرار العمل في الخط الحجازي. وفي عام ١٩٥٥ اتفقت حكومات الأردن وسورية والسعودية على إعادة تشغيل الخط. لكن ذلك لم يتحقق حتى يومنا هذا. ويتطلع العرب اليوم إلى عودة خط الحديد الحجازي إلى سابق عهده، رابطا بين بلاد الشام وجزيرة العرب، وفتح الباب أمام امتدادات أخرى. ولعل هذه المناسبة السارة تدعو إلى إلقاء نظرة جديدة على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية، ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي المشترك.

ويعتبر الاقتصادي الكبير الراحل د. لبیب شقير من أوائل الكتاب (١٩٥٨) الذين أكدوا ضرورة ربط فكرة التنسيق والتعاون الاقتصادي العربي المشترك بالسياسة التخطيطية اللازمة للتنمية. فلقد أوضح د. لبیب شقير أن المقصود بالمبادئ التي يقوم عليها التعاون الاقتصادي العربي: ليس وضع التنظيم التفصيلي لخطط التنمية المستقلة لكل بلد عربي إذ المفروض أن هذه الخطط الانفرادية المستقلة تضعها السلطات المختصة في كل بلد في ضوء الظروف الخاصة بالبلد، وفي ضوء ما يبين التحليل أنه خير الحلول لتحقيق الاهداف المقصودة فيه (١٠) وإنما المقصود من هذه المبادئ هو وضع الخطوط العامة التي توجه السياسة الاقتصادية للبلاد العربية في علاقتها مع بعضها البعض على أن تراعى كل بلد منها ما تملبه هذه الخطوط العامة عند وضعها لخطه تنميتها الداخلية ومن خلال تأثيرات وتفاعلات هذه الخطوط المشتركة العامة في الخطط المستقلة للتنمية

في داخل كل بلد عربي، سوف ترتبط هذه الخطط ببعضها البعض ارتباطا عضويا لأن كلا منها سيكون إلى حد ما، تعبيرا جزئيا عن هذه الخطوط العامة وإنعكاسا لها في ناحية من النواحي. ولعلنا لا نغالي كثيرا إذا قلنا إن هذه الفكرة تحمل في طياتها البذور الأولية التي ينهض عليها مبدأ التخطيط التاشيري الذي يجري الحديث بشأنه أخيرا على الصعيد العربي، إذ إن المداخل الجديدة للتعاون الاقتصادي العربي المشترك لا تقوم على الفكرة التقليدية القائمة على تحرير حركة السلع بين البلدان العربية، وعلى

فرض تعريف جمركية موحدة في مواجهة «العالم غير العربي» بل تؤكد ضرورة توزيع الفروع والمشتروعات الانتاجية المختلفة في خطط التنمية القطرية، على نحو يكفل جعل اقتصادات البلدان العربية اقتصادات على درجة عالية من التكامل والكفاءة.

وهكذا فإن مفهوم «التعاون الاقتصادي العربي المشترك» يجب أن يؤخذ بمعناه الواسع الذي يشمل كل صور التجمع الاقتصادي العربي ودرجاته ابتداء من التعاون البسيط المحدود في بعض المجالات الاقتصادية، ومرورا بالأشكال الأقوى من التجمع الاقتصادي حتى يصل إلى شكل «الوحدة الاقتصادية الكاملة» بمعنى الاندماج (أو التكامل) التام بين اقتصادات الاقطار العربية بحيث تصبح وكأنها اقتصاد واحد مثل اقتصاد أي بلد منفرد.

ويرتبط بذلك طرح وتقويم المداخل المختلفة لإنجاز «عملية التكامل» فيما بين اقتصادات الاقطار العربية التي يمكن أن تندرج تحت ثلاثة مستويات:

١ - مستوى عمليات تكامل الاسواق.
٢ - مستوى عمليات تكامل السياسات الاقتصادية.

٣ - مستوى عمليات التكامل المنظومي أو «المؤسسي». ويبدو أن الفكر الاقتصادي العربي قد وقع في بعض اللحظات أسير الخلط بين الاهداف من ناحية وبين الأدوات والوسائل من ناحية أخرى حيث ركز البعض على تحرير التجارة وانتقال عناصر الانتاج بين البلدان الاطراف في عمليات التعاون الاقتصادي

العربي، باعتبار أن ذلك هو التكامل، وهذا غير سليم من الناحية العلمية، لأن تحرير التجارة على هذا النحو ليس إلا وسيلة من وسائل التكامل تستخدم في التكامل الذي يجري بين الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة في أوروبا الغربية ذات الهياكل الانتاجية الناضجة.

وعلى الصعيد العملي يمكن تقسيم المداخل التي أتت لتحقيق التجمع الاقتصادي العربي، منذ الخمسينات وحتى الآن إلى مداخل ستة هي:

● مدخل تحرير التجارة (أو المدخل التبادلي للتكامل).

● مدخل تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتسهيله.

● مدخل الانتقال التلقائي للقوى العاملة العربية داخل الوطن العربي.

● مدخل المشروعات العربية المشتركة.

● مدخل التنسيق في بعض المجالات الاقتصادية (التنسيق القطاعي أو في مواجهة الاقتصاد الدولي).

● المدخل التخطيطي الإنمائي. ويلاحظ أنه من بين هذه المداخل الستة فإن مدخل «المشتروعات العربية المشتركة» والتنسيق في بعض المجالات الاقتصادية هما

مدخلان غير كليين لأنهما ينصبان على قطاع أو مجال محدد من قطاعات كل قطر ومجالاته واقتصاداته، ولذا فإن عملية تطوير «المداخل» المختلفة يجب ألا تكون عملية فنية بحتة بقدر ما هي عملية سياسية واجتماعية وتكاد تجمع آراء الخبراء في هذا المجال على أنه من الواجب تغيير الفلسفة التي تصدر عنها قرارات تطوير التعاون الاقتصادي العربي المشترك، وتغيير الآليات التي يتم من خلالها تنفيذ هذه القرارات وهذا ما يحتاج إلى «إرادة سياسية» مختلفة في مضمونها عن الإرادة السياسية التي أرست المدخل التكاملي حتى الآن وطبقته.

وحول أزمة الوضع الاقتصادي العربي الراهن يمكن النظر إليها باعتبارها معاكسة تماما للأزمة التي ألمت ببلدان جنوب شرق آسيا أخيرا بمعنى أننا حيال اقتصاد مالي جيد ومنضبط إلى حد ما غير أن الاقتصاد العيني يعاني من ضعف وهشاشة بنيوية ملحوظة فالإخار ضعيف والاستثمار غير موجه للقطاعات المنتجة والآداء



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٢/١٠

للتش. والخ. سات. الصحفية والاعلاميات

التصديري متواضع للغاية
والهيكل الانتاجي يتسم بالتخلف
والركود والنظام التعليمي متدهور.
وهكذا فإن «الجانب العيني» من
الاقتصادات القطرية يحتاج إلى
جهد جاد وطويل النفس للوقوف
على اقدامها، وبالتالي فإن مشكلة
«الاقتصاد العربي» هي مشكلة
مركبة وتحتاج إلى جهد انمائي
حقيقي في القطاع العيني لا سيما
بعد تدهور اسعار النفط، حيث
كانت صادرات النفط ومشتقاتها
(تحويلات العاملين في البلدان
النفطية، المعونات الانمائية) تشكل
حجر الزاوية في توازن موازين
الدفعات العربية، ويزيد الوضع
حرجا أننا نحتاج إلى مضاعفة هذا
الجهد بعد إقرار اتفاقيات «الجات»،
التي تضيق الخناق على
السياسات الحمائية للصناعة
الوطنية، وتفتح الأسواق على
مصراعها للمنافسة الخارجية،
قبل أن نعد العدة لمواجهة تلك
المنافسة الضارية القادمة من
الشرق والغرب.

ومن هنا تجيء أهمية البعد
القومي الذي لا مناص لنا من أخذه
بعين الاعتبار إذا ما أردنا حقا
اجتياز النفق المظلم ولا أريد أن
أكرر أهمية قيام سوق عربية
مشتركة أو توحيد اقتصادي لجمل
البلدان العربية، ولكنني أدعو إلى
نهج أكثر تواضعا، يسعى لإنشاء
نواة اقتصادية صغيرة تضم أربعة
أو خمسة بلدان عربية محورية،
تكون بمثابة كرة ثلج متحركة لا
تلبث أن تكبر شيئا فشيئا وتكتسب
قوة دفع تاريخي وزخما جديدا،
تتمتع لبقية البلدان العربية،
لواجهة تحديات عالم التكتلات
الاقتصادية الكبرى، وفي تقديرى
أنه لا غنى لنا عن قيام تلك «النواة»
دون إبطاء لأن تلك الضرورة
الاقتصادية غدت ضرورة حياتية
لحماية مستقبلنا وربما بقاؤنا
أيضا. □

[كاتب هذا المقال استاذ الاقتصاد
بجامعة القاهرة.] □



المصدر: —————

التاريخ: ١٩٩٩/٩/٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وزراء المال والاقتصاد في خمس دول عربية يبحثون في القاهرة:

بدء تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة أول يناير المقبل

■ انخفاض معدل النمو في الاقتصاد العربي من
8,6 في المئة إلى 4,3 في المئة خلال عام واحد

القاهرة - السياسة:

■ تبدأ في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة غدا اجتماعات المجلس الوزاري لدول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة فلسطين وبمشاركة وزراء المال والاقتصاد في كل من ليبيا والعراق والسودان واليمن ومصر.. وصرح حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان اجتماعات الوزراء العرب في دورتها الثامنة والستين تكتسب أهمية خاصة حيث سيتم إقرار بدء تطبيق قرار السوق العربية المشتركة اعتبارا من أول يناير المقبل.

وأضاف الامين العام ان الدورة ستعقد برئاسة السيد زهدى المنشاشيبي وزير الاقتصاد الفلسطيني لمناقشة تقرير الامين العام حول التطورات العالمية والاقليمية في الاقتصاد والأزمات المالية والنقدية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا والتي بدأت في تايلند..

مؤكد ان معدل النمو في الاقتصاد العالمي العام ١٩٩٧ بلغ ٤,١ في المئة بينما بلغ معدل النمو في الاقتصاد العربي في العام نفسه نحو ٤,٣ في المئة وهو أقل بكثير عن معدل النمو عن عام ١٩٩٦ الذي وصل في هذه الفترة الى نسبة ٨,٦ في المئة. وأشار تقرير الامين العام الذي سيناقشه وزراء المال والاقتصاد العرب على هامش اجتماعات المجلس الوزاري لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي سيعقد بالقاهرة على مدى يومين ان هناك زيادة مستمرة للعام الرابع على التوالي في معدل النمو ويرجع ذلك الى ما تم تحقيقه نتيجة اتباع مجموعة السياسات للإصلاح الاقتصادي في أغلبية البلدان العربية والتي حققت نتائج ايجابية خلال السنوات القليلة الماضية. كما يناقش المجلس في اجتماعاته تقريرا مهما حول الاقتصاد الفلسطيني خلال عام ١٩٩٧ ومعدلات نمو الاستثمارات

المكومية والعمالة الفلسطينية ومعدل التضخم. وأوضح حسن ابراهيم ان التقرير يشير الى الآثار السلبية الخطيرة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني نتيجة تدهور عملية السلام خلال العامين الماضيين حيث قلت فرص العمل وتزايدت معدلات البطالة الامر الذي نتج عن جمود الناتج القومي بحيث لم يتجاوز ٣ في المئة كما بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الفلسطيني ١ في المئة فقط حيث قدرت الفسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني منذ بدء عملية السلام وحتى نهاية العام الماضي بنحو ٨,٥ مليون دولار. وأشار الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان المجلس سيبحث خلال دورته الحالية المشروع النهائي لاتفاقية العدة الجديدة لتشجيع الاستثمارات العربية المشتركة وحمايتها وكيفية دعم وتسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلدان العربية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٩/٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة.. هل تبدأ بمصر والمغرب العربي؟

الجزء ورجال الأعمال

البداية بالشمال
الإفريقي لا تتعارض
مع برنامج المنطقة
العربية الحرة

بعد انتهاء فترة الحداد يكون من الضروري عقد لاجتماع اللجنة للتجارية العليا المشتركة بين مصر والمغرب لتعديل قوائم السلع المعفاة من الجمارك بين البلدين لإدراج

العديد من السلع ضمن قوائم السلع للتبادة المعفاة من الجمارك وهي السلع التي يتجهها أي من البلدين ولاتنتج في البلد الآخر لوجود العديد من السلع المطلوب اضافتها بدون ان تشكل اية منافسة للسلع المنتجة في الدولة الأخرى مثل الحديد الخردة والفخسة والترمس

التي تنتج في المغرب بينما تستورد من بلاد أخرى مثل الزجاج المسطح وشرائح الحديد وسيلكات الصوديوم والصوف الزجاجي والتي تنتج في مصر ولاتشكل اية منافسة للإنتاج المحلي في المغرب.

أما عن تونس فإن الآثار الايجابية لاتفاقية التبادل الحر لم تظهر بعد حيث تسعى للوصول الى الهدف الذي وضعتة اللجنة العليا وهو تبادل ما قيمته ٢٠٠ مليون دولار سنويا بين البلدين وهو هدف يمكن تحقيقه خاصة لو أمكن حل المشاكل التي تتعلق ببعض السلع الاستراتيجية المتبادلة بين البلدين أولا بأول.

ويري يمانى قلقة ان المطالبة بتكوين سوق عربية مشتركة لدول شمال افريقيا كمرحلة أولى أمر مهم خاصة اذا حاولنا الاجابة عن سؤال: ماذا أعدنا كدول عربية لمواجهة الجات التي تطبق كحد أقصى عام ٢٠٠٨ بفتح الاسواق بالكامل؟ إن الاستعداد لتلك المرحلة يكون بتوسيع حجم الاسواق لمنتجاتنا على مدى تلك السنوات الثماني وذلك بفتح ٤ أو ٥ أسواق متجاورة لتشكّل سوقا كبرى وهو ما ينطبق على اسواق شمال افريقيا الحالية والتي تربطها (بحيرة واحدة) هي البحر المتوسط اضافة لعوامل اللغة والدين

منطقة الشمال الإفريقي مرشحة قبل غيرها لتكون منطقة تكامل اقتصادي متبادل بين الدول العربية... وبالرغم من تراجع معدلات التجارة البينية بين دول الاتحاد المغاربي المعروفة باسم المغرب العربي إلا أن الخبراء ورجال الأعمال يطرحون فكرة إقامة سوق عربية مشتركة بين دول شمال افريقيا بصورة مبدئية تمهيدا لانضمام باقي الدول العربية لها لإقامة السوق العربية بمعناها الشامل والتي تضم جميع أنحاء العالم العربي.

«اقتصاديات عربية» استطلعت الآراء حول جدوى تنفيذ هذه الفكرة ومدى امكانية تطبيقها وما يمكن ان تحققة على مسار الحلم العربي بإقامة السوق المشتركة الكبرى.

مرات في شهر واحد . ولذلك فإن وزير الخارجية النشيط السيد عمرو موسى يتبنى تشكيل مجلس أعمال يعني بالعلاقات مع الجزائر يأخذ في اعتباره الرصيد الضخم للعلاقات التاريخية بين البلدين حتى تعود العلاقات لسابق عهدا خاصة لو علمنا ان التبادل التجاري بلغ في السبعينيات نحو ٢٠٠ مليون دولار سنويا كما كانت السوق الجزائرية امتدادا للسوق المصرية في الستينيات بينما تراجعت هذه المعدلات الآن ولاتتجاوز صادراتا لهم حاليا أكثر من ١٠ ملايين دولار وتستورد منهم بنحو ٦ ملايين دولار رغم ان صادرات مصر للعالم تقدر بنحو ١٠ مليارات دولار كما تستورد الجزائر ما قيمته ٩ مليارات دولار

ولهذا كما يقول يمانى قلقة يجب ان يتم الاتفاق بين البلدين على اعطاء متبادل للرسم الجمركية تمهيدا لإقامة منطقة تجارة حرة لأتينا لتبدأ من فراغ ولما نستعيد سوقا قديمة وبالتالي فلو قمنا نستعيد سوق قديمة وبالتالي فلو قمنا

بتوقيع اتفاق تبادل تجاري حر بين البلدين فنكون بذلك قد اقتربنا أكثر من السوق العربية المشتركة لشمال افريقيا لأن مصر يوجد لديها اتفاقيات مع المغرب وتونس وليبيا كما ان هناك تقاربا بين الجزائر والمغرب إضافة لوجود منطقة تبادل حر بين تونس والمغرب كما تتوقع انفراجا سياسيا بين تونس والجزائر وبذلك تكون السوق المشتركة لشمال افريقيا قائمة .

١٥٠ مليون منتج ومستهلك

أما بالنسبة للمغرب فيري يمانى قلقة انه

وقد كان السؤال الذي يفرض نفسه في البداية حول ما اذا كان إنشاء سوق مصفورة لدول شمال افريقيا يشكل تعارضا مع المشروع الذي تتبناه الجامعة العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والذي قامت الدول العربية بالتوقيع على البرنامج التنفيذي لهذه المنطقة بتخفيض ١٠٪ من رسوم الجمارك سنويا للسلع المتداولة بين الدول العربية.

إلا ان مسئولا بالجامعة العربية ينفي وجود هذا التعارض قائلا ان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية يسمح لاية مجموعة من الدول العربية ببذل الجهود للذهاب لخطوات أبعد من الإطار الذي حدده النظام الاساسى لمنطقة التجارة ويشجع هذه الخطوات لأنها سوف تؤدي لتحقيق الهدف النهائي الذي نسعى له جميعا . الرئيس الحالي للجانب المصري لمجلس الأعمال المشترك للمصري للمغربي يمانى قلقة كان أكثر المتحمسين لفكرة إقامة سوق مشتركة للدول العربية وشمال افريقيا وتشمل دول المغرب العربي إضافة إلى مصر ويرى انه قد ان الأوان لتترجم التحركات السياسية الفعالة التي يقوم بها القادة إلى آليات اقتصادية تتيح لنا تحقيق مصالح أمنا العربية بغاالية فقد رأينا الرئيس مبارك وهو يتابع بنفسه إقامة المنطقة الحرة بين مصر وكل من المغرب وتونس وقد أصبح الآن المناخ ملائما للمزيد من الترتيبات التي تضمن زيادة المبادلات التجارية بين مصر وتلك الدول كما شاهدنا مؤخرا اللقاءات المصرية الجزائرية حتى ان الرئيس مبارك قد قام بزيارة الجزائر للتشاور مع الرئيس بوتفليقة ٤



المصدر: الأهرام - رام

النشر في الخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٩/٧

والتي أريد
والمستقبل إضافة
لتقارب معيشة
الأفراد وتقارب
الامكانيات

أحمد عصمت

للأخري للانضمام
ويضيف قائلا بانتي
اعتقد بان تجربة دول
شمال افريقيا من
ناحية التقدم والتنمية

الاقتصادية. ويضيف أيضا أن دول الشمال الأفريقي ترتبط مع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات للمشاركة ولو أمكن إقامة سوق مشتركة للمغرب العربي ومصر فإن قوتنا في التفاوض مع الاتحاد الأوروبي ستكون أكبر وستحدث مع أوروبا كجبهة قوية قوامها ١٥٠ مليون مستهلك ومنتج يتمون إلى تلك الدول ويشكلون كتلا إقليمية قويا في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية ويستطرد قائلا إن هناك عنصرا مهما يمكن أن يدفع أرقام التبادل التجاري في هذه السوق للأمام وهي أن قطاع الأعمال العام مازال يشكل القطاع الأساسي لهيكل الإنتاج في مصر ودول المغرب العربي خاصة بالنسبة للسلع الرئيسية التي يتم تبادلها مما يعد عنصرا مساعدا لإعطاء دفعة

سياسية لهذه المبادرات التجارية علي مدي السنوات الثمانيه القادمة من أجل توسيع اسواقها امام منتجاتنا مثل فحم الكوك الذي ينتجه قطاع الأعمال في مصر تحتاج تونس ومستلزمات صناعة المنظومات الصناعية التي تنتجها تونس وتحتاجها مصر. كما أن إقامة سوق مشتركة بين تلك الدول سيساعد علي التوطيد الصناعي فليس من الضروري أن يكون لدينا مصانع للمنتجات المتشابهة في كل دولة منها وإنما يجب أن تخصص كل دولة في منتجات معينة ولذلك يجب علينا العمل علي إقامة تلك السوق المشتركة وإنجاحها وذلك بالتوسع في تسيير الخطوط الملاحية المنتظمة بينها وتعيد تشغيل خطوط الطيران المنتظمة.

حلقة اتصال

أما شريف الخريبي ممثل مصر في اتحاد رجال اعمال دول الكوميسا (الايسابو) فإنه يشيد بفكرة إقامة سوق مشتركة لدول شمال افريقيا ويدعو لتكثيف الجهود من أجل أن ترمي النور قائلا انه اذا كانت هناك صعوبة في تجميع عدد كبير من الدول لتطبيق تجربة معينة فلا مانع من أن تبدأ التنفيذ بعدد أقل من الدول وعندما تنتج التجربة ستكون حافزا بعدد أقل من الدول وعندما تنتج التجربة ستكون حافزا

هي تجربة أكثر تطورا من تجربة دول للشرق العربي.

كما أن وجودهم بالقرب من الاسواق الأوروبية في الشمال والأفريقية في الجنوب جعل منهم نقطة وصل بين العالم المتقدم جدا وبين الدول التي هي في أمس الحاجة للتكنولوجيا والتطوير وهو الدور الذي يمكن أن تلعبه بنجاح منطقة شمال افريقيا. وإذا نظرنا للامكانيات التكميلية بين دول الشمال الأفريقي نجد أنها متوافرة حيث يمكن قطع المسافة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب عبر هذه الدول بكل سهولة برا وبحرا وجوا وهذا الأمر يأتي في مقدمة عوامل نجاح زيادة التعاون التجاري والاقتصادي بشكل عام بين هذه الدول.

وهناك مميزات أخرى لهذه الفكرة كما يقول الخريبي حيث يوجد تقارب حاليا بين الجزائر والمغرب بعد سنوات طويلة من الجفاء كما يوجد تنسيق نموذجي بين مصر وليبيا من جهة وبين ليبيا وتونس من جهة أخرى ويمكن استثمار ذلك في وضع اللبنة الأولى لإيجاد سوق شمال افريقية مشتركة وإذا كان الأفرقة قد نجحوا في إقامة تجمع قوي يضم ٢٠ دولة هو تجمع الكوميسا في شرق افريقيا فليس من المستحيل علي دول شمال افريقيا أن تقيم تجمعا عربيا ناجحا فيما بينها!!

وسيلة وليست غاية

إلا أن المهندس حسن الشافعي رئيس شعبة المستوردين بالغرف المصرية وعضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال يؤيد الفكرة بشدة ولكن لأسباب مختلفة فهو لاينظر لإقامة السوق العربية لشمال افريقيا كغاية في حد ذاتها ولكن كوسيلة لتحقيق

أخر... فيقول انه لا يوجد ثمة شك في الخيار الوحيد امام الدول العربية لمواجهة الكيانات الاقتصادية العملاقة بأن تشكل فيما بينها كيانا اقتصاديا قويا. ومن أجل إقامة هذا الكيان فلا بد من استكمال بعض التجهيزات والترتيبات النفسية لتحقيق التقارب بين الشعوب التي تشكل هذا الكيان كما حدث ذلك بالنسبة لسائر الكيانات الدولية الأخرى مثل الأوروبية والاسيوية والأمريكية ذات الديانات واللغات والثقافات المختلفة.

وإذا نظرنا لمجموعة دول شمال افريقيا فإن اقتناع القبلات السياسية بهذه الفكرة تتفاوت قوته من دولة لأخرى كما أن هذه التوجهات تختلف من نظام إلى آخر وبالتالي يجب أن نكون أقل تفاؤلا من حيث ضخامة النتائج التجارية المباشرة التي ستتحقق

بمجرد توقيع اتفاق إقامة تلك السوق المشتركة بين مجموعة دول شمال افريقيا ويجب ألا نتوقع زيادة التجارة البينية عند تنفيذ هذه الفكرة في ذلك يجب أن نسعي لأقامتها رغم تولد هذه الأرقام في البداية وذلك لقناعتنا بأن إقامة هذه الآلية في حد ذاتها سيعمل علي إذابة الحاجز النفسي للوجود بين الشعوب وسيكون هذا الكيان وسيلة وليس غاية. تدفعنا لتطوير معاملتنا التجارية وجذب اهتمام تلك الشعوب وتأميلها لهذا التعاون والتكامل فيما بينها لتبدأ في إعطاء الأولوية للتبادل البيني والحصول علي احتياجاتها من الدول الشقيقة المنضمة لتلك السوق المقترحة. وعندما يتم كسر هذا الحاجز النفسي يبدأ القطاع الخاص في بذل الجهد فوق أرضية مؤهلة للمزيد من الاستثمار والاستيراد فيما بين دول السوق.

ويضيف حسن الشافعي انه في تلك المرحلة يمكن أن يصبح هذا التعاون وسيلة لتحقيق المزيد من النجاح لرجال الأعمال حتي في تعاملهم مع الجانب الأوروبي حيث يمكن لرجل أعمال مغربي أن يصدر صفقة لأوروبا بعد أن يكون قد حصل علي المادة الخام من مصر أو يكون قد قام بتنفيذ إحدى مراحل تصنيعها في تونس مثلا كما يحدث في التكتلات الدولية الأخرى. وبذلك تكون السوق الشمال افريقية بداية لتعاون أكبر في التصنيع والاستثمار والتصدير لخارج المنطقة خاصة لو علمنا أن سوق شمال افريقيا تستورد أكثر من ٥٠ مليار دولار من الخارج ومن الممكن جدا أن نضع برنامجا تنفيذيا لتحويل جانب من هذه الواردات لتأتي من دول السوق بنسب مئوية تزيد تدريجيا فتبدأ المغرب مثلا في الحصول علي احتياجاتها من قطاعات الألومنيوم التي ستوردها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا بأن تستوردها مثلا من مصر وكذلك مثلا فإن كل دول الشمال الأفريقي تنتج وتستورد أجهزة التليفزيون فلماذا لا تستورد جانبها من احتياجاتها من بعضها لبعض؟

وفي النهاية إذا كانت آراء الخبراء ورجال الأعمال تتفق علي أهمية إقامة سوق مشتركة عربية لدول شمال افريقيا فهل يمكن أن نشهد تحركا مشتركا من وزارة الخارجية المصرية مع جمعيات رجال الأعمال والغرف التجارية المصرية والعربية للخروج بهذه الفكرة إلي النور في إطار جامعة الدول العربية؟



المصدر: الوفاء

التاريخ: ١٦/٩/١٩٩٩

للتشور والخدمات الصحفية والاعلامية

اليوم.. المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي يبحث معوقات منطقة التجارة الحرة الكبرى

حوالي ٤٢,١٪ ويرجع التقرير هذه الزيادة التي نجح أغلب الدول العربية في دفع برامج الخصخصة وتنامي ثقة المستثمرين في الاستثمار بالدول العربية. ويتوه التقرير الى ان لبنان احتل المرتبة الاولى في قائمة الدول العربية المستقبلية للاستثمار. باجمالي تدفقات استثمارية بلغت ٤٠٠ مليون دولار وبحصة قدرها ١٧,٧٪ من اجمالي الاستثمارات العربية البينية. وجاءت مصر في المرتبة الثانية باستثمارات عربية قدرها ٣٨٥ مليون دولار تعادل ١٧٪ من جملة الاستثمارات العربية البينية. فيما احتلت دولة الامارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بنصيب من هذه الاستثمارات قدره ٣٢٥ مليون دولار ونسبة ١٤,٤٪.

قنوات التصدير في ظروف الحظر الاقتصادي علي العراق. أكد السحيباني، أن المجلس سوف يركز - بشكل خاص - علي موضوع الاستثمار البيني العربي. من خلال تقييمه لتطبيق الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية وشبكة المعلومات الاستثمارية. والمؤتمر الثامن لرجال الأعمال والمستثمرين العرب للقرقر انعقاده في تونس خلال شهر نوفمبر القادم. كما يراجع المجلس تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٨. ويشير تقرير مناخ الاستثمار الي أن جملة الاستثمارات العربية البينية بلغت ٢,٣٥ مليار دولار في عام ١٩٩٨. بالمقارنة مع ١,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٧. ويزيادة نسبتها

كتب - علي خميس: تبدأ اليوم بالقاهرة أعمال الدورة الرابعة والسنتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وذلك علي مستوي وزراء المال والاقتصاد العرب. وصرح السفير عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أن الدورة الجديدة برئاسة سوريا سوف تركز علي بحث موضوع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. باعتباره يبدأ محورياً علي جدول أعمال المجلس. وأشار الأمين العام المساعد الي اهتمام المجلس بدراسة أوضاع الشركات العربية المشتركة العاملة في العراق والتي يعاني المستثمرون فيها من تجميد الأرصدة والخضوع لاجراءات الأمم المتحدة الخاصة باتفاق النفط مقابل الغذاء. وانعدام



المصدر: الصحافة

التاريخ: ١٦/٩/١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تركيز المباحثات على منطقة التجارة الحرة العربية

وزير المالية في القاهرة للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي

الأوضاع المصرفية للدول الأعضاء إضافة إلى تنسيق مواقف الدول العربية لزاء التطورات والإجراءات الاقتصادية الدولية المهمة وانعكاساتها على اقتصادات الدول العربية.

وبين أن محافظي البنوك المركزية سيضعون في اجتماعهم المداور الرئيسية للخطاب العربي الموحد الذي سيلقى باسم المجموعة العربية خلال اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وأضاف أن من البنود المهمة التي سيتدارسها المجلس بعد الاستثمار في الدول العربية وتقرير مناخ الاستثمار فيها للعام الماضي والتطورات التي طرأت خلال هذه الفترة على قوانين الاستثمار لاسيما أن الكويت تسعى من خلال الاتفاقات العربية المعقودة في هذا المجال إلى تطوير وتفعيل هذا القطاع وتشجيعه لدوره المهم في هذا الشأن.

وأفاد أن المجلس سينظر كذلك بتقارير المجالس الوزارية العربية المتخصصة الأخرى والمنظمات العربية المتخصصة ودراسة أوضاعها المالية ومتطلباتها بما يساهم بدعم هذه المنظمات باعتبارها بيوت خبرة للدول العربية ومن أهم أليات العمل العربي المشترك.

ويضم الوفد المرافق للشيخ أحمد عبد الله الصباح إلى الاجتماعات وكيل الوزارة عبد المحسن الحنيف والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية مصطفى الشهابي ومندوب الكويت الدائم لدى الجامعة العربية عبد العال القناعي وعددا من المسؤولين في وزارتي المالية والتجارة والإدارة العامة للجمارك.

توجه وزير المالية وزير المواصلات الشيخ أحمد عبد الله الصباح إلى القاهرة أمس على رأس وفد الكويت للمشاركة في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية الذي سيعقد غدا ويستمر يومين.

وقال الشيخ أحمد في تصريح للصحافيين قبيل مغادرته أن أهم الموضوعات الرئيسية التي سيتم بحثها في الدورة الحالية تتركز حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث اتخذ المجلس الاقتصادي في عام 97 قرارا بإقامة منظمة للتجارة ابتداء من يناير العام الماضي ليتم من خلالها التخفيض التدريجي على جميع السلع العربية بنسبة 10 في المئة سنويا.

وبين أن نسبة التخفيض التدريجي العشرة في المئة مع الغاء جميع القيود غير الجمركية تهدف إلى تسهيل انتقال وانسياب المنتجات العربية وتنمية التبادل التجاري بين دولها.

وأضاف أن دولة الكويت استمرارا لنهجها في دعم العمل العربي المشترك وتنفيذ قراراته أوفت بجميع التزاماتها تجاه إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وقامت بتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع العربية بنسبة 20 في المئة في مطلع العام الحالي.

وأوضح الشيخ أحمد أن من الموضوعات التي سيناقشها المجلس أيضا تقرير وتوصيات مجلس محافظي البنوك المركزية ورؤساء مؤسسات النقد العربية والتي سيتم من خلالها النظر في



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٩/٢٩

للنشر والذخائر الصحفية والمعلومات

مبارك أمل العرب في تحقيق السوق العربية المشتركة



سيد سالم



فتح الله فوزي

عاطف عبد الله

السوق شيئا واقعا. ويضيف أن قضية السوق العربية المشتركة أصبحت في صدر القضايا التي تحظى الرئيس مبارك مع في كل رحلاته وجولاته العربية ليس من أجل تسويق الفكرة - فالكل مقتنع بها ومدرك لاحتامية الاسراع بالتحرك الجاد على طريقها - وإنما من أجل التوصل إلى تصور مشترك حول أفضل السبل والآليات الواجب الأخذ بها. ويوضح سالم أن الرئيس مبارك أدرك بثاقب حكمته ورصيده تجربته في التعامل العربي أن المدخل الصحيح لتأكيد عمق جذور الوحدة بين شعوب الأمة هو التحرك على طريق تأمين وتعزيز المصالح المتبادلة لهذه الشعوب دون أن يكون هناك أدنى وجود لشبهة المساس بالخصوصية والذاتية لكل قطر على حدة. وقال إن ذلك لا يأتي إلا من خلال تجمع وتكامل اقتصادي عربي تحت مسمى السوق العربية المشتركة.

أعرب المهندس فتح الله فوزي نائب رئيس جمعية ٦ أكتوبر عنامله في أن تشهد فترة الرئاسة القادمة تطبيق البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي البيني لتحقيق حلم الأمة العربية في سوق مشتركة من أجل إيجاد كيان اقتصادي عربي يواجه الكيانات والفكتلات الاقتصادية الدولية. ويقول أن دعوة الرئيس مبارك قبل ثلاث سنوات لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى تعد خطوة عملية أولى نحو تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية. ويطالب فوزي بضرورة منح أولوية خاصة لإقامة المشروعات العربية المشتركة باعتبارها من الصيغ المهمة لإيجاد قاعدة إنتاجية واسعة وتشغيل الأيدي العاملة وتوفير السلع والخدمات لزيادة الاستثمارات المشتركة.

ويقول سيد سالم رئيس مجموعة العمار إن القطاع الخاص في مصر يعلق آمالا واسعة على تطبيق الإجراءات التنفيذية لقيام السوق العربية المشتركة خلال فترة الرئاسة المقبلة. ويؤكد أن الرئيس حسني مبارك هو أمل العرب في تحقيق السوق العربية المشتركة لاقتناعه التام بضرورة انشائها لمواجهة التكتلات الدولية.

وأضاف أن آراء الرئيس بشأن السوق المشتركة تؤكد فهم مصر لخطورة الوضع العالمي وضرورة انشاء تكتل اقتصادي عربي مؤكدا أن مصر تسعى بخطوات هادئة لإقامة مناطق تجارة حرة بينها وبين الدول العربية حتى تصبح

وتشدد على ضرورة العمل على إزالة معوقات حركة انتقال البضائع والأفراد ودروس الأموال بين الدول العربية والعمل على توحيد وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة وانشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية والتنسيق الضريبي وتهيئة البنية الأساسية لوسائل الربط والاتصال لدعم



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٩/٩/٢٩

في ندوة السوق العربية المشتركة في ليبيا
المطالبة بعقد قمة عربية اقتصادية لمواجهة التحديات الدولية
إنشاء مركز عربي لدراسات التكامل والتجارة العالمية
طرابلس - من محمود مراد :

طالبت ندوة السوق العربية المشتركة.. السياج الواقي للاقتصاد العربي التي اختتمت أعمالها في العاصمة الليبية ، بعقد مؤتمر قمة عربية اقتصادية يعمل على تنشيط العمل الاقتصادي العربي المشترك وآلياته وصولاً إلى سوق عربية مشتركة تضم الدول العربية. وقال البيان الختامي للندوة أن هذه القمة ضرورية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية الدولية ، وتنفيذ اتفاقية منظمة التجارة العالمية الموحدة. وأكدت الندوة « الحاجة إلى بلورة فكر اقتصادي عربي موحد لمواجهة التحديات التي يواجهها الوطن العربي ، وأعلنت رفضها لمشروع شرق أوسطي يكون بديلاً عن التعاون والتكامل الاقتصادي العربي. كما طالبت بإبعاد العمل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية والتقلبات الطارئة بين الدول.

وقررت الندوة إنشاء مركز عربي للدراسات وبحوث التكامل الاقتصادي العربي والتجارة الدولية ويتعاون في ذلك مع المراكز النوعية الموجودة.. وكان قد شارك في الندوة أربعون من الخبراء والاقتصاديين من عدد من الدول العربية في مقدمتها مصر التي ضم وفدما السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية والدكتور خلاف عبد الجابر خلاف وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى والدكتور على سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولي - كما شارك وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الأمين العام الدكتور حسن إبراهيم ، وفود من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الدكتور مصطفى الكثيري ، ونظمت الندوة أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بليبيا برئاسة الدكتور صالح إبراهيم ، وشهد الندوة وتحدث فيها المهندس معتوق محمد معتوق أمين (أي وزير) اللجنة الشعبية للتعليم والتكوين المهني ، والدكتور عبد الحفيظ الزلطني أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة.



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٩/١٠/٢

في ندوة بطرابلس:

دور القطاع الخاص والبرلمانات العربية في تفعيل السوق العربية المشتركة

عضو مجلس الشعب ورئيس مجلس إدارة الغرفة المصرية - الليبية المشتركة حول دور القطاع الخاص والاتحاد البرلماني العربي في تفعيل السوق العربية المشتركة. ويستعرض في كلمته دور الاتحاد البرلماني العربي في اعداد تقرير اقتصادي حول مياكل اقتصادات الدول العربية والدعم المادي والمعنوي والسياسي الذي يقدمه الاتحاد للسوق العربية المشتركة المصغرة القائمة حاليا وانشاء لجنة للمتابعة البرلمانية لمشروع السوق من رؤساء البرلمانات العربية ويتركز على أهمية تعبئة الارادة السياسية وتوحيد التشريعات لتحقيق الاهداف الحيوية لانشاء السوق العربية.

تتعدد يومى السبت والأحد المقبلين بالعاصمة الليبية طرابلس «ندوة السوق العربية المشتركة» السنتياج الواقع للاقتصاد العربي» وينظمها مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالتعاون مع أكاديمية الدراسات العليا والبحوث بالجامعة الليبية. وتناقش الندوة عددا من الموضوعات حول سبل تفعيل السوق العربية المشتركة وبور رجال الأعمال والبرلمانات العربية في هذا المجال. ويشترك في الندوة عدد كبير من رجال الأعمال العرب والخبراء الاقتصاديين، ويتحدث السيد محمد أبو العينين



المصدر: الأهرام

للنشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/٥

الخبراء يؤكدون: السوق المشتركة وحدها لا تكفي.. بدون تشجيع الاستثمار

سارة العيسوي

يعتبر التكامل العربي هو الخيار الاقتصادي الأمثل، حيث يلعب دورا حاسما في الاسراع بمعدلات التنمية كما ان التنمية في الوقت نفسه هي اللب لباشر والتجديد للدول العربية حتى تتوسع السوق العربية الموحدة بزيادة الدخل وحسن توزيعه وتعزز مكانة العرب الاقتصادية والسياسية.

الدكتور اسماعيل صبري عبدالله وزير التخطيط الأسبق ورئيس منتدى العالم الثالث يؤكد أهمية الخيار العربي التكاملي، ويعتمد هذا الخيار على التنمية الشاملة والمستقلة والطبقة التي تشمل الاقتصاد والمجتمع والعلم والثقافة، ثم تأتي خيارات التنمية نفسها بين القطاعات والأنشطة والمشروعات والمناطق الجغرافية.

وفي عصر الكوكبة يصعب على الدول العربية ان تعزل عن العالم الخارجي، ولكن يمكنها ان تحقق نوعا من الانعزال أو الانسلاخ الانتقائي.. فيجب ان ندرك ان التنمية المستقلة تتضمن الاعتماد على الذات قويا واقلعيا دون ان يتعارض ذلك مع قدرتها على التعامل مع العالم الخارجي. ويضيف د. اسماعيل صبري ان اشكال التنمية المستقلة تختلف باختلاف اوضاع المجتمعات التي تحدث فيها، وليس هناك نموذج واحد صالح للتطبيق في كل الحالات، ولكن هناك ركائز اساسية يجب الاعتماد عليها وهي السوق الكبيرة والقاعدة القومية الطمعية والتكنولوجية والاستقرار السياسي.

ويعتقد د. اسماعيل ان هناك امرين اساسيين يمكن ان يزيدا من فعالية التكامل

العربي هما: أولا البدء بزيادة الانتاج لان الأسواق العربية مازالت مرتبطة بقوة مع الشركات في الدول الصناعية المتقدمة، وجميع الدول العربية تستورد الآلات

والمعدات وتشارك المخرقة

التكنولوجية من تلك الدول.

لذا من الطبيعي ان تحاول

الدول مواجهة اعباء هذا

الاستيراد الانتاجي بزيادة

صادراتها الي الدول الصناعية

والذي يتحقق بالتكامل والتعاون العربي. أما الامر

الثاني.. فهو يتمثل في التركيز على المشروعات

التنموية الجعينة بدلا من البدء بالتنسيق بين

المشروعات القائمة بالفعل، وذلك لان حجم الأولي

اضعاف الثانية.

ويشير د. اسماعيل الي أن التكامل لا يهدف الي

تغيير اتجاهات المبادرات والواردات بحجمها الحالي

بحلول طرق عربي بدلا من طرق اجنبي، وإنما يقوم على لتناج جديد ومتزايد

يغذي التبادل البيئي ويزيد من حجم اجمالي التجارة الدولية لاطرافه.

ويتفق مفتح عقل المدير التنفيذي في البنك العربي مع د. اسماعيل صبري على



د. اسماعيل صبري



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/٨/٥

ضرورة العمل العربي المشترك لتحقيق التنمية فالسوق العربية المشتركة ستوجد المجال للعديد من الصناعات على مستوى العالم العربي وستعزز المركز للتفاوض العربي تجاه الكتل الاقتصادية الأخرى والمؤسسات الدولية. ويشير الأستاذ مطلق عقل إلى أن التكامل العربي لابد أن يقوم على أساس المصلحة والمنفعة المتبادلة بين الدول العربية ومن خلال إرادة سياسية قوية. وذلك لأن التجارب التاريخية علمتنا أن المصالح المشتركة هي التي تؤدي إلى تعاون ينتهي بنوع من الوحدة الاقتصادية والسياسية ويمكن الدول العربية من تكوين كتلة اقتصادية قادرة على تبادل للزاي والمنافع في ظل عصر العولمة.

إلا أن د. طاهر كنعان الخبير الاقتصادي الأردني وزير الدولة لشؤون التنمية سابقا يرى أن استراتيجية خيار التكامل العربي تقوم على ثلاثة محاور وهي: القوة التفاوضية، واجتذاب الاستثمار المباشر الفروع بالتكنولوجيا، وسهولة التكيف مع فعاليات التحرير والانفتاح بالسوق العالمية.

ويضيف د. كنعان أن الطريقة الوحيدة للانطلاق نحو أسواق واسعة تجذب الاستثمارات في الوطن العربي هي التكامل الاقتصادي العربي، وليس الاكتفاء بمنطقة تجارة عربية حرة. وذلك لأن الاكتفاء بمنطقة تجارة حرة يزيل الحواجز بين الدول العربية، ولكنها تقتصر على الحلفاء للمستثمر الذي يرغب في اقتحام سوق كبيرة وواسعة يمكن توفيرها من خلال إنشاء سوق عربية موحدة تنوب فيها الأسواق

١٠٠ الصفحة



المصدر: الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩١/٤/٥

المنافذ الحدودية.. صخرة تتحطم عندها

موجات التجارة العربية!

الإجراءات المعقدة
عند المعابر الجمركية
تؤدي لتلف السلع
ومضاعفة التكلفة
الدول العربية
وافقت على اتفاقية
الترانزيت من ٢٢ سنة
ولا يعمل بها أحد!!

العمل على زيادة حجم التجارة البينية العربية أصبح هو الأمل الوحيد من أجل تحقيق حلم السوق العربية المشتركة التي يعتبرها الخبراء وسيلة لمواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية.. وقد ترتب على وجود العديد من العوائق في المنافذ البحرية والحدودية بين الدول العربية مشكلات عديدة تحد من قدرة المنتجات العربية على الانتشار في الأسواق العربية الشقيقة بالرغم من ظروف التقارب الجغرافي وللأسف فإن العوائق الجمركية ليست هي الصعوبات الوحيدة وإنما هناك معوقات غير جمركية تؤدي لتأخير عبور المنتجات عبر هذه المنافذ وتكون النتيجة تلف هذه السلع وارتفاع تكلفة نقلها وبالتالي هروب المصدرين والمستوردين عن الاتجار في هذه السلع خاصة سريعة التلف!!

هذه المعوقات في المنافذ بين الدول العربية كانت موضوع المؤتمر الذي نظّمته المنظمة العربية للتنمية الإدارية التابع لجامعة الدول العربية ويأتي المؤتمر في إطار تحريك فعال ونشيط كرد فعل لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة بالإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى على امتداد ١٠ سنوات (من عام ١٩٩٨) وتكليف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية المشتركة والاتحادات العربية كل في مجال اختصاصه بمتابعة تنفيذ هذا القرار وأجريت دراسة موسعة بتكليف من د. أحمد صقر عاشور مدير عام المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

أحمد عصمت



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٠/٧/٢٠

وقد أوصى فريق خبراء المنظمة تحت إشراف الدكتور عبد القادر لاشين مستشار المنظمة العربية للتنمية الإدارية في الدراسة التي ناقشها المؤتمر بتذليل هذه المعوقات والمشكلات خاصة فيما يتعلق بإجراءات الإفراج الجمركي والتعامل مع الشاحنات في المنافذ وأسلوب إدارة الموانئ البحرية كما طالبت الدراسة التي شارك فيها ممثلو الدول العربية وخبراء الجامعة العربية بتطوير نظم المعلومات لتطوير العمل الإداري.

تحسين ملحوظ

وبالرغم من قلة حجم التجارة العربية البينية بشكل عام فإن الدراسة التي عرضها الدكتور لاشين الخبير الدولي بالأمم المتحدة أمام المؤتمر تشير إلى أن التجارة العربية الخارجية قد حققت تحسنا ملموسا خلال الفترة من ١٩٩٢ - ١٩٩٧ حيث ارتفعت الصادرات بمعدل نمو متوسط قدره ٥.٧% بينما كانت نسبة نمو الواردات ٢.٤% كما تراجعت الأهمية النسبية للتجارة العربية بالنسبة لإجمالي التجارة العالمية خلال هذه الفترة إلى معدل قدره ٢.٩% بعد أن كانت تمثل ٣.٤% منذ ٥ سنوات أما بالنسبة للتركيبة السلعية للصادرات فقد تلاحظ انخفاض الأهمية السلعية لصادرات الوقود في عام ١٩٩٤ إلى ٦٨% من إجمالي قيمة الصادرات بعد أن كانت ٧٥.٤% في عام ١٩٩١ ويعود هذا التراجع إلى تقميد الانتاج الصناعي كمكون للصادرات حيث بلغت نسبة هذه المصنوعات ١٥.٨% بعد أن كانت تمثل ٩.٢% إلا أن الدكتور عبد القادر لاشين نائب وزير النقل سابقا يوضح أن نسبة الصادرات البينية العربية قد ارتفعت إلى إجمالي الصادرات في خلال الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧ من ٧.٦% إلى ٨.٤% وتحصل السعودية المقدمة في إجمالي الصادرات العربية البينية من حيث القيمة بنسبة ٤٢% تليها الإمارات بنسبة ١٢% وتجدر الإشارة إلى أن نحو نصف قيمة صادرات السعودية البينية وربع قيمة صادرات الإمارات البينية تتكون من النفط ومشتقاته. وتمثل التجارة العربية البينية بين دول الخليج وحدها ما يزيد على ٤٠% من إجمالي قيمة التجارة العربية البينية. وكشفت الزيارات الميدانية التي قام بها فريق الدراسة عن العديد من الأوضاع في المنافذ الجمركية بالدول التي شملتها الدراسة في مرحلتها الأولى وهي دول مصر والسعودية والأردن وسوريا ولبنان وتونس ومن هذه الأوضاع مثالا عدم السماح بمرور الشاحنات العابرة لبعض الدول العربية إلا بنظام القوافل بتجميع الشاحنات كلها للمرور في مجموعات تحت حراسة أمنية مما يتسبب في معاناة شديدة لأصحاب البضائع الترانزيت نظرا لطول فترة العبور التي تستغرقها الشاحنات لهذه الدول كما كشفت أيضا عن المعاناة من

فرض رسوم إضافية على مرور بضائع الترانزيت والتي تصل إلى أرقام مبالغ فيها تقلل من فرصة هذه المنتجات في الطرح بالأسواق بأسعار منافسة.

وتأخذ هذه الرسوم مسميات غريبة وعديدة أمثال ضريبة حدود ومعاملة بيان وبطاقة زيارة ورسم تأمين وخدمات فرعية ويبدل تعهد ويبدل عمولة ويبدل ترفيق ويبدل

حراسة ويبدل دوسيهات وفك وتركيب شادر الخ حتى أصبحت رسوم الجباية لها الأولوية على ماعدها في كثير من المنافذ!! كما تبين من خلال الدراسة أن الأولوية الأولى في عدد من المنافذ العربية هي للتواحي الأمنية لدرجة دفعت بعض الدول لعدم السماح بمرور الشاحنات من نوع البرادات (المحملة بالمواد الغذائية) عبر أراضيها وبالتالي فإنه يتم تفرغ جميع البرادات القابعة في مراكز الحدود البرية ثم إعادة شحنها مرة أخرى على برادات وطنية الجنسية وتعود جميع البرادات الأجنبية الجنسية فارغة إلى بلادها الأصلية بما يعنى المزيد من تكاليف التداول والتخزين والنقل!

منع دخول الحاويات

وتكشف الدراسة أيضا عن أوضاع أكثر غرابة حيث تصدر السلطات الجمركية أحيانا في بعض المنافذ العربية على أن تكون الحاوية جزءا من جسم الشاحنة أي عدم السماح بدخول الحاوية نفسها ومن ثم يلجأ أصحابها للحام الحاوية بجسم الشاحنة ليتسنى دخولها وخروجها!! وأيضاً الشكوى من طول الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية الإفراج المؤقت عن البضائع المارة مع زيادة حجم العينات التي تؤخذ للاختبارات على المعدلات الطبيعية ونقص الخدمات والتسهيلات في موانئ العبور ونقص الشفافية في الإجراءات.

شركة ضمان موحد

وقد تطرقت الدراسة التي عرضها د.عبد القادر لاشين للمشاكل التي يعانيها رجال الجمارك بالموانئ والمنافذ العربية في التعامل مع الشاحنات العابرة للحدود ومن أهمها مخالفة المستندات والوثائق والبيانات الجمركية التي تحملها الشاحنة لواقع الحمولة وعدم التزام المصدريين بالأحمال المصورية والحمولات القصوى المسموح بها للشاحنات وعدم وجود شركة

ضمان عربي موحد للبضائع العابرة ترانزيت وغياب التنسيق بين السلطات المعنية في الدول العربية بخصوص اعتماد شهادات الفحص للمواد الغذائية والبضائع وعدم وجود تنسيق وشبكة اتصالات بين المنافذ الحدودية في الدولة ذاتها وفيما بين الدول العربية.

وكشفت الدراسة عن بعض نصوص الاتفاقيات العربية التي لم تجد طريقها للتنفيذ من دفتر المرور العربي الموحد

والذي لم يجد مفعولا من ناحيه التعامل بين مختلف المؤسسات العاملة في مجال النقل وهناك أيضا اتفاقية تنظيم النقل بالعبور الترانزيت التي تم إعدادها عام ١٩٧٧ ووافقت عليها كل الدول العربية وأهم ما جاء بها أن إجمالي الرسوم التي تفرض على النقل العابر مهما تغيرت وتنوعت يجب ألا تزيد على ٤ في الألف من قيمة البضائع!!

وطالبت الدراسة بأن يكون هناك حد أدنى من الثقة في التعاملات بين جميع الأجهزة الجمركية في المنطقة العربية كما هو الحال مثلا بين المؤسسات في الدول الأوروبية والعمل على إيجاد وسائل بديلة لنظام «القوافل» لسير الشاحنات ببعض الدول العربية وكذلك أهمية تعديل ساعات العمل في المنافذ بما يؤدي لسرعة إنهاء إجراءات عبور الشاحنات وعدم انتظارها

لليوم التالي مع العمل على إيجاد منافذ جمركية مشتركة بين دول الجوار على الحدود لتسهيل إجراءات بضائع الترانزيت والتخلص من القيود المفروضة على دخول بعض أنواع الشاحنات مثل البرادات لبعض الدول إضافة للعمل على التطوير الإداري للمنافذ الجمركية العربية من خلال تجميع السلطات في جهة موحدة داخل الميناء مع محاسبة المقصرين والحد من الرسوم غير الجمركية وحصرها في أقل قدر ممكن مع توحيد ما على مستوى المنطقة العربية والتوسع في تطبيقات نظم المعلومات بالمنافذ الجمركية وميكنة الإجراءات.

وقد أشاد أعضاء المؤتمر بتجربة مصر في تحديث النظم الجمركية بها لتشجيع تجارة الترانزيت وتيسير الإجراءات وفي التجربة التي عرضها جلال أبو الفتوح مدير عام الإدارة العامة لجمارك ميناء القاهرة الجوي.

وفي المؤتمر طالب د.عمر سلمان الأستاذ بكلية تجارة حلوان بدعم الاتجاه لتطبيق منطقة لتجارة الحرة من خلال السير بخطى أسرع في التحوير الجمركي وإزالة العقبات غير الجمركية لتسهيل التبادل التجاري، كما طالب الدكتور خالد عبد العظيم عباس بتوحيد مقاييس المركبات ونظم النقل من أجل تسهيل وزيادة حجم التجارة العربية البينية.

واقترح المهندس حمدي برفوت خبير النقل البري بعقد اجتماع دوري وليكن مرة سنويا يجمع جميع مديري عموم المنافذ للجمركية البرية العربية لتبادل وجهات النظر وبحث المشاكل وتدارك الأخطاء كما طالب ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بإنشاء مجلس إقليمي بين الدول العربية لتذليل معوقات تجارة الترانزيت.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/٨/٥

للنشر والإذاعات الصحفية والاعلانات

أما عبد العزيز الحسون عضو المؤتمر فقد اقترح توحيد منافذ العبور البرية على الحدود المشتركة بين كل دولتين مما سيكون له تأثير كبير نحو مزيد من التقارب بين الدول العربية.

المواصفات القياسية

أما الدكتور رشيد جميل عليو مدير إدارة الاتحادات النوعية والشركات المشتركة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التابع للجامعة العربية فإنه يشير إلى أهمية عنصر النقل في تحقيق السوق العربية المشتركة خاصة لدوره في نقل أهم عناصر الإنتاج وهو البشر ويضيف أن وجود قطاع نقل عربي كفء هو الوسيلة الناجحة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وأوضح أن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد قام بوضع عدد من الدراسات بتوحيد المواصفات القياسية للطرق البرية بين الدول العربية وكذلك توحيد العلامات المرورية والحمولات المحورية وتخطيط شبكة للطرق البرية والسكك الحديدية وذلك كله بهدف تطوير وتحديث قطاع النقل في العالم العربي كما أن المجلس الآن بصدد الدعوة لاقامة شركة عربية مشتركة تسهم فيها جميع الدول العربية ويكون من أهدافها أيضا اقامة الاستراحات على الطرق البرية بين الدول العربية.

ويرى رشيد عليو أن التغلب على المعوقات الحدودية بين الدول العربية يجب أن يكون الهاجس الأول للمسؤولين بالعالم العربي لأن تعقيد الإجراءات سواء على مستوى الركاب أو السائقين أو وسائل النقل يعد في مقدمة معوقات التجارة العربية سواء البينية أو الدولية.

ويضيف أن هناك مشروع اتفاقية موحدة لنقل الركاب بين الدول العربية تأمل أن ترى النور قريبا من خلال اجتماعات وزراء النقل العرب إضافة إلى اقرار دفتر المرور العربي الموحد والالتزام بتنفيذ الاتفاقيات الجماعية بين الدول العربية في مجال النقل والترانزيت للحصول على حصة معقولة من حجم التجارة العالمية خاصة في ظل اتفاقية الجات.

واختتم المؤتمر أعماله ورفع توصياته إلى الأمانة العامة للجامعة العربية وأشاد المشاركون بالجهد الذي بذل من أجل نجاح المؤتمر الذي أسهم فيه فرج الرزاز مدير العلاقات الخارجية بالمنظمة العربية وأنسى فهدم الخير الاقتصادي المصري.



المصدر: الأخبار

للتشرو والخدماء الصغففة والمعلوماء : التاريخ : ١٩٩٩/١/٥

السوق العربية المشتركة

بمء اءافاقفة
الءاءاء

بقلم :

محمود
عبد العظفم

مصر ثم ءوقء بسبب الخلافاء بفن
ءول العربفة.. فهءء ءول اءركء منذ
وءء مبكر أهمفة ءسهفل ءءبافل
ءءارف بفنفا وكءلك أهمفة قفام السوق
.. ورغم ءلك فانفا ءقف ءءف الفوم
موقف المءفرء على قفام هءء ءءكلاء
ءلف ءءرك انفا سءلءهم ءول الفرافى.
إن ءءكلاء ءولفة ءنفل على
نفسفا وءءبافل السلف قفما بفن ءولفا..
الأمر الذى فءعل ءصءفر السلف العربفة
إلففا فواء بصعوفاء بالفء ءءعانف من
الرءوء.. بفنفا ءرفء ءءكلاء هءء ءول
صافراءفا الى ءولفا مءبءة سفاسة
الأغراق للقفساء على انءاء السلف
المءلفة لءفنا.. وبعء أن فءقق لفا ءلك
ءعمل على رفء اسعار سلعفا وءءرمفا
بءلك من نصفبفا كءول نامفة من
ءءارة ءولفة وءءفءة لءلك ءءوقف
عملفاء ءءمفة وءزءاف ءولفا فقرا
وئءننى مسءوى معفشة شعوففا مما
فسبب قلاقل اءءماعفة عاصفة فففا.

ومن هنا فافء لأمءرف من ءلك إلا
بالعمل على فزافء ءءم ءءارة بفنفة
العربفة الذى ففلف ءاففا سبءة ١٠٪
والءءرف بهءء النسبءة إلى أن ءبلف ٧٥٪
وهى الءء الذى فأمل الاءءصاففون
ءءقففءة أسوء بالسوق الأوروففة
المءءرءة.. وعلى ءلك فافء السوق
العربفة سوف ءسءفر المزافا النسبفة
فى كل بلد عربف وءساعء على انءاش
مءروءاء ءءمفة كما فقول الرئفس مما
فنعكس بالءافى على مسءوى معفشة
الشعوف.

وءشكل السوق العربفة اذا قءر لفا
أن ءقوم الفة عربفة ءكون قاءرة على
ءءامل مع ءءكلاء ءولفة من مرفء
الفوة ءءافوففة كما ءكر الرئفس اذا
أن هءء السوق سءكون واسعة وءضم
عشءراء الملاففن من المسءهلكن
والمءءففن العرب من المءفط الى
ءلفف.. كما سفكون لهءء السوق ءور
مؤءر فى رءافء مءالص ءولفا بمناقشة

ءعا الرئفس ءسنف مبارك من ءءفء
الى قفام السوق العربفة المءءرءة وقال
فى ءطافء الذى الفاء فى ءورسءفء فوم
٦ سبءمبر الءافى.. انفا ءءاول ءهءفا
اقناع اشءافنا العرب بأهمفة قفام هءء
السوق لءءقفق مصلءة كل الاطراف
العربفة بلا اسءءفاء.

وفى ءصرفف اءلف به سفافءة
للأسءاف ءلال ءوفءار رئفس ءءرفر
الأءفار فوم ٢٨ سبءمبر قال: انه فرى
أن قفام هءء السوق أمر ءءمف، وانه
فءب أن ناخذ هءء القفضفة بالءءفة
الوافءة.

فما ءلوافع وراء ءعوة الرئفس الى
قفام هءء السوق؟

إن الرئفس لا فوء أن فءء العرب
مهممشفن.. بفنفا قطار العولة
الاءءصاففة فمضى فى طرفءة بسرفة..
انه فرى أن ءول العربفة لابد أن ناخذ
فى اعءبارفا ءءففراف الاءءصاففة
المءسارعة وءلف سءؤفر على مسءقبلفا
وءلك بعء انهفار اسوار ءول وفءء
أسواقفا امام السلف المءلفة من ءمفف
انءاء العالم.

إن العالم الفوم أصبح عالم ءءكلاء
الاءءصاففة.. وقء بلف عء هءء ءءكلاء
طرفا للءقارف الاءءصاففة ٦٤ ءءكلا
فى الولافاء المءءة وأمرفكا ءنوففة
وأسفا وأفرقفا.. وشملء هءء ءءكلاء
ءول الصناعفة الكبرى الذى ففلف
انءاففا ءوالف ٧٤٪ من النافء العالمف
وءسءطفع أن ءعءمء على نفسفا ولكءفا
افقء أن الانءضمام الى ءءكلاء
فزفءفا قرة.

بفنفا العرب لا فءمءهم ءكءل
ااءءصافف واءء فاعل ءءف الآن رغم أنه
كان لهم السبق فى ءءوة الى أهمفة
ءءارة فى ءءافن الااءءصافف ابءاء
من مفاء ءامعة ءول العربفة عام
١٩٤٥ ومرفرا بأءافقفة الوءءة
الااءءصاففة عام ١٩٥٧ ثم قرار انشاء
السوق العربفة المءءرءة عام ١٩٦٤
والئف انءضمء إلففا سبء ءول من بفنفا

ما فطرف فى السافءة من قضافا
ااءءصاففة وءءارف وفورة موفففا
بشأنفا وأبلاغه للمنظماء ءولفة ءءف
لا فم اءءاف أى قراراء ءولفة فى فففءفا
ءضر بمصالففا.

●●●

وءعمل السوق كءلك على ءءرص
على نصفب ءولفا من ءءارة العالمفة
وئءلف كل العقفاء ءلف ءقف أمام
ءءارففا بصورة عملفة على أساس
المنافسة فى ءوءة وقلة ءكالف..
وئقل فى الوءء نفسء بقءر الامكان من
الأءار السلففة للءولة الااءءصاففة على
ءولفا.. وبالأضافة الى ءلك فان السوق
سءسءفء من ءءعم الذى ءءمءه اءافقفة
«ءاء» للءكلاء الااءءصاففة وءلك
باعفاءفا من الااءءرام بشروط مبءا ءولة
الأولى بالرءافة.

وءمءة القول فان قفام السوق العربفة
المءءرءة أصبح ضرورة ملءة لا ءءمءل
ءءافل فالءء الأقصى لءطففق اءافقفة
«ءاء» هو عام ٢٠٠٨ اذا سءصبع
ففى الأسواق مفءؤءة بالكامل امام ءمفف
السلف من انءاء العالم.. أن الاسراع
فى اءءافء ءطواف العملفة لقفام
السوق فمكءنا من ءصوف على فراءء
ومكاسب وءقلل المءاطر والسلفففاء
ءلف ءضمءففا اءافقفة «ءاء» ءلف
ءاءء معبرة عن مءالص ءول القوفة
ااءءصاففا امام ءول ءاف القءراء
الااءءصاففة المءءوءة.

والسؤال الآن: ما العقفاء ءلف ءقف
فى طرفق قفام السوق؟ وهل فمكن
ءءلفب علففا؟

●● كاءب للقال: نائب رئفس
ءءرفر وكالة أنباء الشرق الأوسط
ومءومءلس أءارففا السابق



المصدر: الاتحاد الاشتراكي

النشر في المجلات الاقتصادية والصناعية والتجارية: التاريخ: ١٩٩٩

السوق العربية المشتركة:

الآثار المتوقعة من تفعيل

السوق العربية

المشاركة في تدعيم الاقتصادات العربية

ومن الآثار المتوقعة من دينامية السوق العربية المشتركة، يمكن إبراز أهمها:

١ - العائدات المالية المتحصلة من تكثيف حركة تنقل المواد الأولية والمنتجات المصنعة ونصف المصنعة والخدمات داخل السوق العربية المشتركة الواسعة ما بين الأسواق المحلية للطلب والعرض للإنتاج والاستهلاك ومدى استفادة الاقتصادات العربية المحلية من تكامل أسواقها وسعتها وقدراتها الاستيعابية. ومن شأن تعزيز المبادلات التجارية البينية على امتداد الوطن العربي، الرفع من مستوى الأداء والكفاءة للإنتاج الاقتصادي في كل المجالات والقطاعات المنتجة الممكنة تنميتها وتنشيطها للاستجابة للاحتياجات المتوفرة والمناخ لسوق واسعة الاستهلاك ومرتقة الطلب الإجمالي ومنتعشة الرواج التجاري.

والوطن العربي بما يزخر به من خيرات ومواد اقتصادية خام ومحدولة صناعيا في تعددها وتنوعها، مؤهل للتوفر على نسج إنتاجي تنويعي وبمعدل اندماج أكبر مما هو عليه الحال في ظل تجزئة الاقتصادات وتفردها. كما أنه أقدر على مواجهة المنافسة الخارجية التي ستؤججها لا محالة الظروف الجديدة للعولمة وتحرير الاقتصادات المحلية إذا ما تم توظيف وتسخير إمكاناته الذاتية للرفع من الإنتاجية الاقتصادية بتجويد الإنتاج وتحسين نوعيته سعيا إلى تقوية قدرته التنافسية. يوضح محمد شفيق جبر رئيس منتدى مصر

إن بناء السوق العربية المشتركة خيار قومي ومدخل ضروري للقومية الاقتصادية، ومن ثم فهي مهمة تاريخية جسيمة تؤسس لكيان عربي قوي ومؤثر في المواجهة الحتمية في ظل اقتصادات السوق المتحضرة والعصرية وما تفرضه من متطلبات المنافسة الكاملة باعتبارها أحد الثوابت الرئيسية لفاعلية اقتصادات السوق السليمة والصحيحة. ويتطلب إنجاز هذه المهمة العمل بصبر وأناة والتدرج في مدار الواقعية والقيم العملية والترشييد الاقتصادي والكفاءة بمقاييس الحساب الاقتصادي وتحليل الجدوى والتكاليف وتكاليف البديل. كما تتحدد مسؤولية تطبيقاتها ونطاق عملها بمراقبة القرارات والتصرفات والسلوكيات والأعمال والمعاملات بكل الحزم والجدية والصرامة بموافقة كل الفاعلين الاقتصاديين وكل القطاعات ذات المصلحة العامة والخاصة.

وغني عن البيان أن قيام السوق العربية المشتركة، يستجيب للمشروع العربي للتكامل الاقتصادي والتعاون البيني بمضامينه الحقيقية والملموسة.

وإذا كان هذا التوجه يفرض نفسه اليوم أكثر من ذي قبل ويتطلب الانتقال به من طور الإرهاصات والشعارات والخطابات السياسية المناسبة لإعلان النوايا والمبادئ إلى واقع حي وملموس، فلأن الآثار المتوقعة من تفعيل السوق العربية المشتركة، إيجابية وحاسمة في تدعيم الاقتصادات العربية القائمة راهنا.



المصدر: المجلات الاقتصادية

التاريخ: ١٩٩٩ / ١٤ / ١٠ التاريخ: ١٩٩٩ / ١٤ / ١٠

النشر: المجلد: ١٩٩٩ / ١٤ / ١٠ التاريخ: ١٩٩٩ / ١٤ / ١٠

متطلبات تقوية وتوسيع البنى الأساسية التحتية والارتكازية الضرورية لإخراج الكيانات القطرية من طوق العزلة وتيسير شروط ووسائل تنقل الأفراد والمواد والمنتجات واندماجها في إطار السوق العربية المشتركة. إن منطقة التجارة الحرة عبارة عن قواعد وضوابط تحكم وتنظم العلاقات التجارية بين البلدان، ولا يشترط فيها البعد الجغرافي وهي تمثل أعلى درجات التكتل الاقتصادي وتنص على تنقل رؤوس الأموال والأفراد وصولاً إلى حرية تنقل المواد والمنتجات والخدمات. ومن الجدير بالذكر أنه يجب أن يتناغم إنجاز منطقة التجارة الحرة مع السياسات

الاقتصادية المتبعة في البلدان العربية والتي تستهدف تحرير التجارة الخارجية وتشجيع قطاعات التصدير والاندماج والشراكة مع الشركاء الأساسيين مع تاهيل الصناعات العربية لتوفيق أوضاعها لتمكين من مساهمة التطورات العالمية القادمة إليها.

من الضروري تضافر كل الجهود والقطاعات المعنية والمهتمة إلى جانب القطاع الخاص والمجتمع المدني لتحديد الوسائل والطرق المناسبة لنقل التكنولوجيا وأساليب نظم الإدارة الحديثة في مجال التنمية البشرية والتدريب الفني في المؤسسات الإنتاجية المختلفة. وفي هذا الاتجاه إعداد الدراسات الشاملة عن الأسواق الخارجية والعالمية للإلمام بالطبيعة الاقتصادية للبلدان المستهدفة بمنتجاتنا الزراعية مع وضع شروط لمعاملة تفضيلية بالنسبة للبلدان التي ليست لديها سياسة دعم حمائية كبيرة في مجال الحاصلات الزراعية كفرنسا وإسبانيا، ودراسة التدرج في فتح الأسواق العربية أمام المنتجات الصناعية للبلدان المتقدمة لئلا تتأثر الصناعات المحلية العربية بها، مع تقييم الأعباء التي ستواجهها. فمن المهم معرفة متطلبات واحتياجات المستهلك الأوروبي إلى جانب الخبرة بالأسواق بما يجب من معلومات شاملة عن الشروط والمواصفات التي يجب توافرها في السلع المصدرة لهذه البلدان ولا سبيل عن التوظيف الأمثل للتكنولوجيا القادمة إلينا. فمعلوم أن براءات الاختراع والفترات الزمنية التي كانت تحتاج إليها كمتوسط عام عالمي حتى في العالم المتقدم لتتحول إلى سلع تجارية تدخل في محيط التداول والبيع والشراء إلى نطاق واسع باعتبارها الوسيلة المهمة للتطوير والتحديث وتغيير ثوابت العرض والطلب على نطاق واسع، وبالتالي فتح آفاق متجددة للنمو والتنمية للبلدان والمنتجات والأسواق. وإذا كانت أول براءة اختراع للآلة الكاتبة صدرت في عام 1714 واحتاج تحولها إلى سلعة تجارية في الأسواق إلى قرن ونصف وبالنسبة لإنتاج

الدولي الاقتصادي وعضو المجلس الرئاسي المصري الأمريكي في مقال له (١): هناك هوة سحيقة بين مفاهيم العالم المتقدم للأعمال والمعاملات وبين مفاهيم العالم النامي والعالم العربي... وهي هوة يتحدد من خلالها، الفارق الضخم والهائل بين التقدم والتخلف.

وفي تحليله للتطورات الجسدية في عالم الأعمال والمعاملات وأهميته الكبرى باعتباره نشاطاً حاكماً للنمو والتحديث والانتعاش الاقتصادي على خريطة العالم يشير إلى ما أسماه «برجل الأعمال المخاطر» الذي يعد في نظره بجميع المقاييس والمعايير أساس النهضة الكبرى في الدول الصناعية المتقدمة التي تركز على مجموعة من الشركات العملاقة وهي الشركات التي تحولت إلى شركات عالمية عابرة للحدود تملك من رقم الأعمال ما يفوق ميزانيات قارة بأكملها كإفريقيا.

وبدايات كل منها ترتبط برجل أعمال مخاطر يملك مواصفات شخصية فريدة للمبادرة والابتكار والتطوير تضيف إلى المعاملات وتطورها، بل وتغيرها وتعديل مسارها، وتصنع طلباً جديداً ما كان موجوداً من قبل، ومن أبرزهم صناع السيارات والأجهزة المنزلية والكمبيوتر والاتصال والمعلومات في العصر الراهن.

وقد أصبح مفهوم رجل الأعمال المخاطر مفهوماً أكثر شمولاً وتعقيداً مع متغيرات العولمة والتحرير والاندماج الاقتصادي الدولي، لأنه يتطلب امتلاك إمكانات وقدرات تنافسية لا تقتصر على أوضاع وأبعاد المنافسة في الإطار المحلي كما كان الأمر من قبل ولكنها تحتم امتلاك المعايير التنافسية العالمية بكل ما تعنيه من حدة للمنافسة وارتفاع لمستوياتها ومؤشراتها المرتبطة بالتقدم العلمي والتكنولوجي المتسارع عالمياً وأيضاً باحتياجاته التنظيمية والإدارية العالية الكفاءة. ويرجع ذلك إلى أن المنافسة للبقاء والتوسع أصبحت حقيقة مرتبطة بالمنافسة داخل السوق المحلية والوطنية مع سقوط الحدود الوهمية وسيادة معايير عالمية تتعارض مع المعايير التقليدية للحماية والانعزال عن العالم وقدراته التنافسية.

واضح إذن أن تفعيل السوق العربية المشتركة في ظل عالم اليوم والغد يتطلب بالضرورة رجال أعمال أقوياء من نوعية متميزة من القائمين بالأعمال والنشاط الاقتصادي بجميع صورته وأشكاله وفي جميع مجالاته وقطاعاته. إنهم رجال الأعمال القادرون على إدارة عمل ناجح يركز على قدرات ذاتية ومؤهلات ميدانية بنسبة مخاطرة عالية مع رغبة دائمة في التطوير والتحديث والتوسع في النشاط والأعمال.



المصدر: المجلد ١١، العدد ١٩٩٩

التاريخ: ١٩٩٩ / ١٠ / ٥

النشر: المجلد ١١، العدد ١٩٩٩

ومن حظ الوطن العربي أن تكون بعض بلدانه مصدر تكوين رأسمال وسيولة مالية لم يتم توظيفها محليا أو بينيا، وبالتالي أخذت وجهة الخارج لتستقر به في شكل ودائع بنكية مكنزة أو في استثمارات مرصودة في المضاربات العقارية أو البورصوية وقليل منها في قطاعات منتجة وذات ربحية.

وإن من الآثار المتوقعة في هذا النطاق من سوق عربية مشتركة، فسحها المجال لتوطين رؤوس الأموال العربية المهاجرة للخارج من أجل استثمارها في الأنشطة الاقتصادية التي تكتسب الميزة التنافسية على مثيلاتها الأجنبية. وفي استفادة الاقتصادات العربية من رأس المال العربي المتوفر والمتاح إذا ما أمكن استقراره، ظاهرة صحية تتوخى الاعتماد على الذات وعلى الإمكانيات المالية الذاتية التي يتعين توجيهها ورصدها للاستثمار المحلي والبيئي العربي.

ويتطلب تطوير الاستثمارات المباشرة العربية داخل سوق عربية مشتركة توفير وتأمين أجواء سليمة ومحفزة على الاستثمار في القطاعات وفروع الإنتاج القابلة للتوسع نتيجة وجود سوق واسعة لاستيعاب الفائض والمضاعف من الإنتاج. ففائض الإنتاج ينمي بدوره الحاجة إلى تكثيف الاستثمار المنتج الذي يسهم بدوره في الرفع من مستوى الأداء والإنتاج. وتكتمل العملية الإنتاجية والدورة الاقتصادية في كل حلقاتها كسلسلة متماسكة الحلقات، دائم ومستمر وتراكمي طالما تضافرت عوامل الإنتاج والعناصر الاقتصادية.

ومن المحقق أن إشكالية الاستثمار التي تعاني منها الاقتصادات العربية لا تعود إلى ندر الموارد والمقدرات المالية العربية التي

هي في الواقع متوفرة بما فيه الكفاية، بل وفائضة، إلا أنها ضعيفة حجم الاستخدام ومحدودة الجدوى الاقتصادية في واقع التجزئة والقطرية الضيقة.

وفي ظل العولمة وتحرير أسواق رؤوس الأموال والاستثمارات وتداولها عبر الشركات المتعددة الجنسية العابرة للقارات، يصبح مطروحا على الاقتصادات العربية توفير وتأمين هياكل استقبال واستقدام رؤوس الأموال والاستثمارات المباشرة الممكن ضخها والرفع من حصتها من الاستثمارات العالمية وذلك في إطار الشراكات والمشاريع المشتركة التي سوف يحبل بها النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

إن التعامل مع رؤوس الأموال والاستثمارات في ساحة الأعمال والمعاملات الدولية، سيتطور لينتقل من مجرد التعامل مع الإطار والمحيط المحلي والداخلي بمقاييسه ومعايير التقلدية إلى التعامل وفقا لمنظومة الإطار والمحيط العالمي الواسعة والحديثة

الأغذية المحفوظة في علب فقد تطلب الأمر قرنا كاملا لتتحول إلى مواصفات قياسية في صناعة الغذاء. فمع التقدم العلمي في العقود الأخيرة، فإن الفترة الزمنية لتحويل الاختراع إلى مرحلة الاستغلال والإنتاج على نطاق تجاري، وصلت إلى خمس سنوات مع نهاية الثمانينات. وحدث التغير الضخم والكبير مع بداية التسعينات على الخصوص في نطاق صناعات التكنولوجيا المتقدمة والحديثة إذ أن براءة الاختراع في مجالات الكمبيوتر والمواصلات، تتحول إلى الإنتاج التجاري خلال فترة زمنية تقاس بالأشهر وتتراوح بين 12 و18 شهرا فقط.

وتفيد هذه التغيرات الهائلة المناخ العلمي والمعرفي للعالم واقتصاداته ومعاملاته وتدخل به إلى مرحلة جديدة بكل المواصفات والمقاييس.

تدفقات الاستثمارات

والتوظيفات المالية:

في ظل عالم اليوم والغد، يتداخل مفهوم رجل الأعمال المخاطر بمفهوم رأس المال المخاطر وما يعنيه من متغيرات جذرية وحادة في مفهوم التمويل وأولوياته وحساباته وأدوار المؤسسات المالية والمصارف لتأمين مناخ عمل وإنتاج وخدمات يضمن توفير أعلى معدلات الإنتاجية والجودة والخدمة للمستهلك بأعلى مستوى الكفاءة لتوفير السلعة وصيانتها مع حتميات السبق في مجالي الاختراع والإبداع باعتبارهما من ضرورات استمرار نجاح وبقاء الأعمال.

ومع الواقع الدولي الجديد، فإن صورة المعاملات الاقتصادية تغيرت جذريا من جراء إلغاء العوائق والقيود التي كانت تجعل حركة الأموال عالميا بطيئة ومقيدة. ولقد تعطلت النظم الاقتصادية المخططة لتتحول إلى نظم تعتمد مفاهيم للتحرير ولو في نطاق التعامل مع الاستثمارات الأجنبية وحرية تنقلها وكذا في إلغاء العقبات والمخاوف التقليدية للتعامل مع الشركات متعددة الجنسية التي تتحكم واقعيا في نصيب كبير وبالغ الأهمية من اقتصادات العالم إنتاجا وتصديرا واستيرادا وفي توفير فرص العمل داخل نطاق العديد من البلدان المتقدمة والنامية على السواء. وقد واكب هذا الاتجاه تعديل التشريعات والقوانين الاقتصادية للبلدان المضيفة للاستثمار لتنص على قائمة الحوافز والمزايا الممنوحة للاستثمارات الخاصة الوطنية والعالمية إلى جانب اعتماد الحكومات إصلاحات اقتصادية ومالية واسعة النطاق لدعم دور القطاع الخاص وتفعيل معايير الكفاءة الاقتصادية لكل أوجه النشاط الاقتصادي.



المصدر: الأمانة العامة للأمم المتحدة

التاريخ: ١٩٩٩/١٠/١٠

المصدر: الأمانة العامة للأمم المتحدة

والمستجدة في ظل واقع عالمي جديد برز بالفعل إلى الوجود، ومن الآثار التي ستقرب عن اتساع نطاق المنافسة عبر العالم من دولة واسواقه، تحكم قواعد واتفاقيات دولية جماعية تعلق على سلطات السيادة التقليدية للدولة الوطنية الحديثة مع حركة أموال عالمية بالغة الضخامة والسرعة عبر أرجاء العالم ارتفعت تقديراتها إلى أرقام مذهلة.

وهكذا تشير الإحصائيات الدولية الصادرة حديثاً إلى أن حجم التداولات في أسواق العملات والبورصات العالمية، يصل يومياً إلى حوالي 1,5 تريليون دولار أي 2500 مليار دولار. إنها في حقيقة الأمر تقديرات بالغة التأثير في الواقع الاقتصادي والمستقبل العالمي. وهي تفيد بما لا يدع مجالاً للشك عمق تأثير الرأسمال العالمي بمفهومه الجديد ذي البعد العالمي ومدى بلورته لمجموعة من المتغيرات الوازنة والفاعلة في الحياة الاقتصادية وفي كل قطاعات الإنتاج وأنشطته. ومع التوجه نحو إعادة النظر في مفاهيم التخطيط المركزي وملكية الدولة لقطاعات الإنتاج والخدمات العامة وإعادة تحديد مسؤولياتها عن الإدارة المباشرة للاقتصاد الوطني والتحول إلى تبني مفاهيم اقتصاديات السوق والحرية الاقتصادية على أوسع نطاق وتحولها إلى نمط عالمي مقبول على امتداد دول العالم على اختلافها بكل ما يعنيه هذا التحول التاريخي والمسار الجديد للاقتصاد العالمي من تحرير للمعاملات والأنشطة على النطاق المحلي وامتداداتها للنطاق الدولي وتلاشي القيود والحواجز التقليدية على المعاملات على نطاق واسع في إطار الفضاء الجديد للمنطقة العالمية للتجارة.

في خضم هذه الآثار المتوقعة للنظام الاقتصادي الدولي السائد، لا محيد عن انخراط واندماج الاقتصادات العربية متكئة وليس منعزلة أو على انفراد، في واقع الاقتصاد الدولي الذي سوف تتجلى إفرازاته في التنقل الحر لرؤوس الأموال والفوائض المالية والاستثمارات الخاصة المباشرة أكثر من غيرها. وفي هذا المضمار، يتحتم توفير وتأمين ظروف وشروط تعامل السوق العربية المشتركة مع حركة الرأسمال العالمي وانسيابه في النسيج الإنتاجي والشبكة التسويقية للوطن العربي المفتوح على الغير والمتحرر من كل المعوقات الذاتية والموضوعية التي تقف في وجه حركة رؤوس الأموال والتدفق المتزايد للاستثمارات، بعيداً عن صلاية الهياكل الإدارية واللوائح الإجرائية والتعقيدات والمثبطات الإدارية والقضائية والعقلية المتحجرة للتماطل والترهل الإداري وإضاعة الفرص

الاستثمارية التنموية والمواعيد التاريخية مع استحقاقات التنمية الشاملة ومراحل بنائها وإجازتها على الوجه المطلوب.

والتنمية الشاملة متعددة ومتنوعة الأبعاد والغايات وهي بالتأكيد تتمحور حول الإنسان والإنسان العربي بالذات. فلا تنمية ما لم تكن في خدمة الإنسان العربي وأخير الإنسان العربي الذي هو وسيلتها ومقصدها المؤمن عليها والمستهدف بها، والاستثمار بمفهومه المعادي والاقتصادي لا يكتمل إلا بتأمين الاستثمار البشري الذي يتوخى تكوين الإنسان وتعليمه وتربيته لصقل ملكاته الفكرية ومهاراته العقلية ورعايته الصحية والحياتية.

لذلك فإن دور الإنسان العربي أساسي وحاسم يتطلب تأهيله والارتقاء به ليكون أداة التنمية وتعبئته لتحرير طاقاته المعطلة والمجمدة وتسخيرها فيما يخدم التنمية الشاملة وفق التوجه التكاملي والتضامني الذي هو قوام ودعامة التكامل الاقتصادي العربي.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة يستوجب تأمين تنقل الأشخاص والفعاليات من مقاولين وأصحاب مبادرة وأرباب أعمال ومشاريع.

وفي هذا الاتجاه يكتسي البعد الديمقراطي صبغة الأهمية والراهنية في الأنظمة العربية التي هي بحاجة إلى الانتقال الديمقراطي كمطلب وتعبير عن إرادة الشعوب العربية التواقية إلى التغيير والبناء الديمقراطي بعد النضالات التي خاضتها في هذا السبيل.

لا منازع في أن التحولات العميقة والمتسارعة الجارية راهناً، تندرج في أنساق الحريات الحرة والجماعية والمكاسب الديمقراطية وحقوق الإنسان والتي لا يمكن للوطن العربي أن يظل بمنأى عنها.

إن بناء الإنسان العربي الجديد القوي بقدرته على مواجهة تحديات العصر وكسب رهانات المستقبل بالتعبئة والمساهمة في البناء الاقتصادي المنشود، يمر حتماً عبر الممارسة الديمقراطية في أسمى معانيها وأبهى تجلياتها. فتوفير الأجواء الديمقراطية بكل ما تحمله من شفافية ووضوح وثقة في النفس ومصداقية الأداء الرسمي والشعبي، كفيل باستنفار الهمم والعزائم وتحرير المبادرات والإرادات الصادقة والقوى الفاعلة والمؤثرة في أعمال شروط وظروف الحداثة السياسية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وإجراز مهام المشروع النهضوي العربي للانتقال بالوطن العربي من شتاته وتمفصلاته إلى قوة اقتصادية قائمة الذات يحسب لها



المصدر: الاتحاد الأوروبي

التاريخ: ١٩٩٩/١٠/١٠

النشر: ١٩٩٩/١٠/١٠

الدكتور: مصطفى الكثيري

حسابها في الخريطة العالمية قوامها سوق عربية مشتركة، وتكتل اقتصادي عربي ومسيرة تنموية شاملة ومتكاملة الأبعاد والكيانات. وإذ ينذر المشهد القادم للعولمة وتوجهاتها الاقتصادية وخياراتها الاستراتيجية بتحجيم السيادة الوطنية والاستقلالات المحلية الضيقة واقتحام واختراق الكيانات الاقتصادية الهشة والضعيفة في تداعياتها، فلا مناص من خوض معركة فضائية عربية لتحقيق رجة قوية في الواقع العربي لزعزعة قوى الجمود والرجعية وخلق ثقافة وحركة فكرية جديدة تؤسس لإطار واسع للتكامل الاقتصادي يكون مدخلها الأول والضروري في الوقت الراهن هو تفعيل السوق العربية المشتركة على قاعدة توظيف الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف من أجل تنفيذها التنفيذي الذي يخدم الاقتصادات العربية المحلية لإمراجها في إطار تكتل اقتصادي عربي يتم بناؤه بالتدرج وتراكم المضامين العملية.

إن تفعيل السوق العربية المشتركة سيهيئ المناخ الملائم لتنقل المواد الخام والمنتجات الزراعية والصناعية. وقد تكون منتجات منخفضة القيمة المضافة في مقابل المنتجات الصناعية المتطورة للاقتصادات المتقدمة، المتفوقة في هذا المجال، إلا أنها ستشكل قوة دفع جديدة للصناعات العربية لأسواقها بوجه خاص وللأسواق العالمية وتحديد الأسواق التقليدية الغربية بصورة عامة. فيجب النظر إلى السوق العربية المشتركة وإلى منطقة التجارة الحرة العربية، نظرة شاملة بحيث لا تكون محصورة في حدود علاقات تجارية فقط لتعظيم الاستفادة من الإمكانيات الهائلة التي تتمتع بها بلدان الشمال حيث تتفوق في العديد من المجالات الاقتصادية كصناعات التجهيزات والكيانات والمعدات والخدمات وغيرها.

فمثلاً تعتبر كل من سويسرا وليكسنشتين مراكز مالية عالمية ومقر الشركات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات. كما تمتلك النرويج موارد معنية هامة وتعد ثاني مصدر للبترول والغاز الطبيعي بعد المملكة العربية السعودية وتحتل كل من النرويج وسويسرا المرتبتين الخامسة والسابعة في ترتيب المنافسة العالمية. وبه تعتبر المنطقة الأوروبية الاقتصادية EEA التي تمتد مع أيسلندا شمالاً حتى اليونان جنوباً أكبر تكتل تجاري على المستوى العالمي يضم 380 مليون مستهلك.

إن أهم آليات توطيد التعاون الاقتصادي مع

هذه التكتلات العالمية الكبرى، أن يتضمن مشروع الاتفاق معها سبل تاهيل الصناعة العربية وذلك بنقل التكنولوجيا الأوروبية المتقدمة لتطويرها وتحديثها وتقديم المساعدات الفنية في مختلف القطاعات الاقتصادية والتجارية والتركيز على تطوير مواصفات جودة المنتجات العربية لوصولها إلى المواصفات القياسية الأوروبية وتشجيع القطاع الخاص بين الطرفين بإقامة مشروعات استثمارية مشتركة، وفي المجالات التي تتفوق فيها البلدان المتقدمة مثل الكيماويات والأدوية وتصنيع الأسماك والخدمات المالية والنقل البحري.

فبحلول سنة 2005، سوف تطبق اتفاقيات التحرير الكامل للتجارة العالمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة، حيث ستغزو المنتجات الصناعية الأوروبية ذات الجودة العالية والتقنية المتفوقة الأسواق بدون استثناء.

إن العولمة تفرض تعادلاً نسبياً في القدرة التنافسية، لكن ليس ساحة لتحديد المستويات. ولتحقيق سوق حرة تماماً، يتعين أن تحصل البلدان النامية ومنها العربية على الأقل على سبل للتمكن من المنافسة، وإلا فإنها ستصطف في طوابير طويلة أمام البنك الدولي لتستجدي المعونة. وفي اجتماع بيروت في 12 غشت 1999 للمجموعة الآسيوية مع المجموعة الأوروبية والأمريكية ورئيس مجموعة 77 للبلدان النامية والمنعقد بالاشتراك مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أكد على ضرورة مساعدة البلدان الغنية الصناعية للبلدان الأكثر فقراً لتنمية قدراتها التجارية ولتمكينها من البقاء في ظل تحرير التجارة العالمية. ففي حين تحصل البلدان الفقيرة على نسب ضئيلة من تدفقات رأس المال، أوصى الاجتماع بتقديم مساعدات لتحسين البنية الأساسية والصناعة وتنويع مصادر الدخل الاقتصادي في البلدان النامية لتحسين أوضاعها، لأنها عاجزة عن مجاراة العولمة بدون مساعدة البلدان الغنية التي ستجد مصلحتها في نهاية المطاف، فلمن ستبيع البلدان المتقدمة منتوجاتها إذا لم يكن لديها في البلدان النامية قادرين على الشراء؟ وما لم يتم توفير بيئة متوازنة، فإن الصناعات في كل أرجاء العالم ستعاني وتقاثر.

وما يجب ملاحظته هو أن العديد من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وخاصة الولايات المتحدة غير مقتنعة بفاعلية المغونات، إنها وبخاصة الكونغرس الأمريكي تعتقد أن بإمكانها البقاء دون البلدان النامية وأن



المصدر: الاتحاد الإفريقي

التاريخ: ١٠ / ١١ / ١٩٩٩

النشر في الخدمات الصحفية والمعلومات

المساعدات والمعونات توجه في غير ما
تخصص له وإن الفساد منتشر في البلدان
النامية.

ويرى رئيس مجموعة 77 للبلدان النامية، أن
من واجب الدول الكبرى حماية جيرانها من
الدول النامية من العواقب الوخيمة للغولمة
وتحرير التجارة وإذا كانت التكتلات
الاقتصادية الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة
العربية مرغوبا فيها، فهو يحذر من تشكيل ما
أسماء بحصون اقتصادية.

إن التكتلات الإقليمية قد تكون هي الحل
فهناك مزايا لتجميع دول صغيرة معا، لكن
الأسواق الإقليمية والعالمية تكمل بعضها
البعض.

* * * * *

(1) محمد شفيق جبر في مقاله درجل الأعمال
المخاطر الوصفة السحرية للزمن القادم.. كيف
ولماذا؟

المنشور بجريدة الأهرام المصرية عدد 14 غشت
1999.



المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ١ / ١٩٩٩

١٢ الوحدة الاقتصادية والعمل الاقتصادي العربي

تناولت العديد من الموضوعات الاقتصادية المتمثلة في العولة، واتفاقية الجات، ومنظمة التجارة الدولية، الشراكة الأوروبية والشرق أوسطية، الخصخصة، الاقتصاد العربي وتحديات المستقبل، التنمية الاقتصادية العربية، التكامل الاقتصادي العربي، والسوق العربية المشتركة.

وقد استعرضت الندوة بشكل مفصل زوايا ومشارت تطورات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي عن اتفاقيات ومؤسسات العمل العربي المشترك، وناقشت باهتمام عميق واقع الاقتصاد العربي وقدراته الراهنة، كما تدارست بالتحليل المستفيض المتغيرات الاقتصادية والدولية المتلاحقة وانعكاساتها المباشرة وغير المباشرة على مصالح الوطن العربي في الحاضر والمستقبل وركزت الندوة باستفاضة على موضوع السوق العربية المشتركة وكيفية تفعيلها عن طريق العمل العربي المشترك لتصبح حقيقة واقعة لا رجعة فيها.

وقد صدرت عن الندوة التوصيات التالية:

١ - ضرورة تعميق وعي الشعب العربي بخطورة القطرية الاقتصادية في ظل التكتلات الاقتصادية العالمية.

٢ - تأكيد الحاجة الماسة لبلورة فكر اقتصادي عربي موحد للتحديات التي يواجهها الوطن العربي نتيجة انعكاسات التطورات والمتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية المتلاحقة وضرورة العمل على اتخاذ المواقف والخطط والسياسات العربية الموحدة للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمنظمات الإقليمية والدولية.

٣ - التأكيد على رفض المشروع الشرق أوسطى شكلاً وموضوعاً ولا يجب السماح له أن يكون بديلاً للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

٤ - ضرورة إبعاد العمل الاقتصادي العربي المشترك عن الخلافات السياسية العربية من أجل تجنب الانعكاسات الضارة للتقلبات الطارئة في العلاقات السياسية العربية على المصالح الاقتصادية العليا للوطن العربي.

٥ - التأكيد على تطوير العمل الاقتصادي العربي المشترك بالانتقال من مستويات التعاون الثنائي والإقليمي إلى مستوى التكامل القومي الشامل المدعوم بالإرادة السياسية الجماعية بتفعيل السوق العربية المشتركة باعتبارها حاجة ملحة ومطلباً جماهيرياً وأداة سياسية لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية العربية.

٦ - التأكيد على أن نجاح العرب في مواجهة التحديات والخطار التي تهدد أمنهم الاقتصادي القومي يتوقف على دعم وتعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك مقللاً في السوق العربية المشتركة.

٧ - الاهتمام بإقامة مركز عربي لبحوث التكامل الاقتصادي العربي تشارك في أعماله مؤسسات علمية ومراكز بحثية وأكاديميات متخصصة في الوطن العربي لاستقطاب خبرات عربية متميزة للتعاون معه من أجل حشد الامكانيات الفكرية واتخاذ المبادرات العلمية لوضع الدراسات الأساسية اللازمة لبناء مشروع السوق العربية المشتركة.

٨ - تؤكد الندوة على الدعوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، وخاصة من خلال تفعيل وتعميق وتوسيع عضوية السوق العربية المشتركة.

شاركت «ندوة الأهرام» في عقد ندوة هامة موسعة بمدينة طرابلس - عاصمة الجماهيرية العربية الليبية، وقد شارك فيها أربعون من المسؤولين والخبراء من مختلف النواحل العربية ومن بينها مصر التي مثلها وفد يضم: السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية - والدكتور خلاف عبد الجبار خلاف وكيل اللجنة الاقتصادية بمجلس الشورى - والدكتور فاروق شقير وكيل أول وزارة الاقتصاد - وكاتب هذه السطور - كما شارك في الندوة وفد من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية برئاسة الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام للمجلس - و.. وفد من جمعية الاقتصاديين العرب برئاسة رئيسها الدكتور مصطفى الكثيري، وكذلك شارك المنتدى الاقتصادي العربي.. وقد استضافت الندوة وتنظمتها أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية الليبية التي يرأسها الدكتور صالح إبراهيم - الدينامو المحرك - ومعه عدد من معاونيه بينهم مقرر اللجنة التحضيرية والدكتور عامر المقرئ الأستاذ بالأكاديمية

.. وقد شارك في الندوة وزيران ليبيان هما: المهندس معتوق محمد معتوق أمين اللجنة الشعبية للتعليم والتكوين المهني، والدكتور عبد الحفيظ الزلطني أمين اللجنة الشعبية للاقتصاد والتجارة.. وفي نهاية «الندوة» صدر عنها بيان مهم فيما يلي نصه:



د. خلاف عبد الجبار

«نظمت أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ندوة بعنوان «السوق العربية المشتركة.. السياق الواقعي للاقتصاد العربي».. تجاوزاً مع الحاجة الملحة لإقامة تكتل اقتصادي عربي لمواجهة التحديات التي تفرضها التغيرات الاقتصادية الإقليمية، وانطلاقاً من المكانة التاريخية والجغرافية التي يكتسبها الوطن العربي في خريطة العالم، وحتمية الدور الريادي الذي يجب أن يلعبه الوطن العربي في الاقتصاد لضمان مصالحه الاقتصادية وتحقيق التنمية والرفاه الاقتصادي للشعب العربي وقد شارك في أعمال هذه الندوة العديد من الباحثين والمتخصصين ورجال الأعمال من الوطن العربي بالإضافة إلى اتحاد الاقتصاديين العرب والسوق الاقتصادية العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وتم تقديم العديد من البحوث والمداخلات التي



المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨/٧/١٩٩٩

القائمة وتوسيع عضوية السوق العربية المشتركة، القائمة حالياً في نطاق اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، وصولاً إلى السوق العربية المشتركة الموسعة.

٩ - تؤكد الندوة على أهمية دعم الدور الاقتصادي لكل من جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتعزيز ما يملكان من خبرات وتنظيمات تمثل الإطار الأشمل للتعاون الاقتصادي العربي، خاصة إذا ما أدخلت على بعض أنظمتها التعديلات التي تجعلها أكثر استجابة للتغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والإقليمية والدولية، الرافعة والمستقبلية، وأهمية التنسيق الفعال بين المجلسين.

١٠ - الدعوة إلى منح المساندة السياسية والمعنوية والمادية الكاملة للسوق العربية المشتركة والقائمة حالياً في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والعمل على دعوة باقي الدول العربية للانضمام إليها باعتبارها إطاراً مرناً ومتدرجاً للتكامل الاقتصادي العربي الشامل، مع



د. صالح إبراهيم

إمكانية النظر في تطويرها وتحديثها تحقيقاً للتحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول العربية والانتقال بها نحو إقامة «الاتحاد الجمركي».

١١ - وضع الدراسات اللازمة لتأسيس مجموعة من المشروعات العربية المشتركة

التي يمكن إقامتها في أرجاء الوطن العربي بحيث تغطي القطاعات الاقتصادية المختلفة وخاصة الاستراتيجية والحيوية ذات الأولوية القصوى للاقتصاد العربي والتأكيد على الاهتمام بالتقنية بوصفها عنصراً مهماً في تطوير الإنتاج.

١٢ - الدعوة لعقد قمة اقتصادية عربية في أقرب وقت ممكن لاتخاذ التدابير والإجراءات التنفيذية للوصول إلى السوق العربية المشتركة الموسعة.

هذا وقد تشكلت مجموعة عمل تضم: الدكتور فاروق شقوير - الدكتور خلاف عبد الجابر خلاف - الدكتور صالح إبراهيم - محمود مراد .. لوضع مشروع تأسيس المركز العربي المنصوص عليه في التوصية السابعة وسينضم إليهم خبراء آخرون من الدول العربية.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ٩/١/١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات



نصر أكتوبر.. وآمال عربية

مع بدء الولاية الجديدة للرئيس حسني مبارك مع ذكرى نصر أكتوبر المجيد فإن الآمال العربية كبيرة في أن تواصل مصر بقيادة مبارك دورها المحوري والمهم في عملية السلام ودفعها إلى الأمام بإزالة العراقيل التي تعترضها، واستئناف المفاوضات الثنائية على المسارين السوري واللبناني وتنفيذ بنود المرحلة الانتقالية بين الفلسطينيين والاسرائيليين طبقاً لاتفاق شرم الشيخ تمهيداً لخوض مفاوضات الوضع النهائي الصعبة.

والآمال العربية تمتد أيضاً إلى زيادة التنسيق العربي والمصارحة وتجاوز الخلافات الحالية لتحقيق المصالحة ولم الشمل مرة أخرى، والسعي إلى تنفيذ مبادرة مبارك قائد الضربة الجوية الأولى في حرب أكتوبر بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل وإقامة السوق العربية المشتركة، وإنشاء تكتل اقتصادي عربي في الأفق.

ولا شك أن هذه الآمال العريضة يتوقف تحقيقها على إرساء السلام الشامل والعدل في المنطقة، لأن استكمال المسيرة السلمية إلى نهاية الطريق هو الشرط الأساسي لفتح الباب أمام التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف وتحقيق طموحات التنمية في القرن القادم. وإذا كان التحرك الأمريكي الحالي يغلب على التفاؤل فإن التصرفات الاسرائيلية تجعل غيوم التشاؤم تخيم على أجواء المنطقة. ففي الوقت الذي كان فيه العالم العربي يحتفل بمرور ٢٦ عاماً على نصر

أكتوبر الذي قلب الموازين في الشرق الأوسط وفتح الطريق إلى السلام، صعدت إسرائيل اعتداءاتها على لبنان وأى انفراج للمفاوضات على المسار السوري سيمهد الطريق إلى خروج إسرائيل من مازقها الحالي في جنوب لبنان. ومن هنا فإن الولايات المتحدة تسعى حالياً إلى استئناف المفاوضات السورية - الإسرائيلية كخطوة مهمة لاستكمال المسيرة السلمية.. فهل تبعد إسرائيل غيوم التشاؤم.. أم تتحمل نتائج عنتها؟

عربي



المصدر: الأهرام

للنشر والندوات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٧/١٩٩٩

الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال العرب:

ضرورة التكامل العربي قبل تطبيق اتفاقيات

المشاركة الأوروبية

دعم التجارة

البيئية العربية

يزيد من قدرتنا

التنافسية

عمان من:

أحمد عصمت

التنسيق التام بين الدول العربية الموقعة على مفاوضات المشاركة الأوروبية أصبح أمرا مرغوبا في هذه المرحلة من أجل الحصول على أكبر قدر من المكاسب وتقليل الخسائر وهذا يستلزم السير قدما في اجراءات تفعيل السوق العربية المشتركة وإزالة الحواجز الجمركية بين الدول العربية. هذا ما يقوله ثابت الطاهر الأمين العام لاتحاد رجال الأعمال العرب ونائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، لاقتصاديات عربية، عقب موافقة مجلس النواب الأردني على الاتفاقية أخيرا. ورغم المزايا العديدة التي تحققها الدول العربية من وراء هذه المشاركة إلا أن هذا لم يمنع من وجود بعض التحفظات التي أبداه البعض من جراء هذه المشاركة وهو ما دفع الجمعية الأردنية لأدراك مسئولياتها والتحرك بوعي من أجل تجنب الأضرار التي يمكن أن تلحق بالاقتصاد الأردني من جراء تطبيق الاتفاقية وذلك بتوعية رجال الأعمال بالأساليب التي تعينهم على الاستفادة بما جاء بها وتعريفهم بها ودعم قدراتهم على التعامل وفقا لشروطها..

الحكومة والقطاع الخاص لمواجهة تحديات هذه الاتفاقية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية وأيضا للسوق العربية المشتركة.

توفيق الأوضاع

سألنا المسئول الأردني ثابت الطاهر عن دور جمعية رجال الأعمال الأردنيين أزاء التعريف بمضمون هذه الاتفاقية وتهيئة قطاع الأعمال هناك للتعامل معها فرد قائلا أن الجمعية سبق أن أعدت سيمينار حول الاتفاقية كما قام وزير الصناعة والتجارة بتوجيه الدعوة لممثلي القطاع

الخاص والجهات الحكومية لإبداء ملاحظاتهم حولها من خلال مؤتمر خاص بذلك وقد استأنس مجلس النواب في مناقشاته حول الاتفاقية بما أثير في تلك اللقاءات كما أن الجمعية تقوم حاليا بتنظيم ندوات قطاعية للعاملين في القطاع الخاص حول كيفية استفادتهم منها

ومن شأن هذه الندوات التركيز على كيفية مواجهة بعض الصعوبات الناشئة عن الاتفاقية مثل الصعوبات التي يمكن أن تتعرض لها مثلا الصناعات الدوائية

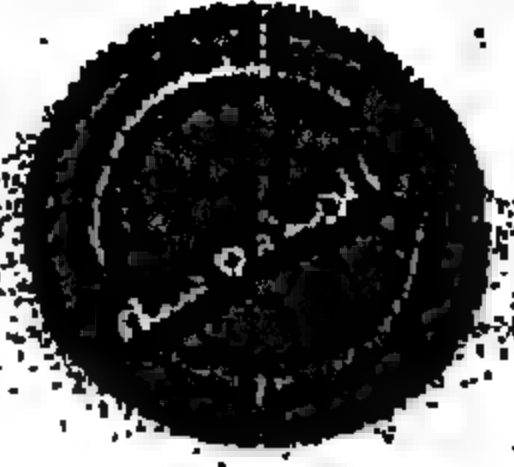
زيادة قيمة الصادرات الأوروبية للأردن والتي تصل حاليا إلى ١.٢ مليار دولار بينما لايتوقع زيادة صادرات الأردن الحالية لأوروبا والتي تبلغ حاليا ١٠٠ مليون دولار. وقد رأت اللجنة المالية والاقتصادية في مجلس النواب الأردني أنه بقدر ما توفره هذه الاتفاقية من مزايا وفرص للأردن مثل سهولة الوصول إلى أسواق الدول الأعضاء في الاتفاقية وتوسيع قاعدة تسويق

المنتجات الصناعية ونقل التكنولوجيا بقدر ما يمكن أن تعرض لمخاطر أهمها إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية بسبب انخفاض أسعار السلع المستوردة وإمكانية فرض قيود غير جمركية من الجانب الأوروبي مثل قواعد المنشأ والمقاييس البيئية أو المواصفات وتحريم العطاءات الحكومية وزيادة تكلفة الإنتاج في الصناعات التي تحتاج لشراء التكنولوجيا وإنذاك فإن اللجنة المسئولة بمجلس النواب قد أوصت لدى موافقتها على الاتفاقية بالتزام الحكومة بوضع استراتيجية وطنية متكاملة من خلال جهد مشترك بين

فقد حرص الأردن على توقيع اتفاقية المشاركة ضمن سياسته القائمة على التمرر والانفتاح على الأسواق العالمية وحرية التبادل التجاري تلك المبادئ التي التزم بها منذ بدء سياسة الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٨٩

تحفظات على الاتفاقية

وقد أبدى بعض النواب الأردنيين ملاحظات على الاتفاقية قبل إقرارها ومن ذلك ما أبداه النائب المهندس خليل عطيه من أن الاتفاقية ستحمل منافسة غير متكافئة مع منتجات أقرىاء تتوافر لديهم التكنولوجيا المتطورة والامكانيات البشرية والمالية كما أن الاتفاقية ستصعب وسيلة مشروعة لهروب المدخرات الأردنية بينما أكد النائب الأردني نشأت حمارنه أهمية العمل على إيجاد منطقة تجارة حرة عربية أولا يليها الدخول مع المجموعة الأوروبية في مفاوضات «مجموعة عربية» وليس كدول عربية فرادي حتى تستطيع الحصول على أكبر قدر من المكاسب وأشار النائب الأردني إلى أن الاتفاقية سيعترب عليها



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١١/١/١٩٩٩

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

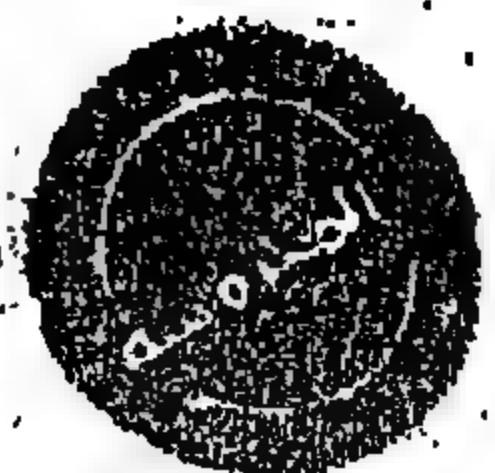
الأردنية التي ينتظر أن تواجه متاعب بسبب حقوق الملكية الفكرية ولذلك فإننا نرى أهمية أن تعمل الصناعات الدوائية على توفيق أوضاعها حتى لا تتعارض مع الاتفاقية وذلك بأن تقوم بالتنسيق مع الجهات الخارجية حتى لا تتعرض للمساءلة القانونية وكذلك الحال بالنسبة للمنتجات الزراعية التي يتعين عليها أيضا حل بعض المشاكل التي تتعلق بمواصفات الأسواق الأوروبية وذلك من خلال حث المنتجين على التعرف على تلك المواصفات وضرورة

الالتزام بمطابقة منتجاتنا الأردنية لتلك المواصفات الأوروبية ويرى ثابت الطاهر أنه قد أصبح لزاما على الدول العربية الموقعة على هذه الاتفاقية أن تتسق فيما بينها لتسهيل تعاملها مع الدول الأوروبية من خلال تبادل المعلومات وعقد اللقاءات باستمرار فيما بينها ولأمانع من الدخول في عمليات التصنيع المشترك في بعض القطاعات لضمان الانتاج بجودة عالية وبتكلفة منخفضة تستطيع مواجهة المنافسة الأوروبية.

ولعل مجالس رجال الأعمال المشتركة بين الأردن وبين باقي الدول العربية تكون فرصة للتنسيق في هذه المجالات وتغيرها فنحن نرتبط بمجالس مشتركة للأعمال مع عدة دول مثل مصر والمغرب وسوريا وقطر ونأمل في إنشاء مجالس مشتركة مع باقي الدول العربية كما نرتبط أيضا بمجالس مشتركة مع دول أوروبية مثل إسبانيا وفرنسا وإنجلترا وهولندا والدانمارك وإيطاليا وتساعد هذه المجالس المشتركة على تبادل وجهات النظر وزيادة الاستثمارات.

وإذا كانت الدعوة للتنسيق العربي في مواجهة المنافسة الأوروبية مطلوبة فكيف يمكن دعم المبادلات التجارية العربية لتوسيع الأسواق العربية؟ يرد ثابت الطاهر بأن ذلك يتحقق من خلال إزالة للعوقات أمام التجارة البينية بحل مشاكل النقل بتسهيل عبور الشاحنات بين الأقطار العربية والتخلص من الإجراءات التي تؤدي إلى تعطيل الإقراج عن السلع لأن هذه الأعطال تزيد من تكلفة النقل وبالتالي تضعف قدرة السلعة على المنافسة.

ويضيف بأنه يجب العمل على تشجيع إنشاء شركات عربية مشتركة للعمل في مجال الصناعات لدعم التجارة العربية البينية وإقامة شركات ملاحية مشتركة لتسيير خطوط منتظمة تربط المشرق والمغرب العربيين وهو الأمر الذي يشجع رجال الأعمال على زيادة حجم معاملاتهم خاصة بعد أن بدأ تنفيذ برنامج منطقة التجارة العربية الحرة بإزالة الرسوم الجمركية بين الدول العربية تدريجيا.



المصدر: الجمهورية

للنشروالافتحات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٠/١٨

السوق المشتركة.. حلم العرب

بقلم

محاسب / عبد المنعم يونس عبد العزيز
بالشركة المصرية للاتصالات

امام التكتلات الأوروبية والافريقية والأمريكية. ومن عوامل انجاح السوق اللغة والثقافة المشتركة للعالم العربي حيث ان العرب يتكلمون بلغة واحدة وهي لغة الفصحى من الخليج للمحيط وان اختلفت اللهجات وهذا بطبيع عامل من عوامل توطيد السوق امكانيات العالم العربي متمثلة في وجود للوانى والطارات والخبرات البشرية والمؤسسات المصرفية والسفن العملاقة والبورصات كلها عوامل مشجعة وكذا الموقع الفريد للعالم العربي حيث يتوسط قارات العالم ولما لهذا مآثر طيبة لتسويق منتجات العالم العربي في أوروبا وآسيا وأفريقيا.

هذه بعض الامكانيات المتوفرة لخروج التكتل الاقتصادي العربي إلى حيز الوجود ولكن المشكلة الرئيسية هي وجود أزمة الثقة التي يعاني منها العالم

العربي والتي عملها التصرف الاحمق للاحتلال دولة الكويت وما ترتب عليه من اثار في إيجاد شرخ في الكيان العربي.

ولكن الظروف التي تمر بها دول العالم الآن والتي تتمثل في عمل تكتلات اقتصادية عملاقة كالاتحاد والكوميسا واتحاد الدول الأوروبية.. تستوجب نيل جميع الخلافات العربية والعمل على توطيد الصف العربي وليكن ذلك في وجود كيان اقتصادي عملاق فأننى لا أكون مبالغا إذ قلت انه لا حياة كريمة للعرب بدون هذا التكتل أيا ان كانت صورته وأيا كان شكله. السوق العربية المشتركة ستخفف من الأم الأمة العربية وتلزم جراحها ويعيد العالم العربي قوته وعزته وسيكون بداية لاسقاط الحواجز التي اصطنعها الاستعمار في العالم العربي ليكون عالما جديدا فيه حرية التنقل بين بلدان العالم العربي وحرية التجارة وبداية لعملة عربية واحدة تصلح لجميع الدول العربية «السوق العربية المشتركة» سد العرب المنيع ضد أى تكتلات عملية يدفع بها للمنطقة العربية من أجل استنفاد موارده وتهميش دورها كما كان مع السوق الشرق أوسطية.

الرأى بالرأى والحجة بالحجة

بادئ ذي بدء أود ان أقدم الشكر والتقدير للرئيس محمد حسنى مبارك على تبنيه لفكرة انشاء السوق العربية المشتركة هذا بالطبع يعود لما يتمتع به سيادته من بصر وبصيرة لمستقبل العالم من حولنا «فالمنعزلون والمستضعفون من شعوب العالم لن يكون لهم مكان الا على موائد ما تجود به دول التكتلات من فائض احتياجاتهم» ان عالم التكتلات والشركات متعددة الجنسيات عالم الاتقواء في هذا العصر.

السوق العربية المشتركة أمل العرب من نصف قرن لم يتقدم قيد أنملة برغم ان جميع الامكانيات متوافرة لانشاء مثل هذه السوق التكامل الاقتصادي في العالم العربي فبينما ترضن الطبيعة على اقليم من اقاليم العالم العربي تجود به في اقاليم اخرى وخير شاهد على ذلك الثروة البترولية فبينما نجد البترول في دول الخليج متوافر نجده شحيحا في اقاليم اخرى من العالم العربي قياس على ذلك الثروات الزراعية والمعدنية مما يدل على انه عالم واحد متكامل اقتصاديا وهناك حوالي ٢٠٠ مليون عربي يمثلون سكان العالم العربي وهذا يعنى قوة شرائية كبيرة تدفع السوق للأمام ليقف



الأهرام

المصدر:

١٩٩٩/١١/١

التاريخ:

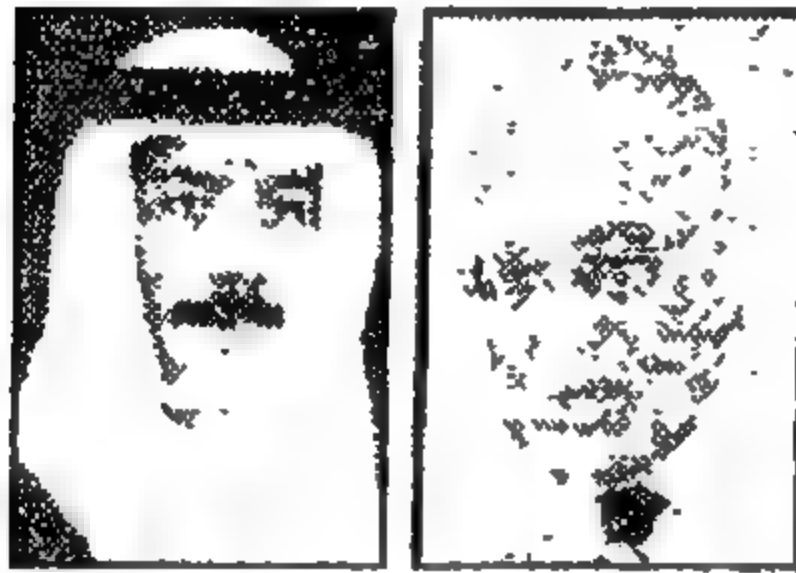
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر بحضور ٢٠٠ خبير عربي

المطالبة بسوق عربية مشتركة لاستثمار الموارد المعدنية

كتب - محمد عبد الرشيد:

أكد المشاركون والخبراء المتخصصون في مجال الثروة المعدنية بالدول العربية في المؤتمر الذي عقد بالقاهرة مؤخراً حول الموارد المعدنية وخدمتها لأغراض التنمية الاقتصادية العربية أهمية فتح المجالات لتشجيع الاستثمار بالتعاون عربي وبولي في القطاع المعدني خاصة بعد التقدم الذي تم إحرازه في استكشاف امكانيات معدنية مهمة في عدد من الدول العربية وبعد التحسن الكبير الذي طرأ على مناخ



د. عصمت عبد المجيد م. طلعت الظافر

وفي المؤتمر الذي نظمه المنظمة العربية للتنمية الصناعية لمناقشة الجوانب والمشكلات التي تعوق فرص استثمار الخامات والموارد واكتشاف الكثرز العربية وفي حضور ٢٠٠ خبيراً عربياً طالب د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في كلمته أمام المؤتمر بضرورة تفعيل التعاون العربي وتبادل الخبرة والمعرفة لإنتاج منتج صناعي عربي على مستوى عال من الكفاءة والجودة قادر على المنافسة في الأسواق العالمية ونبه د. عصمت عبد المجيد إلى خطورة المرحلة القادمة في ظل تحرير التجارة حيث كان

يؤمل من توافر نظام تجاري متعدد الأطراف ، مفتوح وعادل وغير تمييزي في ظل منظمة التجارة العالمية تحقيق مكاسب للدول النامية - ومنها الدول العربية - وتيسير نفاذ منتجاتها إلى الأسواق العالمية، وأضاف أن الدول النامية اعتقدت أن منظمة التجارة العالمية ستوفر نظاماً تجارياً لخدمتها، ولكن الدول الصناعية بجانب عدم الوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية وترجع مساعدتها الرسمية تتجه لربط التجارة والاستثمارات والمساعدات باشتراطات بيئية، وهو ما يشكل قيوداً على الدول النامية ومنها العربية، ويحد من قدراتها التنافسية ومن فرص النفاذ إلى الأسواق واستتكر أن تلك الدول لا تطبق على نفسها تلك الاشتراطات التي تطالب بها الدول النامية، وقال ان وجود هذا التضارب يعني الكيل بمكيالين في الأمور التجارية والبيئية، وطالب الدول العربية بتنسيق مواقفها مع الدول الصديقة كما طالبها بالحضور الكثف والفعال في دورة سيائل منظمة التجارة العالمية القادمة لأنها تمس مصالح ومستقبل العالم العربي وقال المهندس طلعت بن ظافر الظافر المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ورئيس المؤتمر انه لابد من دعم الجهود لتنمية حقيقية في ظل الصراعات والتحديات الحالية التي يواجهها العالم العربي وخاصة في مجال الصناعة وأشار الظافر الى ان التعاون العربي في استغلال الثروات المعدنية العربية على أسس علمية متكاملة سيوجد صناعات عربية ويضيف قيمة جديدة لهذه الثروات ويسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي العربي ودعم ويقوى اقتصاديات الدول العربية التي تتمتع بثروات معدنية مهمة بعضها مكتشف او مستغل والأخر ينتظر عمليات الاستكشاف والاستخراج وأن أغلب ما يستغل من هذه الثروات يصدر على شكل خامات وأضاف أنه على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول العربية في سبيل تطوير استغلال هذه الثروات فإن الشقة مازالت كبيرة بين ما يصدر من هذه الخامات وما يستورد من مواد مصنعة، الشيء الذي يؤثر سلباً على تلك الاقتصاديات.

وأشار الى أنه اذا كان النشاط النجمي يحتل مكانة مرموقة في اقتصاد بعض الدول العربية فإن أثره الايجابي على مستوى الوطن العربي ككل يبقى دون الطموح ومن فعاليات المؤتمر الذي استغرق ٤ ايام بالقاهرة أكد المشاركون أن تعظيم دور الثروة المعدنية في الناتج القومي العربي سيكون له دور كبير في توفير مزيد من فرص العمل للشباب بما يحد من حجم البطالة إضافة إلى إسهامه في توفير المواد الخام اللازمة للعديد من الصناعات العربية

أوصى المؤتمر بأهمية إنشاء صندوق عربي لتمويل الاستثمارات في الثروات المعدنية بنظام الصندوق الدوار يمول ذاته من حصيله أرباحه في العملية الانتاجية، ولقائمة سوق مشتركة مخصصة للخامات التعدينية يكون هدفها تشييط وتبادل السلع التعدينية بين الدول العربية في المنتجات التعدينية وتسويق الخبرات العربية محلياً وعالمياً وإنشاء شبكة معلومات للثروة المعدنية العربية يتم التعريف بالثروة المعدنية عن طريقها ومخاطبة العالم بالمشروعات القابلة والجاهزة للاستغلال وإقامة غرف تعدين متخصصة في البلاد العربية تربط فيما بينها بما يمكنها من الاستجابة السريعة لتقديم الخبرة المطلوبة في الوقت المناسب.



المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٩/١١/١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

فى ختام أعمال اللجنة الجمركية برنامج تنفيذى لتطبيق أحكام السوق العربية المشتركة

كتب - محمد مبروك:

أعلن السيد حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قيام برنامج تنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة القائمة فى نطاق الوحدة الاقتصادية بدءاً من أول يناير المقبل. وأكد حسن إبراهيم - فى ختام أعمال اللجنة الجمركية وشئون وتنسيق التجارة بالسوق العربية المشتركة - التزام الدول العربية الأعضاء فى السوق بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ٤٠٪ من التعرفة المعتمدة فى أول عام ١٩٩٨. وأشار إلى ضرورة موافاة الأمانة العامة للمجلس بما يقيد بتسمية أنواع القيود الجمركية على الواردات فى الدول الأعضاء فى السوق التى تخضع للإلغاء الفوري الكامل دفعة واحدة، وذلك فى أول يناير من العام المقبل، وإيداع تلك الدول نسخاً من التعريفة الجمركية المعتمدة التى تمثل الأساس المحاسبي للتخفيضات الجمركية. وأوضح الأمين العام أن اللجنة حرصت على عقد ندوة لتطوير قنوات الاتصال التجارى وأثرها على تنمية التجارة العربية والعمل على توسيع مشاركة المؤسسات القطرية والعربية التى تمثل الندوة أحد امتاماتها



المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١١/٥

في الإدارة العليا بالإسكندرية:

المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي لمواجهة المتغيرات العالمية

يوصل المؤتمر السنوي الخامس والثلاثون لجماعة الإدارة العليا أعماله اليوم بالإسكندرية وأوضحت مناقشات المؤتمر عددا من القضايا المهمة والخطيرة حول أوضاع الاقتصاد العالمي وأثارها على الدول النامية في مقدمتها أن حوالي ١,٣ بليون شخص في العالم يعيشون بأقل من دولار يوميا وحوالي ٢ بلايين على الأقل يعيشون بأقل من دولارين يوميا وأن حوالي ١,٥ بليون شخص في العالم محرومون من المياه النقية على الرغم من التقدم الاقتصادي العالمي. وطالب المؤتمر بضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وإقامة المشروعات الاستثمارية لاستغلال إمكانات الدول العربية لمواجهة المتغيرات الاقتصادية العالمية. وأكد الدكتور مصطفى الفقي مندوب مصر بجامعة الدول العربية أمام المؤتمر أن دعائم استقرار المجتمعات تعتمد على أربعة عناصر أساسية هي التوازن السياسي والنمو الاقتصادي وتحقيق العدالة

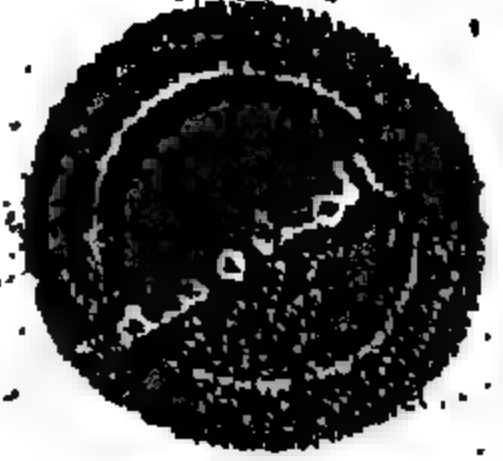
الاجتماعية والنفس الثقافي والفكري لطبقات المجتمع، مشيرا إلى أن المجتمعات المصرية لديها القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات الدولية وفتح قنوات الاتصال بين المجتمع والعالم للخارج. وقال د. الفقي أن التوازن السياسي للمجتمع مرتبط بقضية الديمقراطية والمشاركة السياسية في القرارات وأدب الحوار وكيفية توظيف اختلافات الرأي في خدمة المصلحة العامة للدولة، مشيرا إلى أن التوازن السياسي يعتبر أحد عناصر الاستقرار في المجتمعات وأن الديمقراطية هي أفضل ممارسات الحكم في كل دول العالم. وأوضح الدكتور مصطفى الفقي أن غياب العدالة الاجتماعية يؤدي إلى فقدان الاحساس بالأمان ويحدث خللا في العلاقة بين الفرد والدولة وأن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتبر أكثر قضايا الاستقرار في المجتمعات وأهم دعائمها. وأكد ضرورة مشاركة الأجيال الشابة التي تمثل ٦٠٪ من قوة المجتمع في تحمل مسئوليات جديدة في مختلف المجالات السياسية

والاقتصادية والاجتماعية في مصر وذلك حتى تستمر مسيرة التنمية المتواصلة.

ومن جانبه أكد الدكتور اسامة عبد الوهاب رئيس جماعة الإدارة العليا ورئيس المؤتمر أن جماعة الإدارة العليا تفاعلت مع المجتمع المصري خلال أربعة عقود من السنين، مشيرا إلى أهمية الإدارة لتفعيل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودورها في المرحلة المقبلة.

وطالب بوضع استراتيجية واضحة تحقق مصالح المجتمع المصري والتنمية المستدامة الفعالة، مشيرا إلى أهمية العمل على بناء المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص والمشروعات القومية ومختلف مؤسسات المجتمع الأخرى من مراكز البحث والفكر والسلطات التنفيذية والقضائية حتى تعمل هذه المؤسسات في منظومة متكاملة تحقق توازن المجتمع

الإسكندرية - صلاح زلط



المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/ ١١/ ٨

الجمهورية تقول

الكيان الاقتصادي العربي

حرص الرئيس حسنى مبارك دائماً على تأكيد انتماء مصر العربى.. وإقامة علاقات مصرية عربية.. صحية.. تساعد على قيام التعاون العربى المشترك اللازم.. لتحقيق الاهداف القومية.. وحماية المصالح العربية.

الرئيس مبارك.. هو الزعيم العربى الاول.. الذى دعا إلى تنشيط التعاون الاقتصادى.. والتبادل التجارى بين دول العالم العربى.. لوضع الاسس القوية.. لقيام سوق عربية مشتركة.. تقف على اقدام راسخة فى عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.. وفى عصر العولمة والاسواق المفتوحة.

من هنا كان الحرص على اقامة مناطق ثنائية للتجارة الحرة بين مصر والدول العربية المختلفة.. مثل المغرب وتونس وليبيا وسوريا ولبنان.

وقد استقبل الرئيس مبارك أمس الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى وعمرو موسى وزير الخارجية.. فى اطار اجتماعات اللجنة المشتركة بين مصر والمملكة العربية السعودية.

والحقيقة ان العلاقات الممتازة على مستوى القمة بين الزعيمين الرئيس حسنى مبارك.. وخادم الحرمين الشريفين.. الملك فهد.. وولى عهده سمو الامير عبدالله بن عبدالعزيز.. تؤكد أن مصر والسعودية تقودان العمل العربى المشترك.. لخدمة الشعبين الشقيقين.

ولاشك فى أن العلاقات المباشرة على المستوى الشعبى.. تؤكد أن مصر والسعودية.. تسيران فى طريق واحد.. فى إطار التضامن والتعاون الوثيق.

.. واليوم تاتى اجتماعات اللجنة المشتركة بين البلدين.. لتعطى البعد الاقتصادى للعلاقات الثنائية أهمية خاصة.. حيث الثنائيات الاقتصادية العربية.. يمكن أن تؤدى فى النهاية إلى قيام جماعة اقتصادية عربية.. بما يعنى إحياء الحلم القديم.. فى السوق العربية المشتركة.

إن قيام الكيان الاقتصادى العربى.. هو خط الدفاع الأول عن الأمن القومى العربى.. والمصالح العربية.

وهذا هو جوهر.. نداء الرئيس مبارك.. لقيام السوق المشتركة.



المصدر: ١٥٨١

التاريخ: ١٩٩٩/١١/١٧ للنشر والخدسات الصحفية والاعلومات

تقر الاتحادات النوعية العربية يطالب بـ:

اقامة تكتل اقتصادى عربى لمواجهة مخاطر «الجات»

طالب المؤتمر الخامس للاتحادات النوعية العربية . بضرورة إقامة تكتل اقتصادى عربى.. لمواجهة مخاطر الانضمام لاتفاقية الجسات.. وأشار المؤتمر إلى أن الثروات الطبيعية العربية خاصة البترول.. تعرقل تحقيق الوحدة الاقتصادية الحقيقية بين العرب.. وأن تأخير هذه الوحدة يعد خطرا داهما ضد الأمة العربية فى جميع اللجالات. نظم المؤتمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

أكد الدكتور محمد العرش وزير التخطيط أن مبدأ فتح الأسواق، الذى تنادى به «الجات» له خطورته ومخائره، وتساءل: كيف يمكن أن يتحقق التوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية، فى ظل المنافسة غير المتكافئة، التى تفرضها الاتفاقية.

حذر الدكتور حسن إبراهيم، أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، من الآثار السياسية الخطيرة، التى سوف تنجم عن تهيمش الدور الاقتصادى العربى بفعل

الجات، مما يؤثر بالتبعية على الأمن القومى العربى. وأضاف: لا يجوز أن تعتقد بعض الدول العربية أن ثرواتها الطبيعية كالبترول، سوف تكون ضمانا لاقتصادها، انتقد الدكتور فلاح سعيد جبر، الأمين العام للاتحاد العربى للصناعات الغذائية، الربط بين العلاقات السياسية والمعاملات التجارية فى الوطن العربى قائلا: فى كل دول العالم تقود العلاقات التجارية السياسة، إلا فى وطننا العربى، فعند حدوث خلاف سياسى بين

دولتين، تتجمد الاتفاقيات، وتتوقف التعاملات الاقتصادية وأحيانا الإنسانية بين هاتين الدولتين، وفى لحظة واحدة نهدم ما ببنينا فى سنوات.

تساءل السفير جمال الدين بيرومى، الأمين العام لاتحاد المستثمرين العرب كيف نتكلم عن سوق عربية مشتركة، وهناك دول عربية تصاغل فى إعطاء تشييرة دخول لأراضيها للأشقاء العرب وتسارع لإعطائها لكل من لبيح عيون زرقاء ويرتدى «برنيطة»



المصدر: الكهram

١٩٩٩ / ١١ / ٢٩

للتنشر و الخدمات المصرفية والمعلومات

بمشاركة ١٢٠ مستثمرا

مؤتمر الأكاديمية العربية يكرم اليوم عصمت عبد المجيد ويبحث مشكلات السوق المشتركة ومنطقة التجارة الحرة

كتب : عادل دندراوي:

يتم اليوم تكريم الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش المؤتمر السنوي التاسع الذي تعقده الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية والتي تابعة لجامعة الدول العربية ويستمر ٣ أيام، وذلك تقديرا لجهوده في خدمة قضايا الوطن العربي.

وصرح الدكتور مصطفى مديب رئيس المؤتمر بأن الأكاديمية تعقد مؤتمرها الأخير في القرن العشرين تحت شعار «دور الأسواق والمؤسسات في ترويج الاستثمار».

ويقام المؤتمر تحت رعاية الدكتور عاطف عبيد رئيس مجلس الوزراء وبمشاركة أكثر من ١٢٠ من الخبراء والمسؤولين في المجالات الاقتصادية العربية. وقال رئيس المؤتمر إن المحاور الأساسية تناقش القضايا الاستراتيجية والإطار الاقتصادي للاستثمار العربي ودور الأسواق والمؤسسات في الترويج، وذلك ضمن الموضوعات المهمة التي تقع في دائرة الاهتمام العربي والدولي.

وقال إن المؤتمر سيناقش ورقة مقدمة من الجامعة العربية حول تقييم تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتأكيد الاستثمارات العربية البينية. كما تناقش جلسات المؤتمر قضية الخصخصة في الدول العربية ودور الاستثمار المباشر والصناديق الإسلامية. كما تبحث أوراق المؤتمر قضية التكامل الاقتصادي العربي وإقامة منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة. ويشارك في المؤتمر ممثلون عن السياسات العربية الاقتصادية وكذلك ممثلون عن المجموعة الأوروبية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ورؤساء مجالس إدارات البنوك العربية والمراكز البحثية المتخصصة. وأضاف أن أهمية المؤتمر تأتي في إطار إعطاء الاستثمار العربي دفعة جديدة ونقلة نوعية تزيد من فعاليته وتدعم دوره المحوري في عملية التنمية المتوازنة وتحقيق التكامل الاقتصادي والنهوض بالبعد الاجتماعي للمواطن العربي ونحن على مشارف الألفية الجديدة.



المصدر: متر البوحي

النشر والخدشات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٤

✓ «السوق العربية المشتركة لن تتحقق بالشعارات وإنما بالأمان والطمأنينة للعمال والمستثمرين»

أولياء العروبة الصالحون

- من الصعب القفز فوق مواقع العروبة مهما كانت حلاوة الشعارات
- السوق العربية التي انتظرناها ٤٠ سنة قد تأتي بعد ٤٠ سنة أخرى
- العداء التقليدي بين الأنظمة السياسية انتقل الآن إلى الجماهير العربية

◆ كسر جسر

فعلا.. العروبة لها طيور من الأولياء الصالحين.. مثل زوار الحسين، وعشاق السيدة نفيسة، وأحباب العارف بالله سيدي إبراهيم الدسوقي..
يؤمنون بالكرامات، ويتغنون بها، ويتعاطون بركتها، لتحميمهم من كل الشرور والمكائد والمخاطر..
وتحصنهم ضد الغزو الأجنبي، ومؤامرات الدول الكبرى، والعولمة والجات والنظام العالمي الجديد.. ووفقا لمعتقدات هؤلاء، فقد أصبحت العروبة نصا لايمس ولاياتيه الباطل.. ويستحق من يتجرا على قدسيتها اللعنة والعقاب.. وتطارده الاتهامات من الخيانة حتى العمالة، ومن دق الأسافين بين أبناء الشعب العربي الواحد، حتى تسميم العلاقات العربية.. العربية، وتعكير صفوها، والعمل على تقطيع أوصالها.



المصدر: / وسائل الإعلام

للنشر: الخدمات الحرفية والعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٩/٤

الاقتصادية التي مرت بها البلاد.
ثانياً: إننا كمصريين لاندس أنفنا في شئون الغير.. ولكننا في نفس الوقت يجب أن نفكر في مصلحة وطننا كما يفكرون هم في مصلحة وطنهم.. دون أن يجرفنا تيار العواطف الجياشة، التي سرعان ما تنكسر على صخور الواقع العربي الحزين.

فقد ظللنا طوال سنوات طويلة، نحقن الجماهير بمصل العروبة الذي يقي من كل أمراض العصر.. من «أمجاد ياعرب أمجاد» حتى «نحن شعب عربي واحد ضمه في حومة البعث طريق» ومن «المحيط الهائل إلى الخليج النائر» حتى «وطني حبيبي الوطن الأكبر».. وغزت هذه المشاعر النبيلة وجدان المصريين، واختلطت في دمائهم بالحنان المصرية الخالدة «أنا المصري كريم العنصرين» ومصر التي في خاطري وفي دمي..

وفجأة اكتشفنا أن الغناء للعروبة والرقص في عرسها شيء.. والاكتواء بنارها شيء آخر مختلف تماماً.

فالمصريون الذين هاجروا إلى دول الثروة العربية، اكتشفوا جلافاً للعروبة اسمه الكفيل.. ينتزع جوازات سفرهم، ولا يسمح لهم بالعمل أو الحركة إلا بإذنه وأمره.. ولم تسمح لهم هذه المجتمعات بالاندماج فيها أو التمتع بحقوق مواطنيها، وظلوا عرباً من الدرجة الثانية لهم ما للهندي والبنغالي والباكستاني والفلبيني والكوري، وربما تمتع أبناء هذه الجنسيات بحقوق أكثر منهم.. وحين فكرت دول الثروة في إلغاء نظام الكفيل، لم يكن الدافع هو حب العروبة أو تصحيح الخطأ الذي وقع في حقها، وإنما بسبب حملة الانتقادات الدولية واسعة النطاق لهذا النظام، وعلى حد تعبير البري فرغلي عضو مجلس الشعب فإن النظام العالمي الجديد هو الذي سيدهس نظام الكفيل.

والسؤال المطروح بشدة الآن: هل أن الأوان لنفكر في مسألة العروبة، بعيداً عن العروبة التي احترفنا الهتاف لها أمام الميكروفونات، والكفر بها في الغرف المغلقة؟

وتحول هذا «السؤال الصدمة» إلى ما يشبه إصبع ديناميت، اقترب من فتيله عود ثقاب.. أثناء برنامج «دائرة الحوار» الذي يقدمه الدكتور طه عبد العليم في التليفزيون المصري.. شارك فيه أحمد العماوي وزير القوى العاملة، والخبير الاقتصادي د. عمرو محيي الدين والدكتورة ليلى الخواجة أستاذة الاقتصاد بجامعة القاهرة

وفیصل الخالد سفير الكويت السابق بالقاهرة والبري فرغلي عضو مجلس الشعب وأمينه شفيق الكاتبة بالأهرام.. وشاركت أيضاً في الحوار.. وكان موضوع البرنامج - الذي يذاع مساء الثلاثاء القادم - حول مستقبل العمالة المصرية في الدول العربية، بعد أحداث خيطان الأخيرة، التي فتحت كل الجراح والمواقع.

وكان رأيي الواضح والصريح هو ألا نذرف الدموع على حائط مبكى اسمه خيطان، وأن نتجاوز بسرعة هذا الحدث، بعد أن نلتقط إشارات الضوء التي انبعثت منه.. حتى لا يتكرر ما حدث في المستقبل، أو نكون مستعدين لمثل

تلك الأزمات، حتى لا تجرفنا «الصدمة» في دوامة اللخبطة والتشتيت، وحتى لا تكون إدارة الأزمة بأسلوب عربية المطافئ التي تأتي بعد إطفاء الحريق.

أولاً: إن كرامة المصريين يجب أن تكون البوصلة التي تضبط كل تحركاتنا، دون انفجالات أو تشنجات، فلا نعاير الإخوة العرب بتضحياتنا الكبيرة ووقوفنا بجوارهم في أوقات الشدائد.. ولا يتعطفون علينا، بسبب هجرة العمالة المصرية لدولهم، فهؤلاء في النهاية مصزيون، كرامتهم من كرامة الوطن، أيا كانت ظروف الأزمة



المصدر: رعد البوصيتي

التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٤

النشر: الخبثات الصحفية والمعلومات

وكيف يمكن إقناع ليبيا - مثلاً - بالعودة إلى الحضيرة العربية، بعد أن أحسّت بأن ظهرها المسنود إلى العمق الأفريقي أقوى بكثير من العمق العربي، فراحت تبحث عن تكتل جديد يرفع الشعارات الأفريقية لا العربية.. لشعورها بأن الدول العربية خذلتها أثناء حصار لوكيربي، بينما اتخذت الدول الأفريقية قرارات جريئة بكسر الحصار الجوي المفروض عليها، دون خوف من مجلس الأمن أو العقوبات الدولية. ومواجه العروبة - على هذا النحو كثيرة ومتشعبة، ومن الصعب القفز فوقها مهما كانت حلاوة الشعارات.. لا يوجد شعب عربي يحب شقيقه في دولة عربية أخرى.. وأخطر ما في الأمر أن العداء التقليدي الذي كان محصوراً بين أنظمة الحكم، انتقلت عدواه إلى الشعوب، سواء في ندوات السياسيين أو أروقة المثقفين أو حتى في المنافسات الرياضية.. الجماهير العربية تضرب الجماهير العربية وتتحرش بها، وأحياناً تسيل دماها.

فالعكس يحدث الآن، وبعد أن كانت الجماهير العربية هي التي تتجاوز خلاقات أنظمة الحكم، أصبح الحكام هم الذين يتدخلون لوقف تيارات الحق والشن والعداء التي انتشرت بين الشعوب. وأعود إلى برنامج «دائرة الحوار» وأقول إن فيصل الخالد سفير الكويت السابق بالقاهرة، كان أكثر تحديداً وصراحة، في تشخيص «مزاج» الاستثمار في دول الخليج.. فالبيزنس لا يعرف العواطف ولا المشاعر ولا الشعارات، والنظام العالمي الجديد سيدهس الضعفاء ويرفع قبعته للأقوياء.. وسوق العمالة في الكويت لم تعد في حاجة إلى هذا النوع من العمالة الهامشية بل تبحث عن عمالة مؤهلة على أعلى مستوى، يجيدون التعامل بالكمبيوتر وفنون التسوق بالإنترنت.. وأيضاً يخضعون للعرض والطلب في الأجور، فالعامل البنغالي الذي يجيد الكمبيوتر ويقبل ٤٠ ديناراً راتباً شهرياً، سيكون أفضل من العامل المصري الذي يحمل نفس المؤهلات ويطلب ٤٥ ديناراً.. وهكذا في كل شيء، أي أن حملة «فيزا كارت» العروبة لن تكون لهم أية ميزة تفضيلية.. والكل سواسية أمام البيزنس.

والمصريون الذين نهبوا إلى دول الثروة العربية، وجدوا أنفسهم مجرد ورقة ضغط يستخيمها حكام تلك الدول للضغط على مصر وتصفية الحسابات مع قرارها السياسي.. أي أنهم دفعوا ثمناً غالياً للشعارات التي تعاطوها، ولم تحمهم من البطش وضياح الحقوق والرمي في السجون.. بجانب مشاعر الانزواء والعداء الشديد والعيش في خوف وقلق وعدم طمأنينة.. وكانت العروبة وبالا عليهم وحملتهم ما لا طاقة لهم به.

ولم تحدث مثل هذه المهازل للمصريين الذين حملتهم تيارات الهجرة إلى أوروبا وأمريكا وأستراليا وغيرها من دول العالم.. فرغم ظروف

الغربة في تلك المجتمعات، واختلاف اللغة والدين والعادات والتقاليد، لم يعاني المصريون من مشاعر الغضب، واندمجوا في تلك المجتمعات، وتزوجوا من بناتها، وشغلوا مناصب مرموقة في جامعاتها ومؤسساتها.. وبرز منهم أحمد زويل وفاروق الباز ومجدي يعقوب وذهني فراج، وقائمة طويلة من الأسماء الرائعة، الذين تفخر بهم مصر، وتفخر بهم أيضاً الدول التي استضافتهم.

ولا يعني ذلك الكفر بالعروبة، وتعليق كل المصائب في رقبته.. ولكن الهدف هو أن نتصالح بشدة، وأن نكف عن وضع المساحيق والألوان على وجه العروبة، لإخفاء العيوب وإبراز المحاسن.

فقد اعتبرنا السوق العربية المشتركة مثل «حبة البركة» التي تشفى من كل الأمراض، من السرطان حتى الضعف الجنسي، ومن الأرق حتى المغص.. رغم أن السوق العربية المشتركة ظلت مجرد حلم على مدى أكثر من ٤٠ سنة.. وإذا ظلنا نتعلق بها ونؤجل كل مشاكلنا حتى نتحقق، فقد

نظل ٤٠ سنة أخرى.. لأن النظام السياسي العربي ليس مهيناً الآن لمثل هذه الخطوة الجبارة، رغم كل ما يقال عن ضرورة وجود كيان عربي موحد يحمي الدول العربية، من مخاطر الكيانات الكبيرة التي تقتحم اقتصاديات الدول الصغيرة مثل الديناصور الهائج.

والسبب هو النزيف السياسي المستمر، الذي يستهلك طاقات الدول العربية ومواردها.. فمن يطمئن الكويت من الجار الذي مازال شبحاً يورق أمنها ويوقظ خوفها، وجعل الهاجس الأمني لدى شعبها أعلى من أي شيء آخر.. وكيف تقبل دول الخليج الدخول في سوق عربية مشتركة مع دول عربية أخرى، دون أن تضمن أعلى معدلات الأمان لرؤوس أموال مستثمريها.. ودون أن يظل البيزنس رهينة لإجراءات الغضب السياسي والمصادرة؟



المصدر: مجلة البوصلة

التاريخ: ١٩٩٩ / ١٩ / ٤

النشر: المجلات الحرفية والإعلاميات

ودول الخليج التي كانت المحطة الرئيسية للعمالة المصرية، بصدد تنظيم أوضاعها وتوفير فرص العمل لمواطنيها أولاً.. والكويت بالذات مهمومة بتنظيم أوضاع الجاليات العربية والأجنبية على أراضيها.. فقد أصبح عدد الجنسيات فيها ١٣٢ جنسية بما يشبه الجمعية

العامّة للأمم المتحدة.. ومن حق الدولة الكويتية أن تحمي مواطنيها من مخاطر التاكل والذوبان والتشتيت بين عادات وتقاليده وطباع معظم جنسيات الأرض.

هذا التحول الخليجي أصبح امراً واقعاً، يجب أن نرصده بدقة دون تزويق أو صباغة، حتى لا نفاجأ به وحتى لانحملهم مالا طاقة لهم به.. ونخفي كل شيء وراء «العروبة» يزعم أنها قادرة على تذويب كل الفوارق وتذليل الصعاب.. واننا في الطريق إلى السوق العربية المشتركة التي هي آتية لأرباب فيها.

فإدمان الوهم أخطر من الوهم نفسه، ورأس المال ليست له جنسية والدولار لا يتحدث بلسان عربي.. وشتان بين مستثمر عربي يبحث عن وطن عربي آمن يضح فيه استثماراته.. ومناضل قديم يخرج من كهف العروبة يبحث عن سراق احتشذت فيه الجماهير، ليلعب على مشاعرهم، ويستثمر مواجعهم.. باسم العروبة.

والعروبة، إذا تخلصت من وصاية الحرس القديم.. يمكن أن تكون الحارس الأمين الذي يبحث عنه المستثمر العربي، بعد انتهاء عصر الحكومات العربية الغنية التي تدفع للدول العربية الفقيرة.. والتجربة المصرية قطعت شوطاً لا بأس به في هذا الطريق، ونجحت في جذب مليارات الدولارات لمستثمرين عرب من السعودية والكويت ودول الخليج، أحسوا بجدية النظام السياسي المصري الذي لا يرفع شعارات يخفي تحتها خنجرًا بل نجح بدرجة كبيرة في كسب ثقة المستثمرين العرب والأجانب، فافادونا واستفادوا منا، وأحسوا بخدية وطن يهوى كل أجوائه لدخول الألفية الثالثة والنظام العالمي الجديد.

أبعد عام أو عامين أو خمسة سيجد المصريون المهاجرون أنفسهم مضطرين إلى العودة إلى الوطن لأن فرص العيش فيه أفضل من بلدان الحلم التي نهبوا إليها.. وقد بدأت البوادر بالفعل، فإذا كان المصري الذي لا ياكل إلا وجبة واحدة في الكويت سيجد ثلاث وجبات في بلده وبين أهله فما الذي يجبره على البهيلة والضيق؟

والعمالة التي يطلقون عليها هامشية.. ودفعت ثمنًا فادحاً في كل بقعة وطاتها أقدامها في أرض العروبة.. ستجد أحضان الوطن أكثر أمناً وخيراً ونماءً.. أما أصحاب الكفاءات والخبرات فهم عملة نادرة تنهافت عليها سائر الدول، في أمريكا قبل الكويت، وفي ألمانيا قبل السعودية.. وهذا ما أكد عليه أحمد العماوي، بأن الدولة بصدد تنظيم أوضاع العمالة المصرية، ولن تسمح لمصري بأن يترك وطنه، إلا إذا ضمنت حقوقه وتأكدت أن تجار الرقيق الجدد لن يتاجروا فيه داخل الوطن وخارجه.

وهذه النظرة الواقعية يمكن أن تكون البداية لإعارة إحياء سيرة المصريين، الذين كانت الدول العربية تفخر بوجودهم.. فلسنا ضد العروبة، ولا ضد التعاون العربي المشترك والسوق العربية المشتركة.. ولكننا ضد الشعارات الزائفة لأولياء العروبة الصالحين، الذين ضخوا في عروقنا هذا الوهم الجميل. ■

بعد انتهاء اللجنة الجمركية من وضع البرنامج التنفيذي

تطبيق احكام السوق العربية المشتركة في اول يناير المقبل

القاهرة - السياسة



د. حسن ابراهيم

التنفيذي بالنسبة لهما لدراسة وضع احتياجات كل منهما على حدة وتحديد الالتزامات المقررة قبل كل منهما. واضاف ان اللجنة اوصت بالعمل بقائمة السلع المحظورة استيرادها لاسباب دينية وصحية وامنية وبيئية المعمول بها في نطاق منطقة التجارة لعربية الحرة بعد اعتمادها بقرار من المجلس الوزاري للسوق مؤكدا على ان تحقيق السوق العربية المشتركة التي تخدم مصلحة الدول العربية يحتاج الى قرار على مستوى القمة العربية والتي تعقد في مطلع العام المقبل وتتخذ فيه القرارات اللازمة لمصلحة العالم العربي لدخول الالفية الثالثة. وشاركت الى حرص اللجنة على تأكيد عقد ندوة خاصة بتطوير قنوات الاتصال التجاري واثرها على تنمية التجارة العربية والعمل على توسيع مشاركة المؤسسات القطرية والعربية.

■ انتهت اللجنة الجمركية وشؤون تنسيق التجارة بالسوق العربية المشتركة من وضع البرنامج التنفيذي لتطبيق احكام السوق العربية المشتركة في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من اول يناير المقبل.

واكد الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الدكتور حسن ابراهيم التزام الدول الاعضاء في السوق العربية المشتركة بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الاثر المماثل بنسبة 40 في المئة من هيكل تعريفها المعتمدة في اول يناير 1998.

وقال انه سيتم اعلان الغاء الجمركية تخفيض الرسوم والقيود الادارية على السلع المتبادلة بين الدول الاعضاء وفي الوقت الاعلان تخفيض الرسوم الجمركية على السلع بنفس نسبة 40 في المئة اعتبارا من اول يناير عام 2000 ويتلوها تخفيض 30 في المئة من اول يناير عام 2001 ثم 30 في المئة اخرى في اول يناير عام 2002 وبذلك يتم الغاء الرسوم الجمركية بالكامل.

واوضح د. ابراهيم ان البدء في تطبيق احكام السوق العربية وتفعيل احكامه سيفتح المجال لانضمام بقية الدول العربية المؤهلة والراعية للسوق العربية المشتركة في الوقت المناسب لابرار التكتل الاقتصادي العربي وتعزيز لموقف التفاوضي والتنافسي العربي لضمان المصالح العربية في المجالات الدولية والشراكة الاقتصادية الاقليمية والجغرافية وطالب الامين العام للمجلس الاقتصادي العربي للدول الاعضاء في السوق والتي لا تخضع للغاء الفوري الكامل دفعة واحدة بحلول يناير عام 2000.

وقال د. ابراهيم ان العمل يتم وفق نموذج شهادة المنشأ المرفق بالقرار رقم 17 المنشأ للسوق العربية المشتركة مع متابعة خطوات المنشأ في نطاق منطقة التجارة العربية بهدف الاخذ بها في الشهادة المماثلة في نطاق السوق العربية المشتركة حيث وافقت اللجنة الجمركية وشؤون وتنسيق التجارة بالسوق العربية في اجتماعاتها برئاسة رئيس قطاع التجارة الخارجية بوزارة الاقتصاد المصرية سيد ابو القمصان على طلب موريتانيا واليمن بتأجيل تطبيق البرنامج



المصدر: الشرق الأوسط

للنشر والاختصاصات الصحفية والاعلامية التاريخ: ١٩٩٩/١٩/٩

بعد سنوات من فشل المجلس

هل ينجح د. جويلي في تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العرب

التجارة التكاملية وإقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة وزيادة حصة المنطقة العربية من الصادرات العالمية والتي تتضاءل قيمتها لتصل إلى أقل من ٣٪ حالياً مقابل

تضخم فاتورة الواردات العربية وانعكاسها سلباً على موازين التجارة للدول العربية

واستمر فشل المجلس فيما يتعلق بالمدخل الانتاجي والاستثماري سواء المتعلقة بتطبيق بروتوكول التنسيق الصناعي القطاعي وقواعد وانماط التنسيق الانتاجي في القطاعات الصناعية المختلفة او ما يتعلق بتطبيق اتفاقيات المجلس لتنمية وحماية الاستثمار او لتسوية منازعات الاستثمار حيث لم يتقدم جهاز تسوية المنازعات أي من المتنازعين في نطاق الاستثمار منذ انشائها حتى الان كما وصل الامر الى جهل اغلب رجال الاعمال والمستثمرين العرب بوجود هذه الآلية واستخدامها في تسوية منازعاتهم.

ورغم نجاح المجلس في تأسيس ٤ شركات عربية مشتركة قابضة كبرى برؤوس اموال حكومية في قطاعات رئيسية هي التعدين والثروة

أصبحت مصر رئيسا لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بانتخاب الدكتور احمد جويلي وزير التموين والتجارة الخارجية السابق امينا عاما للمجلس ليقوده خلفا للدكتور حسن ابراهيم اعتباراً من يونيو القادم.

وجاء اختيار الدكتور جويلي في هذه الفترة الحساسة من عمر المجلس العربي لي طرح تساؤلاً مهماً من جانب الخبراء الاقتصاديين والمهتمين بشئون التعاون والتكامل الاقتصادي العربي حول قدرة الدكتور جويلي بخبراته العريضة في هذا المجال على انتشال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من المشاكل والصراعات العربية الخطيرة التي عانى منها هذا المجلس طوال الـ ٣٥ عاماً الماضية من عمره واثرت سلباً على عمل المجلس وادت الى فشله في تحقيق أي من اهدافه الاقتصادية التي انشئ من اجلها.

تقرير

رمضان عبدالعال

وفشل مجلس الوحدة الاقتصادية كذلك في دعم

السوق العربية المشتركة كإطار مستهدف لقيام كتل اقتصادية عربية يقارع التكتلات الاقتصادية الدولية في أوروبا وآسيا وأمريكا ويضاعف من قيمة المفاوضات العربية في الاتفاقيات الدولية التي ترسم منذ سنوات ملامح نظام اقتصادي عالمي جديد يعتمد سياسات تحرير حركة التجارة والاستثمار ورؤوس الاموال في اطار مايسمى بالعملة الاقتصادية وتؤكد الاحداث التي شهدتها المجلس منذ تكوينه قبل ٣٥ عاماً انه يقف عاجزاً أمام التقلبات السياسية في مواقف الدول العربية بين بعضها البعض خلال السنوات الماضية مما اثر سلباً في تحقيق أهداف المجلس على صعيد تنمية

وتؤكد التقارير الدورية الصادرة عن المجلس نفسه فشله في تحقيق أهم أهدافه التي اختارها مدخلاً للتكامل الاقتصادي العربي والمتعلقة بزيادة معدلات التجارة العربية البينية حيث مازالت ارقام المبادلات العربية متدنية جداً وتدور حول نسبة ضئيلة من حجم التجارة العربية الخارجية تتراوح ما بين ٨٪ و ١٠٪ منذ سنوات طويلة.

كما فشل المجلس في وضع صيغ فعالة للتكامل الاقتصادي بين الدول الاعضاء به مما حدا بالدول الاعضاء الى اعتباره مجرد اثر تاريخي شاهد على فترة فوران «شعار القومية العربية» خلال فترة الستينيات وبدأت بعض الدول الاعضاء به في الانسلاخ عنه بسهولة مثل الكويت ومن بعدها الامارات العربية المتحدة لينخفض عدد الدول الاعضاء به الى ١٠ دول فقط بدلا من زيادة اعضائه كما كان مخططاً لذلك عند انشائه ليضم كل الدول العربية وهو ما لم يحدث واثرت سلباً في تحقيق اهدافه.



المصدر: الرأى صراير

للتنشر والندوات الصيفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٩/١٢/٩

المدخل المالي والنقدي للتعاون العربي من خلال انشائه صندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار الا أن نطاقها محصور في مجالات ضيقة جداً كما فشل المجلس في مجال دعم النقل والمواصلات وربط البلاد العربية بشبكة مواصلات متنوعة لتيسير التبادل التجاري وكذا برغم اقرار اتفاقيتين في قطاع التأمينات الاجتماعية واعداد مشروع بطاقة شخصية لانتقال الأشخاص بين الدول الاعضاء فشل المجلس في تحقيق اهدافه الرامية الى تحقيق حرية انتقال العمالة بين الدول العربية بعضها البعض كما فشل في اقناع الاعضاء بضرورة اعتماد بسبور موحد لرجال الاعمال يتيح لهم الانتقال بين الدول العربية بسهولة لتابعة مشروعاتهم حيث مازال هذا القطاع المهم والذي يرجى منه المساهمة بدور كبير في دعم التعاون الاقتصادي العربي العربي يعاني كثيراً في الحصول على تأشيرات دخول الدول العربية الشقيقة. ويبقى ان نتساءل ماذا هو فاعل الدكتور جويلى في هذه التركة المحملة بالكثير من المشاكل والمصاعب لانتشال مجلس الوحدة الاقتصادية العربية من مستنقع الفشل الكبير الذي يغرق فيه منذ سنوات وحتى لا يصبح منصب الامين العام للمجلس مجرد منصب شرفي او تكريم على جهوده ونياته الطيبة في دعم التعاون الاقتصادي العربي خلال سنوات تولي وزارة التجارة الخارجية المصرية.

الحبيو وائيسة والدواء والمستلزمات الطبية.. والاستثمار الصناعي الا ان الخلافات بين الدول الاعضاء بالمجلس أدت الى الاتجاه الى خصخصة هذه الشركات وبيعها للقطاع الخاص ورغم طرحها للبيع منذ سنوات الا ان احداً من المستثمرين لم يتقدم لشرائها حتى الان كما ان بعض الدول الاعضاء بالمجلس ترفض خصخصتها وفشل المجلس على مستوى تبادل المعلومات والاحصاءات الاقتصادية في تقديم خدمة معلوماتية للاقتصاديين العرب رغم وجود مكتب مركزي للاحصاء يعمل في نطاق الامانة العامة للمجلس حتى ان البيانات والاحصاءات التي تصدر عن تقارير المجلس الدورية تكون غير مكتملة وقديمة جداً لتفيد قطاعات الاعمال العربية في رسم سياساتها التنموية والتصديرية او في مجال تنمية التبادل التجاري. ورغم انشاء المجلس لعدد كبير من الاتحادات النوعية بلغ عددها ٢٣ اتحاداً حتى الآن يقع في نطاقها عشرات القطاعات ومئات المؤسسات والهيئات الانتاجية والسلعية والخدمية في الدول العربية تعمل جميعها تحت مظلة المجلس في مجال تقديم الخبرة الفنية للدول الاعضاء بالمجلس الا ان المحصلة النهائية لهذه الاتحادات يظل محدودة في ظل غياب طموح الوحدة الاقتصادية العربية ذاتها عند اصحاب القرار السياسي العربي. وإذا كان المجلس قد حقق نجاحاً محدوداً على صعيد



المصدر: الانباء

للاخبار والخدمات الصحفية والاعلاميات التاريخ: ١٩٩٩/١٤/١١

لدى وصوله الى عمان لحضور اجتماعات اللجنة العليا المشتركة

الجنزوري يجدد الدعوة لاقامة سوق عربية مشتركة عبر مناطق حرة للتجارة

■ عمان - ا ف ب، جدد رئيس وزراء مصر كمال الجنزوري الدعوة لانشاء سوق عربية مشتركة طال انتظارها اسوة بالتجربة الاوروبية وذلك بالتدرج ومن خلال اقامة مناطق حرة ثنائية للتجارة.

جاءت تصريحات الجنزوري لدى وصوله الى عمان امس في زيارة رسمية تستغرق يومين يترأس خلالها اعمال اللجنة العليا الاردنية المصرية المشتركة الى جانب نظيره الاردني فايز الطراونة.

وقال الجنزوري ان الاردن ومصر يسعيان الى اقامة منطقة حرة للتجارة على غرار اتفاقات ثنائية بين مصر وكل من المغرب وتونس ولبنان وصولا الى انشاء سوق عربية مشتركة.

وبعد ان بين ان الطرق والوسائل لاقامة سوق عربية مشتركة لم تكن صحيحة في السابق كما هو الحال بالنسبة للتجربة الاوروبية اكد الجنزوري على ضرورة التدرج في تنفيذ هذا المشروع باعتباره المخرج الحقيقي لمواجهة التكتلات الموجودة على الساحة الدولية.

واعتبر رئيس وزراء مصر ان الدول العربية بخلاف اوروبا حاولت القفز مباشرة الى انشاء السوق بعيدا عن الاعداد والتمهيد المتمثل باقامة مشاريع مشتركة ثم مناطق حرة للتجارة واتحاد جمركي ثم تكامل اقتصادي تحت اسم السوق المشتركة.

يشار الى ان الاردن ابرم هو الاخر اتفاقات مشابهة مع دول عربية عدة في اطار التمهيد لانشاء سوق عربية مشتركة وهي فكرة ولدت في مطلع الستينات لكنها اصطدمت دائما بعقبات سياسية وايدولوجية واقتصادية.

من جانبه اكد رئيس وزراء الاردن ان اقامة مناطق حرة بين البلدين ستكون احد اهم انجازات اللجنة المشتركة التي يقض من جدول اعمالها ١٣ اتفاقا وبرتوكولا مشتركا على رأسها اتفاق للتبادل التجاري الحر.

ومن المقرر ان يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ في يناير المقبل بالاعتماد على مبدأ التدرج في رفع نسب الاعفاءات الجمركية وصولا الى تجارة حرة في غضون ستة اعوام.

وبحسب التقديرات الرسمية يميل الميزان التجاري بين البلدين لصالح مصر التي صدرت للاردن سلعاً بقيمة ٣٩ مليون دولار العام ١٩٩٧ مقابل واردات اردنية بقيمة ٢١ مليون.



المصدر: الأهل ام العربي

للتنشر والخدسات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤/٢/١٩٩٩

التعريف الخليجية وراء انسحاب الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادية

القاهرة - محمد عز الدين ■ أبو ظبي - سمير الجندي

في ضربة جديدة لجهوده الرامية إلى إنشاء سوق عربية مشتركة موحدة، تجمع كل العرب، أعلنت دولة الإمارات عن انسحابها من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دون أسباب معلنة. وقال مستولون في الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في القاهرة: إن هذا القرار سيؤدي لدولة الإمارات العربية، ورفضوا التعليق عليه.

ويعد الانسحاب الإماراتي من المجلس هو الثاني بالنسبة لدول الخليج، حيث انسحبت الكويت من قبل في

عام ١٩٩٠، وبهذا الإجراء يخلو المجلس تماما من دول الخليج ليضم ١٠ دول عربية هي: مصر وسوريا والعراق والأردن وفلسطين والصومال وليبيا وموريتانيا واليمن.

ربطت بعض المصادر الاقتصادية انسحاب دولة الإمارات من مجلس الوحدة الاقتصادي، كآخر دولة خليجية عضو بالمجلس بقرار قمة الرياض الذي أقره قادة دول مجلس التعاون الخليجي يوم الاثنين الماضي، الذي تضمن تطبيق نظام توحيد التعريف الجمركية بين دول المجلس عام ٢٠٠٥، وذلك تمهيدا لإقامة السوق الخليجية المشتركة.

وأوضحت المصادر أن قرار تأجيل تطبيق توحيد التعريف الجمركية في دول الخليج إلى عام ٢٠٠٥ بعد أن كان من المقرر تطبيقه في شهر مارس عام ٢٠٠١، جاء نتيجة للالتزامات الاقتصادية وبعض النظم المالية التي كانت تحول دون تطبيقه في الفترة المعلنه في القمة الماضية لبعض دول المجلس، ومن بينها الإمارات.

وأشار المصدر إلى أن دولة الإمارات كانت العضو الوحيد من دول مجلس التعاون الذي ظل متمسكا بعضوية المجلس الاقتصادي للجامعة العربية، إلا أن عدم إحراز أي تقدم تجاه تحقيق أهداف المجلس، بالإضافة إلى ديونه، وكذلك انسحاب بعض دول الخليج التي كانت منضمة إليه، بالإضافة إلى عنصر مهم، وهو التوجه الخليجي بالإسراع في إنشاء السوق الخليجية المشتركة، بعد أن استجابت السعودية ودول الخليج لطلب دولة الإمارات بتخفيض التعريف الجمركية الموحدة إلى ٧,٥٪ في مواجهة الطلب السعودي برفعها إلى ١٠٪ كانت أهم أسباب الانسحاب.



■ الشيخ مكتوم بن راشد

وأرجع المصدر قرار الانسحاب إلى اجتماع مجلس الوزراء الإماراتي برئاسة الشيخ مكتوم بن راشد آل مكتوم - رئيس الوزراء - يوم الاثنين قبل الماضي، وهو الاجتماع السابق لقمة مجلس التعاون الخليجي الذي يمثل دولة الإمارات فيه رئيس مجلس الوزراء الشيخ مكتوم نيابة عن الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لإعلان قرار الانسحاب من مجلس الوحدة الاقتصادية في حال إقرار قمة قادة الخليج لمطالب الإمارات لتوحيد التعريف الجمركية.



المصدر: الأمم المتحدة

للتشريع والخدمة العامة والبيئية والبيانات التاريخ: ١٤/١٢/١٩٩٩

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أنشئ عام ١٩٦٤ برئاسة د. حسن إبراهيم، وهو أردني الجنسية، وتنتهي رئاسته للمجلس في يونيو عام ٢٠٠٠ بعد التجديد له في يونيو ١٩٩٨ لعامين تاليين، لفترتي رئاسة استمرت ١٠ سنوات، وتأتي هذه الخطوة في ظل ترقب من الدول أعضاء المجلس لانتخابات قادمة على منصب الرئيس، رشح لها حتى الآن د. سلطان أبو علي وزير الاقتصاد المصري الأسبق، وغالف على الجميل - وكيل وزارة الخارجية اليمنية للشئون السياسية - وحسبما يعلن المسئولون، فإن الأزمات المالية تعصف بمجلس الوحدة الاقتصادية، حيث يعاني موظفوه عدم صرف رواتبهم لمدة تزيد على عامين، علاوة على تحمل بعض الجهات والمؤسسات العربية والدولية والخاصة تكاليف مشاركة المجلس وإقامته لأي نشاطات أو ندوات خلال السنوات السابقة، عقب نقل مقره من عمان في الأردن إلى مقره الدائم في القاهرة بعد عودة الجامعة العربية إلى مقرها في مصر.



المصدر: الزحراء

التاريخ: ٢١ / ١٢ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمين العام للاتحاد:

صناعة المعارض تخدم السوق العربية المشتركة



م. هشام الحداد

واستثمارات وشركات خدمات والارتقاء بمستوى صناعة المعارض والمؤتمرات إلى المستويات العالمية ونقل الخبرات الدولية من خلال المشاركات والمشروعات المشتركة أو من خلال التدريب والاحتكاك الدولي.

كما تتركز هذه الاستراتيجية على تعريف المستهلك العربي بالمنتج العربي سلما أو خدمات حتى يعفاد المستهلك العربي ان يطلب ويستخدم السلع والخدمات العربية وتطوير

المنتج العربي سلما أو خدمات للوصول إلى مرحلة المنافسة أو التميز على مستوى الجودة أو السعر من خلال الاحتكاك الدولي والمباشر في المعارض المشتركة داخل الوطن العربي أو خارجه وكذلك المساهمة في تحقيق التكامل والتفاعل بين الكيانات العربية المختلفة الانتاجية والتسويقية والمالية والخدمية والاستثمارية. وهنا يقول الأمين العام للاتحاد إن المسار الطبيعي لقيام السوق العربية المشتركة هو اقامة منطقة تجارة حرة وتطويرها إلى اتحاد جمركي مع التوسع في اقامة المشروعات العربية المشتركة وبهيئة المناخ لزيادة حجم التجارة العربية البينية ولذلك فان المحرك الاساسي لكل هذه المسارات هو اقتناع المستهلك العربي بالمنتج العربي واقتناع المستثمر العربي بالمنتج العربي ونحن نعتقد ان الوصول لهذه الاقتناع لا يمكن ان يتم إلا من خلال صناعة قوية ومتطورة للمعارض والمؤتمرات بمستوياتها الدولية.

الأمين العام للاتحاد العربي للمعارض والمقرر العام للاتحادات العربية المتخصصة التابع لمجلس الوحدة الاقتصادية يرى أن نشاط المعارض والمؤتمرات يندرج تحت بند تجارة الخدمات التي شهدت تناميا كبيرا في نسبتها إلى اجمالي الناتج المحلي للدول العربية حيث زادت من ٢٠٪ عام ١٩٨١ إلى حوالي ٤٩٪ عام ١٩٩٦ بالرغم من استمرار العجز التجاري للخدمات في حدود ٢٠ مليار دولار عام ١٩٩٥.

ويرى الحداد انه اذا كان حجم الانفاق السنوي على نشاط المعارض بالمنطقة العربية في حدود ١٥ مليار دولار فان ذلك الرقم لايزيد ١٪ من اجمالي الانفاق العالمي على هذا المجال الحيوي، لذلك فإننا يجب ان نعترف بضعف الكيانات العاملة في قطاع الخدمات في كل الدول العربية وذلك بسبب عدم تمتعها بالزليا التكنولوجية إلى جانب ضعف قدرة المؤسسات العاملة في قطاع الخدمات على عرض وترويج خدماتها في الاسواق العالمية.

ومن هنا يبرز دور صناعة المعارض والمؤتمرات العربية في عرض وترويج الخدمات العربية في الاسواق العالمية من خلال المعارض المتخصصة للأنشطة الخدمية مثل السياحة والتأمين والملاحة والبنوك والنقل والبريد والشحن والطباعة والترويج وقد أصبحت المنطقة العربية تملك - كما يقول م. هشام الحداد - أكثر من ١٨٠ معرضا متخصصا محليا وحوالي ٥٠ معرضا دوليا تنظم بواسطة شركات عربية متخصصة بالإضافة إلى بعض الهيئات الحكومية بالوطن العربي.

ولذلك كانت مشاركة الاتحاد العربي للمعارض في مؤتمر الاتحاد العالمي ببيامي قد تمت في اطار استراتيجية واضحة لصناعة المعارض الدولية بالمنطقة العربية والتي تركز على الوصول بصناعة المعارض والمؤتمرات العربية لأن تكون أحد أعمدة الاقتصاد العربي وحماية صناعة المعارض والمؤتمرات العربية والحفاظ على مفرداتها من أنشطة ومنظمين ومراكز



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ١ / ٢

النشر والتحديث: الصحافة والمعلومات

المتحدث الرسمي للجامعة العربية:

منطقة التجارة الحرة هي السبيل الواقى للأمن الاقتصادى



ستشار طلعت حامد

منطقة التجارة الحرة العربية ستكون المحور الأساسى للتكامل الاقتصادى العربى على مشارف الألفية الجديدة. هذا ما يراه المستشار طلعت حامد المتحدث الرسمى باسم الجامعة العربية ومستشار الأمين العام حيث بلغ عدد الدول التى وقعت على اتفاقية تحرير التجارة العربية البينية ١٤ دولة ويتوقع أن تسارع باقى الدول لتحذو حذو شقيقاتها لأن مشروع المنطقة الحرة هو السبيل الواقى للأمن الاقتصادى العربى وفى إطار تفعيل منطقة التجارة الحرة فإن الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة قد بعث بعدة رسائل لرؤساء وزارات الحكومات بالدول العربية يطلب منهم سرعة قيام الجهات المعنية بدولهم بتيسير إقامة هذه المنطقة من خلال الالتزام بالجدول الزمنى للإعفاء الجمركية وأيضا الالتزام بالقوائم السلعية التى تم الاتفاق على

تحرير التجارة فيها بين الدول العربية. ويتوقع المستشار طلعت حامد أن تحمل الألفية الثالثة إجراءات جديدة تبذل من أجل سرعة تنفيذ برنامج اتفاقية التجارة التى تم إقراره عام ١٩٩٧، والذي أكد إقامة تلك المنطقة مع إعفاء السلع والمنتجات ذات المنشأ العربى بنسبة ١٠٪ سنويا وهذا يعنى أنه فى عام ٢٠٠٠ ستصل نسبة التخفيضات الجمركية إلى ٢٠٪ وتكون بذلك قد اقترينا من استكمال تنفيذ المشروع الذى يعد النواة لإقامة السوق المشتركة التى دعا إليها الرئيس مبارك. ويضيف من تحركات الأمين العام للجامعة سيكون لها تأثير كبير على أوضاع الاقتصاد العربى خاصة جهوده فى إيجاد التواصل بين حركة القطاع الخاص وبين ليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة من خلال تشجيع أنشطة اتحاد رجال الأعمال العرب الذى انشأ فى عمان فى ٦ يناير عام ١٩٩٨. وحول رؤيته لعلاقات العرب مع التكتلات الدولية قال إن ذلك يرتبط بما حدث فى العالم من تغيرات حينما شهد عام ١٩٩٠ انهيارا للنظم الشمولية وتبعها تفكك الاتحاد السوفيتى مما ترتب عليه إقامة نظام عالمى جديدة تسيطر عليه التكتلات الكبرى فى ظل نظام العولة وبالتالي لم يعد من الممكن للدول العربية أن تدخل فى هذا النظام العالمى فرادى ولذلك فإنه يتعين على تلك الدول أن تعظم من إيجابيات نظام العولة وتقلل من سلبياته وبذلك يصبح إقامة التجمع الاقتصادى العربى ضرورة وليس ترفا



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٠ / ١ / ٢٠٠٠

النشر والاعتمادات الصحفية والمعلومات

أحوال عربية

السوق العربية المشتركة

ما زال الوقت مبكرا للحديث عن وجود أو قرب وجود سوق عربية فكل ماتم حتى الآن من خطوات على هذا الطريق هو الاعلان عن قيام منطقة تجارة حرة من خلال برنامج تنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية يتم بمقتضاه تحرير التجارة من جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بشكل تدريجي خلال عشر سنوات، وبدأ تنفيذ البرنامج اعتبارا من أول يناير ١٩٩٨ بتخفيض هذه الرسوم بنسبة ١٠٪ وهذه الفترة أى فترة السنوات العشر تقررت لاعطاء الصناعات الوطنية الفرصة لمواصلة نفسها لمواجهة المنافسة.

وقررت ١٤ دولة عربية تطبيق هذا البرنامج التنفيذى وبإذن الله سيعقب منطقة التجارة الحرة خطوة أخرى أكثر تقدما على طريق التكامل الاقتصادى هى إقامة اتحاد جمركى.

وهذه الخطوة هى المدخل الحقيقى للسوق المشتركة وإذا توافرت الإرادة السياسية والظروف الموضوعية يمكن البدء فى إقامة الاتحاد الجمركى خلال فترة السنوات العشر المحددة لإلغاء الرسوم الجمركية، أى دون حاجة للانتظار حتى نهاية هذه الفترة.

ومن الصعب التنبؤ بموعد الخطوة التالية فما زال للتجانس مفتقدا بين اقتصاديات الدول العربية فهناك دول تتبنى منهج الاقتصاد الحر وهناك دول أخرى ملتزمة بمنهج الاقتصاد المركزى فى التخطيط والتوجيه والاقتصاد الموجه يتطلب فرض القيود على حركة قطاعات الاقتصاد المختلفة وفرض القيود الجمركية وغيرها وفى إطار عدم التجانس ، تختلف الدول العربية من حيث مستوى النمو الاقتصادى وتوفير الكوادر الفنية والعمالة المدربة ومستوى الكفاءة الادارية.

وعدم التجانس بين اقتصاد الدول العربية لا يعرف الظروف المطلوبة أو الضرورية لانجاز سوق عربية مشتركة وهذا الواقع سيفرض على المخططين العرب ضرورة الاعتماد على دول عربية متماثلة أو متجانسة، أو قريبة من التجانس لتكوين نواة سوق عربية مشتركة، على أن يتضمن برنامج العمل وجود خطط لمساعدة الدول الأقل نموا لتسهيلها للانضمام الى هذه السوق ونعود لنقطة اساسية وهى أنه لا يمكن الحديث عن وجود سوق محلية الا اذا توافرت حرية انتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال .

ولو حاولنا الحديث عن سوق عربية مشتركة، فسنواجه بظروف تحول دون تحقق مثل هذه الحرية لانتقال السلع والخدمات والعمالة ورأس المال.

فظروف الدول العربية، أوجدت العديد من الفوارق، فالدول التى تمتلك الكوادر الفنية المؤهلة والعمالة الماهرة ، تعاني من نسبة بطالة عالية ، والدول التى يتوافر بها فوائض مالية كبيرة تعاني من الكثافة السكانية المحددة.

وهنا تتولد المخاوف من تدفق العمالة بأكثر مما تتطلبه ظروف الدول التى تمتلك رأس المال فيما لو اتسعت حرية انتقال العمالة بين الدول العربية.

ومثل هذه القضية تواجه انتقال رأس المال فالخاف من تجارب سابقة تطل برأسها باستمرار.

وبالنسبة لحركة انتقال السلع والخدمات وهى الهدف الممكن تحقيقه فتثور مشكلة أن نسبة كبيرة من الدول العربية تنتج انتاجا متشابه.

وفى عالم يتحرك على طريق الاندماج والتكامل سواء بين الشركات الكبرى أو الدول خاصة الإقليمية لا يمكن أن يتخلف العالم العربى أيا كانت العقبات ولا يقع الثمن تهميشا وتخلفا.

عبد مياش



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٧ / ١ / ٢٠١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجمهورية تقول

السوق المشتركة.. أمنية عربية

×× تسعى مصر مبارك إلى إنشاء قاعدة صلبة تخدم التكامل الاقتصادي على المستوى العربي.. لتستفيد الأمة العربية من مواردها المتاحة - الطبيعية والبشرية - لتحقيق مكانتها المستحقة ضمن المنظمات الإقليمية والعالمية خلال القرن الجديد ولتزداد المساحة المتاحة للتجارة البينية العربية لأن ذلك ينعكس ايجابياً على الاستثمارات داخل الدول العربية.. ويؤدي بالطبع إلى زيادة معدلات التنمية في كل دولة على حدة.

×× ويذكر الجميع أن مبادرة الرئيس حسنى مبارك لاهياء مشروع السوق العربية المشتركة.. والجهد الكبير الذى بذلته الدبلوماسية المصرية.. واستجابت له الدول العربية - فى بيت العرب - الجامعة العربية قد أدى إلى دخول مشروع المنطقة العربية الحرة حيز التنفيذ.. بحيث تتساقط الحواجز والقيود الجمركية على مدى ١٠ سنوات بنسبة ١٠٪ كل عام.. وهانحن ندخل العام الثانى.. الأمر الذى يحتاج إلى تقييم التجربة ودعم ايجابياتها.

×× وفى هذا الإطار جدد د. عاطف عبيد رئيس الوزراء موقف مصر المبنى لدعم التكامل الاقتصادي العربى عندما أشار بوضوح فى احتفالية جامعة القاهرة بمصر والافية الجديدة إلى أن برنامج الحكومة يتضمن تنسيق رفع الحواجز التجارية مع الدول المجاورة لخلق سوق كبرى وقوية.. تستوعب الآمال المصرية والعربية.. خاصة وأن مستقبل التنمية يرتبط بالمتغيرات والتحول التى يشهدها العالم.. ولا يمكن لدولة ما أن تحقق نهضة كبرى دون الأخذ بالاعتبار أن العالم قد أصبح قرية كبرى.. وأن من أهم بروس القرن الماضى.. أن التنظيمات والكيانات الإقليمية قد ارتبطت نجاحها بمدى تخلصها من الحواجز والتردد ولابد من إتاحة الفرصة لتدفق المبتكرات من الداخل والخارج.. بشرط الانتباه للظروف والعوامل الموضوعية.. التى يتميز بها التكوين الاقتصادى والعمرانى والسكانى للأمة العربية.. وكذلك أن تستوعب القاعدة الأساسية للتنمية أحدث المتغيرات العالمية وفى مقدمتها نقل التكنولوجيا وإيجاد قاعدة للمعلومات.. فعالة ومفيدة عند التخطيط والتنفيذ.. وإن تملك الأدوات المناسبة للعصر الجديد.. وتشير على سبيل المثال إلى برنامج الحكومة للتخلص من الأرشفة الورقى.. إلى الأرشفة الإلكترونية.. الأكثر فائدة.. والأقل حجماً خلال ٥ سنوات وبمعاونة الأجهزة التى تملك الامكانيات والخبرة الكافية.

×× إن السوق العربية المشتركة.. التى عاد الحديث عنها بقوة.. هى أمنية المواطن العادى من المحيط للخليج.. وهى ورقة عربية رابحة.. فى الصراع الحضارى الذى تخوضه الأمة العربية وحن الوقت بالإسراع فى التنفيذ.. طالما وضعنا أقدامنا على أرض المنطقة العربية الحرة.



المصدر : الأهرام

النشر والمعلومات الصحفية والمعارف

التاريخ : ١٨ / ١ / ٢٠٠٠

بدء أعمال لجنة المعلومات الجمركية العربية:

٧ دول تقرر خفض الجمارك بنسبة ١٠٪

كتبت - إيمان مصطفى:

بدأت أمس بمقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية اجتماعات رؤساء ومديري الجمارك في الدول العربية وبمشاركة المكتب الإقليمي لمنظمة الجمارك العالمية لمنطقة شمال إفريقيا والشرقين الأدنى والأوسط وصرح مسئول الأمانة الفنية بأن هذا الاجتماع سيبحث عددا من البنود المهمة وفي مقدمتها بند المتابعة الذي يضم نتائج أعمال الاجتماع السابق للجنة ونتائج أعمال لجنة المعلومات الجمركية بالإضافة إلى نتائج أعمال لجنة للتوفيق بين الترجمات العربية لشروحات النظام المنسق.

وأضاف أن من بين بنود الاجتماع أيضا متابعة تطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى نهاية عام ٩٩ ويضم الموقف الحالي لتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث تم حتى الآن خفض الجمارك على السلع العربية المتداولة بين الدول العربية حتى آخر عام ٩٩ بما نسبته ٢٠٪، كما أبلغت ٧ دول عن إجرائها تخفيضاً ١٠٪ للعام الحالي والأعوام المقبلة دون الحاجة إلى إصدار تعميم جديد كل سنة.

وفي مجال الاستشارات، أشار المصدر إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق في دورة سبتمبر الماضي على عدد من الإجراءات التي تقيد استخدام الاستثناءات في أضيق الحدود ولعدد محدد من السلع ووفق مدة زمنية تقدر بثلاث سنوات تنتهي عام ٢٠٠٢. وقد تم إعداد قواعد بيانات خاصة بمجالات صادرات وواردات الدول العربية وقاعدة صادرات كل دولة من الدول الأعضاء إلى العالم.

وفي مجال النقل بالعبور (الترانزيت) بين الدول العربية، من المقرر أن تعقد اللجنة الفنية المشرفة على تنفيذ الاتفاقية اجتماعها لدراسة إعداد الصيغة المناسبة لضمان المبالغ المستحقة قانوناً من جراء عمليات العبور وتفعيل دور اللجنة في تدعيم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ووضع نظام ألي لنموذج الترانزيت.



المصدر :الأهرام.....

النشر والتوزيع :الهيئة العامة للإعلامية والمعلومات.....

التاريخ : ٢٠٠٧ / ١ / ٢٠

في ختام أعمال المؤتمر العربي لتجارة الخدمات

إدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات الاقتصادية العربية المشتركة

كتبت - وفاء البرادعي:

طالب خبراء الاقتصاد والتجارة العرب بإدراج تجارة الخدمات في الاتفاقيات العربية المشتركة، كاتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

جاء ذلك في ختام أعمال المؤتمر العربي الدولي الرابع الذي دعا إلى إعداد استراتيجية عربية موحدة تستهدف مزيداً من التحرير في تجارة الخدمات وتحديد أسس تعامله مع القطاع الحكومي وتكفل للاقتصاد العربي الدعم والحماية الكافية له، وتدعم مواقف الدول العربية التي تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة (WTO) وتراعى التباين في مستويات النمو الاقتصادي لكل دولة عند تطبيق اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات الجاتس - GATS.

وخلال جلسات المؤتمر الذي عقد في أبوظبي حول اتفاقية تجارة الخدمة وأثرها في الاقتصاد العربي دعا المشاركون إلى ضرورة الاستفادة من خبرات بيوت الخبرة العربية لتقديم المشورة للحكومات العربية حول آثار تحرير التجارة على القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.

وأوصى المؤتمر بعقد اجتماعات دورية ومنتظمة بين المنظمات والاتحادات العربية المعنية بصناعة الخدمات والمجمع العربي للمحاسبين القانونيين والمنظمات الدولية وبمشاركة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد) لاقامة تجمع

عربي لصناعة الخدمات وتفعيل دوره لتنسيق مواقف الحكومات العربية استعداداً لجولة المفاوضات القادمة لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

وأشار المشاركون إلى الأهمية المتزايدة للتجارة الالكترونية باعتبارها الدافع الرئيسي للتنمية وخاصة في قطاع الخدمات حيث تصل مساهمتها في هذا القطاع إلى نحو ٨٠٪ ومن ثم فمن الأهمية بمكان اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحديد مدى العائد الاقتصادي من تطبيق التجارة الالكترونية في الدول العربية مطالبين الحكومات العربية بالاسراع في الاعتراف بالوثيقة الالكترونية والتوقيع الالكتروني وتوفير فرص استخدام شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) بصورة اقتصادية وفعالة في جميع المؤسسات العربية إلى جانب إتاحتها للأفراد.

وفي مجال المحاسبة أكد المؤتمر أهمية الاسراع في اعتماد المؤهل للحاسبين بين الدول العربية ووفقاً للمعايير المحاسبية الدولية التي اقترتها لجنة الأمم المتحدة، مما يمهد الطريق للدول العربية بأن تتحول الى دول مصدرة للخدمات وليست مستوردة لها.

وفي هذا الصدد أشار السيد طلال أبوغزالة رئيس المجمع العربي للمحاسبين القانونيين إلى أن المجمع حدد مناهجه وفق المعايير الدولية في مجال تأهيل المحاسبين حيث وصل عدد الطلبة المسجلين في المجمع إلى نحو ألف طالب منوهاً بأن المجمع قد أصدر كتابين باللغة العربية الأول خاص بالمعايير المحاسبية الدولية والثاني للمراجعة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢١ / ١ / ٢٠٠٠

النشر والتحرير : الأهرام والمعلومات

لجنة المفاوضات التجارية العربية تبدأ أعمالها غدا بالقاهرة ضرورة تطبيق قواعد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة كتب - محمد مبروك:

تبدأ غدا بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اجتماعات لجنة المفاوضات التجارية السادسة والعشرين برئاسة الاردن، وصرح مصدر مسئول بالادارة الاقتصادية للجامعة العربية بأن لجنة المفاوضات التجارية وهي إحدى لجان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستخصص اجتماعها لبحث معالجة الضرائب والرسوم ذات الأثر المعادل في إطار منطقة التجارة ، وقال إن اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية قد عرفت الرسوم والضرائب التي تختلف عن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدولة على السلع المستوردة ولا تخضع لها السلع المنتجة في الدول الأطراف أي كان اسم هذه الرسوم ويكون الهدف من فرض هذه الرسوم والضرائب إيجاد وضع مميز لمصلحة المنتجات الوطنية مقابل السلع المستوردة في الدول العربية الأعضاء. وأشارت الدراسة التي سيقدمها صندوق النقد العربي في الاجتماعات التي ستستمر يومين إلى أنه يجب تطبيق القواعد والاسس الواردة في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة في معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية التي قد تأخذ شكل رسوم خدمات بنسبة مئوية من قيمة السلعة وليس كقيمة خدمات فعلية حتى لا يكون الهدف منه إيجاد رسوم جمركية بديلة. وأوضحت الدراسة أنه من حق كل دولة فرض رسوم خدمات بشرط أن تكون قيمتها فعلية ولا يتم فرضها كنسبة مئوية. وسيقوم المشاركون في اجتماع اللجنة بتصنيف الرسوم والضرائب وفقا للنصوص المكملة لها في البرنامج التنفيذي.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٢ / ٢٠

النشر والمعلومات الاقتصادية والمعلومات

مؤتمر أبوظبى يطالب بإدراج تجارة الخدمات فى منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى

كتبت - إيمان مصطفى:

وفيما يتعلق بالتجارة الإلكترونية أوصى المؤتمر بالأخذ فى الاعتبار الأهمية المتزايدة للتجارة الإلكترونية والفوائد المؤكدة التى تنتج عنها وذلك بإجراء فحص عاجل لعملية التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها فى الدول العربية محددين عناصر القوة، والضعف والفوائد والمخاطر وذلك بأن يطلب من الحكومات العربية، القيام بدور فاعل وتنظيم وتطوير التجارة الإلكترونية ووسائلها فى المجتمعات العربية. والإسراع بالاعتراف بالوثيقة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني كخطوة أولى لعملية تكيف تشريعات الدول الاعضاء لبيئة التجارة الجديدة. وتوفير فرص استخدام الانترنت بشكل اقتصادي فى المؤسسات العربية وكذلك توفيرها للأفراد. وقد شدد المؤتمر الذى انعقد على مدى يومين على التحضير لاجتماع تأسيسى واستضافته للمنظمات والاتحادات والهيئات العربية المعنية بصناعة الخدمات على مختلف أنواعها بهدف إقامة تحالف عربى لصناعات الخدمات يكون دوره الاساسى دعم موقف الحكومات العربية فيما يخص مفاوضات الخدمات التى بدأت الآن بموجب اتفاقية تحرير التجارة فى الخدمات.

دعا مؤتمر آثار اتفاقية التجارة فى الخدمات على الاقتصاد العربى إلى العمل على تبني رؤية عربية مشتركة استعدادا لجولة المفاوضات الجديدة فى مجال تجارة الخدمات لتحرير التجارة. وطلب المؤتمر - الذى عقد فى أبوظبى بدعوة من طلال أبوغزالة رئيس المجمع العربى للمحاسبين القانونيين - بإدراج التجارة فى الخدمات ضمن اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وذلك من خلال تحديد القطاعات الخدمية ذات الاهتمام المشترك بين الدول الاعضاء على أن يبدأ العمل على تحرير التجارة فيما بينها تدريجيا. وأوصى المؤتمر كذلك بأن تبادر الدول العربية بوضع معايير مشتركة وموحدة للمؤهلات المهنية لمواكبة متطلبات اتفاقية تحرير التجارة من الخدمات. ودعا إلى الاستفادة من خبرات بيوت الخبرة الخاصة العربية لتقديم المشورة للحكومات العربية حول تحرير التجارة وإثارها على مختلف قطاعات الاقتصاد والتأكيد على الحاجة لإقامة هيئة تنسيقية دائمة بين الحكومات العربية لأغراض التفاوض مع المنظمة العالمية للتجارة.



المصدر : الأهرام

النشر والرقابة الاقتصادية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ / ١٢ / ١٩٥٥

وزراء الاقتصاد العرب يناقشون الارتباط المقبل إزالة معوقات تنفيذ منطقة التجارة الحرة

كتب - نصر زعلوك:

يناقش وزراء الاقتصاد العرب في اجتماعهم يوم الاربعاء المقبل منطقة التجارة الحرة الكبرى والعقبات التي تعترض فريق تنفيذها، بالإضافة الى العلاقات الاقتصادية العربية مع الصين.

وصرح عبدالرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية للأهرام بأن الدورة المقبلة التي من المتوقع أن يشارك فيها ١٤ وزيرا للاقتصاد، بالإضافة الى ممثلي الدول الأخرى ستناقش أيضا جميع الجوانب المرتبطة بتحرير التجارة العربية سواء الرسوم الجمركية أو غيرها والاستماع الى الدول التي أسقطت الشريحة الثالثة من الرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل، وكذلك التغلب على القيود غير الجمركية.

وأكد السحيباني أن التخفيض الجمركي بين الدول العربية الموافقة عليه، والتي وصلت الى ١٤ دولة عربية بلغ ٨٠٪ على السلع ذات المنشأ العربي.

وأوضح أن الدول العربية ليس لديها قواعد منشأ تفضيلية للسلع حتى الآن وما زال الاجتهاد مفتوحا، والمطلوب خلال الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي نقاش على مستوى عال لتعزيز وترسيخ مفهوم منطقة التجارة الحرة.

وقال إن باقي الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس ستزجل لدورة سبتمبر المقبل على أن يكتفى خلال اجتماع المجلس يوم الاربعاء المقبل لمناقشة منطقة التجارة العربية الكبرى، مشيرا الى أنه سيعقد المجلس يوم الاثنين المقبل اجتماعا على مستوى الخبراء والمندوبين لإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري.



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٥ / ٢ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في اجتماعات وزراء الاقتصاد العرب بالقاهرة مراجعة شاملة لآليات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية

كتب عماد السويضي:

تبدأ اجتماعات الدورة الخامسة والستون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي على مستوى وزراء المال والتجارة والاقتصاد الأربعاء المقبل برئاسة وزير التجارة العراقي بعد اعتذار مندوب الصومال الدائم لدى الجامعة عن رئاسته للدورة خلفاً لوزير الاقتصاد السوري الدكتور محمد العماد.

تناقش الاجتماعات تطورات تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة للمجلس ونشاط الإدارة الاقتصادية بالجامعة بين دورتي المجلس وسبل تعزيز ودعم العلاقات الاقتصادية العربية الصينية. وأعدت الإدارة الاقتصادية بالجامعة تقريراً لتقييم ما تم تنفيذه على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية سواء من

جانب الدول العربية الأعضاء في المنطقة أو مؤسسات العمل العربي المشترك وذلك لبدء العام الثالث من تطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة ووصول النسبة التراكمية للتخفيض الجمركي على السلع العربية للتبالة إلى ٢٠٪. أكد التقرير على ضرورة إجراء مراجعة مستمرة لآليات تنفيذ المنطقة لمواجهة العقبات والمشاكل واقتراح الحلول الملائمة وتطوير أساليب العمل

لتحقيق الأهداف المطلوبة. وحذر التقرير من اتجاه الدول العربية إلى البحث عن بدائل وأشكال جديدة من العمل الاقتصادي العربي إذا لم تستطع هذه الدول تعظيم وزيادة مكاسبها التجارية والاقتصادية نتيجة انضمامها لهذه المنطقة. وأعاد التقرير بأن عدم تعاون الدول الأعضاء في المنطقة بشكل كامل مع الأمانة الفنية للمهنة بالجامعة العربية يعرقل تنفيذ عدد من الآليات المهمة لمتابعة عملية تطبيق أسس إقامة المنطقة الحرة خاصة عدم تقديم الدول لتقارير دورية متابعة عملية التنفيذ وتجاهل دور لجنة التنفيذ والمتابعة في العمل ككلية لفض المنازعات وعدم توفير الدول للمعلومات والبيانات عن الإجراءات الخاصة بكل منها لحماية المستهلك وتوفير الأمان والحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات كما لم تقدم الدول البيانات اللازمة لمواجهة حالات الأغراق.

ودعا التقرير إلى ضرورة تطوير أساليب العمل سواء على مستوى الإدارة الفنية للمنطقة بالجامعة أو داخل الدول العربية عن طريق تشكيل المزيد من اللجان الفنية خاصة لجان دراسة السياسات التجارية والحماية من الأغراق والاشتراطات البيئية والصحية موضحاً أن هذا التطوير يجب أن يشمل إقامة نقاط اتصال ومعلومات وطنية داخل الدول الأعضاء لتزويد الأمانة الفنية للمنطقة بالبيانات المطلوبة إضافة إلى ضرورة دعم الأمانة الفنية بالكوادر المتخصصة ومالياً لمواكبة التوسع في أنشطة المنطقة. وأشار التقرير إلى أن

الثلاث سنوات الماضية من عمر المنطقة شهدت التزاماً كاملاً من جانب الدول الأعضاء بتخفيض نسبة ١٠٪ سنوياً على الرسوم الجمركية وأودعت جميع الدول الأعضاء هياكل تصريفاتها الجمركية المنقذة لدى الأمانة الفنية كما قامت الدول باعتماد القواعد العامة لمنشأ السلع العربية.

ونكر أن موضوع الاستثناءات لبعض السلع من تطبيق التخفيض الجمركي للقرن سنوياً حظي باهتمام بالغ من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتم اقرار الضوابط والقواعد للحصول على استثناءات لعدد من السلع التي تحتاج إلى فترة حماية حتى تتمكن من التكيف مع آليات تحرير السلع في إطار السوق العربية مشيراً إلى أن هذه القواعد أعطت استثناءات في أضيق الحدود لفترة زمنية تقدر بثلاث سنوات وسيتم إجراء تخفيض جمركي على هذه السلع عند انتهاء فترة الاستثناء مماثلاً لنسب التخفيض على السلع الأخرى.

في ذات الإطار أكد تقرير آخر للإدارة الاقتصادية أن الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي الدول الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجي ووصل معدل انفتاحها مقاساً بنسبة للتجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٥.٥٪ عام ١٩٩٨. وأشار التقرير إلى أن الدول العربية الأعضاء في المنطقة تشكل قوة اقتصادية يزيد ناتجها المحلي الإجمالي عن ٥٢٢ مليار دولار وهي تمثل ٨٩٪ من الناتج الإجمالي العربي



المصدر : أخبار اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخية : ٥ / ٢ / ١٩٩٨

صندوق النقد العربي يطالب بالوضوح

عند فرض الرسوم والضرائب

دول منطقة التجارة الحرة خفضت ٣٠٪ من الرسوم الجمركية

وفرضت ضرائب تحت مسميات أخرى

العربي بطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية أشار إلى أن بعض الدول العربية تفرض رسوماً مماثلة للتعريفات الجمركية بهدف تعويض النقص في إيرادات الخزينة.. وفي بعض الأحيان تكون الضريبة على السلع المستوردة وينسب موحدة تتقارب من متوسط نسبة التعريفات الجمركية المطبقة على السلع.. وهذه الرسوم تفرض في دولة مثل ليبيا تحت مسمى «ضريبة النهر الصناعي العظيم» وفي السودان تفرض «ضريبة الدفاع» كما تفرض تونس ضريبة صندوق تنمية القدرة التنافسية. كما تفرض المغرب «ضريبة الاقتطاع الجبائي» عند الاستيراد» وأشار إلى أن معظم هذه الرسوم كانت تفرض لمواجهة حالات مؤقتة إلا أن الدولة تستمر في جبايتها وتصبح جزءاً مكملًا للتعريفات الجمركية. وافترقت صندوق النقد العربي بعض أنواع الضرائب والرسوم التي تفرضها الدول الأعضاء على الواردات من

الخارج، والتي لا تفرض في الوقت نفسه على المنتجات الوطنية المثيلة وذلك لأنها مخالفة لمبدأ المعاملة الوطنية.. ويدعو الصندوق إلى الالتزام بتطبيق البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة الذي ينص على المعاملة الوطنية للسلع العربية.

وأشار صندوق النقد العربي إلى أن بعض الدول العربية تفرض رسوماً على خدمات الاستيراد وفي أحيان كثيرة تكون قيمتها أعلى من التكلفة الفعلية للخدمة المقدمة.. وستكون دراسة صندوق النقد العربي على جدول أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الـ ٦٥ على المستوى الوزاري، سيعقد في القاهرة يوم الأربعاء القادم وتستمر اجتماعاته يومين.

وسوف يبحث الوزراء في اجتماعهم القادم متابعة تنفيذ الدول الأعضاء للبرنامج التنفيذي والعقبات التي تعترض تنفيذ إقامة المنطقة الحرة العربية.

كتبت أميمة كمال:

عام ثالث يضاف إلى منطقة التجارة الحرة العربية هذه الأيام بعد أن وضعت أولى لبناتها عام ١٩٩٨.. وإذا كانت معظم الدول العربية قد سارعت باخطار جامعة الدول العربية بأنها قامت بتطبيق التزاماتها طبقاً للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة، وتبشر فيه المسؤولين بأنها قامت بتخفيض ٣٠٪ من التعريفات الجمركية لديها كما يقضى البرنامج، ولكن ما لم تقله بعض هذه الدول أنها فرضت رسوماً وضرائب أخرى مماثلة تحت مسميات مختلفة.. وجميع الدول العربية فرضت هذه الرسوم باستثناء البحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت.

وطالب صندوق النقد العربي الدول العربية بالوضوح والشفافية عند فرض الرسوم والضرائب الجمركية حتى لا يفاجأ التاجر والصانع العربي بالرسوم مما يجعله لا يستطيع حساب تكلفة الاستيراد والتصدير أو تأمين ثمن البضاعة عند الحدود بين الدول العربية.

وفي دراسة أعدها الصندوق



المصدر : السوفيسد

النشر والخدمات الصحفية والمطبوعات

التاريخ : ٦ / ٢ / ٢٠٠٠

«الأربعاء».. اجتماع وزراء الاقتصاد العرب لمتابعة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية

دولة تمثل سوقا استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على ١٧٤ مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي حوالي ٣ آلاف دولار أمريكي وقوة إنتاجية يزيد قيمة إنتاجها المحلي الإجمالي سنة ٩٧ على ٥١٥ مليار دولار أمريكي. وأضاف أن حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة تشكل الجزء الأساسي من التجارة العربية الخارجية والتجارة العربية البينية حيث تزيد قيمة صادراتها على ١٦٠ مليار دولار أمريكي أي حوالي ٩١٪ من قيمة الواردات العربية الإجمالية. وأشار إلى أن مجموعة «البافنتا» تسيطر على ٩٦٪ من الصادرات العربية و ٩١٪ من الواردات العربية البينية موضحا أن الدول التي لم تبدأ بعد إجراءات التنفيذ ثمانية دول هي جيبوتي والسودان والصومال وفلسطين وجزر القمر وموريتانيا واليمن والجزائر.

مدراء الجمارك في الدول العربية وقواعد المنشأ وتقرير لجنة المتابعة. صرح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية عبدالرحمن السحبياني بأن المجلس الاقتصادي سيناقش منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما تم تحقيقه من خلال التخفيض التدريجي على كافة السلع العربية بنسبة ١٠٪ سنويا وصولا إلى منطقة حرة عربية كبرى للتجارة كخطوة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة مشيرا إلى أن منطقة التجارة الحرة الكبرى انضمت إليها ١٤ دولة عربية حتى الآن وتم تخفيض الجمارك بينها بنسبة ٣٠٪ بواقع ١٠٪ سنويا وصولا إلى منطقة حرة بعد ٧ سنوات.

أوضح مصدر مسئول بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية أن مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى «البافنتا» عددها ١٤

تبدأ بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية يوم الأربعاء القادم اجتماعات الدورة ٦٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي الذي سيعقد على مستوى وزراء الاقتصاد ولدة يومين لمتابعة البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية ومناقشة التعاون الاقتصادي العربي. يتابع المجلس التقرير المقدم من لجنة التنفيذ والمتابعة حول ما تم تطبيقه من جانب الدول العربية طبقا للبرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجيا من صعوبات التطبيق. وأخطار المجلس بنتائج جهود لجنة المفاوضات التجارية التي تعنى بتصفية القيود غير الجمركية في التجارة العربية البينية. يناقش الوزراء موضوع الاستثناءات وتقرير لجنة المفاوضات التجارية عن الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل وموضوع الروزنامة الزراعية وتقرير



المصدر : الأحيار

التاريخ : ٨ / ٢ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المجلس الاقتصادي العربي يبحث تنفيذ منطقة التجارة الحرة

كتب عماد السويضي:

بدأت أمس في مقر جامعة الدول العربية اجتماعات الدورة العادية الخامسة والستين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على مستوى المندوبين الدائمين للدول العربية الأعضاء في الجامعة برئاسة ممثل العراق وبمشاركة وكلاء وزارات المالية والاقتصاد والتجارة في الدول الأعضاء وذلك لاعداد جدول أعمال المجلس على المستوى الوزاري غدا. وصرح السفير عبد الرحمن السحبياتي الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بالجامعة العربية بأن هذه الدورة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مخصصة بالكامل لمناقشة ومتابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وما تم اتخاذه من إجراءات وفقا للبرنامج التنفيذي ومدى التزام الدول العربية بالتنفيذ والقضايا التي

البيئية للدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بلغت ١٣.٢ مليار دولار عام ٩٨ ويصل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول حوالي ٥٢٢ مليار دولار وهو ما يشكل ٨٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، موضحا أن هذه الدول الـ ١٥ تمثل سوقا استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على ١٩٠ مليون نسمة وبمتوسط دخل فردي سنوي يبلغ ثلاثة آلاف دولار ويمثل حجم تجارتها ٩٦٪ من قيمة التجارة العربية البيئية بالنسبة للصناعات و٩١٪ من قيمة الواردات العربية. يذكر أن هناك ١٥ دولة متفذة للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة من إجمالي عدد الدول الموقعة على الاتفاقية الخاصة بها البالغ عددها ١٩ دولة ولا يبقى سوى ثلاث دول فقط غير موقعة عليها وهي الجزائر وجزر القمر وجيبوتي.

تعترض التنفيذ والقضايا التي سيتم التركيز عليها مستقبلا سواء على المستوى الفني أو الهيكلي لأجهزة منطقة التجارة الحرة، وكذا برنامج العمل السنوي لعام ٢٠٠٠. وأضاف السحبياتي أن عدد الدول العربية الأعضاء حاليا في منطقة التجارة الحرة ١٥ دولة، وهناك دولتان في طريقها لاتخاذ الإجراءات اللازمة للانضمام إلى المنطقة: السودان واليمن وهما من الدول العربية الأقل نموا وقال إن البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة نص على أن تلتزم الدول المنضمة حديثا بكل ما سبق اتخاذه من قرارات طبقها الدول الأعضاء بما فيها نسب التخفيض التراكمي للرسوم الجمركية الذي بلغ حاليا ٣٠٪ بنسب ١٠٪ سنويا خلال السنوات الثلاثة الأولى في عمر المنطقة. وأكد السحبياتي أن قيمة الصادرات



المصدر : الأهرام - رام

النشور والاعلام والاعلامية والمعلومات

التاريخ : ٨ / ٤ / ٢٠٠٠

وزراء الاقتصاد العرب يجتمعون غدا بالقاهرة

١٥ دولة تطبق حاليا إجراءات منطقة التجارة العربية الحرة

كتب - نصر زعلوك:

ناقش الخبراء والمندوبون الدائمون في اجتماعهم التحضيري أمس، لاجتماعات المجلس الاقتصادي الاجتماعي العربي الذي يعقد غدا بالجامعة العربية، متابعة تنفيذ منطقة التجارة الحرة الكبرى، وما تم اتخاذه من إجراءات وفقا للبرنامج التنفيذي ومدى الالتزام بالتنفيذ والمتابعة وعقباته، والموضوعات التي سيتم الاتفاق عليها مستقبلا على المستوى الفني أو الهيكلي لأجهزة منطقة التجارة الحرة.

كما بحث المندوبون التقرير المقدم من لجنة التنفيذ والمتابعة حول ماتم تطبيقه من جانب الدول العربية طبقا للبرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة، ومقترحات تلك اللجنة للتخلص تدريجيا من صعوبات التطبيق. كما اطلع على نتائج جهود لجنة المفاوضات التجارية التي تعنى بتصفيّة القيود غير الجمركية في التجارة العربية البينية التي اختتمت أعمالها الخميس الماضي.

وتدارس الخبراء موضوع الاستثناءات وتقرير لجنة المفاوضات التجارية عن الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المائل، وموضوع الأجندة الزراعية، بالإضافة إلى تقرير مديري الجمارك في الدول العربية وقواعد المنشأ للسلع. وأكد عبدالرحمن السحيباني الأمين العام المساعد

للمشئون الاقتصادية بالجامعة العربية، أن عدد الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة بلغ ١٥ دولة عربية حتى الآن، وأن هناك دولتين من الدول الأقل نموا في سبيلهما لاتخاذ الإجراءات للانضمام إلى المنطقة حيث خصص لهاتين الدولتين دعم فني من البنك الإسلامي للتنمية. وأضاف أن مجموعة الدول المنضمة إلى المنطقة تمثل سوقا استهلاكية واسعة يزيد عدد سكانها على ١٩٠ مليون نسمة، وبمتوسط دخل فردي يصل إلى ٢ آلاف دولار، وقوة إنتاجية تزيد قيمة انتاجها المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨ على ٥٢٢ مليار دولار.

وأشار إلى أن حجم التجارة الخارجية لهذه المجموعة يشكل الجزء الأساسي من التجارة العربية الخارجية، والتجارة العربية البينية حيث تبلغ قيمة صادراتها البينية ١٣.٢ مليار دولار تمثل نسبة ٩٦٪ من الصادرات العربية و٩١٪ من الواردات العربية البينية.

الجدير بالذكر أن الدول التي انضمت لمنطقة التجارة الحرة هي: الأردن، والامارات، والبحرين، وتونس، والسعودية وسوريا والعراق وسلطنة عمان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر، والمغرب، وموريتانيا.. أما الدول التي لم توافق على الاتفاقية فهي: الجزائر، وجيبوتي، وجنوب السودان، وهناك ٤ دول وقعت بالفعل على الاتفاقية ولم تتخذ إجراءات تنفيذها حتى الآن وهي السودان، واليمن، وفلسطين، والصومال.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

وزراء الاقتصاد والتجارة العرب يبحثون اليوم في القاهرة عقبات تنفيذ إقامة منطقة التجارة الحرة العربية

كتب - نصر زعلوك:

٩٨، ١٩٩٩ إلى الثماني عشرة دولة عربية الأعضاء في الاتفاقية بالرغم من المتابعة المستمرة من الأمانة العامة للجامعة العربية مع الدول غير المنضمة وهي: الجزائر، وجيبوتي، وجزر القمر، وموريتانيا. وقد طلبت مؤخرا موريتانيا تحديد موعد لا بداع وثيقة تصديقها على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، ولم يتم ذلك حتى الآن. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في المنطقة ١٥ دولة. وأبلغت السودان عن موافقة الجهات الرسمية فيها على الانضمام إلى المنطقة وتشكيل فريق عمل لهذا الغرض. كما أن اليمن قد بدأت اتخاذ مئاة هذا الإجراء إلا أن هذه الدول لن تتمكن من الاستفادة من مزاي منطقة التجارة إلا بعد أن تستكمل إجراءات التنفيذ.

يستعرض وزراء الاقتصاد العرب في أعمال دورتهم الـ ٦٥ اليوم برئاسة العراق وحضور ٨ وزراء، العقبات التي تعترض تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى بعد عامين من التطبيق وفي محور أعمال هذه الدورة، ويناقش الوزراء ٤ أبحاث تتعلق بالتجارة العربية البيئية للدول الأعضاء وتقويم مدى التنفيذ والمتابعة، ومقترحات التطوير الهيكلية لأجهزة منطقة التجارة الحرة، وتقرير وتوصيات لجنة التنفيذ والمتابعة الخاصة بمعالجة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. ويطلع الوزراء على مواقف الدول العربية من تطبيق منطقة التجارة الحرة، حيث لم تنضم دول عربية جديدة خلال عامي



المصدر : الأحيار

النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

التاريخ : ١١/٢/٢٠٠٠

في ختام اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي

بدء دراسة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية وبحث تحرير تجارة الخدمات

كتب عماد السويفي:

قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ختام اجتماعات دورته الـ ٦٥، على مستوى وزراء المال والتجارة والاقتصاد العرب البدء في دراسة اقامة اتحاد الجمركي بين الدول العربية باعتباره الخطوة التالية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وصولا الى السوق العربية المشتركة مع تكليف الامانة العامة للشئون الاقتصادية بالجامعة اعداد الدراسات اللازمة لذلك.

كما قرر المجلس تكليف الامانة العامة بالجامعة اعداد الدراسات اللازمة بشأن انواع تجارة الخدمات التي يمكن البدء في تحريرها وقواعد واجراءات التحرير التدريجي لهذه التجارة بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية وطالب المجلس الدول العربية بتوفير المعلومات والبيانات المرتبطة بتطبيق منطقة التجارة خاصة مايتعلق بالسياسات التجارية والاقتصادية والقوانين والتشريعات السارية وتزويد الامانة العامة بها لاطلاع الجهات المعنية في الدول العربية

الاطراف عليها.

ودعا الدول الى تحديد نقطة اتصال في كل دولة تكون مسؤولة عن تزويد الامانة العامة بالمعلومات المطلوبة

واجراء التنسيق اللازم مع الوزارات والجهات المعنية الاخرى داخل الدولة المعنية بتطبيق المنطقة واكد المجلس على ضرورة قيام اللجان المكلفة بمتابعة تنفيذ المنطقة خلال الفترة القادمة باستكمال ازالة العقبات المتعلقة بتحرير التجارة العربية البينية وتسهيل انشائها خاصة المتعلقة بالرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل والتي ينطبق عليها التخفيض التدريجي السنوي ١٠٪ وفقا لاحكام البرنامج التنفيذي للمنطقة موضحا ان القيود غير الجمركية تشكل عتبة اساسية امام انسياب السلع العربية.

وقرر المجلس عقد اجتماع استثنائي للجنة المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة في يونيو المقبل للبت في موضوع الرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل بصفة نهائية في ضوء الدراسات التي يوفرها كل من صندوق النقد العربي

والامانة العامة للجامعة والدول الاعضاء.

وكلف المجلس المنظمات العربية والقطاع الخاص وعلى الاخص المنظمة العربية للتنمية الادارية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية اعداد الدراسات اللازمة للتعريف بالقيود غير الجمركية واساليب معالجتها واعرب الوزراء عن

ارتياحهم لما تم انجازه خلال العامين الماضيين من خطوات لاقامة منطقة التجارة الحرة حيث قامت الدول الاربعة عشرة الاعضاء بالمنطقة بتطبيق التخفيض السنوي على الرسوم الجمركية والذي بلغ مع بداية هذا العام ٣٠٪

واكد الوزراء اهمية قيام المؤسسات المالية العربية بالمساهمة في تقديم الدعم اللازم لهذه المنطقة من خلال



المصدر : الأحياء

التاريخ : ١١ / ٢ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

غير الجمركية بأساليب مختلفة مما يعوق انسياب التجارة العربية البينية. ودعا الى ضرورة اجراء مزيد من التنسيق بين جميع الدول العربية لتحديد مواقفها من الموضوعات التي ستكون موضع مفاوضات في الجولة الجديدة لاجتماع منظمة التجارة العالمية خلال الفترة القليلة القادمة في مصر المنظمة بجنييف وذلك بعد فشل مؤتمر سياتيل في اصدار اعلان حول موضوعي التجارة في السلع الزراعية والتجارة في الخدمات.

ومن جانبه طالب يوسف حسين كمال وزير المالية والاقتصاد والتجارة القطري الدول الاعضاء في المنطقة بتكثيف الجهود لمضاعفة نسبة تخفيض الرسوم الجمركية لتقليل مدة البرنامج الزمني الى ٥ سنوات بدلا من عشر سنوات

ومن جهته اعرب وزير المالية في سلطنة عمان احمد عبد النبي مكي عبد الله ان تتم مراجعة وتقييم مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك في الفترة الماضية للاستفادة في تجنب السلبيات ودعم الايجابيات وتعظيم الفوائد التي تحقق مصلحة الامة العربية.

برامجها للمعونة الفنية ودعا الدول العربية والاجهزة المعنية بالجامعة الى ضرورة توفير الدعم الممكن للمنطقة من خلال توفير الامكانيات المادية والبشرية والتجهيزات الفنية فضلا عن البيانات والمعلومات اللازمة.

كان محمد العمباري وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية السوري قد دعا الوزراء الى عقد اجتماعات الدورة المقبلة للمجلس والمقرر عقدها في سبتمبر القادم في دمشق واكد على ضرورة النظر الى منطقة التجارة الحرة لا باعتبارها منطقة لتعظيم التجارة البينية للاستهلاك المحلي فقط بل باعتبارها قاعدة انتاجية يمكن ان يسهم تعاوننا فيها في دفع عمليات الانتاج والتسويق الى خارج الوطن العربي.

من جانبه اكد الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على وجود بعض الجوانب السلبية التي تعوق تحقيق الاهداف المرجوة من اقامة منطقة التجارة مشيرا الى ان اهم هذه السلبيات هو استمرار بعض الدول الاعضاء في تطبيق عدد من القيود



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ / ٢ / ١٩٩٠

المشور والامارات العربية والمعلومات

وزير الاقتصاد التونسي لـ «الأهرام»: التجارة العربية البينية مازالت هامشية والآمال معقودة على المنطقة الحرة

حوار أجراه:
نصر زعلوك



عبد اللطيف صدام

أرباع معاملتنا التجارية هو مع أوروبا. وحول المشكلات التي تواجه الاقتصاد كالبطالة وأزمة الإسكان وغيرها وهل هناك خطط لمعالجتها قال الوزير التونسي: إن البرنامج الرئاسي الجديد للرئيس زين العابدين بن علي يضم بندا أساسيا للتشغيل فقد تمكنا من الارتقاء بزيادة أعداد الشباب الذين تم توفير فرص عمل لهم إلى ٦٠ ألف شاب من أصل الطلبات ٧٠ ألفا ونعمل على إيجاد مجالات جديدة للعمل. وأوضح أن نسبة البطالة بتونس تصل إلى ١٥٪ حاليا، وهي نسبة منخفضة ونعمل أكثر على تخفيضها أما بالنسبة لفاقدى السند كالعاقين والمسنين والأرامل والأيتام والمائلات المعوزة، فيتم منحهم مبالغ شهرية تصل إلى ثلاثة أرباع الأجر الأدنى الشهري. وحول العلاقات الاقتصادية المصرية - التونسية وهل حدث تطوير عقب زيارة الرئيس التونسي للقاهرة أخيرا ولقائه بالرئيس حسني مبارك أعرب عن تفاؤله بالإدارة السياسية للرئيسين في تطوير العلاقات، وقال لابد أن تجسد التطلعات، حيث مازال التبادل التجاري بين البلدين محدودا، وربما هناك بعض الاختلال، حيث إن وارداتنا من مصر أكثر من صادراتنا إليها، وأضاف لابد من إيجاد التوازن والتركيز على زيادة الاستثمارات من رجال الأعمال في كلا البلدين.

وتجنب الأخطار التي تؤثر في اقتصادها وأوضح أنه منذ عام ١٩٩٦ دخلت تونس في برامج واسعة وكبيرة لتأهيل الاقتصاد التونسي على المستوى الزراعي والصناعي والخدمات استعدادا للمراحل التي تم إقرارها في اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وأن التطور الحادث الآن أصبح يؤهلنا بصفة جيدة لمختلف المراحل. وأوضح وزير الاقتصاد التونسي أن الاتحاد الأوروبي هو الشريك الأول من جانب الواردات ومن جانب الصادرات، فأكثر من ثلاثة

أكد وزير الاقتصاد التونسي عبد اللطيف صدام أن هناك تقدما في تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بعد عامين من تطبيقها، وتم الاتفاق على قائمة السلع المتبادلة وتوضيح مسألة المنتجات ذات المنشأ الوطني وتقديمنا لشواطا فيما يخص الرسوم والضرائب ذات الأثر المائل وكل هذه الموضوعات الأساسية تعتبر تطورا كبيرا.

وأضاف في حديثه لـ «الأهرام» أن بعض البلدان العربية لم تنضم بعد للاتفاقية ونأمل في انضمامها لأن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعتبر وضعا مصيريا للدول العربية نظرا لوجود التكتلات الاقتصادية الكبرى والمنافسة التي تحدث بين الدول ولن يكتب البقاء إلا لمن يعرف كيف يستغل كل طاقاته الكامنة، والعالم العربي يستطيع أن يستغل كل طاقاته التي هي غير مستغلة بكل أمانة وبالشكل المطلوب نظرا لأن التجارة البينية تجارة هامة، ورغم كل المساعي المبذولة من القادة العرب لم تدخل في هذه المنظومة بالشكل المطلوب. وردا على سؤال حول الشراكة الأوروبية المتوسطة ودور تونس في هذه الشراكة قال وزير الاقتصاد التونسي إن تونس بالفعل من البلدان التي بادرت



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ / ٩ / ٢٠٠٠

الجمهورية تقول

أبوابنا المفتوحة

.. في عصر العولمة والأسواق المفتوحة.. تفتح مصر أبوابها وتعد أيديها للتعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع مختلف دول العالم.. انطلقت مصر على هذا الطريق بقيادة الرئيس حسني مبارك.. في إطار رؤية واضحة.. ودوائر محددة.. تشابكت من خلالها دواعي الواقع الاقتصادي.. بحقائق الجغرافيا والتاريخ.

فقد دعا الرئيس مبارك لقيام السوق العربية المشتركة.. أو بالأصح.. دعا الرئيس إلى إحيائها.. من سببات ملفات الجامعة العربية.. لتتحول إلى واقع حتى يعيشه الاقتصاد العربي في القرن الجديد.

ومن خلال الدائرة العربية.. حرصت مصر على دعم التعاون الثنائي مع كل دولة عربية على حدة.. وأقيمت اللجان العليا للتعاون الثنائي بين مصر وكل دولة عربية.. من المشرق إلى المغرب.. وفي هذا الإطار تاتي زيارة عبيد الرؤوف الروابدة رئيس الوزراء الأردني للقاهرة لإجراء مباحثات هامة مع الدكتور عاطف عبيد رئيس الوزراء من خلال جلسات اللجنة العليا المصرية الأردنية.

حرص الرئيس مبارك باستمرار على أن تتجاوز علاقات مصر العربية حدود مبادئ الأخوة في الدم واللغة والجوار الجغرافي مع الأشقاء العرب إلى اتفاق الرحبة للتعاون الاقتصادي الشامل. والحقيقة أن كل أنواع التعاون بين الدول تبقى في إطار الرمز والمعنى إلى أن تتحول إلى واقع من خلال التعاون الاقتصادي والتجاري.

وفتحت مصر أبوابها أمام التعاون الاقتصادي مع جميع دول العالم بلا استثناء.. رغم أنها تعطي الأولوية أو تتمنى أن تكون الأولوية للتعاون العربي.

هكذا كانت الشراكة المصرية مع القوة الأعظم الجديدة في العالم.. الولايات المتحدة.. نموذجا للعلاقات التي تراعى تشابك المصالح.. بين القوة الإقليمية الكبرى.. مصر.. والقوة العالمية الوحيدة.

وأخذت علاقات مصر مع أوروبا أكثر من زاوية.. فقد حافظت مصر على علاقات وثيقة مع كل دول أوروبا على حدة.. دون أن تنسى العلاقات الشاملة مع الاتحاد الأوروبي. وكان الرئيس حسني مبارك هو صاحب المبادرة بعملية برشلونة التي وضعت صياغة جديدة للتعاون الشامل بين دول حوض البحر المتوسط وأوروبا.

ولم تنس مصر.. ضرورة التعاون مع اليابان.. والقوى الصاعدة في آسيا أو الأشقاء في أفريقيا.. بل امتدت جسور التعاون إلى الأرجنتين في أمريكا الجنوبية.

أن مصر.. مبارك.. تنطلق في بناء النهضة الشاملة.. وهي تفتح أبوابها للتعاون مع جميع دول العالم.. بلا استثناء واحد.. في عصر العولمة والأسواق المفتوحة.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٧ / ٢ / ٢٠٠٧

مؤتمر العمل العربي بشرم الشيخ:

السوق العربية المشتركة .. الحل الوحيد لمواجهة التكتلات العالمية دور أكبر للقطاع الخاص .. في توفير فرص العمل

شكرم الشيخ - أحمد يوسف:

أكد أحمد العماوي وزير القوى العاملة والهجرة أن الدول العربية مطالبة بصياغة قانون عمل موحد وتنشيط برامج التعاون بينها والاسراع في قيام السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية والآثار السلبية لاتفاقيات الجات.

قال العماوي في كلمة مصر أمام مؤتمر العمل العربي.. ان مصر اتخذت عدة اجراءات لمواجهة مشكلة البطالة منها اصدار النشرة القومية للتوظيف التي وفرت ٢٠ ألف فرصة عمل وتدرس حالياً انشاء وكالة قومية للاستخدام بالتعاون بين العمال والحكومة وأصحاب الاعمال اضافة لتطوير برامج التدريب وفقاً لآليات السوق واقامة المشروعات الصغيرة وتهيئة المناخ أمام المستثمرين.

طالب عثمان محمد شريف ممثل غرفة للتجارة والصناعة بالبحرين بتكثيف أنشطة منظمة العمل العربية لتنمية الموارد البشرية والاستفادة بها في العالم العربي بالتنسيق بين الغرف التجارية والصناعية.

أشار أحمد راشد الهارون مندوب أصحاب الاعمال بالكويت أن دور القطاع الخاص بالدول العربية مازال محدوداً وطالب بتنشيطه لأنه القادر على توفير فرص العمل الحقيقية.

أضاف سلطان الشاوي مندوب العراق الدائم بالجامعة العربية ان القضاء على البطالة في العالم العربي مستحيل مشيراً إلى أن العديد من أسواق العمل العربي مغلقة أمام الأيدي العربية مما يؤثر على تنفيذ برامج الشباب.

طالب عبد الله خلف ممثل أصحاب العمل بالسودان برفع كفاءة المنشآت ومهارات العاملين لزيادة الأرباح وتحقيق التنمية.

أكد السيد راشد رئيس اتحاد عمال مصر أن التنمية الشاملة مرهونة بقوة الاقتصاد وتحسين مستوى المعيشة مشيراً إلى أن مصر قطعت شوطاً كبيراً على طريق الإصلاح الاقتصادي وأرست قاعدة ضخمة من المشروعات العملاقة التي تستوعب آلاف الشباب للعمل بها.

أضاف أن خطة القرن الجديد تستهدف توفير ١٠ ملايين فرصة عمل للشباب

العربي من خلال برنامج يبدأ أول

أبريل القادم ويستمر ٢ أعوام.

على هامش المؤتمر

● أدى مصطفى منجي نائب

رئيس اتحاد العمال القسم على

تولييه منصب المدير المساعد لمكتب

العمل العربي لمدة ٤ سنوات.

● وافق المؤتمر على تشكيل

هيئاته الدستورية والنظامية بمنظمة

العمل العربية ولجنة الحريات

النقابية.

● أقر فريق الحكومات اختيار

مجلس ادارة المنظمة للسنتين

القائمتين من مصر وتونس

والبحرين وسوريا.



المصدر : الأهرام

النشر والهدايا الدعائية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٠ / ٤ / ٢٠٠٠

في مجلس الشورى أمس :

المطالبة بقيام السوق العربية المشتركة لمواجهة مخاطر العولمة والتكتلات الاقتصادية

الأعضاء : مصر بقيادتها الحكيمة مؤهلة لتوحيد الصف العربى

العمل بين دول المنطقة تتخصص كل دولة في إطاره في صناعة معينة أو نشاط محدد في الوقت الذى ترغب فيه إسرائيل في القيام بدور دولة العبور للمنتجات الأوروبية، الأمر الذى يجعلها مركزا حائيا في المنطقة ومحورا للتجارة والتسويق مما يهدد اقتصاديا دولا عربية عديدة

تقوم يمثل هذا الدور هذه الأيام. وقال المجلس فى تقريره أن التعاملات الإسرائيلية مع الأطراف العربية فى ظل هذا المشروع لن تكون تعامل الشريك المتكافئ، نظرا لامتلاك إسرائيل خبرات تقنية نتيجة ارتباطها الدائم بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما أشار إلى أن المنتج العربى لن يستفيد من السوق الإسرائيلية المحنونة والمشيعة، مما يعنى أن الهدف الاستراتيجى من قيام مثل هذه السوق هو تحويل المنطقة العربية كلها إلى سوق للمنتجات الإسرائيلية.

وأكد المجلس أن مشروع العمل العربى المشترك هو أقدم المشروعات المطروحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، إلا أن الحديث والاهتمام به قد تزايد فى الآونة الأخيرة منذ بداية عقد التسعينيات الذى شهد تطورات عديدة على كل الأصعدة الإقليمية والعالمية، خاصة ما يتعلق باتفاقية الجات التى تمثل أحد أهم التحديات التى تواجه

السريع خاصة أنه لم تعد هناك دولة عربية يمانع عما يحدث عالميا أو إقليميا ولاسيما مع انخفاض أسعار البترول نسبيا واهتزاز مصادر الدخل القومى لكثير من الدول.

وأكد أن الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربى حاليا سواء فى علاقاته بالعالم يكمن فى قيام هذه السوق، الأمر الذى من شأنه أن يمكن الدول الأعضاء بها من التعامل مع كل التكتلات الاقتصادية والقوى الإقليمية الأخرى، مشيرا إلى أن العروبة تتطلب قدرا كبيرا من التكاتف والتعاون للحفاظ على الهوية خاصة أنها لا تلغى المصالح الوطنية بقدر تدعيمها وتعميقها.

كما أوضح المجلس فى تقريره أن النظام الاقتصادى الدولى يفرض تحديا هائلا على الوطن العربى يتمثل فى أنه لم يعد بمقدور أية دولة منفردة مهما تكن إمكاناتها أن

تواجه متغيرات النظام الاقتصادى الدولى الجديد بمفردها.

وقال الدكتور سعيد الدقاق إن قيام السوق العربية المشتركة من شأنه مواجهة كل الترتيبات الاقتصادية التى تضر بالامة العربية، خاصة السوق الشرق أوسطية التى من شأنها إحداث تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول العربية، نظرا لأن فكرة السوق الشرق أوسطية تؤسس نمطا جديدا للتخطيط وتقسيم

أكد مجلس الشورى أن السوق العربية المشتركة أصبحت أكثر أهمية فى ظل التكتلات الاقتصادية الدولية، وإنها البديل الوحيد أمام الأمة العربية لمواجهة كل التحديات التى تواجهها فى عالم اليوم. جاء ذلك فى الجلسة التى عقدها المجلس صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى لمناقشة تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومى عن موضوع السوق العربية المشتركة والذى استعرضه الدكتور سعيد الدقاق أمام المجلس. وقد أكد المجلس فى تقريره أن العمل الاقتصادى المشترك بين الاقطار العربية مازال يعاني مشكلة عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية وهى المشكلة التى انعكست فى ظاهرة الازدواجية والتناقض فى العديد من الحالات سواء فيما يتعلق بالمشروعات العربية المشتركة أو التضارب بين السياسات الاقتصادية فيما بينها.

وأشار إلى أن إنشاء السوق العربية المشتركة أصبح قضية بقاء فى عالم تلهث فيه كل الدول للحاق بركب التطور الاقتصادى



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٠ / ٤ / ١٩٥٠

النشر والفعاليات الصحفية والمعلومات

تابع الجلسة

أحمد البطريق

المتحدة الأمريكية والتي تناول فيها قضايا السلام والحصار، وكانت تهدف إلى تهيئة الأجواء التي تكفل تحقيق هذا الحلم.

وقال ان الخلافات العربية كانت سببا في تاخر قيام السوق العربية المشتركة وان مايقوم به الرئيس مبارك من جهود لإعادة العلاقات الطيبة والحميمة بين الدول العربية يؤكد مدى حرص القائد على قيام هذا التكتل الاقتصادي، تمهيدا للوحدة العربية الشاملة.

واقترح محمد فريد زكريا اصدار عملة عربية موحدة وقيام مؤسسات عربية مثل محكمة العدل العربية التي تتولى تنفيذ التشريعات التي تعوق عمليات التبادل الاقتصادي.

كذلك قالت الدكتورة نازلي معوض عضو المجلس ان تقرير اللجنة تناول قضية مشكلة قيام السوق العربية المشتركة بموضوعية شديدة.

وقالت ان التكامل الاقتصادي العربي قائم على ارادة سياسية عليا وإرادة أخرى شعبية محلية تمثل قوى العرض والطلب وإشارات أيضا إلى دور رجال المال والأعمال العرب في قيام مثل هذه السوق، وتناولت زيارة الرئيس مبارك لأمريكا، فقالت انها تنم عن حنكة سياسية، خاصة، انها استهدفت ادخال التقنية التكنولوجية التي تعد احد أهم محددات قيام السوق العربية المشتركة.

وتناول قضية البترول العربي وقال انه لم يرتفع سعره منذ عشرين عاما حتى الآن نتيجة لتكتل الدول المستهلكة.

وناشد البرلمان العرب العمل بشكل فعال من أجل قيام سوق عربية مشتركة.

وطالب بان يتم توزيع التقرير على كل البرلمانين العرب ليكون نواة للتحرك من أجل احداث الهدف المنشود، كما طالب المجلس بتبني فكرة عقد مؤتمر للبرلمانين العرب لمناقشة تلك القضية وفي تعقيبته على حديث الدكتور رفعت السعيد قال السيد كمال الشاذلي ان اقتراح الدكتور رفعت السعيد اقترح جيد، خاصة فيما يتعلق بتبادل هذا التقرير مع اعضاء البرلمان العرب، وللعلم فإن هذا الموضوع سوف تتم مناقشته في المؤتمر المقبل للبرلمانين العرب.

وقال النائب احمد الصباحي رئيس حزب الأمة ان هذا الموضوع الذي يناقشه المجلس لم يتأخر عن

موعده، فالمقومات اللازمة لقيام السوق العربية المشتركة متوافرة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

الصباحي اقترح قيام سوق عربية إفريقية تكون لها القدرة على مواجهة كل التحديات.

وقال ممثل حزب الاحرار محمد فريد زكريا ان قيام السوق العربية المشتركة هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات الدولية والأقليمية، مشيرا إلى زيارة الرئيس مبارك إلى الولايات

الدول العربية منفردة، الامر الذي يتطلب ضرورة قيام تكتل اقتصادي عربي له القدرة على تجاوز كل المخاطر التي قد تهدد الدول المشاركة فيه.

واشار أيضا إلى ضرورة الرقي بالتبادل التجاري بين الدول العربية بالشكل الذي يمثل مقدمة حقيقية لتشكيل مثل هذا الاطار الاقتصادي، خاصة ان نسبة التجارة البينية العربية لا تتعدى نسبة الـ ٩٪ من التجارة الخارجية العربية.

وعقب انتهاء الدكتور سعيد الدقاق من استعراض التقرير فتح الدكتور مصطفى كمال حلمي باب المناقشات، حيث تحدث في البداية ممثل الاغلبية بالمجلس النائب محمد رجب فقال : ان الدول العربية تملك مقومات التوحد في كل المجالات، غير ان معظم الدول العربية فضلت مدخل التوحد السياسي على المدخل الاقتصادي برغم اهميته الكبرى.

وقال ان التحديات التي تواجه الأمة العربية تتطلب قيام كيان عربي موحد لمواجهة اخطار العولمة.

وعاد يقول ان بعضا من الممارسات السياسية كان لها اثارها السلبية على تحقيق مثل هذا الحلم مثلما حدث من خلافات عربية خلال الفترة الأخيرة الماضية، مؤكدا انه بات على مصر القيام بدور أكثر تأثيرا لحل كل هذه الخلافات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة، طريقا للوصول إلى السوق العربية المشتركة.

واكد محمد رجب ضرورة قيام شبكة طرق واتصالات بين الدول العربية بشكل فعال باعتبارها احد اهم المحددات لقيام مثل هذه السوق المشتركة بين دولها.

واختتم حديثه قائلا : حان الوقت لكي نؤمن مستقبل امتنا العربية وان نزيد من معدلات التبادل التجاري بين الدول العربية بالشكل الذي يضمن قيام السوق العربية المشتركة.

ثم تحدث الدكتور رفعت السعيد ممثل حزب التجمع، فقال ان مجلس الشورى اعتاد دراسة مشكلات مصر، عشقا فيها واليوم يقدم دراسة تؤكد عشقه لأمته العربية وحرصه على دعمها وتوحيدها.

وقال ان العرب ومنذ نصف قرن تحدثوا عن الوحدة الاقتصادية العربية وبرغم تغيير الانظمة عبر هذه العقود لم يحدث شيء.

واشار إلى ان التقرير لم يتناول رؤية محددة لتحقيق الفائدة لمصر ولكن من أجل مصلحة كل العرب.



المصدر : الإصدار

النشر والاعلام الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٤ / ٤ / ٢٠

الخبراء يحذرون من مخاطر العولة ويؤكدون على أهمية التكامل العربى

كتب مجيب الدين سعيد :

أكد خبراء اقتصاديين وقانونيون أن التكامل الاقتصادى العربى أصبح قضية حياة أو موت لمستقبل الأمة العربية جميعا. حذر الخبراء من خطورة انفراد منظمة التجارة العالمية «الجات» بالتشريع الاقتصادى وتخطى القوميات وفرض التشريعات على هذه القوميات. أكد الدكتور سمير أمين مدير منتدى العالم الثالث «داكار» على الحاجة إلى نوع من الإقليمية وبناء نظم تقنين اقتصادية وسياسية وثقافية خاصة بالمنطقة العربية. وقال فى ندوة نظمها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ليلة أمس بمناسبة انعقاد قمة أفريقية أوروبية على ضرورة تنظيم الحركة الشعبية فى العالم لتكوين أمة جديدة وطالب أمين المنظمات الحقوقية بفضح انتهاكات حقوق الإنسان التى تتم من خلال عملية العولة فى إطارها الاقتصادى وطالب هذه المنظمات بصياغة موقف شامل من العولة والتحول من الموقف الدفاعى إلى الموقف الهجومى. وقال إن ما يحدث الآن هو الترويج للعولة على أنها لا بديل لها وهذا غير مقبول حيث إن ما يدور فى إطار العولة الآن ليس سوى رأسمالية غير مقننة وتسعى إلى إلغاء التقنين وتقوم على مبدأ أحادية الجانب والتحكم المطلق للشركات متعددة الجنسيات مع تجاهل المصالح الاجتماعية تماما. وأكد الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق على ضرورة التكامل الاقتصادى العربى والتماسك والسعى لإيجاد حوافز غير مادية لتحسين أوضاع الشعوب العربية وتطويرها وقال إن الوطنية قضية أساسية كحافز للتنمية فى البلاد العربية مشيرا إلى أن أى تقدم علمى فى العالم الآن يحتاج لإنفاق الأموال عليه وأن من ينفق هذه الأموال هو الذى يحدد اتجاه هذا التقدم وهو فى الغالب لمصلحته هو مؤكدا أن الدول الصناعية السبع الكبرى انفقت فى عام ٩٦ فقط ٢٥٤ مليار دولار على التطور التكنولوجى. وحذر الدكتور عبد الله من خطورة انفراد منظمة الجات بعملية التشريع للاقتصاد العالمى وفرض هذه التشريعات على القوميات مشيرا إلى أن الجات لها سلطة قضائية والدول الأطراف فيها ملزمة باللجوء إليها قبل أن تلجأ إلى أى سلطة قضائية دولية.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧ / ٤ / ٢٠٠٠

و.. ندوة أخرى : الاقتصاد العربى والعولمة

هل نسقط مع الحواجز الجمركية أم نبني أنفسنا بالتكامل؟ ١٠٠٠ شركة كبرى تحكم العالم.. كم شركة عربية قادرة؟

للمدير العام لشئون المراكز
الجمركية . و ابراهيم محمد
ابراهيم مسئول المؤتمرات ، وعبد
الرسول صالح الشواب وغيرهم ..
وقد انتهت «الندوة» الى عدة نقاط
، منها الدعوة الى الاسراع فى
خطوات التكامل الاقتصادى
العربى سعيا الى انشاء السوق
العربية المشتركة ، والدعوة الى
استثمار الامكانيات والموارد
بافضل اسلوب فى كل البلاد
العربية من خلال تعاون
ومشروعات مشتركة والدعوة الى
استثمار العلماء والخبرات
العربية بدلا من تسريحهم الى
الخارج أو تجمدهم فى الداخل ،
والتوسع فى تدريب العمالة
بارقى مستوى ودعوة رجال
الاعمال الى تطوير انفسهم
وتوسيع مداركهم لتطبيق البحث
العلمى والاسهام فى التنمية
التكنولوجية والتحالف ، وتشكيل
كيانات كبيرة قادرة فى مواجهة
الشركات العملاقة ومثال فانه

بدعوة من دائرة الجمارك فى
دبي انتقلت ندوة « الأهرام» الى
دولة الامارات العربية المتحدة
لتعقد فى المدينة المطلة على
الخليج العربى ندوة بعنوان
«الاقتصاد العربى فى مواجهة
العولمة» بعد ان صحبت الى هناك
اثنين من الخبراء احدهما
اكاديمى هو الدكتور محمد رضا
العدل الاستاذ بكلية التجارة
جامعة عين شمس ، والذى شغل
من قبل منصبى عميد الكلية
ومدير مركز بحوث الشرق الاوسط
بالجامعة .. والثانى هو محمد
عادل العربى ، رجل الاعمال
المعروف ، وأحد خبراء الاقتصاد
الممارسين . وكانت الدعوة من
الدكتور عبيد صقر بوست رئيس
مجلس جمارك الدولة ، وقد عقدت
الندوة فى قاعة كبرى وشارك
فيها اكثر من مائة اقتصادى
ورجل أعمال . كما شارك فيها
حميد بن نبيان المساعد الاول



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤/٥/٧٠

لاقامتها .. فمثلا اذا كانت الدول الغنية الجاذبة للعمالة تخشى الدول الفقيرة .. فان الحل هو التعاون المثمر ، او الاستثمار المنتج فالسودان - كمثال دولة فقيرة - لكن بها

٢٠٠ مليون فدان اراض خصبة صالحة لاستقرار اهلها من اليوم بالاضافة الى توافر الموارد المائية بها .. وهي فقط في حاجة الى سيولة مالية لتغطية نفقات الإنتاج ومتطلباته . واذا حدث نوع من التكامل العربي فمن الممكن ان يتحول هذا المشروع الى ما يقال عنه « سلة غذاء للعالم العربي » تكفي المنطقة العربية وتصدر ايضا للخارج وهناك نماذج أخرى ومشروعات أخرى في دول عربية متقدمة في الزراعة والصناعة المتنوعة . ولكم انري بما في مصر مثلا . واذا حدث نوع من التكامل فمن الممكن ان يتعاظم هذا الانتاج الى الحد الذي يمكن المنافسة به عالميا لمواجهة التكتلات والاحتكارات .. لكننا في المنطقة العربية نستسهل الاستيراد من الخارج والحصول على السلع الجاهزة وبهذا فإننا ندعم الاجنبى .. في الوقت الذي من الممكن ان نتدخل في الانتاج العربي لتجويده ومضاعفته وذلك كله حماية لامتنا القومي قبل ان يبتلعنا الآخرون!

اكثر من ذلك فانه اذا حدث نوع من التكامل فيما بيننا في اقتصاداتنا فمن الممكن ان نوفر انتاجا نتعامل به مع مجموعة تكتلات توجد لنا معها روابط تاريخية قوية وهذه - بلغة التجارة والاقتصاد - تمثل قيمة مضافة . ومن هذه التكتلات او المناطق : القارة الإفريقية بحكم وجود ست من الدول العربية فيها كما أنه تربطها علاقات قوية بدول الخليج . وهذه العلاقات القوية من الممكن - بالتكامل الاقتصادي العربي - ان توجد تعاونا جيدا انتاجا وتسويقا الشيء نفسه .. فان لنا علاقات قوية مع الدول الآسيوية .. ومع دول وسط اسيا ، والكومنولث الروسي .. وهي في احتياج شديد الى كثير من المنتجات العربية وفي احتياج للخبرات العربية وللتعاون مع الدول العربية ، لكننا للأسف الشديد نهمل هذا البعد!

ايضا توجد امكانيات كبيرة للتعاون مع دول امريكا اللاتينية نظرا لان ظروفنا متشابهة .. كما ان بها اكثر من ١٦ مليون عربي او متحدر من اصل عربي .. ولعل اضيف ان الدول العربية - بما فيها مصر ودول الخليج - تستورد بمليارات الدولارات سنويا من هذه الدول اللاتينية في حين ان تصديرنا اليها ضئيل للغاية لا تتجاوز قيمته ٥% مما نستورده منها ، والمعنى انه يمكن ان نقيم معها علاقات متوازنة ..

اننى اؤكد - واظنكم تتفقون معي - ان التكامل الاقتصادي العربي مفيد وتعود منفعة على كل بلد عربي ، وهذا التكامل سيكون وسيلة اقوى للتعاون ايضا مع مجموعات الدول التي لنا معها علاقات قوية - تاريخيا وثقافيا وسياسيا - واذا استطعنا ان نفعل هذا فسيوترقى انتاجنا الى حد المنافسة العالمية . وسيترفع مستوى معيشتنا .. وسنتمكن من التعامل بمستوى جيد مع الاحتكارات والشركات والتكتلات العالمية . وان نمشى شينا بحيث سنكون في مركز قوة ونستطيع ان نفرض شروطنا دون ان نخضع دائما لشروط الآخرين . وباختصار اقول : اننا نواجه ظروفنا خطيرة جدا لان مايسمى بالعولة إذا لم نستطع التعامل معها جيدا فلن يكون

لنا دور في صياغة التحولات العالمية بل سنصبح مهمشين في هذا العالم وسنكون الخطورة اكثر قسوة من الاستثمار العسكري الذي عايناه منه سنوات طويلة خلال القرنين الماضيين .. فالقضية انن ليست عاطفية .. وانما هي - لنا جميعا بلا تفرقة - قضية مصير .. حياة او موت!

الثالث المخيف

● الدكتور محمد رضا العدل : لقد شهدت السنوات الاخيرة تطورات سياسية .. ومن اهم هذه التحولات العالمية ظهور اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وهذا امر على قدر كبير من الامة لاسيما اننا نبدأ عقدا جديدا في الفية جديدة ايضا وبالتالي فلن استشراف حقيقة ما يحدث في هذا العالم على درجة عالية من الامة فالعالم يمر حاليا بعملية تحول ضخمة

المشتر والمعلومات الاقتصادية والمعلومات

توجد الآن ألف شركة تحتكر السوق العالمية وبالتالي تتحكمها فكيف نواجه هذا .. حماية للمجتمع والمواطن العربي ؟

● محمود مراد : ان الدول العربية كانت سبافة في خوض التجارب الوحشية سواء كان هذا قبل الاسلام - فيما يمثل تجارة بينية بين دول المنطقة - او في العهد الاول للاسلام او العصور اللاحقة بأشكال مختلفة . وبعد الحرب العالمية الثانية تأسست في عام ١٩٤٥ جامعة الدول العربية لايجاد هذا التكتل الاقليمي ، وذلك قبل قيام التكتلات الدولية الاخرى الشهيرة ، وفي الخمسينات وتحديدا في عام ١٩٥٧ تم التوقيع على اتفاقية السوق العربية المشتركة أي قبل اتفاق الدول الأوروبية على قيام السوق الأوروبية المشتركة من خلال الاتفاق الاول الذي وقعته في روما عام ١٩٥٨ ، والذي لم تكن في بنوده أكثر مما تضمنته بنود اتفاقية السوق العربية المشتركة.

غير ان الاتفاقية العربية واجهت - ولاتزال - مشكلات ومعوقات عديدة بالرغم من اننا جميعا - كعرب - نتغنى بالعروبة وبأهمية العمل الاقتصادي المشترك .. ولقد تمت اخيرا اتفاقات محدودة .. اما الآن فقد صارت العولة امرا واقعا مقدراتها نوع من التحدي الخطير امام الدول العربية ، فنحن اذا نظرنا الى الخريطة العربية نجد ان اقطارها اما دول منتجة نوعا ما واما دول مستهلكة ، وللأسف فانها تستهلك من خارج المنطقة العربية .. بينما هناك مجموعة تالفة حفرت لنفسها مكانا ما من خلال التسويق والترويج واقرب مثال الى هذا هو دبي في دولة الامارات التي جعلت من نفسها منطقة خدمة حضارية لاقليمها تتعامل مع التجارة والاقتصاد والتقنية العالية ، وصارت بهذا رنة يتنافس من خلالها هذا الجزء من المنطقة العربية . ولكن كيف تستمر الدول العربية في الانتاج وتعمل على تطويره اذا افتقدت سوقها الطبيعية العربية ؟ وكيف تضمن الدول للمستهلك وصول السلع اليها بأسعار معقولة وفي مواعيد مناسبة . خاصة السلع الاستراتيجية - إذ كانت تعتمد على الاجنبي الذي لايتعامل معها الا بحساب تجاري فقط وفي اطار سياسي معين ؟ وكيف تنمو الدول الاخرى اذا لم تجد سندا من جيرانها ؟ وكيف تحافظ محطات الخدمة الحضارية على مواقعها ، إذا لم تكن ضمن منظومة معينة؟

اننا عندما نجيب على هذا كله علينا ان نضع امام اعيننا النتائج المترتبة على سريان اتفاقية منظمة التجارة العالمية الموحدة - المشهورة بالجات - حيث ستتساقط الحواجز الجمركية وبالتالي ستفقد بعض المناطق مثل دبي اهميتها ، ولعل هنا اشير - مع الفارق - الى تجرية شارع الشرايين في مصر - ومدينة بورسعيد بعد ذلك - حيث كانت شهرة كل منهما قائمة على وجود السلع المستوردة والخز انواع الانتاج المحلي ثم مع التطورات الاقتصادية المصرية صارت كل هذه الانواع من السلع في كل شارع وفي كل مدينة مصرية!

من هنا فان العمل العربي الاقتصادي المشترك .. ليس مطلبا عاطفيا بقدر ما هو ضرورة واحتياج! ان الدول الكبرى ، الاقوى والاكبر والاغنى منا مثل لمانيا وفرنسا وايطاليا وغيرها .. تسعى الى التكتل والى تكوين سوق مشتركة .. بل ان قوة اعظم مثل الولايات المتحدة قد سعت الى هذا من خلال تكتل « النافتا » مع كندا والمكسيك .. ومن خلال التعاون شرقا وغربا .. فهل نحن - اعنى كل قطر عربي - اقوى واغنى واكبر من هذه الدول ؟

ان أي دولة عربية - وبالقيااس نفسه - اجدر ان تفعل الشيء نفسه لانه لن يكون بمقدورها ان تعيش بمعزل عن الدول المحيطة بها ولا يمكنها ان تعيش وسط هذا العالم بكل مفردات العولة واتفاقيات اللجات ولهذا فإن اللحتم - اذا كنا نبغى المصلحة - ان تتشكل الدول العربية في منظومة لحمايتها .. واعتقد انه ان الاران لان تتفد اتفاقية السوق العربية المشتركة وترى النور .. وفي رأيي فان عقبات او عوائق قيام هذه السوق من الممكن ان تتحول الى عوامل ايجابية ودافعة



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧/٤/١٩٥٨

تكون بفعل النفط. مما يدل وللأسف على أننا أصبحنا أسرى هذه الفكرة - أي الاعتماد على النفط وصارت أسعاره تؤثر على الدخل والتنمية.

وقد حان الوقت للخروج من هذا التفكير.. واعتقد أن الظروف أصبحت مواتية ومهيأة للوصول إلى هذا في الوطن العربي.. لعدة أسباب:

أولاً: صارت لدينا قوة عاملة كبيرة.

ثانياً: اعتقد أنه لم تعد لدينا مشكلة خطيرة فيما يتعلق برؤوس الأموال حتى بالنسبة للدول غير النفطية فإن نسبة الانخار للناتج المحلي جيدة وتصل إلى ١٨٪ وهذا ما لم يكن موجوداً قبل ربع قرن.

ثالثاً: فيما يتعلق بالطعم والعلماء فإنه قد صارت لدينا طاقات وإمكانات عالية جداً وبمستوى عالٍ.

رابعاً: يضاف إلى هذه العوامل عنصر مهم من طبقة رجال الأعمال.. فلدينا اليوم طبقة من رجال الأعمال على مستوى عالٍ ممتاز وهذه الطبقة خبراتها العملية وهي الفئة المسؤولة عن تشغيل عوامل الإنتاج وإدارتها.

ومن ثم نقول إن لدينا العناصر الرئيسية للتنمية. علينا أن نطلق بهذه الإمكانيات العظيمة التي أصبحت متاحة في الدول العربية.. فلدينا - كما قال الأستاذ محمود مراد - ٢٠٠ مليون فدان صالحة للزراعة في السودان غير مستغلة، ولدينا أيضاً معادن وموارد عديدة في دول أخرى.. ولا يجب التعويل بشكل أساسي على البترول.

لكن هذا لا يعني إهمال النفط أو التقليل من أهميته، فسوف تظل له مكانته في أحداث عملية التنمية في البلدان العربية، لكن يجب ألا يكون هو الفيصل والاساس في أحداث هذه العملية التنموية ويجب ألا نعلق كل سلة.

وبالنسبة للتجارب العربية السابقة - خاصة السياسية - فإنه يجب ألا نبكي على اللبن المسكوب فإنه ليس كل ما حدث سينا

فقد حدث في الأربعين سنة الماضية نوع من التعاون العربي.. وأنشئت اتحادات رجال الأعمال ومشروعات مشتركة.. وهذه وغيرها تصب في خانة التكامل.

ولذلك فما يبدو من اخفاقات في التعاون العربي المشترك يجب ألا يمنعنا من أن نرى أن هناك منجزات حقيقية حدثت في الواقع. وعلى سبيل المثال فخلال الفترة من عام ١٩٧٢ حتى عام ٧٨ أقيم حوالي ٢٠٠ مشروع مشترك في الوطن العربي.. وإذا قدر لها أن تستمر لكان قد أصبح لدينا اليوم قوة اقتصادية قوية. فلندفع هذه المشروعات العربية المشتركة بأسس وأساليب جديدة، وأقترح تأسيس اتحاد صناعي يمكن أن يدخل في تحالف أو تعاون مع غيره ليتشكل كتلة أكبر لأنه لن يكون بإمكاننا أن نعيش بمفردين وهذا أمر مهم لأن الهيكل الصناعي في البلدان العربية يظل عليه الطابع التجميعي. إنه من الممكن الآن التحرك في اتجاه تحالفات مع العالم الخارجي. وبالتالي لاخوف من الجات وتحرير التجارة. وشروطها، المهم أن نكون في مستوى التحدي ليكون لنا مكاننا ووضعنا في هذا العالم متلائم الأمواج.

● محمود مراد: أثار الدكتور محمد رضا العدل نقاطاً مهمة ومنها أن النظام العالمي الجديد - كما قال - ليس كله شراً. لكن المهم أن نستعد له.. ولا يمكن أن نواجه الجات أفراداً لكن يجب أن نواجهها كتلة واحدة.. فهناك مثلاً مناطق حرة عديدة في البلدان العربية مثل دبي وعدن وشرق بورسعيد وغيرها. والمهم التنسيق فيما بينها حتى تثمر ولا تتضارب مع بعضها. أيضاً أشار الدكتور رضا العدل إلى التحارب العربية وليست كلها فاشلة. فإنه بدون العمل السياسي العربي والنضال العربي ماكانت الدول العربية قد رفضت الاستعمار وتحررت، ولا أريد الاستمرار لكن فقط احذر من أن نستسلم لجذال الذات أو ندين أنفسنا بشكل مستمر.. فليست كل تجاربنا مريرة.. ولينا دائماً فاشلين.. ولقد أشار الدكتور رضا إلى التكتلات الاقتصادية ودور الشركات ورجال الأعمال، وهنا نقول إن دور الدولة مهم ويتعاظم في نظام الاقتصاد الحر..

للعشر والخمسة العشرية والمعلومات

لم يسبق أن شهدنا من قبل، فعلى الصعيد السياسي - والسياسة عادة هي الحاكمة - فقد انتهى عصر القطبية الثنائية وصار هذا العالم بقيادة قطب واحد هو الولايات المتحدة التي أصبحت لها السيادة، وهذا ظرف جديد ومهم جداً له آثاره وانعكاساته الاقتصادية التي يجب أن نعيها جيداً.

ومن الأمور الجديدة أيضاً أنه أصبحت هناك كثافة غير عادية في حركة رؤوس الأموال طويلة المدى، ومثلاً فانه في حركة رؤوس الأموال الموظفة في الأوراق المالية في العالم نجد أن هناك «تربيطونات» من الدولارات تشهدها حركة الاسواق العالمية بيعاً وشراءً.. أي هناك حركة ساخنة للأموال على مستوى العالم. وتشجع على هذا ثورة الاتصالات العالمية التي تشهدها حالياً وتزداد قوتها وأثارها ومظاهرها يوماً بعد يوم. ويمكن القول إن هذه الحركة الاقتصادية العالمية تتجاوز ويمكن القول إن ثلاث مناطق هي أمريكا والاتحاد السوفياتي والكتلة الاسيوية.. وهذا الثلاثي يشكل فيه أكثر من ٤٥٪ من الإنتاج العالمي.. وتتحرك فيه أكثر من ثلاثة أرباع الاستثمارات العالمية.. أيضاً فإننا نشهد ظاهرة صناعية جديدة على مستوى العالم، وهي أقول فكرة أن تكون لكل دولة صناعيتها المميزة لها.. لكن بدلاً من تشهد ظاهرة الاتحادات العالمية بين الشركات العملاقة وهناك اتجاه للدمج بين هذه الشركات العملاقة وصارت تشكل مايسمى بالشركات عابرة القارات ومتعددة الجنسية. وأصبحت توجد الآن ١٠٠٠ شركة كبيرة على مستوى العالم تتحكم في التطور العلمي والتكنولوجي والحركة الاقتصادية عالمياً.

ومن الظواهر العالمية التي يشهدها عصرنا الحالي أيضاً أن العلم صار عاملاً مباشراً من عوامل الإنتاج بعد أن كانت هناك أربعة عوامل رئيسية فقط تشكل عناصره هي: الأرض، ورأس المال، والموارد البشرية، والإدارة.. فالعلم قد صار قوة انتاجية مباشرة أضيق لهذه العوامل.. إذ أصبح الفارق الزمني بين الاكتشاف العلمي وتطبيقه قصيراً للغاية بعد أن كان عشرات السنين، وعلى سبيل المثال فإن اكتشاف الجاذبية لاسحق نيوتن دخل التطبيق بعد مائة سنة، كما أن

اكتشافات الذرة اخذت ٤٠ سنة حتى دخلت حيز التطبيق. لكن اليوم يتحول العلم إلى تكنولوجيا بعد شهر أو أسابيع. وهذه بدورها تدخل مرحلة الإنتاج. وقد تم إجراء قياسات على الدول الصناعية المتقدمة لتوضح أن ٧٠٪ من الزيادة في الناتج المحلي في هذه الدول كان مصدره العلم. أي أن العلم يترجم إلى زيادة انتاجية.. بل وصارت قدرة الدول في إنتاج المعرفة تشكل طاقة اقتصادية مباشرة.

وإذا نظرنا إلى الجات فسنجد أنها أدت إلى منظمة التجارة العالمية الموحدة التي تسهر على ضمان سيولة حركة التجارة العالمية وإزالة العقبات والعوائق أمامها.. ولذلك أصبح الاقتصاد العالمي يديره أيضاً ثالث شهيرو هو (صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والجات أي منظمة التجارة العالمية) ومن القواعد التي تحكم هذه التجارة أن الرسوم الجمركية أصبحت تشكل عائقاً أمام انسياب هذه التجارة وهذا ما تعمل منظمة التجارة العالمية حالياً على إزالته بتخفيضها لهذه الرسوم الجمركية أو إلزائها تماماً..

وفي الحقيقة فإن لاتفاقيات التجارة العالمية (الجات) جوانب إيجابية.. كما أنها قد تشكل تهديداً للصناعات الوليدة في بعض الدول مثل الدول العربية..

وإذا نظرنا للاقتصادات العربية في ظل الجات.. يمكن القول بما لا يدع مجالاً للشك أن العرب يشكلون بالفعل أمة واحدة يجمعها تراث حضاري ووجداني واحد.. إلى جانب اللغة الواحدة والدين الواحد.. وهي بهذا تتميز عن غيرها من بقية المناطق العالمية والتكتلات الدولية..

ولقد مر الوطن العربي خلال السنوات الخمسين الماضية بظاهرة خطيرة وصعبة وهي أن عملية النمو والتنمية في بعض دوله قد اعتمدت على النفط اعتماداً مباشراً.. ومن ثم فالعلاقة هنا مباشرة بين النفط والتنمية وبالتالي فإن تقلبات أسعاره تقابلها تقلبات في عملية التنمية ومستوى الدخل.

أما في الدول غير النفطية فإننا نجد أن بعضها مثل سوريا والسودان ومصر وتونس واليمن تعتمد جزئياً على النفط من خلال أن قسماً من القوى العاملة في هذه الدول أتجه للعمل بالدول النفطية وأسهم بخله المادي في أحداث تنمية مجتمعه.. كما أن جزءاً من الاستثمارات في بعض الدول



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٧ / ٤ / ٢٠٠٠

المشور والخدمات الاقتصادية والمعلومات

التجارة البينية والعالمية

● محمد العادل العزبي: أن تجربة دبي الاقتصادية على المستوى الاقليمي تصلح للتطبيق على المستوى العربي ككل لمواجهة تحديات الجات، ولقد حدد الاستاذ محمود مراد موضوع الندوة عن الاقتصاد العربي في مواجهة الجات ومحاورها.. وهل استعد العرب للعولمة أم لا.. وأين السوق العربية المشتركة.. وغير ذلك.. وبدية فإنني أقول أن العولمة وحرة التجارة ليست غولا إلا إذا فقدنا القدرة والاستعداد على التعامل مع ألياتها ومن هنا يجب أن يكون شغلنا هو كيف نتعامل مع هذه الأليات الجديدة؟
ودعوني أتساءل: هل نستطيع أن نقيم «عولمة» في مقابل العولمة؟.. وهل نستطيع أن نقيم دافوس عربية مقابل دافوس السويسرية؟.. أي هل نستطيع أن نشارك في لعبة الشطرنج العالمية بشكل فاعل؟
إن الجات عبارة عن ٢٨ اتفاقية في مجالات التجارة والصناعة والملكية الفكرية وقواعد للنشأ والقيود الفنية والدعم والرقابة.. وغيرها.. وغيرها.. فماذا يجب علينا أن نفعل مع هذه الاتفاقيات الثماني والعشرين التي غطت كل أوجه النشاط الاقتصادي والمالي وتطرفت أيضا إلى النشاط الاجتماعي تحت دعاوى البيئة والعمالة؟
والسؤال الأهم: هل نحن العرب جادون في أن نقيم سوقا مشتركة؟.. وفي الارتقاء بحجم التجارة البينية فيما بيننا؟
إن مكي أمصاني صافرة في مايو ٩٩ عن حجم التجارة العربية - العربية، وعن حجم التجارة العربية مع العالم الخارجي عامي ١٩٩٧/٩٦ وهي تذكر أن حجم تجارتنا مع العالم الخارجي كله بلغ ٢٩٤ مليارات و ٦٩٧ مليون دولار. بينما كانت قيمة للتجارة البينية العربية ٢٨ مليار دولار فقط أي بنسبة تصل إلى ٩٥ / ٨ من الحجم الاجمالي للتجارة.. أن هذا الرقم ينطق بمؤشرات عميدة.. فهل لاثق في بعضنا وفي انتاجنا؟



المصدر : الأهرام

النشر والتمويل: الاقتصادية والمالية

التاريخ : ١٤/١٠/٢٠٠٠

المطالبة بإدراج الخدمات المصرفية ضمن برنامج منطقة التجارة العربية الحرة

دمشق - عاطف صقر:

بحثت اللجنة التقنية لاتحاد المصارف العربية بدمشق تأثير التحديات العالمية في مجالات المال والاتصال والتكنولوجيا على البنوك العربية وخدمات القطاع المصرفي.

وصرح السيد محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية بأن اللجنة، التي ترأسها مصر وتضم في عضويتها سوريا ولبنان والأردن والامارات والسودان والعراق، تناولت الكيفية التي يمكن أن يلعب بها الاتحاد دورا فاعلا في مساندة اعضائه للتفاعل مع هذه التحديات.

وأضاف لـ «الأهرام» أن اللجنة بحثت دخول البنوك العربية عصر الانترنت، في الوقت الذي لم نكد ننتهي فيه بعد من الميكنة الكاملة لها، كذلك دخولها عصر الاستثمار الالكتروني والتجارة الالكترونية وتساعد عملها على الدخول فيها. وأضاف أن ذلك يأتي في الوقت الذي لم تنته فيه البنوك العربية بعد من تطبيق فكرة البنوك الشاملة والتنفيذ الكامل لتعدد وظائف البنوك. وأشار إلى أن السنوات الخمس السابقة شهدت تطورا هيكليا في البنوك العربية، حيث زادت موجوداتها إلى ما يقرب من نصف تريليون دولار، وزادت رؤوس أموالها لتتجاوز الحدود الدولية لكثافة رأس المال، وخضعت للقواعد العالمية في تحسين الأصول بمعنى تكوين المخصصات

والخضوع لقواعد المحاسبة الدولية. واستطرد أن ذلك لا يفي أنه أمينا الكثير من التطوير الوظيفي للبنوك، لتدخل البنوك التجارية - وهي أغلب البنوك العربية - عهدا من الصيرفة الاستثمارية وصيرفة التجزئة، وقبل ذلك كله انخراط أحدث وسائل التكنولوجيا في عمل البنوك.

ونذكر أن اللجنة بحثت أن يكون العام الجاري بدمراته ومؤتمرات عام التحديث، أي بحث الأمور الجديدة التي يمكن للبنوك أن تقوم بها وطلب الاتحاد الأوروبي من اتحاد المصارف العربية الاسهام في هذا الجانب، حيث يتعقد ملتقى في غرناطة بالجامعة الأوروبية العربية في يوليو القادم للحوار حول شجون البنوك العربية والكيفية التي تكون

بها المشاركة الأوروبية فعالة.

وكشف عن أن الاتحاد طلب من مجلس وزراء الاقتصاد العرب إدراج الخدمات العربية البنينة في إطار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، حيث إن خدمات البنوك والتمويل والتأمين والاستثمار وغيرها تمثل نسبة كبيرة من التبادل العربي الخارجي في السلم والخدمات

ونذكر أن هذا الاتجاه لقي تأييدا بعبارة من مصر والسعودية وقطر، واعتبر أن هذا تحد حقيقي للبنوك العربية، متسانلا عن سبب السماح لبنوك أجنبية بالتعامل داخل الاقطار العربية وحرمان البنوك

الشقيقة من العمل مادامت قد استوفت معايير القوة ذاتها.

وردا على سؤال عن كيفية جذب مستحضرات العرب الموجودة في البنوك الأجنبية بالخارج، قال إن مسئولا بوزارة عربية تحدث عن كيفية جذب أموال أبناء بلده من الخارج وأن مسئولا قد رد بأن سعر الفائدة في هذه الدولة ٥٪ على العملات الأجنبية في حين أنها تتراوح ما بين ٧٪ إلى ٨٪ في دولة مجاورة، إلا أنه يرى أن المال يجذب الأمان والاستقرار ثم العائد.

وأكد ضرورة أن تحوز النظم العربية على ثقة أصحاب الأموال ليأتوا جريا إلى الدول العربية، لأن عائد الاستثمار في الدول العربية أعلى من عائداتها في الأسواق الدولية المكتظة بالأموال. وذكر أن ذلك لا يفي أن أغلبية الدول العربية، ذات الاقتصاد المركزي، بدأت إصلاحات ناجحة وتتقدم فيها، لكن يجب أن تسرع الخطى، لأن العالم يجري بسرعة شديدة وتوقع أن تعود الأموال التي هي ركيزة الاقتصادات العربية.

وقال إنه عندما بدأت مصر الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩١، جاءها نحو ٧٠ مليار دولار من أموال المصريين في

الخارج، مشيرة إلى أن الأموال العربية في الخارج تقترب من التريليون دولار.

انتماء البنوك

وردا على سؤال حول كيفية مواجهة البنوك العربية اندماجات البنوك في العالم، قال: أن اتحاد المصارف العربية يبحث اندماج البنوك خلال مؤتمرات

كبيرين، وأنه حدث بعض التقدم في لبنان والسعودية والأردن ومصر، ولكنه تقدم على استحياء، لأن ثقافة العرب تميل للتأني والاعتزاز بالفردية، وأوضح أنه جرت المناقشة في مؤتمر بيسوت، بالدمج عبر الحدود، وليس فقط الدمج القطري، أي أن يدمج بنك مصري مع سعودي أو كويتي، الخ، وأعرب عن أسفه لعدم وجود استجابات قوية، بل تبني الاتحاد منذ ٢ أعوام فكرة إنشاء بنك للعالم العربي لتمويل التجارة والاستثمار بين العرب، وذلك للالتفاف حول المعارضين للدمج.

وبما السلطات النقدية إلى تشجيع الدمج على المستويين العربي والقطري، وتشريع الحوافز للدمج، لأنه ليس هناك سبيل آخر للوصول إلى كيانات كبرى. وأضاف أن ذلك يجب أن يأتي قبل أن تسري اتفاقيات الجات، ونجد أنفسنا كبنوك عربية في موقف لا تحسد عليه.



المصدر : الأهرام

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٦ / ٤ / ١٩٥٥

في ختام المباحثات المصرية - المغربية

تأكيد دور الحركة التعاونية في إقامة السوق العربية المشتركة وزيادة استيراد الأعلاف المصرية

كتب - عبد الوهاب حامد :

كما عقد وفد المغرب لقاء مع السيد محمد إدريس رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي ورئيس المكتب الاقليمي للحلف التعاوني الدولي لدول شمال أفريقيا والوطن العربي حضره السادة أحمد مروان رئيس الجمعية العامة للبطاطس والمهندس سيد طنطاوي رئيس الجمعية العامة للأرز ومحاصيل الحبوب وحضرها ممثلون عن صندوق الاستثمار التعاوني وتناول اللقاء تطوير التعاون بين المنظمات التعاونية في البلدين وإزالة العوائق في التبادل السلي للمنتجات الزراعية. وبحث الجانبان المصري والمغربي تجربة التعاونيات المصرية وأسلوب تعاملها مع التغييرات الجديدة في ظل التحرك الاقتصادي والاتجاه نحو التخصصية وتقرر عقد لقاءات مشتركة بين المنتجين التعاونيين في كلا البلدين. وصرح مصدر مسئول بأن المرحلة القادمة ستشهد مزيداً من اللقاءات بين قيادات الاتحاد التعاوني العربي في صورة مؤتمرات وندوات واجتماعات ثنائية بهدف بلورة رؤية مشتركة حول دور الحركة التعاونية والاستفادة من قوة الدفع الحالية سواء من الحكومات أو للمنظمات الاقتصادية بجامعة الدول العربية أو الحركة التعاونية العالمية والحصول على الدعم الممكن.

في ختام المباحثات المشتركة بين التعاونيين بمصر والمغرب بالقاهرة تقرر تنشيط التبادل التجاري بين البلدين في مجال الحاصلات الزراعية والحرفية والأخذ بخطوات علمية وجادة في المشاركة في قيام السوق العربية المشتركة التي دعا إليها الرئيس حسني مبارك والملوك والرؤساء والقادة العرب. كما تقرر زيادة حجم استيراد الأعلاف المصرية والوفاء بحاجة المغرب الشقيق. وأيضاً تفعيل الاتفاقية بين الحكومتين المصرية والمغربية. صرح بذلك الدكتور خالد يونس مدير عام الاتحاد التعاوني العربي وكانت المباحثات واللقاءات بين القيادتين التعاونية في كل من مصر والمغرب قد عقدت برئاسة الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات والأمين العام للاتحاد التعاوني العربي وممثل المغرب السيد إدريس نايتباش الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي ومدير المكتب الاقليمي بالرباط وشهدا عدد من قيادات الحركة التعاونية المصرية وممثلون عن اتحاد تعاونيات الحبوب بيني ملال ومراكش.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٥ / ٤ / ٢٠

في تصريحات للتلفزيون:

ولي عهد دبي يؤكد أهمية إقامة السوق العربية المشتركة

تجارة إلكترونية. وأوضح أن عبارة «الحكومة الإلكترونية» معناها أنه بدلا من أن يذهب العميل إلى هذه الدوائر يستدعي الحكومة إلى بيته أو إلى مكتبه فتحل مشكلاته وهذا يسهل بعض الأمور لأن الحكومة تخدم الشعب في تطوير حاجاته وكل شيء في أمور الحياة. وحول كيفية الاستفادة بخبرة مصر في نظم المعلومات أشار إلى اتفاقيات التعاون بين البلدين وقال إنه يتم وضع تصور كامل للوضع حتى تحقق أقصى استفادة للبلدين. وردا على سؤال حول الوضع الأمني في المنطقة وكيف يؤثر على مسارات السلام قال ولي عهد دبي وزير الدفاع بدولة الإمارات إن الوضع الأمني في المنطقة طيب والحمد لله ، أما السلام مع إسرائيل فنتمنى أن يكون قادمًا وأن تكون هناك فرص كبيرة لتعزيز مكانتنا. وأكد ضرورة التمسك بالقدس فالامة الإسلامية لن تقبل بإدارة الإسرائيليين للقدس، وقال إن السلام غير العادل سوف يشعل شرارة تتفجر بها المنطقة كلها والسلام غير العادل لن يستمر.

الموضوع ونحن نتعاون في هذه المجالات حتى نستطيع أن ننهض ببلادنا. وأعرب عن أمله في أن تتحقق دعوة الرئيس حسني مبارك إلى إنشاء السوق العربية لأن العرب يملكون القدرة والطاقة والاستيعاب لإنشاء هذه السوق، ونتمنى أن يجد نداء الرئيس مبارك الاستجابة المطلوبة. وحول شكل التعاون بين مدينة «دبي للانترنت» والمدينة الإعلامية الحرة في مصر قال ولي عهد دبي: إن هناك تعاونًا كبيرًا بينهما وأن مصر والإمارات تحتاجان إلى التعاون والدراسات المشتركة بينهما. وأضاف أن العالم اليوم مقل على التجارة الإلكترونية لذلك فإنه يجب تدريب الشباب في البلدين وتجهيزهم لهذا المستقبل لأن كل شيء سيتم إلكترونيا. وعن المشروع القادم الذي تم الأخذ بأسبابه في دبي وهو الحكومة الإلكترونية أشار الشيخ محمد بن راشد إلى أن الإمارات تمتلك دوائر شبه مكتملة إلكترونية والهدف من الحكومة الإلكترونية أن تتحول الشركات إلى إلكترونيات وكذلك تتحول التجارة إلى

أكد ولي عهد دبي وزير الدفاع الإماراتي الشيخ محمد بن راشد أهمية مكانة القاهرة التي غنى عنها، فهي دائما في الأذهان وفي القلوب. وقال ولي عهد دبي في حديث خاص لبرنامج «صباح الخير يا مصر» إنه زار الأحياء السكنية والأثرية داخل البلد، مشيدا بالقيادة الحكيمة الذي وصلت بمصر إلى هذا المستوى العظيم. وأضاف أن القاهرة من المناطق التي يشدني الحنين إلى زيارتها داخل مصر لأنها البلد التي سعدت جدا بزيارته. وحول تقسيمه لمعرض تكنولوجيا المعلومات نوه بأن مصر سعت لإنشاء قاعدة تكنولوجية عربية وهو الطريق الصحيح بالنسبة للتكنولوجيا المتقدمة. وأكد أهمية التعاون بين مصر والإمارات. وعن طموحات الزعيمين العربيين الكبيرين الرئيس مبارك والشيخ زايد بأن يكون للعرب كيان اقتصادي قوي ودعوة الرئيس مبارك لأن تقام السوق العربية المشتركة، قال ولي عهد دبي: إن دعوة الرئيس مبارك تعتبر من أولوياتنا في هذا



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٧ / ٤ / ١٩٦٤

المستمر والخدمات الصحفية والمعلومات

المطالبة بتبني المشروع المصري لإقامة السوق المشتركة

الأسرى الكويتيون لدى العراق .. عقبة أمام

التضامن العربي

رسالة الكويت،
صالح شلبي

شريطة ان يكون هناك حوار يعتمد على المصارحة حول الاسباب التي انت الى مانحن عيه الان واكد كمال الشاذلي وزير مجلسي الشعب والشورى ان وقوف مصر مع الكويت في اعقاب الغزو العراقي لها.. كان وقوفا من اجل الشرعية والحق واوضح الشاذلي ان مصر تقف مع الكويت من اجل عويدة الاسرى الكويتيين الذين يوجد معهم بعض الاسرى المصريين واخرين من البلاد العربية وان مصر ستبذل كل ماتستطيع لانهاء هذه الكارثة الانسانية في اقرب وقت. وبما نواب المجلس الكويتي الذين شاركوا في اللقاء البرلمان بين الوفدين المصري والكويتي الى ضرورة الابتعاد عن الخطب والاجتماعات العربية

والتمسك بالمشروع المصري الذي نادى به الرئيس حسنى مبارك حول ضرورة اقامة السوق العربية المشتركة واكدوا ان عدم التمسك بمشروع الرئيس مبارك من شأنه ان تظل الامة العربية ممزقة وان الكويتي استعداد تام لحضور اى قمة عربية فى اى مكان ويحضر جميع الرؤساء والملوك

للعرب شريطة ان تكون هناك قضايا محددة تتم مناقشتها للخروج بنتائج ايجابية لصالح الوطن العربي. واكد الدكتور محمد عبداللله ترحيب مصر بالاستثمارات الكويتية على ارض مصر وان قانون الاستثمار المصري يتيح الفرصة للمستثمر الكويتي بعدم اللجوء الى الشريك المصري وضرب مثلا بالاستثمارات الخاصة بالخرايفى وهو فى

اكد الدكتور فتحي سرور رئيس مجلس الشعب على عمق العلاقات بين مصر والكويت فى مختلف المستويات الرسمية والشعبية واوضح د. سرور فى لقائه مع جاسم الخرافى رئيس مجلس الامة الكويتى وعدد من اعضاء المجلس ان استمرار معاناة الاسرى الكويتيين لدى العراق لا يخدم اى طرف عربى بما فيهم العراق لان حقوق الانسان لا يمكن ان تنجز ولا يمكن الحديث عن حقوق الانسان العراقي دون الحديث عن حقوق الانسان الكويتى. وقال سرور ان التضامن العربى لا يمكن تحقيقه فى ظل وجود خلافات عربية واسرى كويتيين. مشيرة الى ان العراق يريد رفع المعاناة عن شعبه والشعوب العربية معه فى هذا الامر الا اننا نطالب ايضا بانهاء ازمة الاسرى فوراً وهو موقف مبدئى تنادى به مصر دائما من اجل تحقيق التضامن العربى واشاد بالجهود الكويتية لاحتواء احداث حيطان وبما تقوم به الحكومة الكويتية لرعاية العمالة المصرية كما اشاد بعدالة ومزااة القضاء الكويتى ومن جانبه اكد جاسم الخرافى رئيس مجلس الامة الكويتى ترحيبه بزيارة

الدكتور فتحي سرور على رأس وفد برلماني رفيع المستوى الى الكويت مشيرة الى ان الكويت كانت فى انتظار هذه الزيارة لتعبر للشعب والحكومة المصرية عن تقديرنا للدور الذى تقوم به مصر من اجل العرب والعروبة. وأشار الخرافى الى رغبة الكويت الاكيدة فى عودة التضامن العربى فى اقرب وقت ممكن وطالبت بتضافر الجهود العربية من اجل وحدهم

ذات الوقت رئيس مجلس الامة الكويتى وقال انه بالرغم من اتفاقية السلام الموقعة بين مصر واسرائيل كان موقف مصر ثابتا وواضحا ضد عدوان اسرائيل على اى دولة عربية وان التطبيع مع اسرائيل لن يحدث الا بحدوث سلام شامل وعادل فى الشرق الاوسط واوضح البسرى فرغلى ان قانون الطوارئ فى مصر لا يطبق على المعارضين السياسيين وانما هو فى الاساس بالرغم من رفضه للقانون داخل المجلس يطبق على من يمسكون المدافع ويهددون امن وسلامة الشعب المصرى.. مشيرة الى ان اول من يتهدد من هؤلاء هم المعارضة المصرية. واكد على مهاود تضامنين النواب المصريين مع الكويت فى قضية الاسرى.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٨ / ٤ / ١٩٨٠

التكتل الاقتصادي العربي .. خيار مصلحة لكل قطر

الاقتصاد العربي اليوم - إن جاز التعبير - غني هو الآخر بتوجهاته وسياساته العديدة والمتناقضة أحيانا، بحيث يمكن لكل باحث في شؤون الاقتصاد اليوم أن يجد ضالقه، فهناك النمو وهناك البطالة التي تزداد وهناك التوجه الليبرالي - في جانبه الشكلي على الأقل - جنبا إلى جنب مع توجهات الاقتصاد المخطط، إلا أنه يصعب في كل الأحوال على أي متأمل أو متابع لسياساتنا الاقتصادية العربية، أن يجزم بما ستكون عليه حالة الاقتصاد العربي بعد خمسة أعوام فقط من الآن، ناهيك عما يمكن أن تكون عليه الصورة في الأمد الطويل، ولا اعتقد أن مسئولى الاقتصاد العرب أنفسهم، يمكنهم تحديد ملامح اللون الواضح للاقتصاد العربي قريبا أو قطريا سواء على مستوى الرؤية أو الأهداف أو على مستوى الممارسة والإنجاز.. إلا أنني وفي كل الأحوال أستطيع - ومن منطلق الممارسات الاقتصادية العربية - أن أجزم بأن هذه الممارسات تسير في عكس اتجاه الزمن ومتطلبات العصر، ويمكنني في هذا الصدد أن أعرض ثلاثة أسباب رئيسية :
أولا - مازالت السياسات الاقتصادية العربية مستمرة في الاعتماد على «الاقتصاد الاستخراجي» (الزئس على استخراج المواد الأولية وتصديرها) كمصدر أساسي للدخل في أغلب الدول العربية (الصادرات العربية من المواد الأولية تقارب ٩٠٪ من إجمالي صادراتها) إن هذه الاستثمارية، تمثل في جوهرها إما إغفالا لهيكل ومصموم وبيناميكية الاقتصاد العالي اليوم والذي بدأ المكون المعرفي (القائم على ثورة اتصالات وثورة تكنولوجيا تغييران ويشكل متسارع ومطرد من شكل الحياة ومضمونها بل ومن أطر التفكير والإدراك ذاتها) بشكل البعد الاستراتيجي الأول فيه، وإما أن الإغفال يمثل في حقيقته انعكاسا لمقلية العجز عن الفعل والتفاعل والتي في إفراز لأطر التفكير العربي المتخلفة القائمة على الاستنساخ والانبهار الساذج والتقلد، ففي الوقت الذي تجاوز متوسط معدل الجزء المعرفي في العملية الانتاجية في أغلب الدول الآسيوية ٢٠٪ وفي إسرائيل نحو ٩٪ لم يصل متوسط هذا المعدل في اقتصادات الدول العربية مجتمعة إلى ٨٪.

د. محمود جبريل

خبير في التدريس والتنمية البشرية

إن إلقاء نظرة خاطفة على مكانة ومكان البحوث والتطوير في الهيكل الإداري لأي مؤسسة عربية عامة أو خاصة، قد يعطى مؤشرا أوليا على أسباب تنفي هذه النسبة من ناحية كما أنه يضيف مصداقية خاصة على المخاوف التي ترى أن الاقتصادات العربية (في حالة عدم تغيير توجهاتها وأسسها الاستراتيجية) ستتعرض إلى مزيد من التهميش وفقدان الهوية. إن ارتفاع أسعار النفط الحالي هو ظاهرة مؤقتة لا تتسجم والتيار العام لاقتصاد العولمة الذي يؤكد تلاشي الأهمية الاستراتيجية للمواد الأولية (التي شكلت عصب العملية الانتاجية في عصر الصناعة) وحلول البعد المعرفي (الناتج عن تحالف رأس المال والتكنولوجيا) كجوهر استراتيجي محرك للاقتصاد ومحدد لاحتمالات نموه.

إن استمرار الاقتصادات العربية في اعتمادها على مواردها الأولية كركيزة أولى ووحيدة لنشاطها الاقتصادي في الوقت الذي يتحول فيه الاقتصاد العالي ويشكل متنام إلى اقتصاد قائم على تفعيل استخدامات التكنولوجيا وتطويرها في كل مجالات الحياة (نصيب المواد الأولية في ثمن أي سلعة اليوم لا يزيد على ١٠٪ وفي ثمن مستمر، كما يقدر ما يخصص للبحوث والتطوير في بلادنا العربية بنحو ٠,٢٪ بينما يقارب في الدول الآسيوية نحو ١,٤٪ وفي الدول المتقدمة تجاوز ٢,٣٪)، قد تترب عليه مفارقة مضحكة ومحزنة في آن واحد، إذ قد تؤدي هذه الاستثمارية إلى تفكك وتطل علاقة التجميعية العضوية للاقتصاد العربي وانعماجه في هيكل الاقتصاد العالمي، وليس ذلك بسبب سياسات تصورية وطنية تهدف إلى الاعتماد على الذات، بل بسبب تدهور وتلاشي الأهمية الوظيفية لهذا الاقتصاد المتخلف في بنوية العملية الإنتاجية في عصر المعلومات ومجتمع المعرفة، وبالتالي قد لا تكون مؤهلين حتى لعلاقات التبعية التي ميزت سياساتنا وتوجهاتنا الاقتصادية طيلة نصف القرن الماضي. ومن ثم فإن عجز الاقتصادات العربية عن إعادة هيكلة عملية الانتاج بما يتبع إتساقا أكبر مع معطيات عصر المطومات، قد يدفع إلى مزيد من البطالة العربية (التي وصلت إلى ١٦٪ من إجمالي القوة العاملة العربية) كما أنه قد يشكل عامل طرد أقوى للاستثمارات العربية إلى خارج الأرض العربية (قدرت هذه الاستثمارات بنحو ٦٨٠ مليارا)، كما أنه سيؤدي أيضا إلى طرد مزيد من العقول العربية إلى خارج أوطانها.

إن حصاد التجارب الاقتصادية العربية (برغم معدلات النمو للشجعة في بعض دولنا العربية)، يمكن أن يلخص في بعض المؤشرات الإحصائية البسيطة :
١ - الناتج المحلي الإجمالي العربي لم يتجاوز في نهاية التسعينيات ٥٢٠ مليار دولار أي أقل من ٢٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وهو لا يمثل حقيقة أكثر من الناتج المحلي الإجمالي لدول أوروبية من الوزن المتوسط.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ / ٤ / ٢٠٠٤

للشعر والغدا: الاحتياجات المعرفية والمعلومات

ب - توزيع الدخل والثروات داخل أغلب بلادنا العربية، يعتبر أقل عدلا من توزيعها في الدول الصناعية المتقدمة، وهو ما أدى إلى زيادة عدد الفقراء العرب ليتجاوز ٧٠ مليوناً من إجمالي ٢٨٠ مليون مواطن عربي في سنة ٢٠٠٠، كما تجاوز عدد العرب الذين لا يقرءون ولا يكتبون رقم الـ ٦٥ مليوناً.

ج - زيادة تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي حيث بلغت نسبة الاكتفاء في القمح مثلاً نحو ٢٢٪ وفي السكر أقل من ٢٠٪ وفي اللحوم نحو ١٢٪، لو نظرنا إلى مؤشر العجز الغذائي العربي في ضوء الزيادة السكانية المتسارعة في الوطن العربي من ناحية، وفي ضوء عجز الاقتصاد العربي عن إعادة هيكلة عمليات الإنتاج من ناحية أخرى، لأمكننا توقع المزيد من الاعتماد على الخارج لسد حاجات المواطن العربي الغذائية الأساسية.

د - توجيه أغلب عائدات الطفرة النفطية إلى الأغراض العسكرية (دون إغفال ما أنجز في مشروعات البنية الأساسية في بلادنا العربية) ليس فقط مثل استنزاف موارد الأمة وأضاع فرصة تاريخية لإحداث تنمية حقيقية، ولكنه أيضاً سيمثل مشكلة أساسية في حالة تفكيرنا في إعادة هيكلة شكل ومضمون الاقتصادات العربية، وقد يدفع الكثير منها إلى الاقتراض من الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، بكل ما يعنيه ذلك من فرض الشروط حول نوعية السياسات المطلوبة اتباعها، ليس في مناحي الاقتصاد فقط، ولكن في أمور السياسة أيضاً (سياسات التكيف الهيكلي والخصخصة في كثير من بلادنا العربية هي خير تجسيد لهذا الوضع).

ثانياً - إن ارتكار اقتصاد العولة على البعد المعرفي المعلوماتي كمكون أساسي للعملية الانتاجية واعتماده على ثورة الاتصالات العارمة في تحقيق مبداء الانتشار والسيطرة عبر القارات (شركات متعددة الجنسية)، أكد بشكل حاسم أن الإنسان متعدد المهارات

والمعارف هو المكون الاستراتيجي الأهم في حسابات المنافسة والبقاء، وبالتالي تحولت مؤسسات التعليم والتدريب ومراكز للبحوث والتطوير إلى بؤر استثمار استراتيجي في الموارد البشرية بما يتفق واحتياجات العولة وأفاق تطورها. أما في وطننا العربي فإن المفارقة المحزنة مرة أخرى تكمن في استمرار سياساتنا في التعامل مع الموارد البشرية العربية من منظور كمّي، يهدف إلى تخفيض معدل الزيادة السكانية كغاية في حد ذاتها. إن انتاج كثير من أنظمتنا العربية لسياسات اقتصادية ليبرالية (خصخصة) واتخاذها لبعض الخطوات (الديمقراطية الخجولة)، يحتم بطبيعته تآخير أو تدمير كثير من مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية وإعادة بنائها بما يتفق ومتطلبات التوجهات العربية الجديدة في مجال الاقتصاد والسياسة.

ذلك أن الخصخصة تحمل فكراً وفلسفة اقتصادية، قبل أن تكون تغييراً في حقوق وصكوك الملكية، وبالتالي يصبح من أهم متطلبات الخصخصة والاقتصاد الليبرالي توفير الفكر الذي يقوم على المبادرة والمضاطرة والتجديد وامتلاك الرؤية والحلم Entrepreneurship، وعلى أكثر ما لكه كثير من دارسي السياسة والمجتمع بأن مؤسسات التنشئة الاجتماعية، ليست فقط عاجزة عن إفراز البشر الذين يحملون هذه المواصفات، بل هي تسعى إلى تأكيد قيم واتجاهات معاكسة ومتناقضة لمتطلبات المشروع الخاص قيماً واتجاهات وسلوكاً.

وتوجهات التحول الديمقراطي (ولو في جانبه الشكلي عربياً)، تحتم هي الأخرى وجود المضمون المجتمعي الذي يؤكد قيمة للمشاركة، وعلى من شأنها ويجعل منها مكوناً أصيلاً في وعي الفرد والراكنه، ويمكن من الانحسار بالمواطنة كحقيقة يفرضها الشعور بالانتماء للوطن، قبل أن تكون اختاماً في بطاقات الهوية وجوازات السفر، ومن ثم تصبح المشاركة دوراً وحققاً طبيعياً مكتسباً، بدلاً من أن تكون هياكل رسمية تعبر عن إرادة الحاكم أو امتثالاً لضغوط خارجية.

تأسيساً على ذلك يمكن لنا أن نتوقع مزيداً من الانتشار لصناديق التنمية الاجتماعية في بقية الأقطار العربية، في محاولة لإيجاد حلول تلافيفية لمشكلة البطالة العربية، التي تفاقمت - في جزء كبير منها - نتيجة لعدم ملائمة مخرجات التنشئة الاجتماعية - وبالذات نظام التعليم العربي - لمتطلبات التوجهات الاقتصادية والسياسية الرسمية المعاصرة.

إن مؤسسات ومراكز التدريب وتطوير الموارد البشرية العربية الواعية المدركة لحقيقة سوسيولوجية وسيكولوجية المواطن العربي، لابد لها أن تعمل في اتجاه معاكس تماماً لمخرجات التنشئة الاجتماعية، وذلك عن طريق التأكيد في موانعها التدريبية وفي أساليب وطرق التدريب ذاتها، على قيم المبادرة والمشاركة والتسامح، وبالتالي يصبح التدريب ملاذاً ووسيلة لأصلاح ما أحسنته مؤسسات التنشئة الاجتماعية من تشوهات فكرية واتجاهات سلبية في المواطن العربي، تحتم علينا إعادة الهندسة البشرية بما يحقق تعديل اتجاهات المواطن العربي السلبية تجاه ذاته وعمله ووطنه، قبل أن نفكر في اكتسابه المهارات والمعارف الجديدة.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٨ / ٤ / ١٩٩١

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تأسيسا على ماسبق يكتسب التدريب وتطوير الموارد البشرية أهمية استراتيجية ملحة بأن يتحول التدريب إلى مشروع نهضوى عام (بدا الخطاب الرسمى فى مصر يلوح الى بوابر اهتمام فى هذا الصدد) أساسه التعامل الكيفى مع قضايا الموارد البشرية وزيادة عدد السكان، بدلا من سياسات المنظور الكمى التى سيطرت على تفكيرنا خلال نصف القرن الماضى. من هذا المنطلق فإن المرء يدهش لتهميش التدريب وجهود تطوير مواردنا البشرية فى مؤسساتنا العربية فى القطاعين العام والخاص. ولعل عدم توافر أى بيانات أو احصاءات رسمية عن التدريب على المستوى القومى أو القطرى، يعتبر عزضا واضحا فى حد ذاته على الوضع المتدننى للتدريب وأهميته فى أفكار وأولويات متخذى القرار فى مؤسساتنا العربية

ثالثا: السبب الثالث الذى يؤكد تحرك سياساتنا الاقتصادية العربية فى اتجاه معاكس لاتجاه الزمن، هو ترسيخ تلك السياسات لظاهرة التفرغ الاقتصادي العربى، فافطارنا العربية تدخل عصر العولمة فرادى، فى الوقت الذى يتجه فيه أغلب دول العالم وفى قاراته المختلفة الى مزيد من التكتل وبناء التجمعات الاقتصادية الإقليمية وفى حين نلاحظ الجهود الحثيثة لتعزيز المنظمات الاقتصادية الإقليمية، كما هو الحال فى الاتحاد الأوروبى أو منظمة النافتا (تضم أمريكا وكندا والمكسيك)، والآسيان فى حوض شرق آسيا وتكتل (ماركسيير) فى أمريكا الجنوبية، نجد أن منظماتنا الاقتصادية العربية (تحت مظلة جامعة الدول العربية) أو تكتلاتنا الإقليمية مثل الاتحاد المغاربى ومجلس التعاون العربى ومجلس التعاون الخليجى، كلها إما انهارت وإما أصبحت بدون فاعلية، وبالتالي ما زالت انظمتنا العربية تقيم علاقاتها الاقتصادية الراسية بشكل فردى مع دول الشمال (وبالذات الاتحاد الأوروبى)، وما زالت العلاقات الاقتصادية للعربية - العربية لاتجد لها أثرا ملموسا، عدا وجودها داخل ملفات وأوراق الجامعة العربية، التى اكتنفت بالاتفاقيات العربية المشتركة والمحالى العربية المشتركة منذ بداية الخمسينيات وحتى تاريخ كتابة هذه السطور. ولعل المرء يتساءل إذا كان الناتج المحلى الإجمالى لكل اسول العربية لا يصل الى ٢/٣ من مجموع الناتج المحلى الإجمالى العالمى، فكيف ستكون عليه الحال إذا كان الأمر متعلقا بدولة عربية واحدة؟

إن خيار التكتل الاقتصادى أصبح ضرورة استراتيجية لا تقبل التأجيل أو المماطلة لبا كانت الأسباب، خصوصا فى ظل سيطرة الديناميكيات الاقتصادية عابرة القارات (الشركات متعددة الجنسية) والتى قدرت بعض الاحصاءات عددها بنحو ٢٠ ألف شركة تمتد سطوتها وسيطرتها الى قارات العالم اجمع، يكفينا فقط أن نشير الى أن الناتج المحلى الإجمالى لهذه الشركات أصبح يعادل أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى لكل دول العالم، وضعف الناتج المحلى الإجمالى لكل دول العالم الثالث مجتمع، وبرغم هذه الضخامة والسيطرة على أسواق العالم فإن هذه الشركات الديناميكية تتجه الى مزيد من التكتل عن طريق سياسات الاندماج والسيطرة Merger and Take Over وفى ١٩٩٢ مثلا كان هناك نحو ٥٨ صفقة اندماج قيمتها الإجمالية نحو ٧٠ مليار دولار قفزت هذا الرقم فى سنة ١٩٩٧ لتصل قيمة صفقات الاندماج الى ٢٣٦ مليار دولار، والظاهرة فى تزايد مستمر، هذا فى الوقت الذى لم تصل فيه التجارة العربية البينية الى ٩/١ من اجمالى تعاملات العرب التجارية مع العالم الخارجى. تأسيسا على كل ذلك يمكن للمرء أن يجزم بأنه فى ظل هذه الاحتكارات الديناميكية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية، لن يستطيع أى اقتصاد قطرى عربى أن يحقق التنمية المنشودة. ومن ثم يصبح خيار التكتل الاقتصادى العربى خيارا مصلحيا لكل قطر تفرضه اعتبارات الصراع من أجل البقاء قبل أن يكون منظورا تطرحه مشاعر القومية واعتبارات الأيديولوجيا.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٩ / ٤ / ١٩٧٠

للنشر والفعوات الصحفية والمعلومات

لماذا تأخر قطار السوق العربية المشتركة؟!

الآن ضرورة ترتيب البيت العربي من الداخل حتى يتطلع للمستقبل نحو تحقيق أمل قومي مهم وهو إقامة السوق العربية المشتركة. وإذا تحدثنا عن الجانب الآخر وهو تنفيذ المعوقات والملاسات التي تحيط بقيام عدا السوق، نسأل أنفسنا هل الوعي الشعبي العربي بأهمية السوق العربية المشتركة كاف في الوقت الحالي، وهل فكرة إنشاء السوق تابعة من فكر واقعي أم إنها حلم بلا مقومات، وهل فكرة السوق العربية تجر على أولويات أهداف العالم العربي كذلك نتساءل إذا كان منطق المصلحة الاقتصادية المتبادلة واضح أمام الدول العربية أم لا. ويرى البعض أن مساحة الاختيار والمناقشة غير متاحة أمام الشعوب العربية وأنها ليست كافية لتكوين أساس سليم. ويذهب البعض الآخر إلى أبعد من ذلك ويتساءلوا عن الثقة وعدم الثقة بين الدول العربية بعضها البعض، وهل حقاً أن قيام السوق العربية يتعارض مع مصالح وطنية لبعض الدول.. وهل ستكون السوق العربية مؤهلة على الوقوف أمام تحديات «الجات» مستقبلاً. أسئلة عديدة ليتنا نجيب عليها ونحن نسعى لتحقيق الحلم العربي.

تهانى البرتقالى

فالجائر (عبر قادرة) على تضييد حراج حرب أهلية مازال مستمرة ومفتوحة. والصومال تندر محطمة وغير قادرة على المنة أشلائها التي بعثرتها حرب أهلية غربية الأطوار تكاد تأتي على الأحصرو واليابس فيها.. واليمن الذي لم يكد ينتهى من حرب أهلية بالأسلحة الثقيلة حتى بدأت فيه حرب أهلية يوسائل وبأسلحة أخرى ربما تكون أكثر خطراً والسودان الذي يواجه احتمالات التفكك والانقسامات تحت وطأة حرب أهلية من نوع جديد ويشير حسن نافعة إلى البعض الآخر من الدول العربية الذي يكاد يفتنق تحت وطأة العقوبات الدولية وذا هو حال العراق وليبيا والسودان.. فإلى العراق يواجه حالة من الجوع والمرض واليأس تحت وطأة عقوبات دولية. وليبيا تعدو كفتها حصلت على إفراج مؤقت لكن حركتها مازال مقيدة بعد أن وضعت تحت المراقبة والملاحظة تمهيدا لإعادة اعتقالها عند الضرورة مرة أخرى. كذلك باقى الدول العربية التي لا تخلو دولة من مشاكل.. وإذا كان هذا هو حال الدول العربية، فالسؤال الآن يؤكد أن الإنسان العربي مهزوم أمام نفسه، مما يجعل هناك صعوبة وسط هذا الكم من المشاكل على تقبل فكر جديد، حيث تتحكم العوامل النفسية فى عدم وجود شهية متفائلة للمستقبل. والمطلوب

أصبح التوجه لدى رجال السياسة والاقتصاد عبر تحليلاتهم السياسية والاقتصادية بنحو عامل مهم جدا له دلالة الواضحة، حيث تمحور الفكر إلى سؤال يطرح نفسه: هل أصبحت المشكلات التي تعيشها معظم الدول العربية أحد العوامل لتوقف قيام سوق عربية مشتركة، وهل يلزم للدول العربية أن تتخلص من المشكلات التي تعيشها أولا لتتفرغ لقضية قومية مهمة تتعلق بإقامة السوق العربية المشتركة.. أم أن القضية الحقيقية تكمن في أن فكرة قيام السوق العربية لم تأخذ المساحة المطلوبة فى أنهان الحكام والشعوب العربية لقيامها.. أم أن قيام هذا السوق قد يتعارض مع بعض المصالح لبعض الدول العربية. ولو سلمنا بأن هناك مزجا بين السببين وهما المشكلات التي يمر بها العالم العربي وعدم حصول فكرة قيام السوق على مساحة مطلوبة تسمح حاليا بالتنفيذ.. فإننا نستشهد برأى د. حسن نافعة فى وصفه الدقيق لحالة العالم العربي فى الوقت الحالي، مما لا يجعله مؤهلا لاستقبال أى جديد ويقول نافعة إن لدينا دولا عربية غارقة فى مستنقع الحروب والمشاكل الداخلية مثل: الجزائر والسودان والصومال وربما اليمن..



المصدر :السوفيسد.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ / ٥ / ٢٠١١

غدا.. مجلس الشورى يناقش أهمية قيام السوق العربية المشتركة

الشروط المناسبة. وكشف التقرير أن العروبة تفرض على الجميع نوعاً من التكاتف والتعاون للحفاظ على الهوية، وخاصة أنها لا تلغى المصالح الوطنية، بل تدعمها. وأضاف التقرير أن التعاون العربي في ظل الأوضاع الحالية أصبح ضرورة للبقاء، ولم يعد شعاراً سياسياً.

اقتصادي عربي لمواجهة التكتلات العالمية. وأشار التقرير إلى أن إنشاء السوق العربية المشتركة هو الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربي في علاقاته بالعالم أو بالأقلية. وأوضح التقرير أن السوق العربية تجعل الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع الشروط الإقليمية في إطار

كتب - محمود غلاب:
يستأنف مجلس الشورى جلساته غداً برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي بواصل للجلسة مناقشة التقرير المبدئي الذي أعيدته لجنة الشؤون العربية والخارجية عن موضوع السوق العربية المشتركة.. وأكد التقرير ضرورة إقامة تكتل



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٦ / ٥ / ٢٠٠٧

للشؤون والخدمات الصحفية والمعلومات

د. حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة

الاقتصادية:

بعض الدول العربية تمتنع عن تنفيذ

قرارات الفصل العربي المشترك

هناك فروق جوهرية بين

السوق الأوروبية والسوق

العربية



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ١٩٦٧ / ٩ / ٢٠

النشر والخدمات المكتبية والمعلومات

ظل الأمل العربي نحو تحقيق سوق عربية مشتركة مشتتلا منذ قيام الجامعة العربية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.. خاصة بعد التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية والاجتماعية.

إلا أن هذا الأمل لم يتحقق بعد رغم مرور عشرات السنوات.. الأمر الذي يدعونا للتساؤل عن مواطن العجز في تحقيق وتنفيذ هذا الأمل والحلم الذي ظل الإنسان العربي ينتظره بفارغ الصبر.

لذا التقينا بالأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور حسن إبراهيم الذي ظل يشغل موقعه هذا لأكثر من عشر سنوات والذي سيترك منصبه أول يونيو القادم للمرشح المصري الدكتور أحمد جويلى.

وتأتى شهادة الدكتور حسن إبراهيم على الفترة التي قضاهما أمينا عاما للمجلس بمثابة وضع النقاط فوق الحروف ليزيل الغموض حول أسباب عدم تحقيق سوق عربية مشتركة حتى الآن! وفيما يلي نص الحوار.

● ما هي أبرز التحديات التي واجهتك طوال فترة عملك في المجلس؟

● عندما قام المجلس كانت هناك تطلعات على الساحة العربية كبيرة جدا نتيجة استقلال العديد من الدول العربية ونتيجة ما بعد الحرب العالمية الثانية من شعور بالاستقلال.. فكان الإقبال في الساحة العربية على الجامعة العربية وتميز اقتصادياتها الأمر الذي ساهم في عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية ونشأ المجلس في مرحلة ما يسمى بالمد القومي أو مرحلة الاستقلال وهذا كله أدى إلى وضع الاتفاقية ثم البدء في تنفيذها مع طموحات كبيرة.. لكن التطورات اللاحقة لم تكن قادرة على حمل الأفكار والطموحات التي تضمنتها الاتفاقية ثم حدثت استكانة.. فالدول التي كانت مندفعة للتنازل عن بعض حقوقها السيادية في سبيل تنفيذ الاتفاقية بدأت تشعر بأنها يجب أن تكون صلبة! وبدأت تتمسك بقدراتها وشخصيتها كاملة وبدأت تحجم عن تقديم التنازلات وأنت تعلم أن التعاون والتفاعل يحتاج إلى تنازلات عن بعض الجوانب السيادية ومن هنا بدأت تضعف هذه الروح وأدت إلى مزيد من الضعف وانعكست على العلاقات العربية وعندنا أمثلة كثيرة حدثت على الساحة العربية شددت الأمور إلى الخلف.. لكن جرت محاولات أيضا لتدعيم الوحدة مثل قيام مجلس التعاون الخليجي الذي كان يستهدف النهوض بخطوة متقدمة نحو تحقيق تطلعات في نطاق محدود وليس في «مشر الشامل» عقبات

● ما تقبله الوضع الاقتصادي العربي في الوقت الحالي؟

● هذا السؤال إجابته تكون بسؤال آخر هو هل الوجود العربي قائم أم لا؟ هل هناك اقتصاد عربي أم لا؟ وبالطبع يوجد اقتصاد عربي.. ولابد من العمل الاقتصادي العربي باستمرار وبشكل

متواصل ومن هنا نأتى إلى التطبيق أو نتائج العمل من حيث مدى نسبة نجاحها من عدمه، نحن نواجه عقبات في طريق الإنجاز من خلال العمل العربي الاقتصادي، هذه العقبات تتمثل في أنه يتم اتخاذ القرار على مستوى الإجماع في كثير من الأحيان لكن عند التطبيق نجد أن مستوى هذا التطبيق فيه تفاوت كبير.. بل هناك إجماع أو تردد أو امتناع عن تنفيذ القرار! ومن هنا تاتى الثغرة التي تعيق

المسيرة.. وعلى سبيل المثال اتخذت القمة العربية قرارا بإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى واتخذ قرار بشأنها في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وبدأ العمل بها في أول يناير ١٩٦٨.. ولكن القرار أخذ بسياسة المدى الطويل والحد الأدنى في عملية التنفيذ.. إذ من المناسب للحصول على إجماع عربي للقرار أن تكون هناك فترة زمنية مدتها عشر سنوات لتنفيذ قرار إقامة منطقة التجارة الحرة بما عليها من محددات سواء إلغاء الرسوم غير الجمركية أو الرسوم الإدارية وصولا إلى إلغاء الرسوم الجمركية بمعدل ٨٠٪ سنويا.

ويضيف إن إقامة منطقة التجارة الحرة لم نجد إقبالا جماعيا من الدول العربية.. فهناك دول لم ننضم ناهيك عن أن الدول التي انضمت لا تزال تضع بعض القيود على عملية التنفيذ.. ولكن استطيع التأكيد أن القافلة تسير وتستمر.. فالاقتصاد العربي يواجه داخليا مثل هذه المصاعب والهيكل الاقتصادي العربية متفاوتة وهذا أيضا يعيق المسيرة.. وهناك مساع لإيجاد برامج إصلاح اقتصادي من أجل تغيير وتصحيح الهيكل الاقتصادي.. وحقيقة فنحن نعيش في عالم كبير له تأثيره على الاقتصادات النامية مثل منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات المنبثقة منها والتي بها سبلات تنعكس على مسيرة الاقتصاد العربي أيضا.. ولذلك فلا بد من العمل على مواجهتها وهناك -كما أشرت- عمل اقتصادي عربي منطلق من التطلعات العربية لبناء اقتصاد قوى على مستوى القطر وعلى

مستوى المجموع.. وما نعلم أن الاتفاقيات الثنائية أو على مستوى أكثر من الثنائية تعزز ليس قدرات المجموعة بل قدرات الأعضاء أيضا، مثل مجلس التعاون الخليجي.

وخلاصة القول إن الاقتصاد العربي يواجه عقبات ومصاعب عندما نأتى لتنفيذ القرار وليس في اتخاذها بما يستلزم ضرورة إجراء تغيير في الالتزام بالتنفيذ حتى تسرع المسيرة التي تسير ببطء في بعض الأحيان وتراجع إلى الخلف في أحيان أخرى!

● كثير من المهتمين بالواقع العربي تصيبهم الدهشة من أن التفكير في إقامة سوق عربية مشتركة سبق السوق الأوروبية ومع ذلك فإن



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٢٠٠٠ / ١ / ١٠

المشور والتميمات الصحفية والمعلومات

السوق الأخيرة قطعت أشواطاً هائلة نحو الوحدة الاقتصادية.. في حين ظلت السوق العربية كما هي دون أي تغيير عليها فما تفسير ذلك؟
●● هناك فروق بين الواقعين العربي والأوروبي . ففي أوروبا عندما بدأ العمل في وضع أساسيات السوق كانت هناك قاعدة إنتاجية متبلورة وكانت التجارة البينية بين الدول الأوروبية تصل إلى ٤٠٪. بينما إذا أخذنا في عام ٥٧ والسنتين الواقعتين العربي لوجدنا أن هناك الكثير من اقتصادات بعض الدول العربية تابعة ومرتبطة ببوائق الاستعمار.. والهيكل الاقتصادي كانت ضعيفة والكوادر الفنية قليلة واستيعاب العلم والتكنولوجيا محدود إضافة إلى أن التجارة البينية العربية لم تكن تصل إلى أكثر من ٣٪. إذن هناك أسباب موضوعية حالت دون

إنجاز السوق العربية المشتركة يضاف إلى ذلك ما واجهناه من المشاكل التي أشرت إليها في العمل العربي.. ناهيك عن أن العالم العربي مازال يعاني نتيجة الصراع العربي الإسرائيلي الذي يخلق أجواء سلبية في عملية التطبيق لأنه يحمل الاقتصاد في بعض الدول العربية أعباء كان من الممكن أن تركز في غايات التنمية.

قراردولي

● هل تعقد في ظل عدم الالتزام بالتنفيذ أن تطلب الدول العربية زيادة العشر سنوات المقررة لمنطقة التجارة الحرة؟

●● لا يمكن أن تزيد في ظل إحكام منظمة التجارة العالمية والتي سيصبح فيها للعالم مترابطاً وسوقاً واحداً.. فسوف تتم عملية تحرير التجارة التي تستهدفها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.. والقرار لن يكون عربياً بل سيكون دولياً.. ونحن نطمح إلى تقصير هذه المدة لتكون ما بين ثلاث إلى خمس سنوات فقط بدلاً من عشر سنوات. وقد طالب أحرار اجتماع لرجال الأعمال العرب بضرورة اختصار سنوات المنطقة الحرة.. ونحن في مجموعة السوق العربية المشتركة القائمة في إطار المجلس المشكلة من سبع دول أخذنا قراراً بضرورة تفعيل السوق المشتركة التي تعد منطقة التجارة الحرة أولى مراحلها على أن تتم خلال ثلاث سنوات لكي تنتقل إلى المرحلة الثانية وهي مرحلة الاتحاد الجمركي لتصل إلى السوق المشتركة.. لذا فلا اعتقد أن مدة المنطقة الحرة العربية ستزيد.

● هل ستنتج الدول العربية خلال هذه الفترة في تنفيذ المنطقة الحرة؟

●● إذا لم تنجح فسيبائلي القرار الدولي وينجحها إنما أهمية أن يكون القرار عربياً وفي الإطار العربي فله مميزاته من أن يكون في الإطار الدولي لأنه في المرحلة اللاحقة سيكون هناك منافسة في السوق العالمي خاصة وأن هناك عناصر تساهم في التنافس مثل القرب الجغرافي والسلوك الاجتماعي والتعود على استعمال السلعة..

● اعتقد أن قرار دولة الإمارات تجميد عضويتها في مجلس الوحدة الاقتصادية سيؤثر سلماً على مسيرة المجلس ألا تتفق معي في ذلك؟
●● يا سيدي لقد علمونا في المدرسة أن في الاتحاد قوة وكلما زاد التحدون ازدادوا قوة لكن أيضاً لا يعني هذا أن دول مجلس التعاون الخليجي عدم كونهم في المجموعة العربية أنهم لا يجحدون بالعكس يمكن أن يتحقق نجاح في مجموعة صغيرة ثم ينعكس هذا النجاح على المجموعة الكبيرة وتجميد الإمارات عضويتها هو قرار سيادي ولا أريد في المرحلة الحالية التعليق عليه كثيراً بتأكيد أن الاتحاد قوة وكلما تماسكت الدول العربية كلما ازدادت قوة والعكس صحيح وهذا الموضوع أساس ونحن نتمنى في الوقت الذي نتمسك

باستمرار دولة الإمارات في المجلس أن تنضم الدول العربية الأخرى التي لم تكن في المجلس.. ومن قرارات المجلس في الدورة الأخيرة توجيه دعوات الدول العربية التي لم تنضم لاتفاقية الوحدة الاقتصادية أن تنضم إليها، وهذا تأكيد على أهمية تعزيز التضامن بشمولية جميع الدول العربية في السوق العربية المشتركة.

العمل العربي

● لكن هناك من يؤكد أن قرار تجميد الإمارات لعضويتها سبقه قرارات مماثلة من بعض دول مجلس التعاون الخليجي واعتقد أن هذه القرارات ستضعف حتماً دور المجلس فما رأيك؟

●● حقيقة أنا لا أريد الخوض في ذلك.. فالعمل العربي المشترك في شموليته يواجه مصاعب من أن لاخر على ضوء العلاقات وعلى ضوء الأوضاع الدولية أو الإقليمية وهذا شيء طبيعي لكن مع الأسف في بعض الأوقات تبرز هذه المصاعب في العالم العربي بدرجة أكبر بكثير مما هو حاصل في أفريقيا وأوروبا.. ونحن في عملنا نحافظ على مصالح الدول الأعضاء جميعاً وتتخذ القرارات التي تخدم المجموع أما إذا كان التقييم مختلفاً فربما يكون ذلك ناتجاً عن خصوصية معينة وبالنسبة للإمارات فقد انسحبت قبلها الكويت ولكن هذا الانسحاب لم يعن بالضرورة أن دول مجلس الخليج لا ترغب في العمل العربي المشترك.. ومن وجهة نظر دول الخليج فإن تأسيس مجلسهم يساعد ويعزز تماسك وتحقيق الهدف العربي.. لذا نرحب بمجلس التعاون الخليجي أو أي اتحاد عربي آخر لأن المحصلة في النهاية هي مصلحة الجميع.

والكويت والإمارات موجودتان بفاعلية في الاتحادات والشركات التابعة لمجلس الوحدة الاقتصادية.. رساهمين مساهمة فعالة في ٢٥ اتحاداً وأربع شركات قابضة وهناك الكثير من المعارض والمؤتمرات التي تنظمها الاتحادات تقام في دولة الإمارات.. وتوجد ثلاث شركات تابعة للاتحاد يرأس مجلس إدارتها خليجيون من السعودية والكويت والإمارات بل إن شركة للتنمية الزراعية بالمجلس لها فروعان في إمارة عجمان بالإمارات.



المصدر : الأمانة العامة

التاريخ : ٦ / ١٠ / ١٩٧٤

للنظر والخدمات المعنية والمعلومات

أخبري الحوار: أحمد سيد

● إلى أي مدى يمكن أن تلعب الاتحادات النوعية العربية دورها خلال السنوات القادمة؟
●● اعتقد أن الدور الذي يعطى للقطاع الخاص في تطوير الاقتصادات في العالم يؤكد دوره من خلال ممارسة الاتحادات النوعية المتخصصة.. خاصة وأن هذه الاتحادات تعبر عن العمل في الميدان وتمثل القطاع الخاص بشكل مباشر وعلى أوسع قاعدة ممكنة وفيل مختلف القطاعات وإذا اعتبرنا أن دور القطاع الخاص مهم في التنمية الاقتصادية فهذه الاتحادات هي الذراع القوية القادرة على تنفيذ هذا التوجه أو هذه السياسة ولذلك اعتقد أن الاتحادات ستلعب دورا بارزا في العمل الاقتصادي العربي المشترك في المرحلة القادمة.. وتلاحظ مؤخرا تأسيس اتحاد لرجال الأعمال وهذه خطوة كبيرة.

● ما الذي تقوله للأمين العام الجديد؟
●● حقيقة أنا أرحب به كل الترحيب وأتمنى له كل التوفيق والوضع ليس بالسهولة الطبيعية.. فالجلس لديه معاناة حقيقة وظروف صعبة وكل ما أتمناه أن يكون الأمين الجديد قادرا على مواجهة ما واجهناه من صعاب ويأتي الحل المنشود عن طريق جهوده خاصة أنه يتحلى بصفات ومميزات تؤهله لمواجهة هذه الصعاب..



المصدر: المجلد الرابع

النشر والخدمات الصحفية والاعلانات التاريخ: ١٩٨٠/٥/١٠

أبرزها دليل موحد للاستثمار .. اتحاد نقدي .. مشاريع إنتاجية

دراسة اقتصادية تحدد

المطالب الأساسية للسوق العربية المشتركة

□ كتب - مصطفى خلاف:

حددت دراسة اقتصادية مهمة 4 مطالب أساسية لإيجاد سوق عربية مشتركة في مقدمتها السعي لإقامة اتحاد نقدي على غرار الاتحاد الأوروبي وتفعيل دور منطقة التجارة الحرة والتوسع في المشروعات الإنتاجية البينية بالإضافة إلى إقامة اتحاد عربي اقتصادي.

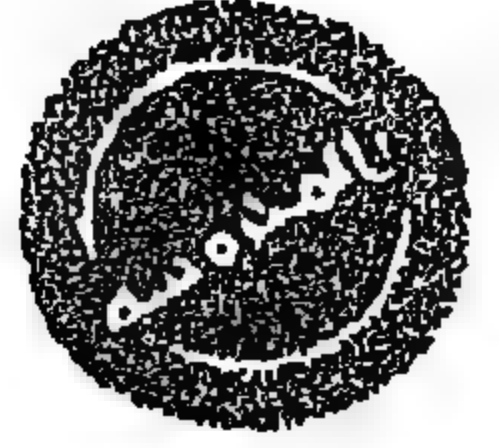
فرض تعريف عربي موحدة بالنسبة للعالم الخارجي وقالت أن لكل دولة الحق في أن تطلب استثناء بعض المنتجات من إعفائها من الرسوم والضرائب. وركزت على أن وجود سوق عربية مشتركة سوف يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للطاقة البشرية العربية بما يسمح بإعادة توزيعها على الأراضي العربية وإيجاد فرص عمل جديدة كما أن وجود هذه السوق سوف يترتب عليه تقليل الاعتماد على الأسواق الخارجية في تصريف الموارد المعدنية وفتح مجال أمام رجال الأعمال والقطاع الخاص في تصدير هذه الموارد لتحقيق تنمية حقيقية والانتقال من مرحلة الاستخراج إلى مرحلة الإنتاج. وأكدت الدراسة المهمة على أن وجود السوق العربية المشتركة هو

تصبح عملاتها قابلة للتحويل.

اتحاد جمركي

كما أوصت الدراسة بعدم إصدار الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة لاية تشريعات أو لوائح أو قرارات تتعارض أحكامها مع اتفاقية الوحدة الاقتصادية علاوة على أهمية السعي لإنشاء اتحاد جمركي بين الدول العربية وتوحيد التعريف واللوائح الجمركية وكذلك توحيد سياسات التصدير والاستيراد والنظم المتعلقة بها وأيضا تنسيق السياسة الصناعية والزراعية والتجارية والتشريعات الاقتصادية والضريبية واقتُرحت الدراسة التي جاءت تحت عنوان «تقييم التعاون التجاري الحالي بين الدول العربية» إلغاء الرسوم الجمركية والضرائب على البضائع العربية تدرجيا وكذلك

وأكدت الدراسة التي أعدها جورجى توفيق حنين مدير إدارة التنمية الاقتصادية بالهيئة العامة للتخطيط العمراني ضرورة أن يتم التكامل مع بقية العالم بشكل متدرج بحيث تبدأ بالتعاون العربي العربي في المرحلة الأولى ثم التعاون العربي الأوروبي في مرحلة تالية مشيرة إلى أهمية التنسيق بين المؤسسات العربية لإصدار دليل موحد للاستثمار العربي يتضمن أعداد وتوحيد المشروعات العربية والتركيز على المشروعات الصناعية ذات الميزة النسبية بدلا من المشروعات ذات العائد السريع لزيادة صادراتها بجانب قيام اتحاد ونظم مدفوعات عربية وصندوق نقد عربي للأطراف المتعاقدة بحيث



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٥/٥/٨٠

وارداتها ومن المتوقع ان تحقق معدلات مرتفعة في نمو الصادرات وفيما يتصل باتجاهات التجارة الخارجية للدول العربية ذكرت الدراسة ان الدول الصناعية تشكل الاسواق الرئيسية للتجارة العربية حيث تستوعب اسواق هذه الدول حوالي ثلثي الصادرات العربية كما انها تمثل في نفس الوقت المصدر الاساسي لواردات الدول العربية كما تعتبر السوق الاوروبية المشتركة اكبر الشركاء التجاريين للدول العربية سواء على مستوى الصادرات او على مستوى الواردات حيث تستوعب السوق الاوروبية نحو 30% من الصادرات العربية الاجمالية وتأتي اليابان في مقدمة الدول بالنسبة للصادرات العربية حيث تستوعب 17% من هذه الصادرات تليها الولايات المتحدة 11% ثم ايطاليا 8% وفرنسا حوالي 6% وكوريا الجنوبية بنسبة 5% والمانيا 3% وتركز الواردات العربية في حوالي ست دول صناعية تستحوذ على اكثر من 30% من مصادر التوريد للدول العربية حيث تأتي الولايات المتحدة بنسبة 12% وفرنسا بنسبة 9%، المانيا بنسبة 8%، ايطاليا 8%، وبريطانيا 7%.

وضعف شبكات النقل والمواصلات البينية العربية بالاضافة الى عوامل ادارية والثباتية وهي المتعلقة بالمعوقات الخارجية وتمثل في ضعف التنسيق بين الدول العربية من ناحية والتكتلات الاقتصادية من ناحية اخرى والسياسات المنفردة لبعض الدول العربية في صورة اتفاقيات ثنائية على حساب التعاون العربي الجماعي. وانتهت الدراسة الى اكثر من سبب وراء ضعف التجارة البينية العربية في مقدمتها ارتباط اقتصاديات الدول العربية بالاقتصاديات الصناعية ويتضح ذلك في تبعية هيكل الانتاج للمواد الاولية مثل البترول باسواق الدول الصناعية كما ترتب على اندماج الاقتصاديات العربية في السوق العالمية ان اصبح بعضها يفتج سلعاً متنافسة لاتجد سوقاً اقليمياً متجه نحو السوق العالمي مثل القطن في مصر والسودان والبترول في عدة دول عربية في الخليج او شمال افريقيا. اكد توفيق حنين في دراسته ان الدول العربية التي دخلت عملية اصلاح الاقتصاد وفي مقدمتها مصر حققت اعلى معدلات في نمو

الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الاحتياطي العربي من البترول وتطوير وسائل انتاج البترول الخام بما يؤدي الى الاستفادة من القيمة المضافة التي تحققها العمليات الانتاجية والتي توفر امكانية لبناء المنشآت الصناعية وتوسيع الطاقة الاستثمارية. وازداد توفيق حنين انه لا بد من انشاء مؤسسة عربية مشتركة للمعاهد لاقامة مراكز للتدريب والتأهيل لمواجهة متطلبات مختلف المشروعات من الكوادر الفنية والادارية .. وكذلك تشجيع القطاع الخاص للمساهمة في المشروعات العربية المشتركة بهدف منع تسرب الاموال العربية الى المصارف الاجنبية.

معوقات داخلية

وفيما يتعلق بالمعوقات التي تواجه السوق العربية المشتركة اوضحت الدراسة انها تنقسم الى معوقات داخلية واخرى خارجية وتتمثل الاولى في غياب التخطيط طويل الاجل وعدم الاستقرار في تنفيذ خطط التنمية وتباين نظم الانتاج والتسويق والاسعار



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٥ / ٧ / ١٩٥٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مجلس الشورى:

السوق العربية المشتركة ضرورة حتمية لمواجهة تحديات التكتلات العالمية

المطالبة برسم خريطة اقتصادية لكل الدول العربية لتحقيق التكامل فيما بينها

المؤسسات الأهلية مطالبة بدور أكبر لدعم قيام السوق المشتركة

تابع الصفحة

أحمد البطريق

ضرورات البقاء.

وطالبوا بتبني منظور عربي موحد للتنسيق يركز على إعادة رسم خريطة تنمية تمتد على كل الدول الأعضاء فيها الميزات النسبية الخاصة بها والتي تضمن تحقيق أفضل عائد لها. ويمكنها من زيادة قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والدولي على السواء.

في بداية الجلسة تحدث النائب خلاف عبد الجابر خلاف فقال إن التقرير الذي تقدمت به اللجنة من الأهمية بحيث يتطلب مناقشة مستفيضة حول مجمل الرؤى التي تضمنتها سواء كانت رؤى سياسية أو اقتصادية.

الدكتور خلاف أضاف قائلا: إن موضوع التضامن العربي موضوع متصل في نفوس كل العرب ورغم ذلك فإن كل الدول العربية لم توف بتعهداتها في إقامة هذا الصرح العربي الأمر الذي يتطلب استمرار طرق الأبواب حتى يتحقق الهدف.

وقال إننا مطالبون في عالمنا العربي بتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية بعدما توحّد الأسلوب الاقتصادي

أكد مجلس الشورى أن إنشاء السوق العربية المشتركة يعد الحل الأمثل لمواجهة جميع المشكلات والعقبات التي تعترض مسيرة الوطن، وأن قيام تلك السوق يجعل الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الجديدة في عالم اليوم.

جاء ذلك في الجلسة التي عقدها مجلس الشورى صباح أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي لمناقشة تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي عن موضوع السوق العربية المشتركة. وقد أشار الأعضاء في كلماتهم إلى أن مشكلة التعاون العربي مسألة شديدة الجدية لا يحلها الحديث عن التاريخ المشترك أو علاقات الدم والقرابة خاصة أن مثل هذا الهدف أصبح قضية حياة في عالم تلهث بوله لتلحق بركب التطور الاقتصادي السريع.

وأكدوا أن العروبة تفرض على الجميع تكاتفا وتعارفا حقيقيا للحفاظ على الهوية خاصة أنها لا تلغي المصالح الوطنية للدول المشاركة فيها. وأشاروا إلى أن التعارن العربي لم يعد شعارا سياسيا بل أصبح ضرورة من

في كل الدول العربية.

وأشار إلى أن هناك عوامل مساعدة على قيام هذا التكامل تستند إلى بغيره الرئيس مبارك لقيام هذا التكامل الذي سوف يحقق الإفادة لكل الدول المشاركة فيه.

ثم تحدث ممثل حزب الوفد في المجلس النائب فهمي ناشد فقال إن تقرير اللجنة كشف عن مفارقات غريبة من أن فكرة السوق العربية المشتركة كانت فكرة مصرية منذ ٥٠ عاما والتي ترجمت إلى قرار عربي من خلال جامعة الدول

العربية.

فهمي ناشد أضاف قائلا: إن الوطن العربي مؤهل أكثر من غيره لقيام مثل هذه السوق لتوافر كل عناصر النجاح به.

ويرغم صدور قرار الجامعة العربية بقيام السوق العربية فإن الأمر لا يتعدى أن يكون مجرد حبر على ورق الأمر الذي يستدعي قوة دفع عربية حقيقية لتحقيق هذا الهدف الذي من شأنه تحقيق آمال وأحلام كل العرب.

النائب فهمي ناشد قال أيضا: إن المتغيرات الدولية الجديدة تتطلب وجود آليات اقتصادية عربية مجهزة قادرة على مواجهة مثل هذه التحديات وقادرة على التفاعل معها.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٧ / ٥ / ١٩٧٢

النشر والمعلومات الصحفية والمعلومات

وطالب بضرورة إعداد خريطة اقتصادية عربية جديدة تتضمن مجمل المفردات الاقتصادية المتاحة في كل دول الوطن حتى يمكن تحقيق التكامل الاقتصادي بينها.

وتحدث النائب نبيه الطقاسي فقال: إن السوق العربية المشتركة مسألة مصيرية يتحتم قيامها على وجه السرعة من أجل مواجهة جميع المتغيرات والمخاطر التي تحيط بالامة العربية ككل.

وقال إن الرئيس مبارك حرص منذ توليه مسئولية القيادة في مصر على طرح فكرة السوق العربية المشتركة من واقع حرصه على مصلحة الوطن.

وطالب الدكتور نبيه الطقاسي بضرورة الأخذ بناتية النهضة التكنولوجية في مصر والعالم العربي ككل، كذلك تخصيص اعتمادات مناسبة للبحث العلمي باعتبار أن مثل هذه الأمور من شأنها أن تعجل بتوحيد الرؤى العربية.

ورشد على ضرورة قيام المؤسسات الأهلية في الوطن العربي بدورها في دفع فكرة السوق العربية المشتركة حتى تكون حقيقة واقعة في ظل معايير محددة تحقق الفائدة لكل الدول المشاركة فيها.

وتحدث النائب عبد العزيز جبر فقال: إن إلغاء الضرائب الجمركية أمر حتمي باعتباره من الدعائم الأساسية لقيام السوق العربية المشتركة، كذلك تحرير رءوس الأموال من العقبات التي تواجهها عند انتقالها.

وقال النائب أحمد سرحان أن السوق العربية المشتركة نوع من التضامن العربي المطلوب في تلك المرحلة الحساسة التي تشهد متغيرات عميقة اقتصادية واجتماعية على المستوى العالمي.

وأضاف قائلا: إن ما شهنته المنطقة العربية من تضامن اقتصادي إبان حرب ١٩٧٣ قد أوضح ما لدى العرب من قوة يمكن أن تعود بالفائدة عليهم.

وأشار أحمد سرحان إلى جهود

الرئيس مبارك المكثفة لعمل اتفاقيات ثنائية بين مصر والدول العربية الأخرى باعتبارها خطوات واقعية على طريق الوحدة الاقتصادية الشاملة.

واستشهد أحمد سرحان بالأرقام التي وردت في التقرير من أنها تستدعي إعادة النظر في التبادل التجاري العربي خاصة أن التبادل التجاري بين مصر والدول العربية لا يتعدى نسبة ٨٪ من إجمالي

تجارتها الخارجية. وطالب النائب كل الهيئات والمؤسسات الاقتصادية القائمة في مصر والوطن العربي سواء الغرف التجارية أو رجال الأعمال أو الجمعيات الاقتصادية للقيام بدورهم الدائم.

[ويواصل... من جلساته صباح اليوم]



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ / ٥ / ١٩٥٨

الشورى يختتم مناقشة السوق العربية المشتركة

الإسراع في إقامة السوق لمواجهة التكتلات العالمية تأشيرة وعملة موحدة لكل الدول العربية

تابع المناقشة
زايد على سعد
محمد عبد الحافظ

حلمى: الأخلاق
يجب ان تحكم
الصناعة قبل
الريح.. ولا حماية
للمخطئ

الحرية المسنولة والأعلام الذى يعتمد على اعلى
تكنولوجيا فى مصر . وقال انه لابد ان تلعب
الصحافة والأعلام دورا هاما فى الدعوة الى
اقامة هذه السوق . واشادت د . زينب السبكى

بجهود الرئيس حسنى مبارك وجولاته
العربية والاوروبية والدعوة الى اقامة وفتح
اسواق جديدة لدعم الاقتصاد المصرى

ايران .. والعرب

وقال حسين العشى ان ما يؤخر اقامة
السوق ارادة سياسية موحدة . كما ان هناك
بلادا عربية متخوفة من ان تكون السوق
ستكون سبيلا لاعادة توزيع الثروة وهذا
تخوف غير وارد . واكد ان هناك مشروعا
كبيرا فى السويس بين مصر وايران منذ عام
٧٥ فى مجال الغزل والنسيج ورغم تدفق
العلاقات بين البلدين فى مرحلة ما الا ان
المشروع استمر ولم تسحب ايران
مساهماتها . فى حين سحبت بعض الدول
العربية مساهماتها من الهيئة العربية للتصنيع
نتيجة موقف سياسى . وطالب بضرورة فصل
السياسة عن الاقتصاد من اجل تنمية الدول
العربية وانتقد قيام إحدى الشركات
باستخدام النفايات المستوردة فى صناعتها
وقال ان ذلك اثر بالسلب على الصناعة
للمصرية فى الخارج .

وعقب د . مصطفى كمال حلمى فاكده
انه يجب ان تكون الاخلاق قبل الربح فى
الصناعة او التجارة او أى نشاط .
واستنكر استيراد إحدى الشركات
لنفايات لاستخدامها فى تصنيع منتج .
وقال ان القانون سيأخذ حق هذا الشعب
من الشركة .

واضاف ان هذه السوق هى الكلية الوحيدة
التي يمكن ان تنفذ الامة العربية اقتصاديا .
واشار الى دور الدبلوماسية الشعبية فى
الدعوة لهذه السوق .

آثار سلبية

وقال د . محمد كمال سليمان ان الامة
العربية تواجه تكتلات اقتصادية تدفعها الى
الاسراع فى اقامة السوق . وحذر من اقامة
النظام للشرق اوسطى لما له من آثار سلبية
اقتصادية وسياسية على الدول العربية . وقال
انه يجب استغلال مناخ للصالحات العربية
الذى تقوده مصر لإقامة السوق . وتساءل
لماذا لم يتم استثمار الأموال العربية فى
داخل الدول العربية بدلا من استثمارها فى
خارج الامة العربية .

وعقب د . محمد السعيد الدقاق فاكده ان
هناك تصورا عربيا لتطوير ميثاق الجامعة
العربية . وقال البرت بروسوم سلامة ان
العرب توقفوا عند مرحلة الحلم باقامة
السوق المشتركة دون الانتقال الى مرحلة

التنفيذ . حيث يتم التحدث عن هذه السوق
منذ نصف قرن .

أم كلثوم

واقترح المستشار فتحى رجب ان يتم
كسر حواجز التنقل بين الدول العربية من
خلال اعطاء تأشيرة دخول واحدة تكون
سارية فى كل الدول العربية . وقال ان الاتحاد
البرلمانى العربى يقع على كاهله عبء توحيد
التشريعات والثقافات بين الدول . واشار الى
ان ام كلثوم وعبد الوهاب كانا يرحلان الامة
العربية حول صورتيهما . واشاد بالصحافة

اختتم مجلس الشورى امس برئاسة د
مصطفى كمال حلمى مناقشة تقرير السوق
العربية المشتركة الذى اعدته لجنة الشئون
العربية والخارجية والامن القومى برئاسة
د محمد السعيد الدقاق . اكد الاعضاء على
اهمية الاسراع فى اقامة هذه السوق لمواجهة
التكتلات الاقتصادية العالمية . وطالب الاعضاء
بتأشيرة دخول واحدة لكل الدول العربية .
وعملة عربية موحدة . وكسر حواجز التنقل
بين الدول العربية . اوصوا بدور ايجابى
للدبلوماسية الشعبية فى دفع اقامة هذه
السوق . وانتقد الاعضاء حادثة محاولة انخال
نفايات لتصنيعها فى مصر . واكد د . حلمى
على انه يجب ان تحكم الصناعة فى اللقائم
الاولى الاخلاق قبل الربح . وقال ان القانون
يحمى الشعب ويبيد له حقه من أى مخطئ .
وانه لا حماية لاي مخطئ .

دعم الجامعة

تحدث فى بداية الجلسة النائب محمد
القرشى فقال ان الاقتصاد العربى يعتمد على
المواد الأولية حيث ان ٩٠ / من صادراتنا مواد
خام . وهذا يؤثر على الاقتصاد بالسلب .

وقال د . محمد نجيب حسنى ان مصالح
الدول العربية تكمن فى اقامة السوق
المشتركة . كما ان هذه السوق ستختلف نوعا
من الوحدة السياسية . وقال ان مصر معنية
بدور الريادة فى انشاء هذه السوق واضاف
ان قوة مصر الاقتصادية تضع على كاهلها
عبئا كبيرا تجاه الامة العربية . واكد على
اهمية تدعيم دور الجامعة للعربية لدفع اقامة
السوق ونعا الى الغاء تأشيرات الدخول بين
الدول العربية لتسهيل انتقال العمالة . وطالب
ببحث اصدار عملة عربية مشتركة موحدة
على غرار العملة الاوروبية اليورو .

واكد محمد عبد السميع ان الدعوة الى
اقامة السوق المشتركة تدعمها القيادة
السياسية لمواجهة التكتلات الاقتصادية
العالمية التى يبلغ عددها الآن ٨٥ تكتلا .



المصدر :الأخبار.....

التاريخ :٨/٥/٢٠٠٢.....

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعقب أحمد سرحان مؤكدا ان الصناعة
المصرية بخير وعمال مصر بخير . وقال انه
لا يجب ان ينسحب خطأ فرد على باقى
المستثمرين واكد د حلمي انه لا تعميم فى
خطأ وان القانون هو الحكم وانه لا تستر
على اى مخطيء.
وقال خليل مندى انه لا خوف من
اسرائيل ونحن مستعدون لمواجهة اى عدو
فى الحرب او السلم



المصدر : الأخبار

التاريخ : ٢٠٠٢ / ٥ / ١٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لجنة الاسكان تناقش اليوم مشروع اتحاد الشاغلين

تعقد لجنة الاسكان والمرافق بمجلس الشعب اجتماعا اليوم لمناقشة مشروع قانون اتحاد الشاغلين وذلك بعد ان قامت الحكومة بإدخال تعديلات على عدد من مواد بناء على رغبة اعضاء لجنة الاسكان.

مجلس الشعب يناقش غدا ٤ مشروعات بقوانين

يستأنف مجلس الشعب جلساته غدا يناقش المجلس ٤ مشروعات بقوانين حول منح العاملين بالدولة علاوة خاصة بنسبة ١٠٪ وإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر. ومد العضوية لمجلس ادارة الغرف التجارية ومشروع قانون الضمان الاجتماعي.

أبوالعاطي رئيسا لدار الشعب والشعراوي رئيسا لتحرير الرأي

وافق مجلس الشورى في جلسته المسائية أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي على اختيار عادل احمد أبوالعاطي رئيسا لمجلس ادارة دار الشعب وثروت الشعراوي رئيسا لتحرير جريدة الرأي للشعب.

رفض رفع الحصانة عن محمد عبدالعال

رفض مجلس الشورى في جلسته المسائية أمس رفع الحصانة عن النائب محمد عبدالعال وكانت دار التعاون للطبع والنشر قد اقامت جنازة مباشرة ضد النائب لتقديمه شيكا بدون رصيد بمبلغ ٢٠ ألف جنيه. وقد رفض المجلس طلب رفع الحصانة شكلا لخالفته لاحكام الدستور ولاتاحة للمجلس.

١,٨ مليون جنيه دعما للأحزاب

وافق المجلس على الحساب الختامي لقطاع الاموال والاصلاك التابع له لعام ٩٩/٩٨ بلغت الإيرادات ١٩ مليونا و٦٩٨ ألفا و٢٠٤ جنيهات بالإضافة الى مليون و١٢١ ألفا و٩٧٢ دولارا في حين بلغ اجمالي المصروفات ١١ مليونا و٤٦٦ ألفا و٤٥٢ جنيهات منها ٨ ملايين جنيه قروضا ودعمًا للصحف و١,٨ مليون جنيه لدعم الاحزاب السياسية. وقد تحقق فائض قدره ٨ ملايين و٢٣٦ ألفا و٨٥١ جنيهات و١,٠٥٧ مليون دولار.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ / ٥ / ٢٠٠٠

الشورى.. يناقش السوق العربية المشتركة خط دفاع أول.. لمواجهة اتفاقية التجارة العالمية إزالة الحواجز الجمركية.. وإنشاء المشروعات العربية العملاقة ٢٢ مليون جنيه وفرا بقطاع الأموال والموازنة.. دون إخلال بخدماته للأعضاء والمواطنين

استأنف مجلس الشورى برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمي رئيس المجلس أمس مناقشة تقرير لجنة العلاقات الخارجية والعربية والأمن القومي بالمجلس عن السوق العربية المشتركة.

كان أول المتحدثين العضو محمد قرشي: إن إنشاء السوق ضرورة حياة وبقاء.. وليست ترفاً أو رفاهية، فالتكتلات الاقتصادية العملاقة الآن، لم تترك المجال للتكتلات الصغيرة.

أوضح أن ٢ تكتلات عملاقة في العالم تستحوذ على ٨٥٪ من حجم التجارة العالمية وإن أكثر من ٩٠٪ من التجارة في المعادن والخامات أما في العالم العربي فنجد أن الاكتفاء الذاتي في تدهور فاللحوم ١٢٪ والسكر ٣٢٪ فقط.

قال أن الدول العربية مازالت تعتمد على المواد الأولية حيث أن ٩٪ من الصادرات العربية من المواد الأولية.. والناتج الإجمالي العربي القومي ٦٨٠ مليار دولار، ومعدل الاستثمار يدور حول ٨٪.. ولكن رغم هذا لدينا ما يمكن به إقامة السوق العربية المشتركة.

طالب العضو بوضع جدول للتخفيضات الجمركية حتى تصل إلى صفر٪ في فترة زمنية محددة لازالة جميع الحواجز الجمركية تم الوصول إلى الاتحاد الجمركي، وإنشاء المشروعات العربية العملاقة، وزيادة التجارة البينية وإقامة قاعدة معلومات متكاملة للدول العربية.

● الدكتور محمود نجيب حسنى: أكد أن السوق

العربية المشتركة تمثل ضرورة اقتصادية وسياسية في مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وليس من مصلحتنا كدول عربية أن نكون جزراً منعزلة.. فالسوق العربية المشتركة خط دفاع أول في مواجهة طغيان اتفاقية

التجارة العالمية.. وتحجيم الدور الاقتصادي الإسرائيلي في المنطقة

أكد أن للقيادة السياسية في مصر مؤمنة تماماً بالدور المهم الذي يمكن أن تلعبه السوق العربية المشتركة.. طالب بتدعيم دور الجامعة العربية والمجلس الاقتصادي العربي، وإقرار مبدأ نقل الأموال بين الدول العربية وسهولة انتقال العملة العربية وإصدار عملة عربية مشتركة مثلما حدث في إطار الاتحاد الأوروبي.

لدينا مقومات السوق

● محمد عبدالسميع: نحن كعرب في أمس الحاجة إلى دعم السوق العربية المشتركة.. فتعدادنا ٣٠٠ مليون نسمة وهناك مقومات لإقامة هذه السوق وتفعيلها في المرحلة القادمة.

● محمد كمال سليمان: أيد ضرورة إنشاء



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١١ / ٥ / ٢٠٠٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، وخلق مجال عربي للمنافسة الدولية..

● حظر بريسوم سلامة من أية خلافات بين الدول العربية أو استمرار عقد الماضي مؤكدا ان أي دولة عربية لا يمكنها مواجهة التكتلات الاقتصادية بمفردها، والعمل على اعطاء التجمع العربي الأولوية قبل المخول في أي تجمعات اقليمية أخرى

● فتحي رجب: لابد من تفعيل دور الاتحاد البرلماني العربي وعقد اجتماعاته في اطار الجامعة

العربية وبشكل شهري لتوحيد التشريعات العربية.
● حسين العشي: اعرب عن أسفه لانخفاض حجم التجارة البينية بين الدول العربية والتي لا تتعدى ٨٪ من حجم التجارة الدولية البالغة ٨٥٠ مليار جنيه.. وطالب القطاع الخاص بادراك ان السوق العربية هي المكان المناسب للصادرات المصرية.

الجلسة المسائية

وافق المجلس على الحساب الختامي لقطاع الاموال

والاملاك عن السنة المالية الماضية الذي حقق فائضا بلغ ٨ ملايين و٢٢١ الفا و٨٥١ جنيها بالإضافة إلى ١٤٢ مليون و٧١٣ الفا و٣١٨ جنيها فائضا من سنوات سابقة و٧ ملايين و١٤٩ الفا و٩٢ دولاراً.

وبالنسبة لموازنة المجلس.. تم تحقيق وفر قيمته ١٢ مليون و٨٧١ الف جنيه. ووفر من الموازنة الاستثمارية بلغ ٢٥٠٠ جنيه تم ترحيله إلى بنك الاستثمار القومي.. اشاد الأعضاء بتحقيق هذا الوفر الذي لم يأت على حساب الخدمات المقدمة للأعضاء والعاملين في المجلس.

اشاد كمال الشانلي وزير مجلسي الشعب

والشورى بإدارة المجلس وإدارة د.

مصطفى كمال حلمي له كما اعرب

رئيس المجلس عن سعادته بالامانة

التي اولاه المجتمع والرئيس حسني

مبارك لمجلس الشورى.. وقال اننا

نتحملها بكل الرضا والقبول ونقدم

في سبيلها كل ما نملك من فكر

ورأي بل وأرواحنا.

اشاد بالتعاون بين المجلس

والحكومة.. ومجلسي الشورى

والشعب.. واجهزة الاعلام التي

توصل رسالة مجلس الشورى

لجميع المواطنين.



المصدر : السوفيت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ / ٥ / ١٩٥٠

مجلس الشوري يواصل مناقشة موضوع السوق العربية المشتركة الأعضاء يطالبون بنبذ الخلافات وإلغاء تأشيرات السفر بين الدول العربية

تابع الجلسة:
محمود غلاب
جهاد عبد المنعم

وتيسير انتقال العملة. ودعا محمد عبد السميع الدول العربية إلى دعم جامعة العربية في التوجه نحو السوق العربية المشتركة. وأضاف أن السوق العربية تعد الآلية الهامة التي تنقل الدول العربية إلى الصفوف الامامية.

دعا مجلس الشوري لمس الدول العربية إلى نبذ الخلافات والتخلص من مخاوف الماضي وتوحيد الآراء السياسية لسرعة قيام السوق العربية المشتركة التي يتكامل فيها الاقتصاد العربي في مواجهة التكتلات العملاقة.

وأضاف محمد سليمان أن التمتع بقيام السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات العملاقة وبرد المخاطر الاقتصادية المحتملة. وأشار إلى ضرورة الفصل بين الخلافات السياسية والتعاون الاقتصادي لسرعة اتمام التعاون الاقتصادي الكامل.

ودعا إلى تقوية دور الاعلام المصري

في تسليط الضوء على أهمية السوق العربية المشتركة. كما دعا المصنف إلى مواصلة دورها في أن تكون مرآة عاكسة وصانعة للاقتصاد المصري.

وفيه يرسم سلاماً إلى ضرورة التخلص من عقد الماضي ومخاوفه، وبأن تبقى أي دولة عربية منفردة لمواجهة متغيرات النظام الاقتصادي أو السياسي بعد أن ولت عصور الهيمنة وحل التكتل بدلاً منها.

وأشار إلى مرور حوالي نصف قرن على فكرة السوق العربية، ولم تقم حتى الآن. وقال أن العرب جميعاً يعرفون احتياجاتهم والعقبات التي تواجههم وطالب بالانتقال إلى الوسائل التنفيذية لتفعيل المسعى.

وعقب الدكتور سعيد الدقاقي رئيس لجنة الشؤون العربية أننا نعطي للسوق العربية أهمية خاصة لتكون المنطلق نحو التكتل العربي لمواجهة التكتلات العملاقة.

وطالب المستشار فتحى رجب بتعاون الدول العربية في إزالة الحواجز ومنح

وطالب الأعضاء في مناقشتهم لتقرير لجنة الشؤون العربية حول موضوع السوق العربية المشتركة بإلغاء تأشيرات دخول جميع الدول العربية وتيسير انتقال العملة وحرية تنقل رأس المال.

أكد محمد قريشي أن السوق العربية المشتركة خطوة أولية وضرورية للتكامل الاقتصادي العربي لعلاج الخلل في تدهور الإنتاج المصري من بعض السلع مثل القمح واللحوم والسكر لمواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى والخروج من الاعتماد على الاقتصاد الأولى.

واقترح ضرورة تطوير البنية الأساسية على المستوى العربي وزيادة التجارة البينية وبناء التشريعات الأساسية والترويج الاعلامي الكبير للسوق المشتركة وإنشاء بنك عربي لتقديم الدعم المالي وجذب الاموال العربية التي تستثمر في الخارج والتي تزيد على تريليون دولار، كما دعا الدول العربية إلى توحيد الاقتصاد عن خلافاتها.

وقال الدكتور محمود نجيب حسنى: انه ليس من مصلحة الدول العربية الانعزال عن التكتلات العملاقة وإن قيام السوق العربية المشتركة يحفز الدول العربية بعض الشيء من قيود اتفاقية التجارة ويحجم دور اسرائيل في المنطقة ويزيد من التقارب السياسى العربى.

واقترح إلغاء تأشيرات الدخول بين الدول العربية وحرية تنقل رأس المال

حرية التنقل بدون تأشيرة مثل ما يحدث في أوروبا. ودعا إلى توحيد التشريعات والثقافة بين الدول العربية من أجل التقارب بين الشعوب والحكومات. وقال حسين العشى أن عدم توحيد الآراء السياسية في الدول العربية تسبب في تأخير قيام السوق وأشار إلى ضرورة تجاوز الخلافات والمخاوف التي أدت إلى نشوء تراكبات خشية تقسيم الثروات العربية، وأعرب عن أسفه من تدنى الاستثمارات البينية العربية التي لا تزيد على ملياري، وتزيد في العام على ٨٥٠ ملياً. وأكد على ضرورة نبذ الخلافات السياسية لمصلحة الأمة. وأوضح أن السوق العربية المشتركة في حاجة إلى آلية سياسية لتحقيقها تنحصر في عقد قمة عربية مشتركة. وانتقد العشى قيام إحدى الشركات باستخدام النفائات المستوردة في إنتاجها، وقال أن ذلك له أثر سلبي على الصناعة المصرية في الخارج. وعقب الدكتور مصطفى كمال حلمي: أن الأخلاق مقدمة على الربح في الصناعة أو التجارة أو أي نشاط واستثمر استيراد إحدى الشركات نفائات. وقال أن القانون سيأخذ حق الشعب.



المصدر: الحياة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٨/٥/٢٠٠٧

افتتاح مؤتمر المصريين في الخارج

وزير الخارجية المصري: التوصل الى سوق عربية مشتركة حالياً أمر صعب

□ القاهرة -
جابر القرموطي

الحارج على اقامة مشاريع استثمارية. وقال: «حررنا الاسواق ونفذنا تخصيص المشاريع الاقتصادية ورحبنا وبلا قيود بالاستثمارات الخاصة وفي

المرافق وتم شطب كل القيود على دخول وخروج الاموال لكن النتائج ليست على قدم المساواة مع الحوافز المقدمة علماً ان ما ينقصنا هو القدرة على التنفيذ لانها تحتاج الى خبرة تفتقدها مصر ومعرفة غائبة بالاطراف العالمية في السوق».

واكد عبيد ضرورة دخول بلاده طرفاً في التحالفات القائمة لتوفير موارد اكبر للاتفاق على البحوث والتحديث السريع ودعم صناعة المعلومات والاتصالات، مشيراً الى ان تلك الخطوات باتت رئيسية لفتح اسواق جديدة امام منتجات بلاده. وكشف ان الحكومة تجري حالياً اول حصر شامل لابناء مصر في الخارج من العلماء في مراكز البحوث ومؤسسات التسويق والاستثمار. الى ذلك قال رئيس هيئة الاستثمار ان الهيئة تتخذ حالياً اجراءات عاجلة لمواجهة تحديات

المرحلة المقبلة في مقدمها انشاء النظام المتكامل لمعلومات الاستثمار ودعم اتخاذ القرار الذي يوفر بأسلوب مباشر الخدمة المعلوماتية المتميزة للمستثمرين من مواقعهم، من خلال انشاء مركز رئيسي لمعلومات الاستثمار يرتبط بالمراكز القومية للمعلومات وكذلك شبكة وبنوك المعلومات العالمية والمكتبات الالكترونية، كما

قال وزير الخارجية المصري عمرو موسى إن التوصل الى سوق عربية مشتركة حالياً أمر صعب نظراً لاختلاف التوجهات وكثرة التداخلات بين الدول العربية. واستبعد موسى اقامة منطقة تجارة حرة بين الدول العربية حالياً او في المستقبل القريب، مشيراً الى ان بلاده تركز في الاطار مع خمس دول فقط لإقامة منطقة تجارة حرة على اعتبار ان هناك رؤية وهدفاً مشتركاً يمكن للجانبين تحقيق الاستفادة القصوى.

وشدد موسى على ضرورة العمل لتجاوز الخلافات خصوصاً وأن القائمة السلبية للسلع التي طرحتها دول عدة تقف حجر عثرة امام اقامة المنطقة الحرة المقرر لها سنة ٢٠٠٧ حسب قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية.

وكان موسى يتحدث امس امام المؤتمر الثامن لرجال الاعمال المصريين في الخارج الذي يعقد تحت شعار «الاستثمار والنهضة التكنولوجية» والذي افتتحه رئيس الوزراء الدكتور علف عبيد في حضور وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية يوسف بطرس غالي ورئيس هيئة الاستثمار (المنظم للحدث) الدكتور محمد الغمراوي ونحو ٤٥٠ من رجال الاعمال.

واعترف عبيد بأن نصيب بلاده من المدخرات الخارجية ما زال متواضعاً ويأمل ان لا يستمر الاقبال المتواضع من المصريين في

يرتبط بمراكز البحوث والدراسات العربية والعالمية وكذا المؤسسات المالية العالمية وغيرها من مصادر المعلومات وباعتبار ذلك مشروعاً استراتيجياً وفرت له الهيئة كل امكانات ومقومات نجاحه، ينتظر ان يتم تنفيذه خلال عامين.

يشار الى ان الحدث يستمر يومين ويبحث في الاطار العام للتنمية التكنولوجية والتجارب العالمية والعربية مقارنة بالتجربة المصرية في الاستثمار ونتائج المؤتمرات السابقة.



المصدر: البيان

للتنسيق والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/٥/١٩٨١
الملتقى الرابع لمجتمع الأعمال العربي
اختتم أعماله

إعلان الكويت: التعجيل في قيام منطقة

التجارة العربية الحرة

خطوة أساسية نحو السوق المشتركة

ومواجهة تحدي العولمة

مؤسسات العمل العربي مدعوة لتمويل القطاع الخاص
المطلوب سلسلة اندماجات تقوي القدرة على المنافسة العالمية

حاشما على تداعيات العولمة ونتائجها السلبية على الاقتصاد العربي، وعدم التشبث بقوائم الاستثناءات السلعية التي تفرغ هذه المنطقة من مضمونها طمعا في إيرادات جمركية انية لا تقاس بالمردود الهائل الذي تدره اقامة مثل هذه التجمع الاقليمي العربي وتغليب المصالح الجماعية العربية على المصالح القطرية.

تمويل القطاع الخاص

ثالثا: وفقا للمعطيات الجديدة التي وضعت القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية العربية والشراسة الحقيقية مع القطاع العام، وما يتطلبه ذلك من اعباء واستحقاقات، فان مؤسسات العمل الاقليمية العربي المشتركة وفي مقدمتها مؤسسات التمويل العربية المشتركة مدعوة الى توجيه برامجها الفنية والمالية الموجهة لتمويل القطاع الخاص العربي بما يمكنه من القيام بدوره خير قيام.

القطاع ان يرتفع الى مستوى المسؤوليات والمهام الجسام المنوطة به في ظل الانفتاح العالمي واتفاقيات الشراكة والتكتلات الاقتصادية وانسجاما مع عمليات الخصخصة التي تنفذها الدول العربية ويدخل القطاع الخاص الى مشروعات البنية الاساسية وغيرها من المشاريع، فعلى هذا القطاع ان يعمل جاهدا على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه بالتدريب والتأهيل وتبني أحدث انماط التكنولوجيا اللازمة وتطويرها لخدمته اخذا في الاعتبار ضرورة تحسين بيئة الاستثمار والحقاق بثورة المعلومات وتسارعها والالتزام بمعايير الجودة والميزات النسبية والتنافسية.

التجارة الحرة

ثانيا: يدعو المجتمعون الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي الى التعجيل في الخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة اساسية نحو السوق العربية المشتركة، وردا

أكد المشاركون في الملتقى الرابع لمجتمع الأعمال العربي على أهمية التعجيل في قيام منطقة التجارة الحرة العربية، ودعوة مؤسسات التمويل العربية الى توجيه برامجها الفنية والمالية لتمويل القطاع الخاص العربي والبدا في سلسلة من الاندماجات الوطنية والقومية لإنشاء وحدات إنتاجية كبرى ومشاريع عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية.

وجاءت هذه الدعوات ضمن سلسلة من التوصيات، تضمنتها الاعلان الختامي الصادر عن الملتقى، تحت اسم «اعلان الكويت» والذي تلاه امين عام اتحاد رجال الأعمال العرب ثابت الطاهر.

«إعلان الكويت»

وتضمن اعلان الكويت التوصيات والنقاط التالية:

اولا: في ضوء الدور الريادي المعول على قطاع الأعمال العربي في تنفيذ التنمية العربية الشاملة والمستدامة، أصبح لزاما على هذا



المصدر: القبس

التاريخ: ١٨/٥/١٩٨٨

للنشر والفعاليات الصحفية والاعلانات

وفي هذا الصدد فإن المجتمعين يقدرون عاليا مبادرة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي بتخصيص نافذة اراضية جديدة لمشاريع القطاع الخاص العربي وكذلك مبادرات البنك الاسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتمويل ومساندة فعاليات ونشاطات القطاع الخاص متمنين على هذه المؤسسات ان تولي هذا الامر عناية قصوى وذلك بتفعيل هذه البرامج والمبادرات واعطائها زخما متواصلا يتناسب وحجم التحديات التي تواجه هذا القطاع،

ويؤكد المجتمعون على اهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والاسلامية واتحاد رجال الاعمال العرب للعمل على الاستفادة من التمويل المتاح من هذه المؤسسات في مشاريع تساهم في تنمية الاقتصادات العربية مع اهمية الأخذ بعين الاعتبار اعطاء الأفضلية

في تنفيذ المشاريع لقطاع المقاولات والانشاءات في الدول العربية، وكذلك مؤسسات الاستشارات الهندسية العربية وخصوصا المشاريع الممولة منها، من اجل استمرار تصدير خدماتها نظرا للقيمة المضافة العالية لهذه

الشمالة.

الاندماجات المطلوبة

رابعا: في ضوء الدور المتزايد للتكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى وزيادة حدة المنافسة الدولية، وما قد يترتب على ذلك من آثار بالغة الاتساع على القطاعات الانتاجية والخدمات العربية وتغير شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية وتقسيم العمل الدولي ودرءا للخسارة التي قد تلحق بالفعاليات الاقتصادية العربية، يدعو المجتمعون فعاليات القطاع الخاص العربي الى البدء في سلسلة اندماجات وطنية وقومية تمكنها من

انشاء وحدات انتاجية كبرى واقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية بما يساعد على زيادة حصتها في التجارة العالمية.

دور الحكومات

خامسا: دعوة الحكومات العربية الى تقديم كافة وسائل الدعم الممكن للقطاع الخاص العربي وتذليل كافة العقبات التي تواجه نموه والقيام بدوره المأمول ويأتي في مقدمة ذلك تسهيل انتقال رجال الاعمال العرب وكذلك السلع والأشخاص، وفي هذا الصدد يقدر المجتمعون الدور البناء الذي تقوم به الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد رجال الاعمال العرب من اجل وضع الضوابط والقوائم الخاصة من اجل تسهيل انتقال رجال الاعمال العرب بين الدول العربية.

اشادات

واشاد المجتمعون «بالدور الكبير الذي تقوم به حكومات الدول العربية لتهيئة المناخ المناسب للاستثمارات على كافة الصعد التشريعية والتنظيمية والمؤسسية والإدارية» وطلبوا من هذه الحكومات «بذل مزيد من الجهود للتخلص من البيروقراطية والروتين وتحسين كفاءة الأجهزة العامة المسؤولة عن الاستثمار وتوفير كل ما من شأنه تحسين البيئة الاستثمارية في بلدانها وايجاد نظام قضائي فاعل لحماية حقوق المستثمرين والفض السريخ في النزاعات التي قد تنشأ مما يشجع على جذب الاستثمارات».

كما اشاد المجتمعون بالجهود التي يبذلها اتحاد رجال الاعمال العرب وللسنة الرابعة على التوالي «في جمع شمل قطاع الاعمال العربي من مختلف اقطار الامة العربية لبحث شؤونهم والتنسيق فيما بينهم وتعظيم علاقاتهم الثنائية والجماعية، وبما يكفل زيادة الترابط والتشابك في المصالح العربية باعتبارها ركنا اساسيا لادامة التعاون العربي وصولا الى التكامل

الاقتصادي العربي الشامل». وتقدموا بالشكر الى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والامانة العامة لجامعة الدول العربية والبنك الاسلامي وصندوق النقد العربي ومؤسسة ضمان الاستثمار والوزراء ومدراء المؤسسات العربية ورؤساء الغرف التجارية والخبراء «على مشاركتهم الفعالة».

وقرر المشاركون رفع برقيات شكر وتقدير لسمو امير البلاد والى سمو الشيخ سعد العبدالله السالم الصباح ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء «على كريم استضافتهما لاعمال الملتقى الرابع لمجتمع الاعمال العربي».

كما قرر المشاركون ارسال برقية شكر الى الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي ممثلا برئيسه ومديره العام عبداللطيف الحمد، وكذلك ارسال برقيات شكر وتقدير لمؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشاركة في الاجتماع على دعمها المستمر لنشاطات اتحاد رجال الاعمال العرب.



المصدر: البيان اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: 19/5/1988

في ختام ملتقى رجال الأعمال العرب بالكويت

350 مستثمرا عربيا يطالبون بسلسلة اندماجات وطنية وقومية

□ الكويت -

عزة نصر - إيمان إبراهيم:

طالب رجال الأعمال العرب الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي بالتعجيل في الخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة العربية الحرة.

وشدد المشاركون في الملتقى الرابع لمجتمع الأعمال العربي الذي اختتم أنشطته أمس الأول على أهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والإسلامية واتحاد رجال الأعمال العرب للاستفادة من التمويل المتاح من هذه المؤسسات، ودعا المشاركون في البيان الختامي للملتقى الذي جاء في أحد عشر بنداً القطاع الخاص العربي للبدء في سلسلة اندماجات وطنية وقومية تمكنها من إنشاء وحدات انتاجية كبرى قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

كما طالب المشاركون في البيان الذي حمل اسم اعلان الكويت للعمل الاقتصادي العربي المشترك - الحكومات العربية بتوفير كل ما من شأنه تحسين البيئة الاستثمارية وإيجاد نظام قضائي فاعل لحماية حقوق المستثمرين والفض السريع في النزاعات التي قد تنشأ وحث المشاركون القطاع الخاص على أن يعمل جاهداً على رفع كفاءة الموارد البشرية العاملة لديه وتبني أحدث أنماط التكنولوجيا اللازمة وتطويرها لخدمته أخذاً بالاعتبار ضرورة تحسين بيئة الاستثمار واللاحق

بشورة المعلومات وتسارعها والالتزام بمعايير الجودة والميزات النسبية والتنافسية وفيما يلي أهم ما ورد بالجلسة الختامية للملتقى.

أكد وزراء المالية والاتصالات والبتترول المصريون أمس الأول أهمية الاستثمارات الخارجية لاسيما العربية في تمويل المشروعات الكبيرة التي تطرحها الحكومة للقطاع الخاص.

وقال وزير المالية الدكتور مدحت حسنين في محاضرة القاها في اليوم الثاني للملتقى:

وبحضور نحو 350 رجل أعمال عربيا أن مصر استطاعت خلال السنوات العشر الماضية تحقيق الكثير من الانجازات الاقتصادية التي جعلتها من أكثر دول المنطقة جذبا للاستثمارات الأجنبية.

وأضاف حسنين أن معدل التضخم انخفض من 22 في المائة في مطلع التسعينيات إلى 3,2 في المائة حالياً في الوقت الذي انخفضت فيه معدلات عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي من 25 إلى 1,3 في المائة.

وأوضح أن توجهات الحكومة الحالية هي تحقيق معدل نمو اقتصادي لا يقل عن 6 في المائة سنوياً أي ثلاثة أضعاف معدل النمو السكاني.

وأشار إلى أنه من التوجهات أيضاً جذب استثمارات أجنبية إلى البلاد بمعدل يوازي 25 في المائة من الناتج المحلي سنوياً.

وقال حسنين إن الخطة التي ستعرض على البرلمان المصري قريباً سيتم فيها طرح مشروعات بقيمة 80 مليار جنيه مصري منها 23 مليار جنيه فقط للقطاع العام والباقي مشروعات ستطرح للقطاع الخاص.

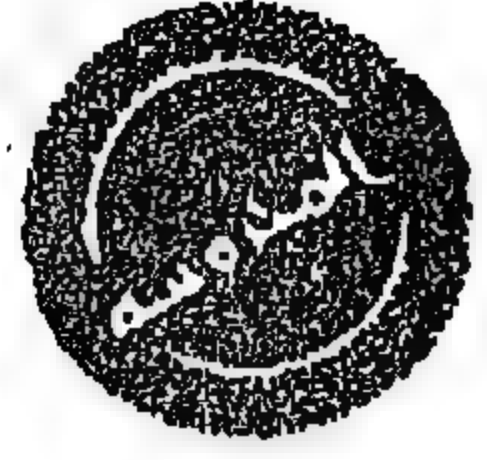
وأضاف أن مصر بحاجة إلى استثمارات تقدر سنوياً بنحو خمسة مليارات دولار أكثر من نصفها يجب أن يكون استثماراً مباشراً.

وقال حسنين إن تحقيق كل ما سبق يتطلب مراجعة مستمرة في القوانين والتشريعات القائمة حالياً وإعادة النظر في نظام التقاضي الطويل نسبياً وإعادة النظر في السياسات المالية والاقتصادية.

وأضاف أن وزارة المالية تجري حالياً مجموعة من الإصلاحات في النظام الجمركي والنظام الضريبي والتي يتوقع أن تظهر نتائجها

الإيجابية خلال عام من الآن. وأشار إلى إقرار مجلس الوزراء أخيراً دخول مجموعة من القطاعات الاقتصادية ضمن القطاعات التي يشملها قانون تحفيز الاستثمار ومنها تصميم وإنشاء وإدارة محطات الكهرباء والاتصالات ومترو الأنفاق والبرمجيات والمناطق التكنولوجية وغيرها.

من ناحية أخرى قال وزير الاتصالات والمعلومات الدكتور أحمد نظيف أن العرب مطالبون بالاستعداد الجيد للتحويلات العالمية التي يشهدها قطاع الاتصالات والمعلومات العالميان، وأرجح نظيف أن السوق العالمي



المصدر: الروانج اليشون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩/٥/٢٠١١

للاتصالات ينمو نموا كبيرا جعله يصل إلى أكثر من 1700 مليار دولار في العام موزعة بين الاتصالات والمعلومات.

وبالنسبة لخطط مصر في هذا المجال قال نظيف إن مصر لديها

خطة واضحة الملامح في هذا الإطار تعتمد على الامكانيات الفعلية التي تمتلكها وما يمكن أن تحققه مستقبلا. وقال نظيف إن السوق المصري في حد ذاته يعتبر من الأسواق الواعدة حيث لا يزيد عدد أجهزة الكمبيوتر الشخصية في مصر على 700 ألف جهاز في الوقت الذي يبلغ فيه عدد مستخدمي الانترنت 300 ألف فقط.

وأضاف أنه على الرغم من ضعف هذه الأرقام إلا أن مؤشرات النمو والتي تبلغ أكثر من 35 في المائة سنويا تؤكد أن السوق المصرية سوق مغرية.

وتوجد في مصر 175 شركة برمجيات و230 شركة تجميع أجهزة كمبيوتر و60 شركة تقدم خدمة الانترنت و240 شركة تدريب كبيرة وخمسة آلاف مبرمج. وقدر نظيف حجم الطلب على

سوق البرمجيات والاتصالات في مصر بحوالي عشرة مليارات جنيه سنويا في الوقت الذي يمكن فيه لمصر أن تصدر بقيمة 3 مليارات جنيه من هاتين الصناعتين وتوجد أكثر من 650 ألف فرصة عمل خلال عشر سنوات.

وقال إن هناك أربعة محاور تقوم عليها خطة العمل المصرية في قطاع البرمجيات والاتصالات هي تحديث البنية الأساسية وتنمية الصناعة نفسها والتنمية البشرية وتنمية الطلب المحلي.

وأضاف أن مصر عقدت مجموعة من التحالفات الاستراتيجية مع شركات الكمبيوتر العالمية مثل مايكروسوفت وأوراكل وسيسكو وهي التحالفات التي تضمن لمصر الحصول على التكنولوجيا العالية.

من ناحيته قال وزير البترول المصري المهندس سامح فهمي إن الأهداف البترولية الاستراتيجية لمصر تقوم على أساس تنمية

ثروات مصر البترولية وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المنتجات البترولية وتشجيع الاستثمارات في مجالات البترول وتطوير القوى البشرية واستيعاب التكنولوجيا الحديثة.

من جانبهم أكد رجال أعمال عرب أهمية ملتقيات الأعمال العربية باعتبارها فرصة لتبادل وجهات النظر وإيجاد مشروعات تنموية مشتركة تستفيد من التوجه الجديد لصناديق التمويل نحو دعم مشروعات القطاع الخاص في الدول العربية.

وأعرب السكرتير العام لجمعية رجال الأعمال المصريين طاهر الشريف عن الأمل في أن يثمر الملتقى الرابع لمجتمع الأعمال العربي الذي يعقد تحت رعاية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واتحاد رجال الأعمال العرب عن تقوية روابط الأعمال بين رجال الأعمال العرب لاسيما بين الكويتيين والمصريين لزيادة حجم المبادلات التجارية بين البلدين مشيراً إلى عقد لقاءات واجتماعات خلال الأيام الماضية لتبادل الفرص التجارية والاستثمارية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ٩ / ٥ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يطلب:
تعزيز التكامل وصولاً إلى السوق العربية المشتركة

كتب - عصام عبد الكريم:

أنهى مؤتمر الجمعية العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية اجتماعاته في المنامة بتأكيد ضرورة تعزيز التكامل الزراعي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة في ظل تحديات العولمة وترسيخ دعائم وركائز العمل العربي الاقتصادي المشترك واكتمال التكتل الاقتصادي العربي للوقوف أمام التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ومتابعة المتغيرات والتحولات الدولية والإقليمية والمحلية. وطالب المؤتمر بضرورة توفير آليات وصيغ التنسيق والتعاون المشترك . وأعلن الدكتور يوسف والي نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة حرص الرئيس حسني مبارك على دعم علاقات التعاون بين مصر والدول العربية في جميع المجالات ، وقال في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور سعد نصار رئيس مركز البحوث الزراعية إن التنسيق العربي والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية الزراعية العربية الأرضية والمائية والبشرية هو السبيل لتحقيق التنمية المتواصلة والأمن الغذائي والمائي العربي، مشيراً إلى أننا نعيش عصر العولمة



المصدر: العالم العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩/٥/١٩٧٢

إعلان الكويت للعمل الاقتصادي العربي المشترك

أصدر المجتمعون بياناً في ختام أعمال التلقي بعمل اسم إعلان الكويت للعمل الاقتصادي العربي المشترك جاء في 11 بنداً وشمل توجيه الشكر للشهيد جابر الأحمد الصباح أمير البلاد وجميع مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك.

ودعا المجتمعون الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي إلى التعجيل في الخطوات التي تحقق قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى باعتبارها خطوة أساسية نحو السوق العربية المشتركة وربما حاسماً على تداعيات العزلة وتثنيها السلبيات على الاقتصاد العربي وعدم التشتت بقوائم الاستثناءات السلبية التي تفرغ هذه المنطقة من مضمونها طمعاً في إيرادات جمركية البنية لا تقاوم بالمرئى الهائل الذي قد يره أقامة مثل هذا التجميع الإقليمي العربي وتغليب المصالح الجماعية العربية على المصالح القطرية وفقاً للمعطيات الجديدة التي وضعت القطاع الخاص كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية العربية والشراكة الحقيقية مع القطاع العام وما يتطلبه ذلك من إعفاء واستحقاقات فإن مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك وفي مقدمتها مؤسسات التمويل العربية للشركة مدعوة إلى توجيه برامجها الفنية والمالية الموجهة لتمويل القطاع الخاص العربي بما يمكنه من القيام بدوره خير قيام وفي هذا الصدد فإن المجتمعين يقررون كثير مبادرات الصندوق العربي والإسلامي للتنمية وصندوق النقد العربي والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار لتمويل ومساندة فعاليات وتشكلات القطاع الخاص ويؤكد المجتمعون أهمية التعاون بين مؤسسات التمويل العربية والإسلامية واتحاد رجال الأعمال العرب للعمل على الاستفادة من التمويل المتاح من هذه المؤسسات في مشاريع تنموية في تنمية الاقتصادات العربية مع أهمية الأخذ بعين الاعتبار إعطاء الأولوية في تنفيذ المشاريع القطاعية للقطاعات والأنشطة في الدول العربية وكذلك مؤسسات الاستثمارات الواعدة العربية جسراً بين المشاريع المعزولة منها.

في ضوء الدور المتزايد للتكتلات الاقتصادية الكبرى وزيادة حدة المنافسة الدولية وما قد يترتب على ذلك من آثار بالغة الأضرار على القطاعات الانتاجية والصناعات العربية وتغليب شبكة العلاقات الاقتصادية العالمية وتقسيم العمل الدولي ودرءاً للمخاطر التي قد تلحق بالقطاعات الاقتصادية العربية تدعو المجتمعون فعاليات القطاع الخاص العربي إلى البدء في سلسلة اندماجات وطنية وقومية تمكنها من إنشاء وحدات انتاجية كبرى وإقامة مشروعات عربية مشتركة قادرة على زيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية بما يساعد على زيادة حصتها في التجارة العالمية.

دعوة الحكومات العربية إلى تقديم جميع وسائل الدعم الممكن للقطاع الخاص العربي وتذليل جميع العقبات التي تواجه نموه والقيام بدوره التامول فيما في مقدمة ذلك تسهيل اشتغال رجال الأعمال العرب وكذلك السلع والأشخاص وفي هذا الصدد يقرر المجتمعون الدور البناء الذي تقوم به الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع اتحاد رجال الأعمال العرب من أجل وضع الضوابط ولتتواءم المنافسة من أجل تسهيل انتقال رجال الأعمال العرب بين الدول العربية.

ويؤكد المجتمعون الدور الكبير الذي تقوم به حكومات الدول العربية لتسهيل المناخ المناسب للاستثمارات على جميع الأصعدة التشريعية والتنظيمية والمالية والإدارية ويطلب المجتمعون من هذه الحكومات بذل مزيد من الجهود للتخلص من البيروقراطية والتزويج وتبسيط كفاءة الأجهزة العامة المستحولة عن الاستثمار وتوفير كل ما من شأنه تحسين البيئة الاستثمارية في بلدانها واتحاد نظام قضائي فاعل لإنفاذ حقوق المستثمرين والحضن السريع في النزاعات التي قد تنشأ مما يشجع على جذب الاستثمارات.



المصدر: **البحر**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: **١١/٥/٢٠٠٢**

دراسة للأمين السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

ابراهيم: ٧ دول عربية

كبرى بدأت

اقامة سوق مشتركة

بحلول عام ٢٠٠٢

القاهرة - ناهد امام:

أكد الدكتور حسن ابراهيم الأمين العام السابق لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان تجربة السوق العربية المشتركة التي تضم حاليا ٧ دول عربية فقط تعتبر في جوهرها منطقة تجارة حرة عربية نصف مصفرة، وتمثل تمهيدا حقيقيا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تم اقرارها وبخلت حيز التنفيذ منذ العام الماضي، مشيرا الى ان تجربة السوق كشفت قدرة الدول العربية على خوض عمليات التحرير الكامل للتبادل التجاري العربي من جميع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الاثر المماثل والقيود غير الجمركية، وانعكس ذلك بصورة ايجابية على حجم ومعدلات نمو التجارة البينية للدول الاعضاء.

وقال ان المؤشرات الاقتصادية تؤكد توافر حجم كبير ومهم من المقومات الاساسية لقيام وتطور عملية التكامل الاقتصادي بين الدول السبع العربية الاطراف في السوق المشتركة، وتمثل قاعدة معقولة لانطلاق السوق القابلة للتوسع مستقبلا، خاصة ان اقتصادياتها تحتل نسبة مهمة من حجم الاقتصاد العربي.

تضم الدول الاعضاء في السوق نسبة ٤٧٪ من سكان المنطقة العربية اي حوالي نصف

عدد المستهلكين العرب، واكثر من ثلثي الناتج المحلي الاجمالي العربي، وتنتج ٦٥٪ من الانتاج الزراعي مما يعني انها يمكن ان تكون قاعدة للامن الغذائي العربي، وتضم ٣٧,٦٪ من اجمالي الصناعات التحويلية العربية.

واوضح د. ابراهيم في دراسة للنشرة الاقتصادية للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان ارقام التجارة البينية للدول الاعضاء بالسوق منذ بداية تأسيسها ارتفعت من ٩٧,٥ مليون دولار عام ١٩٦٥ الى ١,٣ مليار

دولار منتصف السبعينات، ورغم التباطؤ في تطبيق قواعد السوق خلال الثمانينات عاد مرة اخرى حجم التجارة البينية ليسجل ٧٧٣ مليون دولار منتصف التسعينات، وتشير الارقام الى ان اكثر من التجارة البينية للدول الاعضاء يتم فيما بينها بنسبة ٥٣,٨٪، وتقع النسبة الباقية ٤٦,٢٪ مع باقي الدول العربية الاخرى.

وقال ان البرنامج التنفيذي الذي تم اعتماده مؤخرا لتفعيل السوق العربية المشتركة في نطاق الوحدة الاقتصادية العربية سيساهم بصورة ايجابية في استئناف مسيرة التحرير الكامل للتبادل التجاري بين الدول الاعضاء، حيث يتضمن فترة زمنية لالغاء جميع الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى ذات الاثر المماثل ويتم ذلك من خلال ثلاثة مراحل:

المرحلة الاولى تخفيض نسبة ٤٠٪ بداية عام ٢٠٠٠ من الرسوم المطبقة العام الماضي.

المرحلة الثانية تخفيض نسبة ٣٠٪ اخرى اوائل العام القادم بحيث يصبح اجمالي نسبة



المصدر: الخبر

التاريخ: ١١/٥/٨٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التخوف غير المبرر من نقص
حصيلة رسوم الجمارك لدى بعض
الدول الاعضاء بسبب الاعفاء من
الرسوم.

استمرار الطابع التقييدي
للواردات في عدد من الدول العربية
الاعضاء بالسوق باستخدام القيود
غير الجمركية.

نقص إيرادات النقد الاجنبي لدى
عدد من الدول الاطراف لتمويل
الواردات. النقص الشديد في قنوات
الاتصال التجاري والخدمات
المساندة للتجارة على المستوى
العربي مثل النقل والتخزين
والاتصالات والمعلومات.

واختتم الدكتور ابراهيم دراسته
مشيرا الى ان تفعيل السوق
العربية المشتركة كخطوة لتحقيق
الاقتصادي العربي سيساهم
بصورة ايجابية في توفير الامن
الاقتصادي العربي لمواجهة عصر
الكيانات الاقتصادية الكبرى الذي
يعيشه العالم حاليا ويغطي ٧٠٪
من دول العالم، و ٧٥٪ من التجارة
العالمية.

الاقتصادي عموما.

غياب التنسيق الاقتصادي بين
الدول الاطراف وعدم الربط بين
البعد الانتاجي والبعد التبادلي
للتكامل الاقتصادي.

واضاف د. ابراهيم ان هناك عددا
من الصعوبات تتعلق بمجمل
الاقتصاد العربي كانت عاملا في
تاخر تفعيل السوق العربية من
بينها:

عدم توافر وضوح الرؤية لدى
الدول العربية حول العلاقة بين
منطقة التجارة الحرة العربية
الكبرى في نطاق اتفاقية تيسير
وتنمية التبادل التجاري بين الدول
العربية وبين منطقة التجارة الحرة
الصغرى العاملة فعليا في نطاق
السوق العربية المشتركة القائمة
في مجلس الوحدة الاقتصادية
خاصة ان الاخيرة يمكن ان تمثل
مرحلة متقدمة للتحويل الى اتحاد
جمركي وسوق مشتركة بصورة
متدرجة.

التخفيض ٧٠٪.

المرحلة الاخيرة تخفيض نسبة
٣٠٪ الباقية بداية عام ٢٠٠٢
بحيث يتحقق الاعفاء الكامل.

والقى د. حسن ابراهيم الضوء
حول اهم المعوقات التي أدت الى
تراجع عملية تفعيل السوق العربية
المشتركة منذ تأسيسها عام ١٩٥٧
وتضمنت عدة نقاط:

عدم انضمام باقي الدول العربية
الاعضاء في مجلس الوحدة
الاقتصادية الى عضوية السوق
العربية المشتركة.

عدم شعور الدول الاطراف
بالسوق بمزاياها وآثارها الهامة
المتوقعة. ضعف فاعلية المشاركة
لبعض الدول الاطراف بدءا من
عملية اتخاذ القرار وحتى درجة
الالتزام بقواعد السوق.

الانعكاسات السلبية الضارة
للتقلبات في العلاقات السياسية
بين الدول العربية على التبادل
التجاري بوجه خاص والتعاون



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١١/٥/٢٠٠٢

للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة وثيقة مصرية جديدة

العربية وتشجيع مساهمة القطاع الخاص في عملية التعامل الاقتصادي العربي وعلى لعب دور أكبر في ضمان دفع عمليات الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي وتنشيط دور المرأة العربية

(٢) دعم مؤسسات التعاون الاقتصادي والمالي العربي ويبدأ هذا بالعمل على مواجهة المشكلات التي مازالت تواجه عملها وأهمها عدم وفاء بعض البلدان المتلقية للمساعدات الائتمانية بالتزاماتها المالية تجاه المصاديق الائتمانية، هذا فضلاً عن مشكلة نقص الموارد والحصص البشرية ونقص المعلومات الكافية

(٣) تحرير التجارة البينية بين الدول العربية ويتطلب هذا توفير عدد من المقومات أهمها تنمية التجارة العربية وتوسيع القاعدة الانتاجية والقاعدة التصديرية العربية حتى يمكن تطوير وتنويع التجارة العربية والتغلب على المشكلات الخاصة بالتماثل والتشابه بين الهياكل الانتاجية في العالم العربي.

(٤) احتواء أسباب الخلافات العربية - العربية وهي أحد الشروط الضرورية لتنمية وتفعيل أطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية باعتبارها مدخلا لخلق الاطار السياسي الملزم لعمل هذه الأطر.

(٥) التوصل الى إطار لسياسة صناعية اقليمية. وي طرح التقرير سبل تحقيق تلك الخطوة ومنها إيجاد صيغ لتوزيع وتوجيه صناعات عربية مشتركة متعددة الأفكار عن طريق عقد اتفاقيات عربية مفتوحة أمام الدول الأخرى غير الأطراف فيها للانضمام اليها أو للمشاركة فيها.

(٦) تقييم واقعي لخبرة التعاون الاقتصادي العربي - العربي وضرورة أن يتناول التقييم دراسة التجارب والأطر الأخرى لعمليات التكامل أو التعاون الاقتصادي غير العربية بهدف الوصول الى عدد من الدروس المستفادة التي يمكن أن تقدمها مثل هذه التجارب خاصة التجارب الآسيوية.

(٧) إقامة نظام عمل لتوزيع عوائد التكامل الاقتصادي العربي وذلك بوضع عدد من الضوابط والآليات التي يمكن أن تسهم في ضمان توزيع عادل بين الدول العربية للموارد وتكاليف عملية التكامل.

(٨) التنسيق بين السياسات الاقتصادية العربية على أن يشمل التنسيق بين المؤسسات الاقتصادية والمالية العربية والتنسيق في مجال الاستثمار وتوزيعه الاقليمي والجغرافي، ولا شك أن هذا التنسيق يقضي على ظاهرة الازدواجية والتضارب في السياسات الاقتصادية العربية.

■ ■ ■

وأخيراً يرى التقرير في الخاتمة ان انشاء السوق العربية المشتركة هو الحل لتجاوز الكثير من أزمات النظام العربي حالياً سواء في علاقاته بالعالم أو بالاقليم أو حتى حل بعض مشكلاته، فقيامها يجعل الدول العربية أكثر قدرة على التعامل مع المتغيرات الحثيثة في العالم وأكثر قدرة أيضاً على التعامل مع المشروعات الاقليمية في إطار الشروط المناسبة

ولا شك ان مناقشات اعضاء مجلس السورى سنقرير سوف يحقق له إضافة جديدة لصياغة تقرير متكامل يشكل مع تقرير مجلس الشعب وثيقتين مهمتين، ياحبذا لو تم الجمع بينهما في وثيقة واحدة تعبر عن البرلمان المصرى بمجلسيه الشعب والشورى على أن تطرح الوثيقة للمناقشة أيضاً في مختلف المحافل والمؤسسات السياسية والاقتصادية والثقافية والاعلامية لتكتسب زخماً جيداً.

كان قرار القمة العربية بالقاهرة في يونيو ١٩٩٦ بشأن إنشاء منطقة التجارة الحرة الكبرى نقطة انطلاق جديدة لحياء مشروع السوق العربية المشتركة، فقد حظى المشروع في السنوات الأخيرة باهتمامات الفكر السياسي والاقتصادي وأدبيات الاعلام العربى من ناحية، وموافقات حكومات أكثرية الدول العربية من ناحية أخرى، كما حظى المشروع من ناحية ثالثة بمبادرة برلمانية عربية غير مسبوقه تمثلت في إنشاء البات داخل المجالس التشريعية العربية بهدف دفع وتفعيل خطوات

السوق العربية المشتركة وتوفير المساندة البرلمانية والشعبية اللازمة لاجراء مشروع السوق الى حيز الوجود وفى هذا السياق تشكلت اللجنة الخاصة بمتابعة خطوات السوق العربية المشتركة في مجلس الشعب المصرى. وأصدرت تقريراً متكاملأ في مايو ١٩٩٩ [راجع مقالنا المنشور بمجلة السياسة الدولية - عدد يوليو ١٩٩٩] كما أعد مجلس الشورى أخيراً تقريراً آخر طرح هذا الأسبوع للمناقشة داخل المجلس.

ويهدف التقرير - كما جاء في مقدمته - إلى بحث القضايا والمشكلات المتصلة بالسوق العربية المشتركة كقاعدة رئيسية للتعاون العربى في المرحلة الحالية ومستقبلاً وذلك في إطار محددين رئيسيين: أولهما الوضوح الشديد في طرح المشكلات وثانيهما الواقعية في تناول القضايا.

ويبرر التقرير اختيار هذين المحددين بقوله [إن أكثر ما يحتاج اليه الوطن العربى حالياً هو التوصل بوضوح وواقعية إلى صيغة للعمل المشترك تستند إلى مصالح حقيقية لأطرافه، مع المتابعة المنتظمة لما يستجد من مشكلات، والتوصل إلى حلول مقبولة لها تضمن استمرارية هذا التعاون بما يمكن الدول العربية من تأمين مكانة مناسبة لها في عالم للقرن الحادى والعشرين].

في هذا الاطار يتناول التقرير مسألة السوق العربية المشتركة ومستقبل التعاون العربى في ستة فصول وخاتمة هي: ملامح النظام الاقتصادي العالى الجديد - مشروعات التعاون الاقتصادي الاقليمي في المنطقة العربية - اتجاهات التعاون الاقتصادي العربى - العربى - مشروع السوق العربية المشتركة - معوقات العمل الاقتصادي العربى المشترك - نحو تفعيل أطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

■ ■ ■

ولعل الفصل الأخير هو أحق فصول التقرير في مزيد من المناقشة. ولا عجب أن يبدأ هذا بطرح تساؤل هام يفرض نفسه الآن في ضوء التطورات الاقليمية والدولية التي أشارت إليها الفصول السابقة والتساؤل يقول: كيف يمكن تفعيل أطر التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وصولاً إلى إقامة السوق العربية المشتركة؟

وفى اجابة التقرير على هذا التساؤل يرصد عدداً من التوجهات أو السياسات التي يمكن من خلال تعميقها أو صياغتها تفعيل التعاون الاقتصادي العربى - العربى وهي توجه - سياسات لا تتطلب قرارات تفوق طاقة أطرافها وإنما هي توجهات وسياسات عملية تتطلب فقط حذاً معيناً من الإرادة السياسية وذلك دون ترتيب كما يلي:-

(١) تشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في التكامل الاقتصادي. ويتحقق هذا بإقامة نظم سياسية ديمقراطية تضمن توفير البيئة السياسية اللازمة لفاعلية مؤسسات القطاع المدني، وبالإضافة إلى هذا التدخل يشير التقرير إلى عدد من الدلائل الأخرى منها الدور المهم للبرلمانات



المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والاعلاميات التاريخ: ١٤ / ٥ / ٩٠ - -

الدعوة لم توجه الى العراق

٢٢ دولة عربية و٣ آلاف رجل أعمال في "المعرض الأول للسوق العربية المشتركة"

□ الرياض - محمد اليامي

■ تستضيف دمشق "المعرض الأول للسوق العربية المشتركة" الذي تنظمه وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية السورية في الفترة بين ٢٠ و ٢٧ حزيران (يونيو) المقبل تحت شعار "العرب عام ٢٠٠٠ نحو تكامل اقتصادي عربي يوحد الجهود ويحقق المصلحة المشتركة".

وقال مدير التسويق والمبيعات في شركة "بيت الذخيرة" السعودية صفوان الحوري له "الحياة" إن ٢٢ دولة عربية ستشارك في المعرض ليس من بينها العراق الذي لم يدع، إضافة الى حوالي ٣ آلاف رجل أعمال عربي من اصل ٥ آلاف رجل أعمال وجهت اليهم الدعوات.

وأوضح ان المعرض الذي تنظمه شركة "أعمال المعارض

السورية - الفائق" ستشارك فيه ٥٠ شركة عربية نصيبها من السعودية إضافة الى ١٥٠ شركة سورية تعمل في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات.

وأشار الحوري، الذي تتولى شركته تسويق المعرض بين المنشآت السعودية، الى ان المعرض يأتي في الوقت الذي تفتح فيه سورية أسواقها امام الصادرات العربية التي تخفض الرسوم الجمركية عليها بنسبة ١٠ في المئة سنوياً "وبلغت الآن ٢٠ في المئة وستتلاشى بعد ثلاث سنوات".

ويتزامن المعرض، الذي ترعاه جامعة الدول العربية ويقام على مساحة ٤٠ ألف متر مربع، مع المساعي الرامية لإقامة السوق العربية المشتركة التي بدأت أولى خطواتها بإقامة المنطقة العربية الحرة التي بدأ العمل بها مطلع

١٩٩٩ وتبني الدول العربية عدداً من الاستراتيجيات ومنهجيات السوق العربية المشتركة.

تتضمن فعاليات المعرض، الى جانب ندوة عن المعرض ذاته، عقد مؤتمر لرجال الاعمال والمستثمرين العرب وندوة عن "المال والمالية والنقد ورأس المال والتمويل الشخصي" وأخرى عن "فرص الاستثمار العربي وفرص العمل واستراتيجية الشراكة".

كما تتضمن فعاليات المعرض إقامة معرض متخصص بالتجهيزات الصناعية والهندسية وآخر متخصص في تكنولوجيا وسائل النقل والمواصلات ومستلزماتها وثالث للنظم التطبيقية والإلكترونيات والكهرباء والتحكم والاتصالات المتطورة الى جانب عدد كبير من الندوات والمحاضرات والبرامج الفنية والثقافية والسياحية والترفيهية.

يهدف المعرض الى تعزيز التعاون الاقتصادي والصناعي والتبادل التجاري والسياحي في الوطن العربي وتوطيد وتشجيع التجارة البينية العربية وإيجاد أسواق جديدة مشجعة لتنشيط حركة التبادل الصناعي لجميع الصناعات العربية وتبادل الخبرات للنهوض بالأسواق العربية ومواصلة الدعوة لإيجاد استراتيجية عربية موحدة موازية للتكتلات الاقتصادية العالمية وتشجيع الاستثمار في العالم العربي، وإطلاع المشاركين العرب على التقدم الحاصل في الصناعات العربية والتطور العملي والتقنيات الحديثة في مجال الصناعة والتصنيع

العربي



المصدر : الأخصار

التاريخ : ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سوق عربية مشتركة بدون التزامات



بقلم الدكتور
سينوت
حليم
دوس

المحكمة التي تنظر النزاع لتصدر الحكم فيه تحكمه قواعد القانون الخاص وهي قواعد وطنية وقيام سوق عربية مشتركة لن يخلو من قيام منازعات تصممها احكام القضاء ومن حق من بيده حكم نهائي واجب النفاذ ان يقوم بتنفيذه في موطنه للتزم العربي الاخر خاصة اذا كان موضع الالتزامات القيام بمشاريع تعمير وبناء او امداد بسلع او.. الى جهات خاصة تابعة لحكومة الدولة المتعاقدة- وهذه البديهيات التي نذكرها تصادر عليها

اتفاقية تنفيذ الاحكام الاجنبية الموقع عليها من قبل جامعة الدول العربية في ١٩٥٢/٩/١٤ حيث نصت مادتها الرابعة على انه.

لا تسرى باى وجه من الوجوه على الاحكام التي تصدر ضد حكومة الدول المطلوبة اليها التنفيذ او احد موظفيها عن اعمال قام بها بسبب الوظيفة. وقد وقعت الكثير من الدول العربية على الاتفاقية ليصدم من يتعامل مع احد موظفي هذه الدول عند تنفيذ حكم واجب النفاذ- حصولا على حقوقه وبهذا صادرت الاتفاقية على السوق العربية المشتركة. وقد يرى البعض ان تنفيذ الاحكام يمس سيادة الدولة- ولكن الالتزامات المالية التي تلزم بها الدولة في مقابل خدمات او سلع تحصل عليها والتي عقدت اتفاقا عليها بواسطة مندوبين تابعين لها- لا يمكن للدولة ان تتدخل من تنفيذها فجميع ما يبرمه الوكيل من عقود تنصرف اثاره الى الموكل هذا اذا تكلمنا بمنطق القانون الخاص.

اما اذا تكلمنا بمنطق القانون العام فان الدولة عندما تحاول ان تتدخل من التزامات حصلت على مقابل لها فاننا نواجه نوعا من البطشجة الدولية او النصب الدولي وهناك سابقة دولية تؤكد ما نذهب اليه ان عندما حاولت روسيا الشيوعية التدخل من الالتزامات

لاشك في ان اجمل حلم يحلم به المصري او السوري او السعودي هو سوق عربية تضمهم سويا فليدبرهم من الروابط التاريخية ذات الاصول المشتركة ما يفوق روابط السوق الاوربية المشتركة ولا ارغب في تكرار ان لدينا وحدة في اللغة ووحدة في التاريخ ووحدة في التراث ووحدة في الدين و... الخ. هذه الاصول التي تجمع الشعوب العربية والتي تجعل التكتلات الاوربية وغير الاوربية في وقتنا الحاضر هي سمة هذا العصر او بالتحديد السمة المميزة لافئتنا الثالثة ورغم كل هذه الامال والحقائق الموضوعية فانها تصادر عند اول محك او تجريب واسوق ثلاث نقاط لا اكثر ١- التحرك بين الدول العربية الشقيقة يحتاج الى تأشيرة دخول اصعب من تلك التي يحتاجها المواطن العربي لدخول دول اوربا او بالذات دول السوق الاوربية المشتركة «شجنج شتاتن» بل ودخول الولايات المتحدة الامريكية

ان مواطن السوق الاوربية يستطيع ببطاقته الشخصية المرور على دول الاتحاد الاوربي دون تأشيرة دخول فهل نأمل في ظل هذه السوق العربية المعاملة بالمثل للمواطن المصري وكذلك المواطن من الدول العربية الشقيقة فتكفي الهوية الشخصية للانتقال في ربوع الوطن العربي

٢- نظام الكفيل والذي اثرى الكثير من مواطني بعض البلدان العربية دون جهد يقدمونه اكثر من تقديم اسمهم لمواطن مصري كي يستطيع ان يعمل تحت رقابتهم ليقتسموا في النهاية حصيلة جهده.. اي عدالة هذه؟ ثم عندما شعرت بعض الدول العربية ما عاد على مصر من فوائد من نظام الشراكة بدأت تفكر هذه الدول في الغاء نظام الكفيل عندما تتعامل في شركة اوربية او امريكية دون التطرق للشراكة العربية العربية في الوقت الذي تفتح مصر ذراعيها لكل عربي يتقدم اليها للاستثمار كيفما شاء دون عائق او كفيل او حتى ضرائب على ما يحققه من ارباح.

٣- الالتزامات وتنفيذ الاحكام وكقاعدة عامة فان التجارة وجميع الالتزامات تحمل جانباً ايجابياً كما تحمل جانباً سلبياً اختلاف الامر بحسب نزاعة القضاء واختصاص

التي عقدتها روسيا القيصرية باعتبار ان النظام بها قد تغير فان محكمة الدول الدولية قررت ان التزامات الدولة تظل سارية مهما تغيرت نوعية نظام الحكم لها لان من تعاقد او ابرم اتفاقاً دولياً نيابة عن الدولة فقد انصرف اثار العقد وكل ما به من حقوق والتزامات الى شخصية الدولة الاعتبارية ولا اثر لتغيير شخصية الوكيل او توجهه السياسي

ولا اشك في ان هذا النص بحاجة الى تعديل واصلاح في ظل المتغيرات الدولية الحديثة والتكتلات الاقتصادية العالمية والشركات العملاقة عامدة العقارات.

واخشي ان نكون بهذا المثلث- نظام الكفيل وتأشيرة الدخول ونص المادة الرابعة من الاتفاقية- قد صايرنا على املنا في سوق عربية مشتركة.

●● كاتب المقال استاذ
بالمركز القومي للبحوث
وعضو مجلس الشورى



المصدر: الحياة

٢١٠٠ / ٦ / ٣

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تحجيم منطقة التجارة الحرة العربية

الكبرى... لضمان نجاحها؟

رغيد الصلح *

■ ما قاله وزير الخارجية المصري عمرو موسى عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (أفتا) أمام مؤتمر رجال الأعمال المصريين في الخارج يستحق الاهتمام الاستثنائي من جانب المعنيين بمستقبل المنطقة العربية عموماً. قال الوزير المصري خلال المؤتمر الذي انعقد في الأسبوع الأول من شهر أيار (مايو) الحالي أنه يستبعد قيام المنطقة في المستقبل القريب أو عام ٢٠٠٨ كما هو مقرر في برنامجها التنفيذي. وأوضح أن السبب الرئيسي لتعثر المشروع هو الطلبات الكثيرة التي تقدمت بها دول عربية كثيرة لأعفائها من تنفيذ القرار بخفض الضرائب الجمركية على مستورداتها من الدول العربية الأخرى ولم يخلق موسى الباب أمام تنفيذ المشروع، لكنه قال إن مصر ستسلك طريقاً جديداً لتنفيذه عبر التركيز على خمس دول عربية تتفق في ما بينها على الأهداف وعلى الوسائل. كان لمصر دور محوري في التبنّي العربي لمشروع المنطقة وفي متابعته والعمل على تنفيذه. فهل يعني كلام عمرو موسى سقوط المقترح الجماعي أو الشبه الذي يتوخى اشراك الدول العربية دفعة واحدة في عملية تحقيق التكتل الاقتصادي العربي؟ هل يعني استبدال هذا المقترح بمقترح آخر يبدأ من مجموعة دول ثم يأخذ في التوسع مع بروز مزايا التعاون الإقليمي في ما بينها إذا كانت الخارجية المصرية ترى أن هذه المقترح الأخير هو الطريق الأفضل لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فهل هناك مؤشرات تدل على أن فرصة الوصول إلى المنطقة عبر هذا الطريق هي أفضل من فرص

لدخولها عبر غيره؟
إن تعثر المقترح الجماعي لتحقيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد يكون أمراً طبيعياً في نظر المعنيين بقضايا التكتل الإقليمي أو بمشروع «أفتا» بصورة خاصة. فتجارب التكتلات الإقليمية الناجحة تدل على أنه عند بداية مثل هذه المشاريع سيكون من الأفضل الانطلاق بمجموعة قليلة مثل الدول التي تتفق على الأهداف والوسائل، كما وصفها وزير الخارجية المصري. هذه التجارب الناجحة، مثل «الاتحاد الأوروبي»، «آسيان»، «ميركوسور» بدأت كلها بعدد محدود من البلدان ثم ضمت المزيد منها بعد أن تعمق الاندماج في ما بينها «عمودياً». منطقة شمال أميركا الحرة (نافتا) قد تكون استثناء إذا أنها بدأت بدول المنطقة دفعة واحدة. لكن إن هذا الاستثناء لا يكسر قاعدة تقول بأن الأفضل أن تبدأ هذه المناطق بعدد محدود من الأعضاء لأن عدد دول «نافتا» هو ثلاث فحسب. من هنا فقد لا يكون غريباً أن تفكر بعض القيادات في الإقليم العربي باعتماد هذا النهج، فما لا ريب فيه أنه من الصعب انطلاق المنطقة باثنتي عشرة وعشرين دولة كما هو الأمر مع الدول العربية.

فضلاً عن ذلك فإن ما قاله عمرو موسى عن تعثر مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ربما لا يكون مفاجأة كاملة للذين يتابعون هذا المشروع عن كثب. فمئة فترة بدأت ترشح معلومات وأخبار عن الصعوبات التي تعترض تطبيق المشروع. من هذه المعلومات ما نشرته «شؤون عربية» الدورية التي تصدر عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية في آخر أعدادها للعام المنصرم. فقد أشار تقرير نشر في المجلة إلى الصعوبات في تطبيق البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة

وبين أن نسبة الالتزام بالبرنامج لم تتجاوز ٥٨ في المئة وهي نسبة ضعيفة كما وصفها التقرير. لعل هذه الصعوبات هي التي جعلت بعض القيادات العربية ومنها القيادة المصرية تقتنع بأن المقترح الثاني، أي البدء بتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول العربية هو الطريق الأفضل للوصول إلى المنطقة. في هذا السياق نشطت الحكومة المصرية في عقد اتفاقات ثنائية مع هذه الدول. وفي تنشيط اللجان العليا الثنائية بين مصر وهذه الدول بغرض تطوير العلاقات معها ومن أجل إقامة مناطق تجارة حرة مشتركة. والفكرة هنا هي، كما يتكرر، أن تفتح هذه المناطق الثنائية المشتركة تدريجاً على بعضها بعضاً فتتحول إلى نواة لمشروع المنطقة الذي يجمع الدول العربية كافة من دون استثناء إذا كانت هذه هي شغلا الخكرة وراء التحول تجاه مشروع المنطقة، فإنها قد لا تكون فكرة خاطئة ومن الأصح تبنيها بقوة. على رغم ذلك فإن هذا التحول يستثير بعض الملاحظات والأسئلة. أن تعثر تطبيق مشروع المنطقة يقدم دليلاً جديداً ومؤسفاً على الخلل في آليات العمل العربي المشترك فالقرار بقيام المنطقة صدر عن أعلى المستويات، أي عن القمة العربية، ومتابعة تنفيذه تمت من خلال مسؤولين عرب كبار أي في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية ثم انبثقت عن المجلس لجنة سباعية تشرف على تنفيذ المشروع. ولقد عقدت الهيئات التي تابعت المشروع الكثير من الاجتماعات من أجل دراسته دراسة وافية حتى يأتي مليئاً لحاجات الدول العربية بعيداً عن الأضرار التي يجسدها الجوهرية. واستغرق التحضير للمشروع فترة طويلة وعدداً من الاجتماعات والمناقشات المكثفة التي شارك فيها مسؤولون من دول عربية



المصدر: الحياة

التاريخ: ١٣ / ٦ / ١٩٥٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يعتقدون بأن كل شيء على ما يرام بينما كانت الأمور، وفقاً لتصريح الوزير، تسير في طريق آخر. هناك هيئات أخرى متعددة، إلى جانب اتحاد الغرف، دعت إلى تحقيق مشروع المنطقة وتحمست له. تعبيراً عن هذا الاهتمام المتزايد، تشكلت في البرلمانات العربية شعب خاصة لمتابعة تطور المنطقة، ولحث الحكومات على تنفيذها. على الصعيد الشعبي هناك ما يشبه الإجماع بين المنظمات العربية المعنية بالعلاقات البينية العربية على أهمية تنفيذ هذا المشروع. مؤتمر رجال الأعمال والمستثمرين العرب وملتقى رجال الأعمال العرب وغيره من الهيئات المتساهة اعتبرت السعي إلى تحقيق المشروع هدفاً رئيسياً لهم، إلا أن هذه الهيئات والمنظمات على رغم حسن نيات القائمين عليها، والمكانة التي تتمتع بها، لم تتمكن من إحاطة المشروع بالأجواء العامة المناسبة، فكان هذا من أسباب التعثر. قد يقال أنه حتى لو قامت كل هذه الهيئات بدور فاعل لاحاطة المشروع بأسباب النجاح، فإن قانون العدد يبقى الأقوى، أي أنه يصعب البدء بتحرير التجارة بين ٢٢ دولة دفعة واحدة، ومن الأفضل البدء، كما قال الوزير موسى، بعدد قليل من الدول حتى إذا ترسخت العلاقات بينها وبانت فوائد تعاونها عجل الآخرون بالانضمام إليها. لكن هذا النهج أيضاً ليس مضمون النتائج. ففي الستينات انطلقت السوق العربية المشتركة من عدد محدود من الدول لم يزد عن عدد الدول التي وقعت اتفاقية روما لتأسيس السوق الأوروبية المشتركة. لكن هذا المقترح لم يسجل في الاقليم العربي النجاح المرجى. فهل من ضمان لعدم تكرار التجربة مرة أخرى؟

* كاتب وباحث لبناني

متعددة. فإذا واجه تنفيذ المشروع صعوبات عديدة تشبه في جوهرها الصعوبات التي صادفت التكتلات الإقليمية الأخرى التي لم تتمكن من الإقلاع بسبب كثرة عدد أعضائها أم صعوبات عائدة إلى المنطقة العربية بالذات، أفلم يكن من الأفضل في هذه الحال أن تتولى الهيئات العربية المعنية التدقيق في مواضع الخلل وأبداء رأيها الأخير في هذه المسألة، ليس من الضروري أن يكون للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي (الذي ينص البرنامج التنفيذي للمشروع على أن يقوم بمراجعة نصف سنوية للتطور في تطبيقه) موقف من مسألة مستقبل المنطقة.

اعتمد البرنامج التنفيذي لمشروع المنطقة فكرة اشراك القطاع الخاص في إنشاء المنطقة وتطويرها. في هذا الإطار طلب إلى الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، الذي له بصفته المطالبة بتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، تقديم تقارير دورية إلى الهيئات العربية المعنية بظهور فيها تقييم القطاع الخاص لدى نجاح المشروع ومدى التزام الدول الأعضاء الأخذ بمقتضياته. وبصرف النظر عن التطبيق الحرفي لهذا القرار، فإنه يمكن القول أن اشراك القطاع الخاص عموماً واتحاد الغرف خصوصاً في مراقبة تنفيذ المشروع هو عمل مفيد من زاوية أضفاء طابع الشفافية على سير العمل فيه. بتعبير آخر، إن استناد مسئلة هذا الدور إلى اتحاد الغرف يمكنه من الاضطلاع بتنوير الرأي العام العربي وتعريفه بمميزات المشروع، وكذلك بالعقبات والصعوبات التي تعترض طريقه، كي يحتضن المواطنون المعنيون بمستقبل العلاقات العربية البينية المشروع ويحضوا الحكومات على تطبيقه أو على تصحيح مواضع الخلل فيه. لكنه ترك الرأي العام والمواطنين العاديين



المصدر: الشرائح

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٦١

دراسة اقتصادية:

المنطقة الحرة أفضل طريقة للتكامل الاقتصادي العربي

القاهرة . علاء العربي:

هنا يمكن القول بأن هذه السياسات لا تقدم إطاراً مناسباً للبدء في اتخاذ اجراءات أكثر تكاملية من الناحية الاقتصادية مع الدول الأخرى مثل أحداث نوع من الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة. فإقناع الدول الأعضاء بتحرير هذه القيود المفروضة

■ أكدت دراسة اقتصادية أن نموذج المنطقة الحرة يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وكذلك بين الدول النامية وذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الدولية والأقليمية الجديدة.

الدراسة أعدها الدكتور سامي عميفي حاتم أستاذ الاقتصاد الدولي بجامعة حلوان حول "نموذج جديد للتكامل العربي والدول النامية" حيث أشار إلى أن نموذج التكامل الاقتصادي يركز على عنصرين رئيسيين: العنصر الأول يتعلق بإقامة منطقة حرة تتكفل بتحرير التجارة البينية بين الدول من القيود المفروضة عليها. وإقامة منطقة استثمار حرة تفسح الطريق أمام انتقالات وتحركات رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية. أما العنصر الثاني فينصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الاقتصادية. وخطط وبرامج التنمية. ولابد أن يتم ذلك في إطار زمني واحد ومحدد بحيث يطبق العنصر الأول في وقت يليه مباشرة تطبيق العنصر الثاني والاساهمت الخطوة الأولى في تدمير عدد من قطاعات الإنتاج بالدول الأعضاء الأقل تقدماً.

وأشارت الدراسة إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة والمنطقة الاستثمارية تعد أكثر ملاءمة لظروف اقتصاديات الدول النامية. ذلك لمجموعة من العوامل:

أولاً، احتواء السياسات التجارية المطبقة في الدول الأعضاء على الشيء القليل من مفاهيم حرية التجارة الخارجية. فالرسوم الجمركية المرتفعة. والمبالغة في تطبيق القيود الكمية والتعليمات الصارمة للصرف الأجنبي تشكل القاعدة المألوفة للسياسات التجارية المتبعة في الدول النامية. من

على تحارتها البينية مرحلياً مع احتفاظها بهذه السياسات التجارية في مواجهة العالم الخارجي يعد شيئاً ممكناً في مستهل التطبيق الفعلي لنموذج التكامل الاقتصادي المقترح.

ثانياً، تتطلب المراحل الحالية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية ضرورة إعطائها قدرًا من المرونة في تشكيل سياساتها التجارية تجاه الدول غير المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية. فمشكلات العجز المزمن في موازين المدفوعات يفرض على هذه الدول التدخل بصورة أو بأخرى في سوق الصرف الأجنبي لإدارة الطلب على العملات اللازمة لوارداتها الخارجية من السلع المهمة للتنمية لديها. وتوفر منطقة التجارة الحرة المرونة المطلوبة في تشكيل هذه السياسات التجارية في ضوء الحالة التي تكون عليها أسواق الصرف الأجنبي داخل الدول المرشحة لعضوية المنطقة التكاملية.

وبناء على هذين العاملين، فإن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة تهيئ المناخ لعملية تحويل استراتيجيات التنمية الاقتصادية المتبعة في هذه الدول من الطابع القطري المتجه نحو السوق المحلي إلى استراتيجيات لها بعد إقليمي، وتساهم هذه العملية في توسيع دائرة التخصص الصناعي داخل المنطقة

التكاملية وهو ما يحقق تهيئة للصناعات القائمة على مواجهة المنافسة المتزايدة القلادة من الصناعات الأخرى الشبيهة داخل المنطقة التكاملية. وأمام هذا الوضع فإن الأمر يتطلب تنفيذ برنامج إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية على مرحلة انتقالية طويلة نسبياً خشية أن يؤدي الإسراع في تنفيذ هذا البرنامج إلى تدمير الصناعات الأقل كفاءة داخل الإقليم التكاملية. وتعتبر هذه المرحلة خطوة تمهيدية نحو تمكين هذه الصناعات القائمة من الدخول إلى ساحة الأسواق الدولية، وفقاً لاعتبارات الميزة النسبية.

وتحدثت الدراسة إلى أن هذا النموذج المقترح يعاني من نقطتي



المصدر: الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦ / ١٢ / ١٩٨١

ضعف رئيسيتين في بداية خطواته وهما:

أولاً، تتعلق نقطة الضعف الأولى بالدول الأعضاء في المنطقة التكاملية والذين يطبقون مستويات منخفضة للتعريفات الجمركية وغير الجمركية قبل تكوين التكامل المقترح، في هذه الحالة فإن إقامة منطقة حرة تجارية، لن يساهم في توسيع السوق أمام الصناعات القائمة داخل اقتصاديات هذه الدول.

ثانياً، تنشأ نقطة الضعف الثانية من انعكاسات التغيرات الحادثة في التعريفات الجمركية الخارجية على عملية التنمية الاقتصادية الأساسية فمثلاً إذا افترضنا أن الدولة العضو في المنطقة التكاملية كانت تطبق معدل تعريفات جمركية منخفضة قبل إقامة المنطقة التجارية الحرة على وارداتها من أحد المنتجات النصف مصنعة رعية في تخفيض نفقات إنتاج المنتج المحلي، ثم قامت منطقة التجارة الحرة، وتم على أثرها إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية، فمن الممكن أن تسعة النصف مصنعة سوف يظل استيرادها من الخارج أرخص نسبياً من استيرادها من إحدى الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة وبالتالي لن تساهم هذه الصورة التكاملية في تنمية التجارة البينية في مثل هذا المنتج وغيره من المنتجات المتماثلة في الظروف.

أما العنصر الثاني بالنموذج المقترح للتكامل الاقتصادي الغرض منه راب الصدع الناشئ عن المواجهة بين خطط وبرامج التنمية الاقتصادية القطرية من جانب وإزالة الأخطار المتولدة عن تبليين سياسات التنمية الاقتصادية.

ويتم ذلك العنصر المتمم لنموذج التكامل من خلال عدة خطوات رئيسية وهي:

أولاً، توفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والائتمانية القطرية التي تتبعها الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية التي تتألف من اقتصاديات مجموعة من الدول النامية والمتجاورة جغرافياً. فالتباين بين هذه السياسات يجعل العملية التكاملية أمراً بالغ الصعوبة كما يولد الكثير من العقبات التي تقف أمام القوى الفعالة المتولدة

عن تحرير التجارة البينية. ولهذا فإن توافر حد أدنى من التشابه والتنسيق بين السياسات النقدية والصرف الأجنبي يمثل الحد الأدنى الذي يمكن من خلاله البدء كخطوات أولية على طريق التكامل الاقتصادي لاتباعها في مراحل تالية إنشاء بنك مركزي أو اتحاد بين البنوك المركزية الوطنية وطرح عملية مشتركة للدول الأعضاء ككل.

ثانياً، إحداث نوع من التنسيق الضريبي، على الدول الأعضاء أن تتكاتف في العمل على تحقيقه داخل المنطقة التكاملية. وهذا التنسيق لا يشمل فقط على توحيد النظم والتشريعات الضريبية بين الدول الأعضاء وإنما يتضمن أكثر من ذلك تعاوناً أكبر بين السلطات المالية لهذه الدول، وتزداد هذه النقطة وضوحاً في ضوء ما هو معلوم من أن تفاقم مشكلة عجز الموازنات العامة يفرض كثيراً من القيود على طريقة استخدام الموارد المالية في الدول الأعضاء، وهو ما يشكل قيداً خطيراً على حركة توجيه التنمية الإقليمية في المنطقة التكاملية.

يضاف إلى ذلك أن القيود الذي يحدث في مجال تحصيل الإيرادات بعد قيام التجارة الحرة وإلغاء الرسوم الجمركية من ناحية والقيود في تجميع الموارد المالية اللازمة لتغطية النفقات العامة في موازنات الدول الأعضاء من ناحية أخرى يخلق قيداً خطيراً على حركة التنمية ذاتها وبفوق أيضاً الأثر الذي تمارسه ظاهرة التوزيع غير العادل للعبء الضريبي في الدول الأعضاء.

ثالثاً، التنسيق في مجال التنمية الانتاجية داخل الدول الأعضاء وهذا يتطلب ضرورة العمل على تنسيق خطط وبرامج الدول في إطار استراتيجية موضوعية للتنمية الإقليمية وتعتبر هذه الاستراتيجية أحد مجالات التعاون والتنسيق المثمرة والفعالة بين الدول الأعضاء لما توفره من إطار مناسب للقضاء على حسملة المواجهات والخلافات في مجال إعداد برامج وخطط التنمية الاقتصادية القطرية.

رابعاً، الاتفاق والتنسيق بين الدول الأعضاء على القيام بأنشطة جماعية في قطاع البحوث والتطوير، نظراً للنفقات العالية والاستثمارات الكبيرة التي

تتطلبها طبيعة هذه الأنشطة، فإذا أمكن لهذه الدول التوصل إلى قنوات بحثية مشتركة تتضافر فيها الطاقات العملية والبحثية وجهود العلماء والخبرات والفنيين والمهندسين، فإن هذا النمط من شأنه أن يساهم في رفع جودة البرامج والمشروعات المنفذة في قطاع البحوث من ناحية وزيادة نطاق التخصص داخل هذا القطاع من ناحية أخرى، وبما لا شك فيه أن إقامة منظمة أو هيئة بحثية إقليمية بإمكانات مالية ومادية ضخمة يعتبر خطوة أولية وجادة على طريق التكامل الصحيح.

خامساً، الاتفاق على وجود آلية تكاملية إقليمية بين الدول الأعضاء لمساعدة الدول والمناطق الأقل تقدماً داخل المنطقة التكاملية حتى لا يحدث استقطاب للنمو داخل بعض الدول الأعضاء على حساب الدول الأخرى ذلك إذا أخذنا في الاعتبار أن تفاوت مستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يولد الخوف والقلق لدى الدول الأعضاء الأقل تقدماً على مستقبل الصناعات المحدودة والقائمة داخل الدول من جراء زيادة حدة المنافسة في أعقاب تحرير التجارة البينية داخل هذه المنطقة التكاملية.

ويتطلب الأخذ بالسياسة الإقليمية المشتركة إنشاء صندوق إقليمي تساهم فيه الدول الأعضاء الأكثر تقدماً في دعم برامج النمو للدول الأعضاء الأقل تقدماً، بل والمناطق الأقل تقدماً الواقعة في بعض الدول الأعضاء وتحدد انصبوبة هذه الدول في رأس مال الصندوق طبقاً لمعايير محددة منها مقدار المكاسب التي تجنيها كل دولة من استثماراتها في نموذج التكامل التنموي، أو مقدار حجم تجارتها الخارجية في إجمالي التجارة الخارجية البينية داخل المنطقة التكاملية. وبذلك فإن النموذج المقترح كما تؤكد الدراسة، من الممكن أن يؤدي إلى نجاح التكتلات الاقتصادية للدول النامية ومنها العالم العربي إذا ما تم الأخذ بالعنصرين الرئيسيين لهذا النموذج واتباع نفس خطوات التنفيذ ويسبق كلا العنصرين وجود النية الصادقة لإقامة تكامل اقتصادي حقيقي وليس تكاملاً وهمياً لا يتحقق بسبب النزعة القطرية والنظرة الضيقة للمستقبل.



المصدر: العالم العربي

للتشرو والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: لا/7/1997

السوق العربية المشتركة هل تخرج من النفق المظلم؟

«الجات» السوق الأوروبية المشتركة، وقد بدأ تأثير هذه السوق على اقتصاديات الدول العربية ذلك أن نسبة مهمة من صادرات الدول العربية تتمثل في مواد خام ومنتجات زراعية وأولية ستعرض لمنافسة شديدة من جانب ما تصدره دول السوق والمناطق المرتبطة بها إذ سستمتع هذه الأخيرة بتفضيل جمركي واعفاءات في حين أنه لستين مقبلة سستظل الدول العربية مستوردة لمعدات وآلات لازمة للتنمية الاقتصادية من السوق الأوروبية وقد يؤدي ذلك إلى وجود عوامل اختلال في شروط المبادلة بين الدول العربية وبين دول السوق الأوروبية المشتركة.

ونتيجة لذلك فإن إنشاء سوق عربية قومية واسعة النطاق تكون فيها التجارة حرة من جميع القيود يمكن أن يعوض إلى حد ما الانخفاض من لصادرات إلى دول السوق الأوروبية نتيجة لزيادتها داخل السوق العربية - كما أن دول السوق العربية بتكتلها ستزيد قوة مساومتها في مجال تنمية التبادل التجاري الدولي سواء فيما يتعلق بصادراتها أو وارداتها خاصة إذا علمنا أن التقديرات الإجمالية للودائع العربية المستثمرة خارج الحدود العربية تصل إلى ما بين 800 - 850 مليار دولار وأن المستثمر منها في المنطقة العربية على مدى الخمسة والعشرين عاما الماضية لايزيد على نسبة 4٪ فقط.

وقد يكون لهجرة رأس المال العربي إلى خارج الحدود العربية مبرراتها - إلى حد ما إذا أخذنا في الاعتبار القصور في مناخ الاستثمار ومحدودية فرصه ومدى توافر عنصر الأمان وأن كانت بعض الدول العربية ومن بينها مصر قد بدأت مؤخرا في تبني سياسات مالية واقتصادية تسعى من ورائها لجذب بعض من رأس المال العربي المهاجر.

لماذا لا نتقدم؟

ويبقى التساؤل... لماذا لم نتقدم فكرة السوق العربية المشتركة خطوة إلى الامام طيلة هذه المدة؟

الاجابة ببساطة تلتخص في محدودية القدرة التصديرية للبلدان العربية وتشابه مكونات التجارة بينها، أن معظمها يفضل التوجه للتسويق بالنقد الحر، أما تقاديا لمشكلات الدفع مع دول الجوار، أو لعمرى الارتباطات التجارية مع الدول الصناعية المتقدمة هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى فإن اختلاف الانظمة (سياسيا واجتماعيا او اقتصاديا) بين البلدان العربية أدى إلى اختلاف التشريعات والاساليب التي يدار بها اقتصاد كل بلد فبعضها يهيمن القطاع العام على تجارتها الخارجية وبعضها الآخر يتجه لنظام السوق ويشترك الجميع معا في خاصية سوء التنظيم والادارة وتختلف مستويات الانتاج والتكنولوجيا والمعلومات مقارنة بالسائد منها بين التكتلات الاقتصادية الكبرى في عالمنا المعاصر.

في النهاية فإنه بلا ارادة جادة وقوية لدى المجموعة العربية في الاسراع بتفعيل مواقفها تجاه انشاء السوق العربية المشتركة فإن النفق سوف يبدو مظلمًا.

منذ أكثر من أربعين عاما ونحن نصرخ من أجل سوق عربية مشتركة ففي عام 1950 انشأت الجامعة العربية ما يسمى بالمجلس الاقتصادي العربي الذي لم يباشر اعماله الا بعدما بثلاث سنوات وفي عام 1957 قرر المجلس الاقتصادي التصديق على اتفاقية للوحدة الاقتصادية ومن هذه الاتفاقية انبثق ما سمي بالسوق العربية المشتركة، وتم توقيع أكثر من اتفاقية عربية من خلالها لتسهيل التبادل التجاري ولتنظيم تجارة الترانزيت وانتقال رؤوس الاموال ووقع عليها عدد من دول الجامعة، وايضا اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالجامعة ما يزيد على ستعمائة قرار تخص السوق العربية المشتركة وهكذا تعددت الاتفاقيات والقرارات في محاولات كان اخرها في عام 1997 أي بعد أربعين عاما بالتعام والكمال منذ

الخطوة الاولى التي بدأت في عام 1957 والواضح انه رغم أن السوق المشتركة هي الحلقة الوسط على طريق الوحدة الاقتصادية العربية ما بين منطقة للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العربي فإن الواقع العربي قد عجز تماما عن تحقيق تقدم يذكر في توطيد علاقاته الاقتصادية البينية بل أن عدد الدول الاعضاء في السوق المشتركة لم يتعد حتى الان سبع دول من بين الـ 13 دولة الاعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية و22 دولة من اعضاء الجامعة.

والامر الغريب والذي يحتاج إلى تفسير كون ان العالم العربي يمتلك كل مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية ورأس مال اضافة إلى مزايا للتجانس الثقافي والحضاري والتردد الجغرافي للمتمد على رقعة واحدة من الخليج العربي إلى المحيط الاطلسي، ثم تجد شعوبه ان حكوماتهم لا تزال بعد أربعين عاما تبحث عن طريق للتكامل الاقتصادي في عصر تتنامى فيه التكتلات الاقتصادية الكبيرة ولا مكان فيه للملكيات الصغيرة أو الضعيفة أو المشتتة.

ولعلنا نلاحظ أن البطء الشديد في العمل على ايجاد السوق العربية المشتركة منذ عام 1957 وحتى اليوم يقابله سرعة واندفاع شديداً نحو قيام المشروع الشرق أوسطي الذي بدء في 1994 بالدار البيضاء وكان آخر لقاء له في عام 1997 بالدوحة.

الآخرون يأخذون أدوارنا

ومن هنا فسلته علينا ان ندرك أننا عندما نترك الآخرين يتحركون مكتفين بمشاهدة ما يدور على الساحة قد يسفر ذلك عن تشكيل هيمنة سياسية تحول دون قدرة العرب على اتخاذ قرارات مستقلة وتحدد مصالح شعوب المنطقة لحساب التحالف الاسرائيلي الامريكي اضاف إلى ذلك أنه من اهم الدوافع الاقتصادية لقيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وانشاء السوق العربية المشتركة تحصين الاقتصاد العربي ضد بعض الانعكاسات التي ترد من الخارج نتيجة لقيام التكتلات الاقتصادية



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤/٧/٢٠٠٢

د. جويلي.. الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية لـ «الجمهورية»

متفائل بإحياء السوق العربية المشتركة.. تنبؤ التجارة البينية صناعتنا جودتها عالية.. مشكلتها التسويق

.. واجبنا حمايتها

يؤدي اليمين القانونية اليوم، الدكتور احمد جويلي الأمين العام المنتخب لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية امام جلسة المجلس.. يتسلم الدكتور جويلي مهام منصبه اميناً عاماً للمجلس بعد ادائه اليمين كما انه اول امين مصري للمجلس منذ انشائه عام ٦٤. احد الدكتور جويلي في حديث أجرته معه «الجمهورية» ان الفترة القادمة لعمل المجلس ستشهد تنمية حجم التجارة البينية العربية خاصة وان الصناعة العربية اصبحت ذات جودة عالية جداً.. مشيراً إلى ان حجم هذه التجارة بسيط جداً لا يزيد على ٨٪ من حجم تجارة الدول العربية مع دول العالم الذي يقترب من المليار دولار.. وتسأل.. هل هذا معقول رغم قرب المسافة بين الدول العربية بعضها البعض.. كما تناول الحوار خطة العمل التي سيقوم بها المجلس في الفترة القادمة.

كثيرة وسيكون للمجلس دور فعال في تنشيط الاقتصاد العربي العربي، لينقف بالمساواة مع كافة الاقتصادات العالمية الأخرى خاصة وارادنا كافة الامكانيات لبناء اقتصاد عربي قوي

السوق المشتركة.. أمل

وكان موضوع السوق العربية المشتركة وهل يمكن ان نتحقق من اهم بنود الحوار مع الدكتور جويلي أكد امين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ان المجلس عند انشائه عام ٦٤

قال د جويلي انه سيتم عمل خطة تفصيلية لعمل المجلس لفترة السنوات الخمس القادمة تنتهي من اعدادها خلال ٦ شهور وتشمل التحرك على محاور كثيرة منها:

• الاستثمار العربي والتجارة البينية وهناك عدة لجان تعمل لتحقيق الخطط الطموحة لتصل بعدها إلى زيادة الاستثمارات المشتركة للقطاع الخاص في الدول العربية وتكاملها في صناعات



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٧ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تم تكليفه بإنشاء هذه السورق مشيراً إلى أن هذا الموضوع سوف يكون اهتمامنا الأول في الفترة القادمة مع إزالة كافة العوائق لتحقيق هذا الأمل الذي طالما حلمنا به خاصة وأن هناك خطوات جادة أرفع الجمارك بين الدول العربية الفترة القادمة وأن النوايا ستكون خالصة الفترة القادمة لتحقيق إنشاء هذه السوق العربية المشتركة وسوف نعمل جاهدين لإزالة أية خلافات يمكن أن تحدث لتحقيق إنشاء السوق العربية المشتركة.

تعجب الدكتور جويلى أننا فكرنا في السوق العربية المشتركة منذ زمن وسبقنا اتحادات كثيرة ولكن أوروبا حققت هذه الوحدة وأيضاً مناطق كثيرة حققت هذه الوحدة ونحن ياخذن الله سوف نحقق هذا الأمل في الفترة القادمة مشيراً إلى أن المنطقة العربية سوف تشهد دوراً فعالاً في قيادة حركة الاستثمارات البينية والتجارة البينية العربية.

أكد د جويلى أن وظائف مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، هذه الأيام وسط المديرات العالمية التي تحدث يومياً في الاقتصاد العالمي تكتلات فائض في الإنتاج في دول كثيرة عرب في تصديره للأسواق العربية ومنها مصر .. صناعة عربية ناشئة لابد من حمايتها من هذا الوصول العالمي والذي لا شك فيه لابد أن يكون هناك رقعة من جانب الدول العربية لحماية نفسها بنفسها ولديها الأموال والخبرات والأسواق فلا بد من الاتحاد مشيراً إلى أن مجلس الوحدة الاقتصادية هو بيت الخبرة العربية يقدم النصائح كافة الدول العربية خاصة أن جميع الدول أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية فلا بد من الوصول إلى أهداف يمكن تحقيقها بين الدول العربية في المدى القصير وخطط طويلة الأجل قبل فوات الأوان خاصة وأننا نعمل في ظل أنظمة عالمية جديدة منظمة التجارة العالمية والعولمة والجسات وتأثيرات تلك على الاقتصاد العربي.

تعاون ما بعد السلام

وأضاف أن المجلس سيعطى الحل في كل هذه القضايا وحتى التعاون الإقليمي بين الدول العربية ما بعد السلام أيضاً.

أضاف أن الاتحادات النوعية داخل المجلس وهي ٢٢ اتحاداً نوعياً عربياً لابد من زيادة قدرة هذه الاتحادات على تنشيط نفسها تماماً وأن يساعد المجلس في أن نجد بينها نوعاً من التعاون بحيث يوجد

الاستثمارات مشتركة وتجارة مشتركة بدلاً من شكاوى بلد من بلد آخر بسبب عراق بعض السلع المنتجة في بلد آخر فلا بد من دراسة فتح الأسواق العربية أمام المنتجات العربية فلا بد من تنشيط دور الاتحادات.

حوار:

جلال راشد

من ناحية أخرى تبدأ اليوم بمقر الامانة العامة للجامعة العربية اجتماعات الدورة الـ ٧١ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية على المستوى الوزاري.. تعقد الاجتماعات برئاسة الجامعة العربية للبيئية.

يلقي الدكتور حسن إبراهيم أمين المجلس والذي انتهت مدة خدمته التي أمضى بها ١٢ سنة كاملة كلمته يستعرض فيها إنجازات المجلس في الدورة السابقة.

صرح د جويلى بأن الوزراء سوف

يناقشون وهم أعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية تقرير الأمين العام الاقتصادي حول تطورات الاقتصاد العربي وسبل تنمية التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية وسبل تشجيعها وحمايتها وقوانين الاستثمار والضمانات والاعفاءات الضريبية التي تضمنتها وأحياء منطقة التجارة الحرة العربية والسوق العربية المشتركة.

كما يبحث الوزراء مشروع اتفاقية وتشجيع الاستثمارات وحمايتها وحرية انتقال رؤوس الأموال من الدول العربية مع النظر في تطوير وتحديث اتفاقية منازعات الاستثمار بين الدول المطبقة للاستثمارات العربية



المصدر: العالم العربي

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ / ٦ / ٢٠٠٩

في دراسة للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار

55% نسبة تنفيذ متطلبات

منطقة التجارة الحرة العربية

□ كتبت - هنا، عبدالله :

أكدت دراسة اقتصادية عربية أعدتها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن نسبة التنفيذ الإجمالية للدول العربية الأعضاء لبرنامج منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - 14 دولة - بلغت حوالي 55% من المطلوب خلال عامين من بدء تنفيذ البرنامج.

وأوضحت الدراسة أن جميع الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التزمت بتطبيق التخفيض بنسبة 10% على الرسوم الجمركية فيما بلغت نسبة تنفيذ التخفيض على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل حوالي 58% فقط بسبب الاختلاف حول تحديد مفهوم التعريفات الجمركية.

وغطت عملية التنفيذ عشرة عناصر هي التخفيض بنسبة 10% على الرسوم الجمركية والتخفيض بنسبة 10% على الضرائب والرسوم الجمركية ذات الأثر المماثل والغاء القيود الجمركية وغير الجمركية وتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية والالتزام بالاستثناءات والالتزام بالترزنامة الزراعية

وعدم المبالغة في الإجراءات الحدودية. وأوضحت الدراسة أن الدول الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أنهت خلال العام الأول بدء تطبيق برنامج المنطقة لعام 99 ويهدف تسهيل الوفاء بالالتزامات تجاه الدول الأعضاء والاستفادة من ميزة الدخول في المنافسة بشكل متدرج .. وتشكل الدول الأعضاء في المنطقة أهمية نسبية كبيرة في مجمل الاقتصاد العربي سواء من حيث الاستهلاك أو الناتج المحلي الإجمالي أو التجارة بشقيها الكلي والبيئي كما تشمل سوقا استهلاكيا واسعة يبلغ عدد سكانها إلى 180 مليون نسمة أي بنسبة 66% من مجموع سكان الوطن العربي بمتوسط دخل فردي يبلغ 3 آلاف دولار بزيادة نسبتها 38% من متوسط دخل الفرد على المستوى العربي ويزيد ناتجها المحلي الإجمالي على 522 مليار دولار أي ما يعادل 89% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وتبلغ أهميتها النسبية في مجال التجارة الخارجية حوالي 90% من إجمالي الصادرات العربية وحوالي 85% من إجمالي الواردات العربية.



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩ / ٦ / ٢٠٠٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

د. جويلي الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية

دور جديد للمجلس في ظل التحولات الاقتصادية

الحر

اضطلاع مجلس الوحدة الاقتصادية ببعض الأنشطة الجديدة التي تتماشى مع التحول العالمي، للاقتصاد الحر والاتجاه إلى التخصصية مما يستلزم توجيه مزيد

من الدعم للقطاع الخاص، كما يستطيع المجلس، وفقا لهذا التحول أن يتطور ليستجيب دورا حديدا وهو دور «بيت الخبرة» لخدمة قطاعات الأعمال العربية ويرى الدكتور جويلي أنه يجب أن يستقر في انتماء الجميع أن السوق المشتركة العربية ليست قضية المجلس فقط وإنما دور المجلس هو جانب من منظومة شاملة يجب أن تتكاتف جميع مؤسسات مجتمعاتنا العربية على تحقيقها

تحرير الخدمات

وقد عبر ممثل الجماهيرية الليبية ورئيس الدورة الحالية لمجلس الوحدة الاقتصادية عن رؤيته لقضية العمل العربي المشترك مشيرا إلى أنه، بالرغم من اعتماد العديد من الاتفاقيات في مجال تشجيع وحماية الاستثمارات العربية البينية سواء في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية، أو في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلا أن الحصيلة لا تزال رهيدة الأمر الذي يتطلب منا جميعا دراسة للأسباب والمسببات التي أخرجت هذا الوضع واستنباط وابتكار الأساليب والآليات القادرة على جذب المزيد من هذه الأموال العربية الموقوفة هنا وهناك خارج الاقتصاديات العربية.

وفي هذا المقام ينبغي الإشارة إلى أهمية تحرير الخدمات - والكلام للمستول الليبي - بين دول السوق العربية باعتبارها رافدا رئيسيا لإحداث التكامل الاقتصادي، ونهجا صحيحا للتوظيف الأمثل للطاقت الفنية والعرفية العربية، وحيث كونها كذلك فإن البدء في براسمها

الاحتفال الذي أقيم بمناسبة تولي الدكتور أحمد جويلي مهام منصبه الجديد كأمين عام لمجلس الوحدة الاقتصادية تحول إلى نقاش مفتوح لمناقشة كيفية ضخ دماء جديدة لشرايين العمل العربي المشترك لتحقيق الحلم العربي الكبير، بالتكامل الاقتصادي وإقامة السوق العربية المشتركة.

مقد حرص الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية على حضور حلف اليمين ومراسم تسليم القيادة للدكتور الجويلي في الوقت نفسه الذي يقوم الأمين العام للجامعة فيه باتخاذ الترتيبات لعقد اجتماع في الفترة المقبلة لبحث تقييم شامل لمراحل تنفيذ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

الدكتور أحمد جويلي الأمين العام الجديد يحدد أصل المشكلة مشيرا إلى أن العقبات التي واجهت المجلس خلال السنوات الطويلة الماضية هي في الأساس جزء من مجمل المشكلات التي تعوق العمل العربي المشترك، ويضيف لها مجموعة من التحديات على ضوء التغيرات الدولية التي يشهدها العالم مؤخرا، وليس هناك خيارات أمام العرب، وذلك إما بالتحرك الجاد نحو التكاملية، والتعامل مع العالم ككتلة واحدة وإما أن يجرفهم تيار العولمة في بحر تملوه الأمواج العاتية.

ويحدد الدكتور جويلي عدة ميادين تحدد مسيرة المجلس في الفترة القادمة، وتعتمد هذه المبادئ على أنه قد حان الوقت لإعادة تقييم جفري لمسيرة المجلس خلال الفترة القادمة، وأيضا الحاجة لتوصيف دور المجلس على ساحة العمل العربي المشترك. وكذلك تتضمن أهمية



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٨٧ / ٦ / ٢٠٠١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وفق منهج علمي وعلمي من قبل الامانة العامة ولجانها الفنية امر في غاية الاهمية لاحكام حلقات التكامل واستكمال البناء وتفعيل الدور الوظيفي للمؤسسات الاقتصادية والمالية العربية.

انطلاقة للأمام

الدكتور رشيد جميل عليو مدير إدارة الاتحادات العربية للشركات المساهمة بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أعرب عن توقعاته بأن يشهد مجلس الوحدة انطلاقة قوية إلى الأمام في المرحلة القادمة لمواجهة التحديات العديدة التي تواجه عالمنا العربي في السنوات القادمة، وهي عقبات يمكن اجتيازها من خلال تفعيل أجهزة العمل العربي المشترك، والعمل على رفع كفاءة الأداء وتحسين الحوبة، وتحقيق التكامل العربي، ويضيف أن الدكتور جويلي ليس جديدا في هذا المجال، فهو أحد الحبراء القلائل في عالمنا العربي الذين كانت لهم بصماتهم على الاقتصاد العربي من خلال أبحاثه الاقتصادية الأكاديمية، إضافة إلى دوره في التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وعدد من الدول العربية



المصدر: العالم اليوم

للتشتر والخدماء الصدففة والمعلوماء التاريخ: ١٢/٦/٢٠٠٢

د. جوبلى فى أول حءفء كأمن عام لمجلس الوءءة الاقءصاءفة

مءءل النمر للءول العربفة ففراءع واعءماءهم على الخارج ففراءف

ففعفل الشركاء العربفة لفزاءة الفباءل
بفن العرب

عشر السوق العربفة المشركة القفضفة الأولى فى
ءءول أعمالى

□ حوار - ءلاف مءفوظ :
فى أول حءفء له كأمن عام لمجلس الوءءة
الاقءصاءفة العربفة اكء الءكءور اءمء جوبلى أن قفضفة
السوق العربفة المشركة لها الأولوفة فى ءءول أعماله
وأن العرب فواءون فءءفاء ءظففة علفنا ءمفعفا مواءهءها
ولابد من عوءة الشركاء العربفة القابضة لءكون ذراءعا قوففا
للفنففء الءطء المشركة لفزاءة الفءارة العربفة -
العربفة وكشف عن أن الاوضاع الاقءصاءفة العربفة
سلبفة فمءءل النمر ففراءع وأءمالى الناتء المءلى
ففءاقص ومع الوقت ففءافء اعءماء العرب على الخارج.



المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/٦/١٩٨٨

المشروعات القائمة وتحديثها ورفع الكفاءة الانتاجية وخفض التكاليف وابلارة الجودة الشاملة والارتقاء بالمواصفات وتكوين اتحاد مستثمرين «كونسورتيوم» من القطاع الخاص لتنفيذ المشروعات المشتركة وتوطين صناعات عربية جديدة نظرا لان قضية التصنيع تعد احد المحاور الرئيسية لتفعيل العمل العربي المشترك وأحداث النقلة التكنولوجية المطلوبة للمنطقة العربية اذا اردنا المنافسة العالمية ومن هنا تأتي أهمية صهر المجتمع العربي الصناعي في بوتقة واحدة.

وقال الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية مطلوب من القطاع الخاص الاستفادة من قاعدة المنشأ التراكمي بحيث تخصص الدول وفقا لما تملكه من مزايا نسبية وتنافسية تتيج لها الانتاج بتكلفة اقل وجودة اعلى ويمكن ايضا تقسيم المنتج الواحد وليس فقط الصناعة.

محاور عمل

واضاف جويلي ايضا ان محاور عملي في الخطة التركيز على محور التنمية وان السوق العربية المشتركة ليست موضوع تجارة فقط انما هي تنمية اكثر منها كتجارة فالعملية ليست التحرير الكامل للتجارة من جميع القيود والرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية الوطنية وتنسيق السياسات والانظمة والاجراءات التجارية والجمركية وانما تركز ايضا على تنمية التجارة وتجنب وتعالج بعض سلبيات التركيز على التجارة وتتمتع الفرصة الملائمة بزيادة وتعزيز المزايا التنافسية والنسبية ورفع الكفاءة الانتاجية والقدرة التنافسية للمنتجات والتخصص والتوطين واعادة توزيع الموارد والتنسيق الانتاجي والبرمجة المشتركة للقطاعات الانتاجية ذات الاولوية مما يسمح بتعزيز التنمية من خلال التكامل.

واوضح الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان من ادوات خطته خلال المرحلة المقبلة العودة الى

اسأل نفسي كثيرا حول السوق العربية عن ماذا حققت ولماذا لم تنتشط حتى الان وامل ان اجد السبيل الجاد لتفعيلها واعادة الدم الى شرايينها وبهدف جعل تطبيق احكامها ممكنة وذات مردود عملي على الدول المطبقة.

وقال ان مايشغلني ايضا تعثر هذه السوق واعتقد انه حان الوقت لكي تمنحها الحكومات والشعوب العربية على السواء مساندة مطلقة من العزم السياسي والذي يدعم القرارات الاقتصادية.

واوضح الدكتور جويلي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان خطة العمل التي اعدتها تتضمن ايضا تفعيل وتنشيط دور القطاع الخاص في الدول العربية من خلال الاتحادات والمنظمات التي تقوم بدور مهم في النشاط الاقتصادي لاعطاء حيز اكبر للقطاع الخاص لقيادة عملية التنمية والسير بها الى الامام ويجب على الدول العربية افساح الطريق امام القطاع الخاص والانسحاب تدريجيا من مجالات الانشطة الانتاجية وترك المجال للقطاع الخاص ليلعب دوره بما لا يقل عن 70-75٪ من الاستثمارات.

دور فعال وقال يجب على الاتحادات الـ 25 ان تقوم بدورها الفعال سواء من ناحية حشد الامكانيات وتنسيق السياسات اللازمة لتنمية الصادرات العربية البيئية او الخارجية وفتح اسواق التصدير الخارجية المستهدفة على اساس انتقائي للسلع والاسواق طبقا لاستراتيجيات مخططة بعناية وتنظيم نشاطات الترويج للسلع العربية في الداخل والخارج من خلال التعاون بين الشركات والعمل على اقامة المشروعات المشتركة واستغلال مزايا الانتاج الكبير في اقامة المشروعات الكبرى الجديدة او توسيع

ويقول الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية الدكتور احمد جويلي ان دور المجلس بحكم التخصص هو تنشيط وتفعيل ودعم العلاقات الاقتصادية وتقويتها بين الدول العربية وهي مؤسسة قومية تسعى لانجاز التكامل الاقتصادي وصولا الى الوحدة الاقتصادية العربية عبر مراحل متدرجة تكون تراكما تقدميا في الميادين الاقتصادية ومؤسسة يفترض ان تكون مركز جذب تجمع حولها كل الحكومات واصحاب الفكر الاقتصادي الذين يمدونها بالبرامج والسياسات لبناء التكامل الاقتصادي وان تكون الحاضنة للمصالح القومية المشتركة تتفاعل فيها الاتجاهات المختلفة ويتولد عنها كل مامن شأنه ان يقوى البناء الاقتصادي ويحقق الاهداف المنشودة في الرخاء والتقدم لمجموعة الدول العربية باعتبار ان المصالح العربية وحدة متشابهة وليست متقاطعة.

مستقبل الاتحاد وحول الخطة المستقبلية لمجلس الوحدة الاقتصادية يقول د. جويلي ان خطته للعمل بالمجلس تتركز في عدة اتجاهات ومحاور اهمها اولاً السوق العربية المشتركة ومتابعة ماتم تنفيذه قبل ذلك من اعمال في المجلس وبخاصة في هذا الموضوع ويعتبر من اهم اتجاهاتي وشغلي الشاغل خلال الفترة المقبلة ويحتاج ذلك لجهود ضخم وجبار لتابعة وتوسيع قاعدة المجلس على ان يجذب دول خارج اطاره الى اتفاقية السوق لدعم الحركة الاقتصادية العربية.

واضاف ان عدد الدول المنظمة للمجلس قلل من 7 دول فقط فسام عمل جاهدا لزيادة هذا العدد من الدول العربية للانضمام لتكون نواة للتنفيذ الفعلي للسوق العربية المشتركة مما يعطي الامل في دعم السوق واقامتها ففي هذه الفترة



المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/٦/٢٠٠٢

الطرق فإما ان نكون او لا نكون.

مكانة مطلوبة

ويؤكد د. جويلي ان التحديات التي يواجهها الوطن العربي خطيرة جدا في رأيي الشخصي اولها التهميش قالوطن العربي ودوره الاقتصادي يقل سنة تلو الاخرى سواء من ناحية مكانته في الانتاج العالمي او التجارة العالمية لان 2,5٪ في التجارة العالمية تعني اننا اقل من ذي قبل كنا 5٪ من التجارة العالمية ومتذبذبة مكانتنا خلال التسعينات لانها تتأثر بالبترو.

واوضح ان معدل النمو لا يزيد على 3,8٪ بعد ان كان 5٪ منذ التسعينات وانخفض التلج المحلي الاجمالي للدول العربية الى 589 مليار دولار وبلغ الاستهلاك النهائي العام حوالي 468 مليار دولار كما بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية 55٪ من اجمالي الناتج المحلي بما يعكس اعتماد جزء كبير من دخل الوطن العربي على التجارة الخارجية وكذلك زاد اعتماد الوطن العربي على سد الفجوة الغذائية على الخارج من السلع الاساسية مثل القمح والحبوب والالبان ويتراوح حجم التجارة العربية البيئية خلال الفترة الاخيرة ما بين 8-11٪ من جملة التجارة العربية وبلغت قيمة التجارة البيئية 27 مليار دولار وبلغ معدل نمو الانتاج الغذائي 2,5٪ خلال العقد الاخير زاد معدل الاستهلاك الغذائي الى 7٪ سنويا. نفس الامر لدى اتساع حجم الفجوة الغذائية وانخفاض نسبة الاكتفاء بحيث اصبح مستوردا لاكثر من 50٪ من غذائه من الخارج.

وقال جويلي ان من اهم التحديات التي تواجه الوطن العربي منظمة التجارة العالمية «الجات» بكل ما تحمله من تحولات عالمية للاقتصاد الحر وايضا البطالة وتعتبر من المصاعب الرئيسية التي تواجه الوطن العربي حيث وصلت الى مايزيد على 11 مليون نسمة وايضا الفجوة التكنولوجية كاحدى العوائق المهمة امام الدول العربية خلال الفترة الماضية.

الشركات والخدمات المساندة.

وصرح الدكتور جويلي ايضا من خلال خطة عمله بالمجلس دراسة تحليل وتأثير موضوعات كثيرة على الوطن العربي وموقف الوطن العربي بالنسبة لكل هذه من ناحية العولة ومنطقة التجارة العالمية «الجات» واتجاهات اليورومتوسطية والشراكة العربية مع اوربا وموقف الوطن العربي والاتجاهات النهائية في ترتيب المنطقة في المستقبل فلقد فرضت حرية انتقال الناس والبضائع ورؤوس الاموال والخدمات الى تغييرات جذرية في المجتمعات وعلى درجات متفاوتة من مرونة التغير وامكانات التكيف معه. ولقد قادت التكنولوجيا المعلوماتية هذه التغيرات فقد بات الدخول الى قواعد المعلومات عن طريق شبكات الانترنت امرا سهلا لذلك ولدت منظمة التجارة العالمية كركيزة اساسية لسياسات المبادلات التجارية العالمية وهي سياسات تلقى بظلالها على الظروف التجارية والاقتصادية والمالية والتشريعية والقانونية والاجتماعية وغيرها لاي بلد.

التحديات عديدة

وحول التحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة يقول جويلي التحديات كثيرة ومتشعبة اولها لقد حال ولقترات طويلة الاختلافات السياسية دون ايجاد بيئة اقتصادية متكاملة والان ان الاوان لان يكون القرار السياسي مدعما لما تشهده المنطقة من استقرار سياسي في الوطن العربي الى جانب ذلك هناك عدة عوامل من التناقضات القائمة بين الهياكل الاقتصادية العربية وصعوبة التنسيق وقلة المعلومات واختلاف النظم التجارية والاقتصادية ثقل الاعباء الجمركية ونحن بحاجة الى معاملات تسمح بتبادل سلعها ذلك ان الرسوم الجمركية تجعل من استيراد نفس السلع من بلدان اخرى اكثر جدوى ونفعا وانا الان ارد ان العرب في مفتقر



د. احمد جويلي

الماضي وتفعيل دور الشركات القابضة التي اقيمت قديما وتم اهمالها والهدف من ذلك ايجاد ذراع قوية للتنفيذ العملي لاهداف وسياسات تنمية التجارة العربية البيئية وربط مصالح الاطراف العربية المعنية بهذا النشاط وبصفة رئيسية من القطاع الخاص وبناء قنوات اتصال وعلاقات دائمة بين المنتجين والتجار العرب واتاحة الفرصة التسويقية للمنتجين العرب والافادة من الطاقات الانتاجية المتاحة والمعطلة ودفع مستوى تشغيلها وتوفير الخدمات الاساسية المساندة للتجارة العربية عن طريق اقامة شركات فرعية متخصصة او الحصول على هذه الخدمات بافضل شروط ممكنة.

تنمية الشركات

وقال ايضا يجب تنمية أنشطة هذه الشركات والتركيز على عمليات اساسية مثل الترويج من خلال اقامة الاتصالات لهذه الشركات وتوفير المعلومات والتعرف على الاسواق العالمية والتعريف بالمنتجات العربية وايضا التسويق وعقد الصفقات لحساب الغير وترتيب العمليات الدولية للمتعدين الاطراف والمتاجرة والخدمات الثانوية لهذه



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٤٦ / ٦ / ٢٠

جويلي في أول حديث بعد توليه منصب الأمين العام

لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

نسى لعودة الإمارات والكويت

والنظام دول المغرب العربي للمجلس

نعاني من أزمة مالية نتيجة تأخر الدول
العربية في دفع حصصها المقررة

ما زال حجم التجارة البينية
العربية ضعيفا للغاية



المصدر : الأهرام

النظر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٧/١٢/٢٠٠٢

قوة وكفاءة وعلم وكلها تحديات تواجهنا وإذا لم يتسع حجم السوق بين الدول العربية ستكون كارثة حقيقية امامنا.

التجارة البينية

● ماذا عن حجم التبادل بين الدول العربية؟

● حجم التبادل التجاري بين الدول العربية يقدر بنحو ٢٧ مليار دولار من حجم تجارة ٢٠٠ مليار دولار مع العالم الخارجي مما يعني ان التجارة بين العرب تصل نسبتها الى ١٠٪ تقريبا.. وإذا كنا نتحدث عن زيادة التجارة البينية فلا يكفي فقط تخفيض التعريفات الجمركية فهي إحدى السبل لتفعيل التجارة البينية والمطلوب هو انتاج السلع التي يحتاجها الوطن العربي او سلع الفجوة لان الأرقام تقول اننا نستورد ٩٠٪ من السلع من الخارج وعليها ان نقلل من حجم الاستيراد بانتاج هذه السلع باعلى جودة ليتم تبادلها بين الدول العربية.

كما انه ينبغي تشجيع الاستثمار العربي المشترك ليس في السلع المتشابهة ولكن فيما تحتاجه الدول العربية من سلع تستوردها مثل القمح على سبيل المثال.

اذ ليس هناك تجارة قمع بين الدول العربية وتجارة ذرة ولاتجارة لحوم ولا البان وهناك امثلة كثيرة يمكن القياس عليها وإذا اخذنا مثال السوق الأوروبية سنجد ان حجم التبادل يصل الى ٧٠٪ بين الدول الأوروبية وبعضها البعض والتجمع الاسيوى ٢٠٪.

● في رأيك كيف يتم الارتفاع بنسبة التجارة البينية العربية؟

● يمكن ان تزيد نسبة التبادل الى ٢٠٪ ولكن بشروط كما ذكرنا وعندما نتخيل انها تتحقق ستزيد قيمة التجارة البينية الى ٦٠ مليار دولار مما يترتب عليه فتح مصانع جديدة ومزارع جديدة.. وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى المعيشة وستكون آلية كبيرة جدا في عملية التنمية.

الامر الذي يستلزم انشاء شركات عربية مشتركة مبنية على اساس

أجرى الحوار هشام جاد

افريقيا والمغرب العربي مثل المغرب والجزائر وتونس كما يهمنا ايضا انضمام دول الخليج.

● ولكن هل من الممكن ان تنضم دول من الخليج رغم وجود مجلس التعاون الخليجي؟

● الانضمام للمجلس كله فوائد.. وعندما ندخل في نظام لانشاء السوق العربية المشتركة فان الفائدة ستكون عامة على الجميع.

● هل حلم انشاء السوق العربية يمكن تحقيقه في ظل الوضع العربي القائم؟

● بلا شك يمكن تحقيقه وان الاتجاه الآن هو تفعيل السوق العربية المشتركة.. وقد تم وضع برنامج تنفيذي بالفعل لهذا الغرض.. وبدأ تنفيذه على ثلاث سنوات بدءا من يناير الماضي وحتى نهاية عام ٢٠٠٢. ويستهدف الوصول الى الاعفاء الجمركي الكامل بين الدول الاعضاء.. وليس مثل منطقة التجارة الحرة والتي ستنتهي عام ٢٠٠٧. وهناك سبع دول وقعت على هذا الاتفاق منها مصر وليبيا والعراق والاردن وسوريا وبقية دول السوق وهذه مرحلة أولى وبعد الانتهاء من هذه المرحلة وهي انشاء السوق تبدأ مرحلة تأسيس الاتحاد الجمركي وای دولة ستضم لانشاء السوق سوف تستفيد. لان الجمارك ستلغى تماما في مدة اقصاها ثلاث سنوات.

وعند انضمام اي دولة جديدة ستستفيد من اعفاء الجمارك مثل ماحدث مع مصر عندما انضمت الى الكوميسا اذ استفادت بالتخفيضات التي بلغت ٩٠٪ بالرغم من انها انضمت في مرحلة متأخرة.

● وماذا سيقدم المجلس في ظل التكتلات العالمية الحالية؟

● اننا في زمن التكتلات.. زمن ليس فيه مكان للصغار ولقد انتهت الفردية والعالم كله لتغير حولنا ويزداد

أكد الدكتور احمد جويلي الأمين العام الجديد لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية انه سيبذل مساعيه لعودة الامارات الى عضويتها في المجلس.. خاصة وان تجميد عضويتها غير نافذة حتى الآن لعدم مرور عام على طلب التجميد كما تنص اتفاقية انشاء مجلس الوحدة.

وعبر الدكتور جويلي عن امله في عودة الكويت الى عضوية المجلس.. مشيرا الى انها من الدول الاساسية التي ساهمت في انشاء المجلس. وقال الأمين العام الجديد في حديثه لـ«الاخراة» ان مهمة المجلس خلال الفترة القادمة هي تفعيل السوق العربية المشتركة.. مؤكدا انها الامل القوي والوحيد امام الدول العربية لمواجهة التكتلات العالمية.

● وازداد ان حجم التجارة البينية العربية مازال ضعيفا مما يستلزم اتخاذ عدة اليات لتنشيط حجم التجارة البينية على رأسها انشاء شركات عربية مشتركة لانتاج سلع يحتاجها الوطن العربي اضافة الى تشجيع الاستثمارات في مختلف الدول العربية وفيما يلي نص الحديث.

● هل هناك فرصة لعودة الدول التي انسحبت من المجلس؟

● نأمل في عودة الكويت لانها من الدول الاساية المطلوب انضمامها واما بالنسبة للامارات العربية فهي موجودة بالطبع وان عملية الانسحاب لم يمر عليها عام لتكون نافذة كما ان الامارات مكسب كبير للدول العربية وللمجلس، والامارات توجهاتها عربية وهي التي تدافع عن القضايا العربية خاصة الشيخ زايد رئيس الامارات.. وهناك مشاورات مع الامارات في هذا الشأن.

شمال أفريقيا

● ماهي الدول العربية التي يمكن ان تنضم للمجلس خلال الفترة القادمة؟

● ان ما يهم المجلس هو انضمام الدول الفاعلة واهمها دول شمال



المصدر : الأحرار

التاريخ : ١٦/٧/٢٠٠٢

المشور والخدمات الصحفية والمعلومات

هناك مجرة كبيرة غذائية وفي احسن ظروفها كانت ١٢.٤ مليار دولار في عام ٩٨.

اتما المشكلة للكيرة هي عجز الموارد المائية للوقاء بتعداد السكان المتزايد وهو أخطر مورد في الدول العربية يوجد به عجز ومن المتوقع في عام ٢٠٢٥ أن تصل الدول العربية تحت خط حد الفقر المائي كما تطلق عليها وعلاجها أن نرشد في استخدام الماء وفي نفس الوقت ننتج سلعا بدرجة عالية من الكفاءة لتصديرها حتى نحصل بها على غذاء لأن البترول مستقبلي معروف.. فهو يتأرجح بين الصعود والهبوط وتبخرات القوى العالمية فيه.. فهو مورد مائي ليس مضمونا فطري للدول العربية أن تنتج سلعا تمكنا من استيراد غذائها لأن اللياه المرجوة بالدول العربية مهما تم حسابها لن تكفي لإنتاج غذاء لهذا الكم الهائل من عدد السكان وضروري أن تعتمد على الخارج في استيراد الغذاء وإذا كان هناك استيراد فعليا أن ننشط الاستثمارات بالداخل.

عملية السلام

● ماهو منظور الدكتور جوبلي استقبل السلام في المنطقة خلال الفترة القريبة؟

● السلام من الأشياء التي ستحدث سواء في الاجل القريب أو الطويل وبعد ذلك ماذا ستكون السيناريوهات في المنطقة.. والمجلس الاقتصادي مهمته كبيرة جدا لاستكشاف سيناريوهات تخدم القضايا العربية في المستقبل ويقدم خبرته.

فنحن في المجلس سيكون دورنا ترتيب الاجندة لمواجهة تلك التحديات التي تواجه الدول العربية للتنسيق فيما بينها وهناك دراسة يعمدها المجلس حاليا لمستقبل العلاقة بين دول اليورو ومنطقة اليورو والدول العربية. الى جانب اهتمامنا الكبير بموارد المنطقة والتنمية المتواصلة وكلها موضوعات متصلة ومجلس الوحدة

● لقد تحدثتم عن المرحلة الاولى والثانية لانشاء السوق المشتركة ولكن لم تتحدث عن المرحلة الثالثة. ● الذي اسعى اليه لانشاء السوق العربية المشتركة أن أرفع درجة التعاون الاقتصادي العربي بل في طريقة دون التقيد بمراحل ونحتاج الى آليات كثيرة وأننى اسعى لدفع أي تحرك نحو تشغيل هذه الآليات التي ستنشئ للسوق وأهمها إنتاج سلع تحتاجها الدول العربية كما نكرت لأن فتح الحدود بدون إنتاج سلع لأفائدة منه.. وأمام التحديات التي تقابل الدول العربية علينا أن ننتج وتكون هناك تجارة بينية حقيقية من خلال المشروعات المشتركة.

البطالة

● كيف سيواجه مجلس الوحدة الاقتصادية قضية البطالة في الدول العربية؟

● من أخطر المشاكل التي تواجه الدول العربية مشكلة البطالة التي تصل نسبتها الى ١١٪ وهذا ليس رقما صغيرا وعندما نتكلم على ٢٧٠ مليون عربي وثلاث هذا الرقم قوى عاملة.

مما يعد أن هناك ١١ مليون عاطل في الدول العربية هذا بالإضافة الى أن ٦٠٪ منهم من الجامعيين وهذا الرقم المخيف ليس مقتصر على الدول العربية الغير منتجة للبترول بل امتد الى الدول الخليجية.. وهذه مشاكل خطيرة ومشاكل العصر سواء في الداخل أو في الخارج.

ومشكلة البطالة لا حل لها الا عن طريق توسيع قواعد الاستثمار وانها تكنولوجيا المعلومات والتوسع في التجارة الالكترونية لاستخدام هؤلاء الشباب وهذه كلها وسائل مختلفة.

● وماذا عن الفجوة الغذائية؟ ● حقيقة هي من أخطر المشاكل.

الاحتياجات الفعلية وتكون شركات قابضة يساهم فيها القطاع الخاص.

● هناك معوقات في شبكة الطرق بين الدول العربية ماذا سيفعل المجلس لحلها؟

● بالفعل هذه المشكلة موجودة ولقد بدأنا في إيجاد حلول لربطها ربط عضوي من خلال البنية الأساسية العربية لربط الطرق والمطارات والنقل البحري والمواني والبثوث إضافة الى تأسيس شبكة للمعلومات وهي من وسائل التكامل بين الدول العربية ونعمل لتفعيلها بالإضافة الى عمل الاتحادات النوعية التي تقوم بدور قوى على الصعيد العربي.

دور الاتحادات النوعية

● كيف ترى دور الاتحادات النوعية خلال الفترة القادمة؟

● الاتحاد النوعي دوره قوى جدا . وهو عبارة عن مجلس لتسويق سلعة معينة على سبيل المثال هناك اتحاد للاسمدة والاتحاد العربي لصناعة الحديد واتحاد المقاولين . الاتحاد النوعي ذاته من الممكن أن يكون مجلسا تخطيطيا على أعلى مستوى لهذه السلع ومن المعروف أن الاتحادات ليست مقصورة عضويتها على أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية لأن الاشتراك فيها لمؤسسات الأعمال الفردية ولو قام هذا الاتحاد بدوره يمكن أن يضع توجهات للإنتاج في المستقبل لاحتياجات المنطقة العربية في كافة السلع وعلينا أن نشجع هذه الاتحادات لأنها أساس السوق العربية المشتركة.. وعلى سبيل المثال نجاح الاتحاد العربي للاسمدة وهو يمدى اعداده لسياسات متكاملة بين الدول العربية وكذلك بقية الاتحادات الأخرى لتصل في النهاية الى سوق مشتركة



للشعر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٦ / ١٢ / ١٩٧٤

فهل هناك بركة أمل لازالة هذا الاحباط؟
●● المواطن العربي بالفعل اصيب بالاحباط خلال الفترات السابقة ولكنه يعلم اهمية السوق العربية المشتركة بالنسبة لمستقبله ولكن لم ير هذا الامل لاسباب يطعمها جميعا... ولكن علينا ان نزيل هذا الاحباط بحركة للامام.. ولكن دون تقديم امل غير محسوب بان نقول مثلا ان السوق العربية ستبدأ غدا.. ولكن نقول باننا سنستخدم آليات كثيرة خلال الفترة القادمة للاسراع في انشاء هذه السوق.

● هل هناك موقف لمجلس المشكلة العراقي؟

● الا يملك المجلس حل مشكلة العراق؟

●● لا شك ان المجلس له موقف خاص لمشكلة حصار العراق ولقد اصدرنا بياننا بذلك لان المجلس يتبنى كل القضايا العربية منها فلسطين ولوكيربي والعراق.. واتنا نناشد فك الحصار عن العراق وانه يتم اعداد دراسات للنهوض بالتنمية فيه بعد الحصار وهو جزء عزيز من الوطن العربي وثروات كبيرة وتنميته اضافة للوطن العربي.

● تردد ان المجلس يمر بازمة مالية كبيرة فما صحة ذلك؟

●● لا شك ان هناك مشاكل مالية وحلها ان يأتي الا من خلال مناشدة الدول الاعضاء في دفع حصصهم المالية المقررة.

توحيد القوانين

● هل هناك توجه لتجميع القوانين الخاصة بالاحتكار والاغراق وحماية المستهلك في الدول العربية لتوحيدها في قانون واحد على المستوى العربي؟

●● بالفعل هناك تجميع لهذه القوانين بهدف اصدار نموذج عربي ليسترشد به في الدول العربية.. مثل الاتفاقية العربية لضمان الاستثمار والاتفاقية العربية لمنع الانزواج الضريبي.. لذا سنقوم بهذا الواجب اذ ان هناك دولا لديها قوانين الاغراق ودولا اخرى لا يوجد بها وهناك دول بها قوانين لمنع الاحتكار.

الاقتصادية منوط به القيام بكل هذه المهام ولا يجب ان يحسر في آلية معينة في تحقيق هدف انشاء السوق العربية المشتركة.

فقط فعلى المجلس ان يستخدم اليات كثيرة ويحول نفسه الى قيمة مضاعفة للتعاون العربي وذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية ومنظماتها.

● هل يمكن ان تعوق قوانين التجارة القطرية اقامة السوق العربية المشتركة؟

●● اريد ان اقول انه في هذا

العصر الذي تجد لغة التجارة والاقتصاد فيه كلمة مسموعة.. ورغبة الدول العربية وعلى المستوى السياسي او الشعبي الاندماج والتآزر فان يصهر كل ما يعوق السوق العربية المشتركة وعلينا الانبدا بالخلاف بل بنقاط الاتفاق فيما هو متفق عليه على مستوى السلع ثم نأتي بعد ذلك وفي مناقشة الخطوة المعترض عليها.. وعلينا ان نغير الفكر الاقتصادي في نقاط الخلاف حول السلع المتبادلة فيما هو ممنوع اليوم.. سيتم السماح به غدا.. وعلينا ان ننظر الى السوق الأوروبية المشتركة.

فقد بدأت بنقاط الاتفاق وتركزت نقاط الخلاف وكذلك الامر في توحيد العملة الأوروبية حيث رفضت انجلترا الدخول في اليورو ومع ذلك لم تهدم السوق الأوروبية.

فكر جديد

● هل هناك فكر معين سيسير عليه المجلس بعد ان توليتم منصب الامين العام؟

●● اننا سنسير بالفعل بفكر «البرجماتية» وهو الواقع العملي وليس فكرا ايدولوجيا.. وسنتعامل مع الايسر في التعامل مع الدول العربية والذي يعطى نتائج ملموسة وجيدة والذي يعرقل العمل سنتركه لانه في النهاية الهدف هو ان نضيف شيئا جديدا للمواطن العربي.. وهناك آليات كثيرة للنجاح وطالما هناك امل فلا بد ان تعمل.

● سيادة الامين العام: المواطن العربي اصيب بالاحباط في كل شئ



المصدر: الشئ نأار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦ / ٦ / ٢٠٠٦

«الأنباء» تفتح ملف التحديات الاقتصادية
العالمية وانعكاساتها على الدول العربية (١-٣)

المنطقة العربية الحرة خطوة لا قامة السوق المشتركة التكتل والاندماج ضرورة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة

العربية للتنمية الصناعية تسعى لاقرار مشروع
قواعد المنشأ التفصيلية
والمواصفات والمقاييس الموحدة للسلع الصناعية والعربية
بحلول سبتمبر المقبل
تحرير التجارة وثورة المعلومات والاتصالات ونظم
الجودة العالمية
اهم محددات التعامل الاقتصادي
في النظام العالمي الجديد



المصدر: الشَّيْخُ نَبَأُ

لِلنَّشْرِ وَالْخِدْمَاتِ الصَّحَفِيَّةِ وَالْمَعْلُومَاتِ التاريخ: ٢٠٠٢ / ٦ / ٢٠

القاهرة — ناهد إمام:

مع تزايد المتغيرات الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية التي شهدتها نهاية القرن الماضي والتي من أهم مظاهرها:

— إقامة نظام اقتصادي جديد يقوم على عولمة الاقتصاد وتحرير التجارة.

— انفتاح الأسواق العالمية وحرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم ومع منظمة التجارة العالمية.

وفرضت هذه التغيرات تحديات كبيرة على مختلف دول العالم ومنها المنطقة العربية الأمر الذي أدى إلى ظهور تكتلات وتجمعات اقتصادية إقليمية باتت تشكل أهم ملامح النظام الدولي الجديد.

ومع هذا التوجه العالمي أدركت الدول العربية ضرورة مواجهة هذه المتغيرات واتخذت الخطوات الإيجابية نحو إقامة التكتل الاقتصادي العربي المنشود وبدأت بإعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت عامها الثاني والتي من المؤمل أن تمهد عند اكتمال المرحلة الأولى نحو إقامة السوق العربية المشتركة وبلغ عدد الدول العربية المنفذة للخطوات الأولى لمنطقة التجارة الحرة ١٤ دولة عربية وتمثل حصتها ٩٢٪ من إجمالي التجارة العربية.

وحتى يمكن الاستفادة من مميزات منطقة التجارة الحرة العربية لا بد من وضع قواعد منشأ تفصيلية للسلع الصناعية العربية.

هذا وقد أسند للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين تولي عملية إعداد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع الصناعية العربية وإعداد المواصفات والمقاييس العربية الموحدة للسلع التي يتم تبادلها بين الدول العربية والتي تعتبر من أهم عوامل توسيع ازدهار التجارة العربية البينية لهذه السلع إضافة إلى قيامها ببناء قواعد المعلومات القطاعية والإحصائية التي تساهم في توفير البيانات والإحصاءات حول تنفيذ الاتفاقية.

وانتهت المنظمة من إعداد المشروع العربي الأول لقواعد المنشأ ومن المقرر اعتماده من المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي خلال شهر سبتمبر المقبل.



المصدر: **الثَّيْناء**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨/٦/٢٠٠٧

الاستثمارات الأجنبية وتبني سياسيات تشجيع الصادرات. ويضيف المهندس الطاهر أن كل هذه العوامل أدت إلى إعادة التفكير في نمط العلاقات الاقتصادية العربية البينية التي لم تعد تستجيب للمصالح الاقتصادية.

ولذلك كان انعقاد مؤتمر القمة العربية بالقاهرة يونيو ١٩٩٦ ثم تكليف جامعة الدول العربية بالعمل على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وأعلن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ١٩٩٧ في دورته التاسعة والخمسين عن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ابتداء من يناير ١٩٩٨ مع إقرار البرنامج التنفيذي لها في إطار زمني مدته عشر سنوات.

ومن أهم آليات عمل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وجود قواعد منشأ السلع التي يتم تبادلها في إطار الاتفاقية لتحديد هوية السلع المتبادلة حتى لا تتسرب مكاسب توسع السوق إلى أطراف غير أعضاء في المنطقة وكذلك للعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية للدول العربية.

وفي هذا الاتجاه يوضح الدكتور علي العناني المستشار الاقتصادي في دراسة اقتصادية حديثة أن حرية انتقال الناس والبضائع ورؤوس الأموال والخدمات فرضت تغييرات جذرية في المجتمعات وعلى درجات متفاوتة من مرونة التغيير وامكانيات التكيف معه.

التغيرات العالمية

وتبلورت معالم التغيير الإنسانية في مجالات عدة من بينها:

- قيام منظمة التجارة العالمية كحكومة جديدة للعالم تعمل على تنظيم انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال عبر الحدود بدون

ويؤكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتسعين المهندسين طلعت الطاهر أن الساحة الدولية شهدت في العقد الأخير تحولات اقتصادية وسياسية كثيرة لم يشهد التاريخ لها مثيلاً في مثل هذه المدة القصيرة مثل انهيار النظام الاشتراكي وتحول أقطاره إلى نظام السوق الحر وبداية ظهور نظام دولي جديد وازدياد وتدعيم التكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة بدءاً من الاتحاد الأوروبي إلى الناتو ومنتدى التعاون الاقتصادي بين آسيا والباسيفيك إلى كتلة جنوب شرق آسيا وأهم هذه التحولات إنشاء منظمة التجارة العالمية في يناير ١٩٩٥ والتي انضمت إلى عضويتها حتى أبريل ١٩٩٧ حوالي ١٣١ دولة.

وخلال نصف قرن من الزمان حقق نظام التجارة الدولية والذي تنظمه اتفاقات الجات تقدماً هائلاً في مجال السلع الصناعية والذي تتمتع الدول الصناعية فيه بمزايا نسبية في إنتاجها كما بدأت تتبلور تطورات جديدة في الاقتصاد العالمي فرضت نفسها على النظام التجاري الدولي وأدت إلى تبني اتفاقات جديدة تشكل في مجموعها النظام العالمي الجديد إضافة إلى التقدم التكنولوجي المذهل الذي حدث في العقد الأخير على المستوى العالمي في العديد من المجالات وكرد فعل لهذه المتغيرات الدولية بدأت الدول العربية العمل على مواكبة هذه التطورات حيث تبنت العديد منها برامج إصلاح اقتصادي وهيكلية باتجاه تحرير هيكل الأسعار ونظم تجارتها الخارجية وفتح المجال أمام آلية السوق وتقليص دور الدول في الأنشطة الاقتصادية مع إعطاء المجال لحرية عمل القطاع الخاص ومنح التسهيلات والاستثمارات لدخول



المصدر: التخطيط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٦ / ٦ / ٢٠٠٦

وإدخال تقنيات جديدة لحفظ البيئة وتحمل تكاليف جديدة لحماية البيئة وتطوير مفاهيم جديدة للتوازن البيئي.

— انتشار نظم المعلومات وتطور وسائل الحصول على المعلومات وتعدد وسائل التنقيب عن هذه المعلومات والاستثمار الهائل ماديا في أنظمة المعلومات.

العولة

ومن جانبه، أكد المهندس أحمد الغزوي الخبير الاقتصادي حصول ظاهرة العولة أنها أوجدت تيارات اقتصادية ومالية مثل ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وقد أدت إلى إفراز عدد من السمات التي تمثل ملامح النظام الاقتصادي العالمي وتشكل البيئة التي ستعمل في إطارها معظم القطاعات الاقتصادية وتتضمن:

— التقدم التكنولوجي الهائل الذي ساهم في الانخفاض المطرد لتكاليف النقل الدولي للسلع والأفراد والاتصالات الدولية ودوره في إكساب تجزئة

عمليات الإنتاج إلى مراحل في مواقع جغرافية منفصلة وكذلك تسهيل المعاملات المالية والدولية والتي أدت إلى تدويل عمليات الإنتاج والخدمات من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وأصبح الإنتاج وتوزيع الثروة يخرجان كثيرا عن سيطرة الحكومات ويعملان على أسس لا مركزية وفقا لأنماط جديدة.

— تزايد حرية انتقال رؤوس الأموال حيث ساهم التقدم في تكنولوجيا المعلومات في تسهيل عمليات انتقالها وتشجيع الاستثمارات الخارجية المباشرة خلال العقود الماضية ليصل معدل نموها إلى ثلاثة أضعاف

عوائق مع ضرورة تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة عوائق التجارة الإدارية وإعادة تعريف شهادات المنشأ وعدم استغلالها كحاجز إداري بطرق غير

مشروعة مع تصدير السلع ذات الجودة المعترف بها وإدخال شهادات الجودة وتطوير وسائل الرقابة وضمان التنافسية على أسس عادلة تشمل رفع المدعم عن الإنتاج المحلي.

— التطويرات الإدارية وما تتضمنه من سقوط الهياكل الإدارية الهرمية واستبدالها بنظم أكثر استجابة لتطور نمو المعلومات وتوسع ظاهرة الاستغناء عن العمالة في قطاعات محددة.

— التطويرات الاقتصادية والمالية من تسارع بروز ظواهر الخصخصة والاندماج والشراكة الاستراتيجية وتسارع الاستثمار المباشر وغير المباشر وبروز ظاهرة التحالفات الاقتصادية الإقليمية ودخول أنماط جديدة للتمويل مثل نظام الـ (B.O.T) وأهمية تحقيق الإبداع والانتاجية وتقليل التكاليف كمحور للعمل.

— تغير الظواهر الاجتماعية وخاصة بروز ظاهرة البطالة مع انخفاض في التضخم واستنباط أنماط جديدة لحفظ الأمان الاجتماعي وتزايد أهمية برامج التدريب والتقليل من استغلال العمالة غير الشرعية مثل الأطفال والنساء.

تطوير القوانين والتشريعات مثل إدخال قوانين تحكم العلاقات داخل الدولة مع العالم مثل حقوق الملكية وقوانين المضاربة وقوانين تشجيع الاستثمار وسرعة التعديل في القوانين المحلية مثل الجمارك.

— تفعيل قوانين البيئة في مجالات الزراعة والصناعة



المصدر: الشريعة

للتنمية والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٧/٦/٢٠

معدل النمو العالمي في الانتاج. ووجود دور جديد لحكومات الدول النامية حيث سيقترن دورها في عملية التنمية الاقتصادية على التخطيط والارشاد الصناعي والتنسيق والعمل كمحفز لتوجيه النشاط الاقتصادي الى دعم الصناعات الوطنية في المحافل الدولية.

— ظهور دور اساسي وتحديات جديدة للقطاع الخاص حيث سيتم في اطار عملية العولمة اسناد دور تمويل التنمية الصناعية بشكل شبه تام الى القطاع الخاص.

— وجود تغيرات في المزايا التنافسية حيث فرضت مستجدات العولمة اعادة النظر في المزايا التنافسية التقليدية للدول النامية فبدلاً من الاعتماد على المزايا التنافسية الناشئة عن الموارد الطبيعية المتوافرة اصبح من الضروري بناء مزايا تنافسية اعتماداً على عناصر اخرى مثل توفير المناخ الاستثماري المستقر اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

— تدويل وتوزيع عملية الانتاج جغرافياً وزيادة المنافسة الدولية وسهولة الاتصال والنقل ادى الى التوجه الى نقل وحدات الانتاج الى الدول النامية، فالشركات الصناعية الكبرى تنظر الى العالم كله كوحدة واحدة وتقوم بتنفيذ استثمارات وشراء امداداتها وتصميم منتجاتها في اي مكان وكان لهذا التوجه اثر كبير على التوزيع الجغرافي للصناعات على مستوى العالم فقد انخفضت حصة الدول المتقدمة صناعياً من اجمالي القيمة الصناعية المضافة للعالم من ٨٨٪ عام ٧٠ الى حوالي ٨١٪ منتصف التسعينيات.

ادت العولمة الى تزايد التواصل بين الدول والاسواق كما تزايدت الاهمية النسبية للتجارة الدولية وبالتالي يتواصل التركيز على الصناعات التصديرية ويصبح الدخول في

الاسواق الدولية هدفاً محورياً، وفي المقابل فان الاسواق المحلية تضيق وتتضاءل اهميتها النسبية امام توسيع المجالات التجارية الدولية لاستيعاب الازواق والمتطلبات المتزايدة للشعوب من ناحية اخرى فان الشركات الانتاجية متعددة الجنسيات هي التي تحدد الحد الأدنى المقبول لجودة المنتجات من خلال حجم انتاجها الكبير والتكنولوجيات المتقدمة التي تملكها وتطبقها في عمليات الانتاج بها، لذلك فقد تغير المفهوم التقليدي للسوق من حيث حدودها ونوعية المنتجات والاسعار ومتطلبات المستهلك.

— ازدياد اهمية الخدمات مع ارتفاع تكاليف الخدمات في الدول المتقدمة وتوجهت هذه الدول الى تصدير خدماتها الصناعية الى المناطق ذات التكلفة المنخفضة نسبياً وتشير احصاءات منظمة التجارة العالمية الى ان معدل النمو السنوي في تجارة الخدمات بلغ نسبة ١٤٪ منتصف التسعينيات بما قيمته ١,٢ تريليون دولار وذلك بما يعادل ربع قيمة التجارة العالمية من السلع.

زيادة التوجه الى التصدير على حساب سياسات احلال الاستيراد حيث ستؤدي السياسات التي تعمل منظمة التجارة العالمية على ترسيخها في مجال تحرير التجارة الى تنمية التجارة الدولية من خلال التركيز على السياسات المشجعة على التصدير بدلاً من احلال الاستيراد وسيساعد في تحقيق ذلك أيضاً الضغوط التي تمارسها الدول المانحة للمعلومات والمنظمات الدولية المؤثرة.

— تزايد اهمية الاستثمارات الخاصة الخارجية، فمع تناقص المساعدات الحكومية الى مختلف الدول النامية أصبحت هذه الدول تتنافس على استخدام الاستثمارات



المصدر: الشنار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٠ / ٦ / ٢٠

لفترة طويلة للاستهلاك المحلي كبديل للاستيراد وتم دعمها وحمايتها من منافسة مثيلها المستورد وممارسات بعض الشركات متعددة الجنسيات في العقود السابقة والتي تضيف بعض الشك على الدور الايجابي الذي يمكن أن تقوم به هذه الشركات مستقبلا في إطار العولمة، فإن الصورة تصبح أكثر قتامة، وقد جسمت الأزمة الاقتصادية لدول شرق آسيا مخاوف وشكوك الدول النامية حيث تدنى الناتج المحلي في بعض بلدان هذه المنطقة خلال عام ١٩٩٨ إلى مستويات أقل مما كان عليه في عام ١٩٩٧، ففي اندونيسيا انخفض بنسبة ١٥٪ وفي تايلاند بأكثر من ٨٪ وفي كوريا الجنوبية بنسبة ٧٪.

ويقول د. وهدان انه على الرغم من اجماع كل الآراء على ان العولمة أصبحت امرا واقعا لا يمكن تجاهله وانه لا بد من المشاركة في عضوية منظمة التجارة العالمية والعمل على جذب الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار، الا ان الآراء قد اختلفت في تقدير الآثار والنتائج المتوقعة من تطبيق قواعد العولمة الاقتصادية وامكانية الحد من الآثار السلبية المحتملة لها. فاحد الآراء يرى ان التعاون مع العولمة والشركات متعددة الجنسيات يتيح العديد من المزايا للدول النامية من اهمها نقل وتوطين التكنولوجيا العالمية والاستفادة من الاسواق الجديدة.

بينما يرى الرأي الآخر وهو رأي متشائم الا يتم التعامل مع مظاهر العولمة لأن الثمن الفادح الذي ستدفعه اسواق الدول النامية سيكون كبيرا لأن النمو الهائل في حجم المنتجات وتنوع السلع والصراع بين الدول الصناعية والشركات متعددة الجنسيات للسيطرة على

الخليجية الخاصة من خلال الشركات متعددة الجنسيات بصورة اساسية واصبحت هذه الاستثمارات مفتاح الجانب المالي للعولمة.

تطبيق برامج التنمية المستدامة، حيث تتصاعد أهمية اتخاذ الاجراءات اللازمة لضمان المحافظة على استمرارية الموارد الطبيعية وترشيد استهلاكها ونظافة العمليات الصناعية لمنع تلويث البيئة ويزور سمات جديدة للموارد البشرية، فالتطورات التكنولوجية أدت الى تغييرات جذرية في اوضاع التوظيف البشري والمتطلبات من الموارد البشرية في القطاعات الاقتصادية المختلفة وستشهد اسواق العمل فوارق كبيرة في مستويات الدخل وكذلك في فرص التوظيف المتاحة بين العمالة الماهرة وغير الماهرة.

العولمة والدول النامية

وفي استطراد للدكتور المهندس عادل وهدان في دراسة اقتصادية للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ألقى الضوء حول تحديات العولمة على الدول النامية بصورة اساسية، مشيرا الى ان عملية العولمة وآلياتها ووسائل الدفع الى تطبيقها قد وجدت من اجل مصالح الدول الغنية والقوية معا وبالتالي فانها لم تأخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية بالقدر الكافي وانما بالقدر الذي تساهم به الدول النامية في خدمة مصالح الدول الغنية ومؤسساتها التجارية والمالية.

كما ان العولمة فاجت الدول النامية ومن بينها الدول العربية التي تعاني اصلا من خلل اقتصادي وصناعي ومعدلات كفاءة انتاجية متدنية وان السلع التي تنتجها غالبا ما تكون غير مؤهلة للمنافسة الدولية، حيث كانت موجهة



المصدر: التـنـبـأ

للنشر والاحتفاظ بالبيانات والمعلومات التاريخ: ٢ / ٦ / ٢٠٠٢

الاسواق يجعل الدول النامية
ضحية لظواهر الاغراق
والاحتكار.

التعدين والعولمة

وخصصت الدراسة في
استقراءاتها عرضاً لصناعة
التعدين الدولية في عصر
العولمة، مشيرة الى انها ليست
في معزل عن المتغيرات التي
احدثتها عملية العولمة،
فالمستهلك العالمي لمنتجات قطاع
التعدين يريد منتجات عالميين
قادرين على الوفاء بمطالباته
المتغيرة اعتماداً على متطلبات
المستهلك النهائي، ويجب ان
تتسم الصناعة التعدينية
بالكفاءة والجدارة التي تمكنها
من مواكبة متغيرات عملية
العولمة وما يصاحبها من تقدم
تكنولوجي حتى تكون شريكا
مقبولاً في عملية التنمية
الاقتصادية، وكما ان هناك
شركات كبرى متعددة
الجنسيات في مجال صناعة
السيارات والاطارات
والالكترونيات وجميعها
مستهلكة للخامات المعدنية، فان
هناك شركات عالمية ايضا تقوم
بتصنيع الخامات المعدنية
للاستخدامات الصناعية مثل
شركات عالمية في انتاج
مشتقات الحجر الجيري وفي
مجال انتاج الحرارية من
الخامات المعدنية الاوكسيدية.

وتتجه شركات البحث
والتنقيب والتعدين العالمية الى
العمل في الدول النامية لعدة
اسباب اهمها وجود سيولة
مالية عالية لديها تتيح لها
البحث عن فرص استثمارية
ذات عائد مرتفع في أي مكان من
العالم وتعتمد هذه الشركات
في اختيارها للمشاريع على
جسولوجية البلد ومناخ
الاستثمار فيه، وهذا يؤكد ان
سوق تنمية وتطوير الخامات
المعدنية قد تتحول الى سوق
للممولين وليس للمالكين الخامات
وهو عكس ما كان عليه الوضع

في بداية القرن.
وتؤكد الدراسات ان العولمة
تغلقت لدرجة كبيرة في مجال
الاستغلال المنجمي فمثلا
الشركات الكندية تمتلك مواقع
تعدينية في ١٠٠ دولة من دول
العالم وفي سبيل جذب
الشركات متعددة الجنسيات
للاستثمار في مجال التعدين
قامت حكومة الفلبين باصدار
قانون جديد للتعدين عام
١٩٩٥ وكان له صدى واسع في
مجتمع التعدين الدولي وكان
اهم ما يتيح هذا القانون
للمستثمرين الاجانب هو
امكانية تملك ١٠٠٪ ولا يعطى
امتياز التعدين فقط، بل ايضا
المياه والاشجار وحركة
الدخول في الاراضي الخاصة
لحدود ٨ آلاف هكتار لكل امتياز
وادى ذلك الى تهافت الشركات
متعددة الجنسيات العاملة في
مجال التعدين الى تقديم طلبات
للحصول على امتيازات بلغت
مساهمتها الاجمالية حتى
منتصف عام ١٩٩٦ حوالي ٢٢٪
من مساحة الفلبين.

صناعة التعدين العربية

وحول تحديات صناعة
التعدين العربية في عصر
العولمة اشارت الدراسة الى
عدة نقاط من بينها:
- كسبت ثقة القطاع الخاص
الوطني وزيادة وعيه بنشاط
التعدين، فمع تعرض القطاع
الخاص في الكثير من الدول
العربية، الى عوامل سياسية
محلية نشأت في المنطقة
وتسببت في اضعاف دوره في
النشاط الاقتصادي ومع بعض
النتائج السلبية للاستثمار
العربي في مجال التعدين خلال
العقود الاربعة الماضية اصبح
من الضروري ان تعمل
الحكومات على كسب ثقة
القطاع الخاص الوطني ليقوم
بالدور الاساسي في تنمية
صناعة التعدين.
- التعامل مع المفهوم الجديد



المصدر: التنبيه

النشر والخصائص الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٧٦ / ٦ / ٢٠

حيث ان النظام التجاري الدولي القائم حالياً بعد انشاء منظمة التجارة العالمية هو نظام من المفروض انه يقوم على القواعد وليس مع استخدام القوة، والتحدى الحقيقي امام شركات التعدين العربية هو كيف يمكنها بمساعدة اجهزة مواجهة الاغراق من الاستيرادات في حالة حدوثه أو الدفاع عن نفسها في دعاوى الاغراق التي قد تقام ضدها.

تطبيق مفهوم الجودة الشاملة بغض النظر عن مستوى جودة الانتاج المعدني من الضروري تطبيق نظام ادارة الجودة الشاملة كشرط لقيام الشركة بالتصدير.

الحفاظ على البيئة، حيث سيكون على منتجات شركات التعدين العربية مناقشة المنتجات المناظرة محلياً ودولياً من حيث الجودة والسعر مع تحمل تكاليف الحفاظ على البيئة ضمن تكاليف الانتاج وهذا امر لم تتعود عليه العديد من شركات التعدين العربية.

وتحدد بذلك سمات المشروع التعديني المناسب لعصر العولمة في عدة نقاط هي:

— الشركات العالمية الكبرى المستهلكة للخامات المعدنية هي التي تحدد المواصفات وتفرض على منتجي الخامات التوريد المنتظم بمعدلات محددة وان الدور المتزايد للشركات متعددة الجنسيات في السيطرة على الاقتصاد العالمي يتيح لها فرض شروطها على من يرغب في جذب للاستثمار معه.

— ان يكون المشروع في موطن مستقر سياسياً وأمناً واقتصادياً.

— وجود شريك فني لديه التكنولوجيا اللازمة للاستكشاف والاستخراج والتصنيع.

— ان يكون المشروع قادراً على انتاج مواد خام تفي بمتطلبات السوق العالمي.

للسوق، حيث أصبحت شركات التعدين العربية في مواجهة شديدة على المستويين المحلي والدولي، ومع زيادة التغلغل في عملية تطبيق العولمة سيزداد التنافس على مستوى السلعة والشركات والدول والاتحادات الاقليمية مما سيحد من سهولة بناء المزايا التنافسية دون المعرفة الشاملة ونظام تسويق ذي فاعلية مع اتباع الاساليب غير التقليدية للتسويق، على ان يكون الهدف تلبية طلب العميل في توريد المواد في الوقت المحدد في أي مكان من العالم.

— تطبيق اسلوب جديد

للاعداد للمشاريع التعدينية والترويج لها، حيث تعمل الشركات العالمية في مجال الاستثمار في صناعة التعدين حالياً مع توسيع نشاطها على مستوى العالم، كما تقوم معظم الدول النامية وتلك التي كانت تعتبر بلداناً مغلقة للاستثمار باعادة صياغة قوانين التعدين والاستثمار الخاصة في محاولة لجذب الشركات متعددة الجنسيات لتطوير مواردها المعدنية كما زاد الاهتمام بارساء معايير لتقييم الرواسب المعدنية.

— التحديات في المجالات التكنولوجية، فمع عالمية السوق والانتاج فان الشركات العربية العاملة في مجال التعدين ستحتاج الى شركاء استراتيجيين لديهم المعرفة الفنية والتقنيات المتطورة التي تمكنها من الانتاج طبقاً للمواصفات العالمية وبأسعار تنافسية وكذلك سيتطلب الامر اعداد الكوادر البشرية المناسبة للتعامل مع هذا المستوى التكنولوجي وربط البحث العلمي بمتطلبات الصناعة.

— مواجهة عمليات الاغراق،



المصدر: الشريعة

التاريخ: ٢٠ / ٦ / ٢٠٠٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

— قيام المشروع على عمليات
انتاجية فرنة قادرة على
مواكبة متغيرات الخام؟
— شمول خطة المشروع
لسياسة تسويقية ترعى قواعد
حرية التجارة.
ومع التحديات السابقة
لصناعة التعدين كمثال
للقطاعات الاقتصادية، فإن
خلاصة القول ان امام الدول
النامية احد بديلين، إما الوقوف
في حالة سكون وفي هذه الحالة
سيكتب عليها التهميش
والانقراض أو ان تتفاعل
وتتحرك وتعمل على الدخول
في مظاهر العولمة والتكتلات
الاقتصادية والانضمام لمنظمة
التجارة العالمية والتي شهدت
منذ انشائها عام ١٩٩٥ انضمام
١٣٤ دولة الى عضويتها، ويمثل
حجم تجارتها اكثر من ٩٥% من
حجم التجارة العالمية.
ومن الطبيعي انه مع هذا
الوضع قلن تستطيع أى دولة
مهما كبر حجمها ان تظل خارج
عضوية هذه المنظمة.



المصدر : الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠٠٤ / ٧ / ٢١

د. احمد جويلى لـ «الجمهورية» نعمم .. مبارك على حق .. السوق المشتركة هى الأمل تنفيذ لمشروع .. يحتاج إلى موافقة ١٠ دول

كتبت - سميرة احمد :

رحب د. احمد جويلى امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بتصريحات الرئيس حسنى مبارك للتلفزيون السورى والتي أكد فيها ضرورة اقامة السوق العربية المشتركة باعتبارها الأمل لمستقبل الاقتصاد العربى فى ظل التكتلات الاقليمية والعالمية.

قال د. جويلى فى تصريحات لـ «الجمهورية» ان الرئيس مبارك من أوائل الملوك والرؤساء العرب الذين اعطوا اهمية قصوى لتفعيل دور مجلس الوحدة الاقتصادية المنوط به اقامة السوق العربية

المشتركة.

اوضح ان اقامة السوق المشتركة يتطلب اساسا وجود ارادة سياسية لدى الدول العشر الاعضاء فى المجلس واذا توفرت هذه الارادة وهو ما يبدو من تصريحات الرئيس مبارك وبشار الاسد فلا يبقى أمام مجلس الوحدة إلا السعى لوضع البرامج التنفيذية.

اشار الى ان تصريحات الرئيس مبارك حول التحديات الخارجية واتفاقية لجات تؤكد ضرورة التنسيق العربى فى مجال الاقتصاد لنجعل تأثير هذه الاتفاقيات فى صالحتنا كمعرب وليس على حسابنا خاصة ان المنطقة مقبلة على تطورات جذرية بعد انتهاء المشاكل السياسية

مما يتطلب التفرغ لتفعيل العمل الاقتصادى.

قال ان اخطر مشكلة تواجه العالم العربى الآن هى البطالة التى تصل نسبتها الى ١١٪ ولا توجد دولة عربية واحدة لاتعانى من هذه المشكلة وذلك يتطلب تحويل هذا المورد البشرى الكبير الى قوة دافعة من خلال التكنولوجيا.

اعلن انه ليس بالضرورة ان تضم للسوق كل الدول العربية فى المرحلة الاولى مشيرا الى ان مناطق التجارة الحرة العربية والتي بدأت منذ حوالى ٤ سنوات خطوة أولى لانشاء السوق حيث انها تخفض الجمارك بين الدول الاعضاء سنويا بنسبة ١٠٪.



المصدر: المشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٥/٨/٢٠

دعوة لقمة اقتصادية عربية لمناقشة تحديات النمو والتكامل

د. جويلي: نحاول تحديد السياسة حتى يكمل المجلس مسيرته

القاهرة: «المشرق الأوسط»

دعا الدكتور احمد جويلي الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية الى ضرورة عقد قمة اقتصادية عربية تناقش مختلف القضايا التي تواجه الاقتصاد العربي وكيفية تنشيطه ودفع آفاق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية.

وقال الدكتور جويلي في تصريحات صحافية أمس ان مجلس الوحدة الاقتصادية سيبحث في دورته المقبلة الدعوة الى عقد هذه القمة مع اعداد جدول اعمال للموضوعات المقرر مناقشتها، يشمل بحث وجود فعلي للسوق العربية المشتركة ومناقشة الاتفاقيات التجارية العربية متعددة الاطراف وتأثير اتفاقية منظمة التجارة العالمية على السوق العربي.

واضاف «ان القمة المقترحة ستبحث اتفاقيات الشراكة العربية - الاوروبية والمتوسطة وتأثير ذلك على العمل العربي

فضلا عن موقف الدول العربية من دول الجوار. سواء ايران أو تركيا أو الدول الأفريقية». وقال «انه يتحتم على القمة بحث تنشيط التجارة العربية البينية وكيفية استغلال الموارد العربية في الاقتصاد بخلاف قضايا أخرى مثل تنشيط الاتفاقيات العربية المناسبة». ولفت الدكتور جويلي الى انه ليس من الضروري في هذه القمة الاقتصادية أن تخرج بموقف عربي موحد لكن المهم هو تنسيق المواقف بقدر الامكان.

وأوضح انه سيقوم بجولة عربية في شهر سبتمبر (أيلول) المقبل تشمل ليبيا وسورية والاردن والعراق والسودان ودولا أخرى لمحاولة تنشيط انوار هذه الدول في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وعرض التخفيضات التي تمر بالمجلس ومناقشة اعمال المجلس القادمة. وأشار في الوقت نفسه الى ان جولته تلك، وهي مهمة قد تشمل بعض البلدان الخليجية.

وبالنسبة لانسحاب الامارات والكويت من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قال الدكتور جويلي «ان هذا الامر جرى قبل أن اتولى عملي كأمين عام للمجلس»، مضيفاً «انني اجريت اتصالات بكل الدول العربية للانضمام الى اتفاقية السوق العربية المشتركة انطلاقاً من توصيات المجلس وليس مبادرة منه».

وعما اذا كان المجلس يعاني من أزمة مالية قال الدكتور جويلي «ان المؤشرات الحالية تؤكد أن الأزمة المالية التي يعانيها المجلس أخذت في الانفراج». وأكد جويلي ان الاتفاقيات والقوانين السابقة التي اقرها واصدرها المجلس في ظل القيادة السابقة يتم حالياً تنقيتها وتصفيتها للاستفادة من الاتفاقيات الصالحة للوقت الحالي مثل اتفاقية منع الازدواج الضريبي بين الدول العربية التي تم التصديق عليها أخيراً واصبحت نافذة المفعول». وذكر الامين العام لمجلس



المصدر: الشرق الأوسط

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠١/٨/٥

الوحدة الاقتصادية والعربية
ان هناك اتفاقيات وقرارات
اتخذت منذ انشاء المجلس
سيتم دراستها وبحثها.
واضاف «سيتم استبعاد أو
تحديث ما لم يعد يتناسب مع
الظروف الحالية لأنها اتخذت
في ظروف معينة أو اتفاقيات
لم يتم التوقيع عليها مثل
اتفاقية تجارة الترانزيت التي
لم يصدق عليها حتى الآن».
وعن تأثير التكتلات
الاقتصادية العربية الاخرى
على عمل المجلس قال «ان
المجلس يرحب بأي تعاون
عربي طالما ان ذلك يتم في
مصلحة المواطن وتحسين
معيشته».

وعما اذا كان هناك دور
سياسي للمجلس في المرحلة
القادمة قال الدكتور جويلي
«ارجو الا يكون هناك خلط بين
السياسة والاقتصاد في عمل
المجلس ونحن نحاول تحييد
السياسة جانبا عن المجلس
حتى يكمل مسيرته ويؤدي
دوره في تحقيق التكامل
الاقتصادي العربي».



المصدر : الأهرام المسائي

النشر : المعلومات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ / ٨ / ٢٠٠٠

الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية

مصر تتحمل العبء الأكبر في تحقيق حلم السوق العربية

□ القمة الاقتصادية العربية ليست

ترفاً ولا تتعارض مع الجامعة العربية

□ إلغاء الرسوم الجمركية

بين مصر وليبيا والعراق

منطقة تجارة حرة .. سوق عربية مشتركة .. تكامل اقتصادي ..

الأسماء لا تهم فالقضية هي كيف نحقق الحلم.

الدكتور أحمد جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية

العربية تحمل مسؤولية ثقيلة زادتها الآمال المعقودة على مصر

في الدفاع دائماً عن المصالح العربية وتأكيد الرئيس مبارك أهمية

التكامل الاقتصادي العربي. حول برامج عمل مجلس الوحدة

ومعوقات تحقيق طفرة ملموسة في التعاون الاقتصادي العربي كان

الحوار مع الدكتور أحمد جويلي.



المصدر : الأهرام المسائي

للشؤون الاقتصادية والعلومات

التاريخ : ١٦ / ٨ / ٢٠٠٠

الجامعة العربية
نقى الدكتور احمد جويلى وجود

أى تعارض بين مجلس الوحدة الاقتصادية وجامعة الدول العربية مشيراً إلى التنسيق الدائم مع الجامعة من خلال الامانة الاقتصادية أو الاتحادات النوعية وعلى اعتبار ان الجامعة هي بيت العرب.

وقال ان الاتحادات النوعية يمكن ان تسهم بفاعلية في تحقيق السوق العربية حيث بدأت السوق الأوروبية باتحاد الفحم والحديد وبالتالي فإن الاتحادات النوعية العربية يمكن أن يحقق كل منها سوقاً مشتركة في المجال الذي يمثله.

توسيع العضوية
وحول توسيع قاعدة العضوية بالاتحاد وعودة الدول التي انسحبت خلالها الفترة الماضية. قال الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إنه يرحب بعودة الدول التي انسحبت من المجلس مثل الكويت والإمارات كما أنه تم إرسال خطابات إلى كل الدول العربية للانضمام للاتحاد مشيراً إلى أن عدد الأعضاء ليس

هو الفيصل ولكن المهم أن تكون العضوية فاعلة ونشطة خطوة مهمة

وقال الدكتور جويلى إن مصر، ليبيا، العراق، اتفقت على إختصار الفترة الزمنية لمنطقة التجارة الحرة وتم الاتفاق المبثني على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والمنتجات التي يتم تداولها بين الدول الثلاث ليصبح التبادل التجاري بين هذه الدول حراً تماماً.

وضع المجلس

وفيما يتعلق بنجاح المجلس في تنفيذ أهدافه رغم المشاكل المتراكمة والتي وصلت إلى عدم سداد الدول الأعضاء للرسوم السنوية قال أمين عام المجلس إن المجلس فعلاً يعاني من مشاكل مالية وإدارية وأن الفترة الماضية شهدت اتصالات مكثفة مع الدول الأعضاء وأنه من المنتظر حل المشاكل المالية في وقت قريب كما يجري إعادة هيكلة المجلس

في البداية أكد الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أن مصر تتحمل العبء الأكبر في تنسيق الجهود العربية نحو تحقيق السوق العربية كما أن الرئيس مبارك يؤكد دائماً أهمية التكامل الاقتصادي كخيار استراتيجي بالنسبة للمنطقة العربية وأضاف أن المنافسة الآن شديدة والتكتلات الاقتصادية تزداد قوة يوماً بعد آخر وهو ما يؤكد أن التكتل العربي أمر حتمي وضروري للحفاظ على المصالح العربية والابتعاد بها عن دائرة التهميش

قمة اقتصادية

وحول الدعوة إلى قمة اقتصادية عربية أوضح الدكتور احمد جويلى أن دعوته لعقد قمة اقتصادية ليست من باب البدعة أو الترف فجميع دول العالم تنسق مواقفها سواء على مستوى الدول الكبرى أو النامية بدليل انعقاد قمة الدول الصناعية، قمة دول الـ ١٥ والكوميسا وبالتالي فإن الدعوة لقمة اقتصادية عربية أمر منطقي ومطلوب موضحاً أن المسميات لاتهم ولكن المطلوب اجتماع عربي

يناقش الموقف الاقتصادي والتغيرات التي تشهدها الساحة العالمية وتحديد كيفية التعامل معها وليس هناك إلزام على أى طرف لقبول ما لا يتفق مع مصالحه.

الإرادة السياسية

وفيما يتعلق بمسئولية القيادة السياسية العربية عن تعطيل مشروع التكامل الاقتصادي أشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن ذلك ربما كان صحيحاً في الماضي أما الآن فالوضع مختلف والإرادة السياسية تزيد مشروع التكامل إلا أننا في حاجة إلى ترجمة الخطاب السياسي لخطوات عملية خاصة أن الاقتصاد لم يصبح الآن في مسئولية الحكومات وحدها فالقطاع الخاص أصبح شريكاً أساسياً في رسم وتنفيذ الخريطة الاقتصادية

وأضاف أن الاقتصاد أصبح المحرك الأساسي لتوجهات الدولة ويصفة خاصة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم حالياً.



المصدر : الأمانة العامة للمجلس

النشر : الخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠٠٠ / ١ / ١٠

١ وتحديث إداراته لتتلاءم مع لغة
العصر وتتيح الفرصة لاتخاذ

القرارات المناسبة بناء على
دراسات صحيحة وحديثة.

التكتلات الإقليمية

وأكد الدكتور أحمد جويلي أن
إنضمام مصر أو أي من الدول
العربية للتكتلات الإقليمية لا يعطي
دليلاً على عدم إعطاء الأهمية
المطلوب للسوق العربية المشتركة
حيث إن الإنضمام لهذه التكتلات
يتيح لباقي الدول العربية تحديد
الأسلوب الأمثل للتعامل معها
وتحديد إيجابياتها وسلبياتها
بالنسبة للاقتصاد العربي موضحاً
أن الدول العربية مطالبة بوضع
سيناريوهات مستقبلية للتعامل مع
هذه التكتلات وعدم البقاء في دائرة
رد الفعل ويجب تحديد الإجراءات
المطلوبة لتقليل سلبيات هذه
التكتلات وتعظيم الإيجابيات
بالنسبة للاقتصاد العربي.

توزيع الثروات

ونفى الأمين العام لمجلس الوحدة
الاقتصادية أن يكون لدى الدول
العربية الفنية إعتقاد قوي بأن
إنضمامها للسوق العربية سوف
يؤدي إلى استنزافها لصالح الدول
العربية الفقيرة مؤكداً عدم صحة

ذلك وأنه لا يمكن القول بوجود دولة
فقيرة بصفة مطلقة فكل دولة لها
مزايا نسبية إذا ماتم توظيفها
بصورة صحيحة تصبح ذات مكانة
اقتصادية مميزة بدليل أن دولة
مثل جيبوتي لديها ميناء من أهم
موانئ البحر الأحمر ويمكن أن
يكون المنفذ الأساسي لتجارة الدول
العربية مع إفريقيا كما أن تجارة
الخدمات يمكن أن تمثل مصدراً
كبيراً للدخل بالنسبة للدول التي
لديها فقر نسبي في الموارد
الطبيعية.

وفي النهاية أكد الدكتور أحمد
جويلي الأمين العام لمجلس الوحدة
الاقتصادية العربية أن لدى الدول
العربية صناعات كثيرة يمكن أن
تكون نموذجاً ناجحاً لصناعة
عربية عالمية مشيراً إلى إمكانيات
مصر والسعودية والكويت في
مجال الصناعات البترولية
والبتروكيماويات وكذلك صناعة
الأدوية حيث تمثل هذه الصناعات
نواة نشيطة يمكن أن يتحقق من
خلالها حلم السوق العربية
المشتركة.

أحمد مختار

